وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية
تخصص: دراسات سياسية مقارنة

دور الحركة النقابية في التغيير السياسي في تونس 2010- 2016

إعداد الباحث:
وحشي أمير

تحت إشراف:
أ.د. فرحاتي عمر

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
باري عبد اللطيف	أستاذ	رئيسا	جامعة بسكرة
فرحاتي عمر	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة الوادي
كربوسة عمراني	أستاذ	مناقشا	جامعة بسكرة
البار أمين	أستاذ	مناقشا	جامعة تبسة
كيم سمير	أستاذ	مناقشا	جامعة تبسة
قريب بلال	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2025/2024

الملخص:

شهدت نهاية عام 2010 انطلاق شرارة الثورة في تونس، والتي لم تقتصر تداعياتها على الساحة التونسية فحسب، بل سرعان ما امتدت لتشمل عدداً من الدول العربية، معلنة عن بداية ما أصبح يُعرف لاحقاً بثورات "الربيع العربي". وقد مثّلت هذه التحولات مادة خصبة للعديد من الدراسات المتعلقة بالانتقال الديمقراطي، خاصة بعد فترة طويلة ركّزت فيها الأبحاث على البُعد الثقافي للمجتمعات العربية، والذي اعتُبر من قبل العديد من الباحثين عائقاً أساسياً أمام تحقق الديمقراطية في المنطقة، بل وذهبت بعض الدراسات إلى اعتبار المنطقة العربية عصية على التحول الديمقراطي.

في هذا السياق، تتناول هذه الدراسة تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس، مع التركيز على الدور الذي أدّته الحركة النقابية في هذا المسار. وتفترض الدراسة أن فاعلية الحركة النقابية التونسية تعود بدرجة كبيرة إلى استقلاليتها عن السلطة السياسية، إلى جانب تراكم خبراتها النضالية التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية، واستمرت بعد الاستقلال، وهو ما مكّنها من لعب دور جوهري في مجريات الثورة التونسية.

وتخلص الدراسة إلى أن الحركة النقابية أسهمت بشكل فاعل في تأطير المطالب السياسية للمحتجين، حيث عملت على تحويل الحراك الشعبي من مطالب ذات طابع اجتماعي واقتصادي إلى أخرى سياسية صريحة، ما أفضى في النهاية إلى سقوط النظام الحاكم وفتح الباب أمام مرحلة انتقالية كانت الحركة النقابية حاضرة فيها بقوة.

Abstract

The revolution that broke out in Tunisia at the end of 2010 marked the beginning of a wave of transformations that extended beyond Tunisia to affect several other countries in the Arab region. This uprising signaled the onset of what later came to be known as the "Arab Spring." These developments provided fertile ground for numerous studies on democratic transition, particularly following a long-standing academic focus on the cultural characteristics of Arab societies—characteristics that many scholars had considered major obstacles to democratization in the region. Some of these studies even concluded that the Arab world was inherently resistant to democratic change.

Within this context, the present study explores the process of democratic transition in Tunisia, placing particular emphasis on the role of the trade union movement. The study argues that the effectiveness of the Tunisian trade union movement is largely rooted in its independence from political power, as well as in its long-standing experience in activism, which dates back to the French colonial period and continued after independence. This legacy enabled the movement to play a central role during the Tunisian revolution.

The study concludes that the trade union movement played a significant role in shaping the Tunisian revolution, helping to channel the protesters' demands from socio-economic grievances into clear political objectives. This shift ultimately led to the collapse of the political regime and the beginning of a transitional phase in which the union movement remained a key player.

شكر وعرفان

أشكر الله عز وجل على توفيقه لي بإتمام هذه الأطروحة في أحسن الظروف، كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي المشرف **البروفيسور فرحاتي عمر** الذي قبل الإشراف على هذا العمل وأضاف له الكثير من خلال توجيهاته وتصويباته ونصائحه القيمة.

كما أتوجه بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة على قبول مناقشة هذا العمل.

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين .... حبا وعرفانا

إلى زوجتي العزيزة.... عرفانا وتقديرا

إلى أبنائي الأعزاء... قرة عيني

إلى إخوتي الأعزاء.... سندا وعونا

إلى الأصدقاء الأوفياء...شكرا وعرفانا

إلى طلبة العلم عبر ربوع وطننا الحبيب

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الشكر والعرفان	–
الإهداء	–
المقدمة	أ– ي
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي النظري للحركة النقابية.	**24**
المطلب الأول: نشأة وماهية الحركة النقابية.	**24**
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لنشأة الحركة النقابية	**63**
المطلب الثالث: تصنيف النقابات العمالية	**73**
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي النظري للتغيير السياسي	**81**
المطلب الأول: تعريف التغيير السياسي	**85**
المطلب الثاني: أنواع وأسباب التغيير السياسي	**92**
المطلب الثالث: مراحل ومعيقات التغيير السياسي	**99**
المطلب الرابع: المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي والإطار النظري للتغيير السياسي	**102**
الفصل الثاني: النظام السياسي والحركة النقابية في تونس	
المبحث الأول: الحركة النقابية التونسية: ارهاصات النشأة وتحديات النضال السياسي.	**115**
المطلب الأول: جامعة عموم العملة التونسية 1924–1950.	**115**
المطلب الثاني: إعادة تأسيس جامعة عموم العمال التونسية	**120**
المطلب الثالث: الاتحاد العام للشغل التونسي.	**123**
المطلب الرابع: الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة.	**143**

المبحث الثاني: العلاقة بين الحركة النقابية والنظام السياسي في تونس.	**149**
المطلب الأول: نظام السياسي التونسي ومظاهر تحديثه في عهد الحبيب بورقيبة	**149**
المطلب الثاني: تأثير النظام السياسي التونسي على الحركة النقابية	**160**
المطلب الثالث: واقع التنمية الاقتصادية	**168**
المطلب الرابع: الخميس الأسود، أول انتفاضة ضد الاستبداد.	**171**
المبحث الثالث: الإصلاح السياسي في عهد الرئيس زين العابدين بن علي	**174**
المطلب الأول: النظام السياسي التونسي 1987 – 2010	**174**
المطلب الثاني: المجتمع المدني في تونس 1987 – 2010	**181**
المطلب الثالث: الحركة النقابية في تونس 1987–2010	**193**
المطلب الرابع: دور الحركة النقابية في احداث الحوض المنجمي 2008	**195**
الفصل الثالث: الحركة النقابية وتاثيرها في عملية التغيير السياسي في تونس 2010–2016	
المبحث الأول: الثورة التونسية: الأسباب	**200**
المطلب الأول: أسباب اندلاع الثورة التونسية	**200**
المطلب الثاني: عوامل نجاح الثورة التونسي	**221**
المطلب الثالث: مطالب وأهداف الثورة التونسية	**224**
المبحث الثاني: التغيير السياسي وأهم التحديات المرحلة المؤقتة في تونس بعد 2011	**225**
المطلب الأول: إدارة الأزمة السياسية في المرحلة المؤقتة	**226**
المطلب الثاني: الثورة التونسية والتوجه إلى انتخابات المجلس التأسيسي	**230**
المطلب الثالث: أهم التحديات الاقتصادية في المرحلة المؤقتة	**258**
المطلب الرابع: أهم التحديات الأمنية في المرحلة المؤقتة	**262**

المبحث الثالث: الحركة النقابية كطرف فاعل في الثورة التونسية	**266**
المطلب الأول: الثورة التونسية– ثورة الشباب	**266**
المطلب الثاني: التحاق الحركة النقابية بالثورة	**269**
المطلب الثالث: الانتخابات التشريعية في تونس 2014 – 2016	**279**
المطلب الرابع: الحوار الوطني التونسي ومنظمات الحركة النقابية	**288**
الخاتمة	**295**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الانتماء النقابي في عدد من الدول الأوروبية.	55
02	تطور عدد العاطلين والتوزيع النسبي لهم ونسبة البطالة حسب المستوى التعليمي في تونس.	191
03	تطور البطالة بين صفوف حاملي الشهادات العليا بحسب نوع الشهادة.	192
04	تطور نسبة الفقر في تونس من 1985 إلى 2005	194
05	تطور نسب الفقر في تونس.	194
06	تطور الأجر الأدنى لمختلف المهام في القطاعات غير الفلاحية.	196
07	المقترعون في انتخابات المجلس التأسيسي.	231

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان االشكل	الصفحة
01	الارتباط بين طبيعة الطبقة الشغيلة والتحول/ الترسيخ الديموقراطي.	96
02	الهيكل التنظيمي للاتحاد التونسي للشغل.	126

المقدمة

1.التعريف بالموضوع:

تمثل الحركة النقابية إحدى أبرز الظواهر المميزة للحياة السياسية، وأحد أهم مقوماتها في الفترة الراهنة في معظم دول العالم بما فيه دول المنطقة العربية، أين لعبت هذه النقابات دورا مهما حتى قبل استقلالها خاصة فيما يتعلق بالنضال العمالي والمطالبة بالمساواة بين العمال الأجانب والأهالي، لكن سيطرة الطبقة الحاكمة في العالم العربي على مختلف جوانب الحياة السياسية، جعلها تضيق على العمل النقابي وذلك مخافة أن تتحول مطالب النقابات من الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال والمجتمع عموما إلى المطالبة بالحقوق السياسية، من خلال السعي لتوسيع مجال المشاركة في الحياة السياسية.

كان للتحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية منذ أواخر سنة 2010، نموذجا مهما لتحول مطالب المجتمع من مطالب سوسيو اقتصادية إلى مطالب سياسية نتيجة الإدراك المتزايد أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لم يكن سوى نتيجة للاستبداد السياسي الذي عرفته المنطقة طوال عقود، وشكلت الحالة التونسية نموذجا لهذا التحول من خلال الدور الذي لعبته النقابات التونسية في تحقيق التغيير السياسي.

شكل الحراك الشعبي الذي انطلق في تونس في ديسمبر 2010، بعد حملة التضامن الكبيرة مع الشاب التونسي محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في جسده احتجاجا على ما اعتبره ظلما بحقه بعد أن تمت مصادرة عربته التي يقتات منها، بداية لموجة من التغيرات التي عرفتها المنطقة العربية، حيث أدى انتشار موجة الاحتجاجات في العالم العربي إلى إسقاط العديد من الأنظمة في العالم العربي ومن بينها نظام زين العابدين بن علي الذي حكم تونس لمدة تزيد عن العقدين.

2. أهمية الموضوع:

تزايد الاهتمام بموضوع الحركة النقابية في تونس، خاصة من حيث أدوارها المتعددة في المجال السياسي، يفرض التعمق في دراسة هذه الظاهرة، خصوصًا في ظل التحولات السياسية الكبرى التي عرفتها البلاد، فقد أدت هذه التغيرات إلى إعادة تشكيل الممارسة السياسية وأدواتها، مما يجعل من الضروري تسليط الضوء على الأهمية العلمية والعملية لهذا الموضوع، من خلال فهم دور الحركة النقابية كفاعل محوري في مرحلة التحول السياسي والانتقال الديمقراطي في تونس:

1.2 الأهمية العلمية:

- ✓ تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تفكيك المنظومة الدكتاتورية التي شهدتها تونس لعدة عقود من الزمن.
- ✓ تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الذي لعبته الحركة النقابية في تونس في عملية التحول الديمقراطي ووصولا إلى مرحلة الترسيخ الديمقراطي كأحد أهم مراحل العملية.
- ✓ تكمن أهمية الدراسة في إبراز التحديات التي واجهت مسار الحركات النقابية في تونس، ومحاربة عملية التحول الديمقراطي وتأثيراتها على بناء مؤسسات سياسية فاعلة وفعالة.

2.2 الأهمية العملية:

✓تتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة في سعيها إلى إبراز الدور الذي تلعبه الحركة النقابية في تونس، من خلال تتبع مراحل تطورها، وتحليل تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على المشهد السياسي الوطني؛

✓كما أن تحليل التفاعل القائم بين متغيرين أساسيين، وهما : الحركة النقابية والتغيير السياسي، يمثل مدخلاً فعّالاً لفهم مدى كفاءة هذه الحركة وقدرتها على التأثير والرقابة. فالحركة النقابية تعد، من جهة، نتيجة للتحولات السياسية، ما يجعلها في موقع "المتغير التابع"، لكنها، من جهة أخرى، تُمثل أداة فاعلة ومؤثرة في تلك التحولات، ما يمنحها صفة "المتغير المستقل".

ومن هذا المنظور المزدوج، تبرز الأهمية العملية للدراسة في كشف أدوار الحركة النقابية التونسية ضمن مسار التغيير السياسي، سواء عبر ما تؤديه من وظائف داخل الساحة السياسية أو من خلال دورها المحوري في الحراك الشعبي التونسي.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من النقاط الأساسية تبرز كما يلي:

- ✓ تقديم قراءة تحليلية لمسار الحركة النقابية في تونس على امتداد الخمسين سنة الماضية، مع التركيز على تطور أدوارها في سياق التحول الديمقراطي والتغيير السياسي؛
- ✓ تسليط الضوء على تطور بنية المجتمع المدني التونسي، من حيث التنظيم والهيكلة، مع تحديد موقعه القانوني في إطار التشريعات التونسية، وعلاقته بمراكز السلطة؛
- ✓ التعرّف على المفاهيم المرتبطة بأنماط التغيير السياسي وآليات التفاعل السياسي، وبيان دورها في ترسيخ سلوكيات جديدة تسهم في إحداث التغيير السياسي داخل السياق التونسي.

4. أسباب اختيار الموضوع:

تنحصر مبررات اختيار أي موضوع بحثي وأكاديمي إلى جملة من الدوافع والأسباب بداية بالذاتية المتعلقة بالباحث وأخرى موضوعية:

1.4 الأسباب الذاتية:

- ✓ رغبة الباحث في التخصص في القضايا المتعلقة بالحركات النقابية من منطلق التجربة الشخصية في العمل النقابي خلال مرحلة الدراسة الجامعية وانتقالا إلى مرحلة العمل.
- ✓ رغبة الباحث في فهم سيرورة عمل الحركات الطلابية والعمالية، ووضعها ضمن سياقها الأكاديمي، لاسيما بعد التحولات التي عرفتها المنطقة منذ نهاية سنة 2010.
- ✓ رغبة الباحث في محاولة فهم طريقة عمل الحركات النقابية في الحالة التونسية التي شكلت بالنسبة له نموذجا مميزا لدور الحركات العمالية في إحداث تحولات اجتماعية وسياسية.

2.4 الأسباب الموضوعية:

✓ محاولة فهم العوامل المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في تونس.

✓ محاولة الوصول إلى إجابة علمية دقيقة حول أسباب نجاح دور الحركات النقابية في تونس دونا عن غيرها من الفواعل الأخرى.

✓ محاولة الوقوف على تحليل تجربة التحول الديمقراطي في تونس، وكذا محاولة إثراء هذا الموضوع من الناحية الأكاديمية والبحثية.

5. حدود الدراسة:

تنطلق أي دراسة علمية أكاديمية من حدود مكانية وزمانية تفرضها الضرورة البحثية، وعليه تبرز الحدود المكانية والزمانية لموضوع هذه الدراسة كما يلي:

1.5 الحدود المكانية:

✓ يكمن الإطار المكاني لهذه الدراسة في دولة تونس.

2.5 الحدود الزمانية:

✓ تنطلق الحدود الزمنية لهذه الدراسة من تاريخ اندلاع الثورة التونسية في 17 ديسمبر 2010، وتمتد حتى نهاية سنة 2016، وهي فترة حافلة بالتحولات السياسية والبنيوية التي شهدها النظام السياسي في تونس. وتُعنى الدراسة برصد مدى اقتراب هذه التحولات من النموذج الديمقراطي الحداثي، من خلال تتبّع آليات انتقال السلطة، وسنّ جملة من القوانين المنظمة للحياة السياسية، بالإضافة إلى ما تضمنه الدستور التونسي الجديد من بنود أساسية ساهمت في تكريس مسار التحول الديمقراطي. كما تفتح الدراسة نافذة على السياق التاريخي لنشأة الحركة النقابية التونسية، بدءًا من تأسيسها سنة 1924، عبر تتبع بداياتها وتفاعلها مع النظام السياسي في مراحل مختلفة، وصولاً إلى نهاية عام 2016؛

✓ يدرك الباحث أن تحديد الإطار الزماني بسنة 2016، قد يصادف العديد من الانتقادات خاصة تلك التي تتعلق بتقادم الموضوع، ولكن هذا الأمر لديه العديد من التبريرات الموضوعية التي تبرر هذا الاختيار، فمن جهة فإن الظاهرة السياسية مثل التغير/ التغيير السياسي في

المنطقة العربية تخضع للعديد من المتغيرات التي تجعل من الضروري أن يعالجها الباحث بتأني لسبر أغوار ظاهر التغير السياسي، ناهيك عن أن التاريخ يشكل مختبرا للباحث في العلوم السياسية وذلك من خلال الانتظامات regularities التي تميز الظاهرة السياسية مما يساهم في النجاح في تفسير ظاهرة التغير السياسي في تونس والتنبؤ بمسارها.

6. إشكالية الدراسة:

شهدت الحركة النقابية في تونس تطوراً ملحوظاً عبر مراحل مختلفة، حيث تعاملت مع أوضاع وسياقات متعددة، شملت الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى الجوانب المهنية والنسوية. وقد تعزز حضورها بقوة بعد فرار الرئيس زين العابدين بن علي وسقوط نظامه، حيث برزت كأحد الفاعلين الرئيسيين في دعم الحراك الشعبي السلمي، من خلال المساهمة في تنظيم الاحتجاجات وتوجيهها بما ينسجم مع أهداف الثورة. هذا الدور المحوري مكّنها من أن تكون عنصراً فاعلاً في مسار التغيير السياسي وترسيخ مبادئ الديمقراطية خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها.

وانطلاقاً من هذا المنطلق، ومن خلال تحليل العلاقة بين الحركة النقابية ودورها في التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي في تونس، تتبلور إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

كيف ساهمت الحركة النقابية في عملية التغيير السياسي في تونس في الفترة الممتدة ما بين سنة 2010 إلى غاية سنة 2016؟

ولمعالجة هذه الإشكالية لابد من طرح بعض الأسئلة الفرعية المساعدة على التحليل والتعمق في الدراسة تتدرج كما يلي:

– ماهي طبيعة العلاقة القائمة بين الحركة النقابية والنظام التونسي؟ وهل علاقتهما علاقة تبعية أم استقلالية؟

– لماذا حقق الاتحاد العام التونسي للشغل الإجماع كقائد للتحول الديمقراطي دونا عن غيره من الفواعل الأخرى؟

– ما هو دور الحركة النقابية التونسية في ثورة أواخر 2010؟

– ما مدى نجاح وفاعلية الحركة النقابية في تحقيق التغيير السياسي؟

7. فرضيات الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات الدراسة المختلفة، تم طرح الفرضيات التالية:

– ترتبط فعالية ونجاح الحركة النقابية في تونس في تحقيق التغيير السياسي بالخبرة التاريخية وبالتراكمات النضالية للحركة النقابية منذ مرحلة ما قبل الاستقلال.

– يرجع الدور الكبير للحركة النقابية التونسية ومساهمتها في تحقيق التغيير السياسي إلى مستوى الاستقلالية التي تتمتع بها.

– يعتبر إدراك الحركة النقابية في تونس أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعمال التونسيين مرتبطة بالانفتاح السياسي، جعلها تلعب دورا أساسيا في عملية التغيير السياسي في تونس خلال الفترة ما بين 2010 و2016.

8. مناهج ومقتربات الدراسة:

تفرض طبيعة الموضوع توظيف الاستعانة بعدة مناهج لكون الظاهرة السياسية والاجتماعية عموما ظاهرة معقدة مركبة ومتعددة الأبعاد وعليه تبرز مناهج ومقتربات هذه الدراسة من خلال ما يلي:

1.8– المنهج الوصفي التحليلي: يتميز هذا المنهج بجملة من الخصائص التي تجعله ملائمًا لتحليل المحتوى العلمي للدراسة، إذ يعنى بالتعامل مع طبيعة المشكلة وأبعادها، ويسهم في قياس مستوى المتغيرات ذات الصلة، إلى جانب الكشف عن أسبابها وتوجهاتها. ويهدف هذا المنهج إلى التعمق في جوهر المشكلة لفهم حقيقتها في سياقها الواقعي.

كما يعتمد المنهج على وصف وتحليل سلسلة من الأحداث المفصلية التي شهدتها الجمهورية التونسية، لاسيما تلك المتعلقة بالثورة الشعبية ومطالبها التي أدت إلى إسقاط نظام الرئيس زين العابدين بن علي، وما تبع ذلك من تحولات سياسية ساهمت في إرساء مسار التحول الديمقراطي، ويتجلى ذلك في آليات تداول السلطة، وإقرار دستور جديد، وفتح المجال أمام التعددية الحزبية ضمن الحياة السياسية في تونس ما بعد الثورة.

2.8 المنهج البنيوي:

يعتبر بمثابة منهج أو طريقة بحثية تستخدم لفهم الأنظمة السياسية من خلال التركيز على هياكلها ومؤسساتها وعلاقاتها المتبادلة، حيث يشير هذا الاقتراب إلى تحليل العناصر الأساسية التي تشكل النظام السياسي مثل المؤسسات الحكومية، الأحزاب السياسية، القوانين، والمواطنين، وكيف تتفاعل هذه العناصر مع بعضها البعض لتحديد طبيعة النظام السياسي وتفاعلاته، حيث يولي الاقتراب البنائي اهتمامًا خاصًا بالتركيبة الداخلية للنظام السياسي، أي الهيكل الذي يحدد كيفية توزيع السلطة، وكيف يتم اتخاذ القرارات، وكيف يتم تنفيذ القوانين يعتبر الاقتراب على المؤسسات السياسية، مثل البرلمان، الحكومة، المحاكم، والأحزاب، كأجزاء رئيسية من النظام السياسي، ويدرس كيفية عملها وتأثيرها على بعضها البعض، وقد تم استخدام هذا المنهج في دراستنا لفهم الحركة النقابية في تونس، وعلاقتها من النظام السياسي في تونس وتأثيرها على مسار التحول الديمقراطي في هذا البلد .

3.8 الاقتراب الانتقالي:

يعد الاقتراب الانتقالي أحد الأدوات المنهجية المعتمدة في العلوم السياسية لتحليل مسار الانتقال من نظام سياسي إلى آخر، وغالبًا ما يستخدم في دراسة التحولات من الأنظمة السلطوية نحو الأنظمة الديمقراطية، يركز هذا الاقتراب على فهم العوامل والأسباب التي تساهم في هذا التحول، إضافة إلى رصد آثاره على المجتمع ومؤسساته السياسية، وقد تم توظيف هذا الاقتراب في إطار هذه الدراسة نظراً لتعدد العوامل المؤثرة في عملية الانتقال الديمقراطي، بما في ذلك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب المتغيرات السياسية مثل دور الحركة النقابية والفاعلين في الحياة السياسية التونسية.

4.8 اقتراب تحليل الجماعة:

يرتكز هذا الاقتراب على مفهوم الجماعة بوصفها وحدة تحليل أساسية في تفسير التفاعلات السياسية، إذ يرى أن الجماعات، سواء كانت تقليدية أو جماعات مصالح أو جماعات أفكار، تمثل مفتاحًا لفهم الظواهر السياسية والاجتماعية، وتبرز أهمية الجماعة من

خلال خصائصها، سواء كانت رسمية أم غير رسمية، إضافة إلى قدرتها على التماسك والاستمرار، وتأثيرها على أعضائها وعلى الجماعات الأخرى وعلى النظام ككل.

ويسهم اعتماد هذا الاقتراب في تفسير دور الحركة النقابية في تونس على المستويين التنظيمي والسياسي، من خلال تحليل بنيتها التنظيمية، وتوسع نفوذها، وتوجهاتها السياسية. كما يُعد أداة فعالة في تقييم مدى إسهامها في التحول الديمقراطي، وذلك من خلال فهم تطورها البنيوي والوظيفي في سياق المجتمع المدني.

5.8 اقتراب الاقتصاد السياسي:

يبرز دور الاقتراب الاقتصادي السياسي في مجال الدراسات الأكاديمية في حقل العلوم السياسية باعتباره مجالًا يدرس العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، وكيف يؤثر كل منهما على الآخر، حيث يُركز هذا الاقتراب على دراسة الآليات التي تؤثر فيها السياسات الاقتصادية على السلوك السياسي، وقد استخدم هذا المنهج في هذه الدراسة لإبراز كيفية تأثير الوضع الاقتصادي في تونس على كيفية عمل الحركة النقابية، وإسهاماتها في عملية التحول الديمقراطي.

6.8 اقتراب الثقافة السياسية:

يبرز دور مقترب الثقافة السياسية في دراسات العلوم السياسية من منطلق انه يبحث في كيفية دراسة تأثير الثقافة على سلوك الأفراد السياسيين ومواقفهم، بالإضافة إلى تأثيرها على النظام السياسي ككل حيث يشمل ذلك دراسة القيم، المعتقدات، الأعراف، والسلوكيات التي تشكل فهم الأفراد لعملية الحكم، ومؤسسات الدولة، وحقوقهم وواجباتهم السياسية وكذا دراسة المعتقدات الأساسية التي توجه سلوك الأفراد في المجال السياسي مثل الديمقراطية، العدالة، المساواة، وقد استخدم هذا المنهج في هذه الدراسة لإبراز كيفية تأثير سلوكيات الحركة النقابية في تونس على الحياة السياسية لاسيما بعد أحداث ثورة 2010.

9. صعوبات الدراسة:

مثل أي دراسة في إطار البحث العلمي تواجه الباحث العديد من الصعوبات التي لا تمنع من الاستمتاع بالعملية البحثية، ويمكن إبراز أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة خلال هذه الدراسة في النقاط التالية:

- وجود تضارب في المعلومات في بعض المصادر، وكذا بروز الذاتية في بعض المصادر بما لا يتوافق مع البحث العلمي الذي من المفروض أن يتمتع بالموضوعية، وهو الأمر الذي يضع الباحث أمام صعوبة كبيرة في الوصول إلى الحقيقة؛
- في ظل عصر التدفق المعلوماتي أصبحت تواجه الباحث صعوبات في اختيار ما يناسبه في دراسته، بعد أن كان يواجه في سنوات ماضية شح في المراجع وندرتها فان عصرنا اليوم يختلف كثيرا في ظل وجود المعلومة بسهولة، وبالتالي هذه النقطة يمكن اعتبارها أصبحت تمثل صعوبة من صعوبات البحث العلمي.

10. تقسيم الدراسة:

ومن أجل الإجابة على اشكالية دراستنا هذه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كل فصل مكون من عدت مباحث مقسمة كما يلي:

الفصل الأول موسوم بعنوان الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة تم التطرقه فيه إلى الإطار النظري والمفاهيمي للحركة النقابية من نشأة ونظريات مفسرة لها وتصنيفها، وتناولنا في المبحث الثاني الإطار النظري للتغيير السياسي حيث تناولنا فيه التعريف والانواع والمراحل والمداخل المفسرة لعملية التحول الديمقراطي.

أما الفصل الثاني المعنون ب النظام السياسي والحركة النقابية في تونس حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ارهاصات الحركة النقابية التونسية ثم وضحنا في المبحث الثاني علاقتها بالنظام السياسي في تونس، وفي المبحث الأخير تطرقنا للإصلاح السياسي الذي قام به الرئيس السابق زين العابدين بن علي.

وفي الفصل الثالث والأخير الذي عنون الحركة النقابية وتاثيرها في عملية التغيير

السياسي في تونس من 2010- 2016 وفيه وضحنا في أول مبحث أسباب الثورة التونسية والمبحث الثاني التغسيير السياسي بعد 2011، بعدها المبحث الثالث تكلمنا على تحديات المرحلة المؤقتة وفي آخر مبحث بينا دور الحركة النقابية في التغيير السياسي في تونس.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

ترتبط نشأة الحركة النقابية على الصعيد العالمي ارتباطًا وثيقًا بظهور النظام الرأسمالي وتراجع النظام الإقطاعي، حيث شكّلت الرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي الأرضية الخصبة لبروز النقابات. ويعتبر ظهور النقابات نتيجة منطقية لتطوّر الرأسمالية، خاصة في ظل انتشار "العمل المأجور" وما صاحبه من تصاعد في مظاهر الاستغلال الطبقي الذي تعرضت له الطبقة العاملة.

وانطلاقا من هذا السياق، ارتأينا أنه من الضروري التوقف عند لحظة تشكّل النقابات على المستوى العالمي، وتتبع تطورها التدريجي إلى أن أصبحت أطرا منظمة بقوانين وهيكلة معترف بها، شأنها في ذلك شأن الأحزاب السياسية، بحكم مطالبتها بالتغيير وتحسين أوضاع العمال وظروفهم المعيشية والاجتماعية.

ومن المهم التأكيد على أن نشأة الحركة النقابية وتطورها اختلفا من بلد إلى آخر، تبعا للظروف التاريخية والسياقات الاقتصادية والسياسية الخاصة بكل دولة، وهو ما نسعى إلى تناوله وتحليله في هذا الفصل.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي النظري للحركة النقابية.

من الواضح أن السيرورة الرأسمالية التي عرفتها الدول الأوروبية بعد الثورة الصناعية، والتي تمخض عنها بروز أشكال جديدة من التفاعل داخل نطاقات اجتماعية أنتجها بروز "المصنع"، أين بات العمال يقضون ساعات طويلة سويا، وهو ما أنتج بينهم العديد من صور التضامن، ولهذا سنحاول أن نلقي الضوء عن الأسباب التي أدت إلى ظهور الحركة النقابية وأهم النظريات المفسرة لهذا النشوء.

المطلب الأول: نشأة وماهية الحركة النقابية.

أولا: نشأة الحركة النقابية

يجمع مؤرخي الحركة العمالية ان النقابة تنظيم عمالي نشأ على أنقاض الطوائف الحرفية التي تفككت مع رياح التغير التي صاحبت قيام الثورة الصناعية في أوروبا الغربية مهدها الأول، كان من نتائجها الأولية تغيير نظام الإنتاج كرسه انتصار الطبقة البرجوازية الصاعدة وتفسخ الإقطاع[1]، فما يلاحظ على هذه الفكرة انها كانت تمنع التكتلات الجماعية لان النظام الرأسمالي في البداية كان يركز على حرية الفرد ولا يعترف بالتجمع أو الحرية الجماعية لان "ادم سميث"* كان يقول "ان هناك يد خفية تنظم الاقتصاد وهي قوانين طبيعية تعتمد على العرض والطلب، والتكتل يمنع من أصحاب العمل والعمال، لأنه يمس حرية الضغط على القوانين الطبيعية، لهذا حوربت النقابة في البداية لأنها تمس الحرية الاقتصادية."

تباينت فترات ظهور الحركة النقابية في العالم من بلد إلى آخر حسب الظروف التي سادت كل منها والضرورة الدافعة لإيجاد طريقة للدفاع والمطالبة بمتطلبات ومستحقات العمال، حيث أن ظهور التنظيمات العمالية والنقابية في البلدان الرأسمالية، ناتجة عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الداخلية التي تعيش في ظلها الطبقة العاملة، واعتمد العالم الرأسمالي في تنظيمه الاقتصادي على مبدأ الحرية الاقتصادية، أو ما يعرف بالتحرير الاقتصادي، والذي

---

[1]– ادريس بالكعيبات، "اتجاهات العمال نحو النقابة"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1987، ص 08.

*– ادم سميث: 1723 – 1790، من رواد الاقتصاد السياسي والمدرسة الكلاسيكية، من اهم مؤلفاته ثورة الأمة، 1776، وهو القائل بتحرير الاقتصاد عبر مقولته المشهورة "دعه يعمل أتركه يمر"

يقوم على ترك المجال الاقتصادي يخضع لقوانين السوق الطبيعية دون تدخل من الدولة أو أي جهة تنظيمية، لما قد يترتب على هذا التدخل من آثار سلبية. ويستند هذا التوجّه إلى مبدأ أن قوانين العرض والطلب قادرة، في ظل سوق العمل الحر، على تحديد مستويات الأجور، وساعات العمل، وسائر شروط التشغيل، بما يحقق توازنًا نسبيًا بين مصالح أصحاب العمل، الذين يسعون إلى الحصول على قوة العمل بأدنى تكلفة ممكنة، وبين العمال الذين يطمحون إلى تحقيق أقصى منفعة مقابل جهودهم في سوق العمل[1].

غير أن أصحاب رؤوس الأموال سعوا إلى تعزيز نفوذهم بدعم مباشر من الحكومات والطبقات الحاكمة، إذ كانوا يرون في أي تكتل عمالي، سواء كان ذا طابع سياسي أو اقتصادي، تهديدًا مباشرًا لمراكز سلطتهم ونفوذهم. وفي تلك المرحلة، كانت الحكومات تُنظر إليها كحامية لمصالح الطبقات المالكة وأرباب العمل، في حين لم تكن الطبقات الدنيا تُمنح أي اعتراف بحقوقها السياسية، ولا يُنظر إليها باعتبارها فاعلاً مشروعًا في المطالبة بتلك الحقوق.

وتجسدت هذه النظرة في سياسات الدول الرأسمالية، ومنها فرنسا، التي شهدت ثورة رفعت شعارات الحرية والعدالة، وشارك العمال في إنجاحها. ورغم ذلك، صدر في عام 1791 قانون "لو شابييه(Loi Le Chapelier) "، الذي منع تأسيس الجمعيات والتنظيمات المهنية، وحرّم الإضراب، مما يعكس التناقض الصارخ بين مبادئ الثورة وممارسات السلطة القائمة تجاه الطبقة العاملة[2]، وقد بُرر هذا الرفض للتنظيمات العمالية آنذاك باعتبار أن أي شكل من أشكال التجمع أو التنظيم داخل القطاعات المختلفة يتعارض مع مبدأ سيادة الشعب في إدارة شؤونه الجماعية، دون خضوع لأي نوع من الضغوط أو الهيمنة الاحتكارية. وبهذا المعنى، تلاقت مصالح الحكومات الأوتوقراطية والأنظمة الأرستقراطية من جهة، مع توجهات بعض المناصرين الثوريين للحريات العامة من جهة أخرى، في دعم أصحاب العمل ومساندتهم في

[1]– الزبير بولعناصر، "الحركة النقابية في الجزائر في ظل التجربة الديمقراطية 1999 – 2010"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر: 2011/2010)، ص 30.

[2] - George le franc, Le syndicalisme dans le monde, Paris, Presses Universitaires de France, 1975, p.17.

موقفهم الرافض لمبدأ النقابة والتنظيم العمالي.

ورغم ذلك، تمكنت بعض اتحادات الحرف من الاستمرار، بفضل قوة النزعة الفطرية نحو التكتل الجماعي، التي ظلت راسخة في صفوف العمال والحرفيين، ولم تستسلم بسهولة أمام شدة القوانين القمعية وصرامة الإجراءات التي حاولت كبح هذا التوجه.[1]

ونتيجة لتدني الأجور وتدهور ظروف العمل، عانى العمال من مشاق كبيرة وحياة اتسمت بالبؤس والتهميش، مما أفضى إلى تصاعد التوتر بين طبقتين اجتماعيتين متقابلتين: البرجوازية، التي امتلكت أدوات الإنتاج والثروة، والطبقة العاملة الكادحة، التي لم تملك سوى قوة عملها. وقد أفرز هذا التناقض ما يُعرف بـ "الصراع الطبقي"، الذي اتخذ أبعادًا اقتصادية وسياسية وأيديولوجية، وبدأت من خلاله الطبقة العاملة تبرز كقوة اجتماعية فاعلة في قلب المجتمع.

وفي ظل هذا الصراع، نشأت الحاجة الموضوعية إلى التنظيم النقابي، الذي ظهر كوسيلة جماعية ومنظمة للدفاع عن حقوق العمال ومواجهة مظاهر الاستغلال، ولعب دورًا قياديًا في التعبير عن مصالحهم داخل المعادلة الاقتصادية والسياسية السائدة.[2]

كانت إنجلترا في القرن السادس عشر مملكة صغيرة لا يتجاوز عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة، غير أنها شهدت خلال تلك الفترة بداية نهوض اقتصادي ملحوظ. وقد مكّنها هذا التطور، خلال القرون الثلاثة اللاحقة، من التحول إلى واحدة من أبرز الدول الصناعية، متقدمة بذلك على غالبية دول العالم. وقد أسهم هذا التحول في إحداث تغييرات جذرية على مستوى البُنى الاجتماعية والاقتصادية، حيث أدى إلى تفكك البنية التقليدية وظهور نمط جديد من المجتمع، هو المجتمع الصناعي.

في هذا السياق، اكتسب العمال وضعًا جديدًا، من حيث الوظيفة والدور، وأصبحت القوى العاملة تُستقطب بشكل مكثف نحو المراكز الصناعية، وتركّزت في مصانع محدودة المساحة لكنها عالية الإنتاج. وضمن هذا الإطار، اتسمت علاقات العمل بقدر أكبر من التنظيم

[1]– جورج كول، **الحركة النقابية**، ترجمة: سيد حسن محمود، مصر: الدائرة القومية للطباعة والنشر، (د.س.ن)، ص03.

[2]– ريمون ارون، محررا، **صراع الطبقات**، ترجمة: عبد الحميد الكاتب، لبنان، منشورات عويدات، 1980، ص ص 26 – 27.

والرقابة، وتحول العامل إلى مجرد بائع لقوة عمله ضمن سوق مفتوح، يُحدَّد فيه وقت العمل وشروطه من قبل أصحاب العمل، مما قلّص من استقلاليته الفردية وكرّس تبعيته الاقتصادية.[1]

شهدت بريطانيا خلال القرن الثامن عشر صدور عدد من القوانين التي منعت بشكل صريح التكتلات العمالية، لا سيما في بعض المهن والحرف. وكانت المحاكم آنذاك تعتبر هذه التجمعات غير قانونية، بحجة أنها تعيق "تطور الحرفة" وتتدخل في ما عُرف بـ "الحرية الطبيعية" التي تتيح لأي فرد ترك العمل الذي لا يرغب فيه دون ضغط أو قيود. ورغم الطابع القمعي لهذه الإجراءات، فإنها لم تنجح في الحد من النزعة الجماعية لدى العمال.

وقد تم تكريس هذا التوجه من خلال قانوني الجمعيات لعامي 1799 و1800، واللذين هدفا إلى حظر التكتلات المهنية وتجريمها قانونيًا، باعتبارها مؤامرات تهدد المصلحة العامة. كما خضع المخالفون لهذه القوانين لمحاكمات خاصة وإجراءات استثنائية، تعكس حجم التضييق الممارس على أي تنظيم جماعي يسعى للدفاع عن حقوق العمال،[2] في ظل هذه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي أثّرت بشكل مباشر على الطبقة العاملة، لا سيما العمال الصناعيين، برزت النقابات كإطار مهني وتنظيمي يسعى للدفاع عن حقوق العمال وحمايتهم من استغلال أرباب العمل. وقد بدأت المطالب بتشريع القوانين المنظمة لسوق العمل من جانب بعض أصحاب المصانع، خصوصًا في مجال صناعة الآلات، حيث سعوا إلى تقويض نفوذ العمال المهرة، بهدف تحرير السوق وزيادة التنافسية فيما بينهم لتحقيق أرباح أكبر.

هذا التحول ساهم في تراجع الاعتماد على المهارات التقليدية التي كانت سائدة في ظل النظام الحرفي، وفتح المجال أمام توظيف أعداد كبيرة من العمال، بما في ذلك النساء والأطفال، مقابل أجور متدنية وظروف عمل مجحفة. فقد كانوا يُجبرون أحيانًا على العمل لما يقارب 18 ساعة يوميًا، في بيئة تفتقر إلى أبسط شروط الحماية.

[1]– جحا زهيرة، "النقابة في المؤسسة الصناعية الجزائرية"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 02،2013، ص 41.

[2]– الزوبير بولعناصر، مرجع سابق، ص32.

وبسبب هيمنة أصحاب العمل المطلقة داخل المصانع، أصبحوا المتحكمين في جميع جوانب العلاقة الإنتاجية: من تحديد الأجور وساعات العمل، إلى تسريح العمال متى شاؤوا. وقد انعكس ذلك بوضوح خلال فترات الأزمات الاقتصادية، حيث كان يتم الاستغناء عن العمال بسهولة، خاصة بعد استنزاف طاقتهم أو في حال تعرضهم لإصابات أو أمراض مهنية ناتجة عن ظروف العمل القاسية.[1]

من الجدير بالملاحظة أن بعض السياسيين الذين لم يكونوا من أنصار الثورة لعبوا دورًا حاسمًا في سياق تقييد حقوق العمال، إذ عمدوا إلى توسيع نطاق الإجراءات الاستثنائية التي كانت تُفرض في السابق على عمال المطاحن، لتشمل حظر التكتلات العمالية في جميع قطاعات الصناعة دون استثناء. وقد استمر هذا المنع الصارم حتى عام 1824، حين بدأت الأصوات الراديكالية بالتشكيك في فاعلية هذا الحظر وجدواه.

فقد دعا الراديكاليون في تلك المرحلة إلى تقنين وجود الاتحادات العمالية، معتبرين أن السماح بتشكيلها من شأنه أن يمنع العمال من الاعتقاد بأن تدهور أوضاعهم المعيشية، وانخفاض أجورهم، ناتج عن تدخل قانوني مباشر يخدم أرباب العمل، وليس بسبب الظروف الاقتصادية الفعلية. ومن ثمّ، تم الدفع نحو الاعتراف النسبي بهذه التكتلات بوصفها وسيلة لتفريغ الاحتقان الاجتماعي وضبط التوترات داخل سوق العمل.[2]

نتيجة لتصاعد السياسات الرأسمالية القائمة على الاستغلال وتعميق الفجوة الاجتماعية، نمت لدى الطبقة العاملة قناعة بضرورة مواجهة هذه السياسات الجائرة والوقوف ضد منظومة النهب الممنهج التي تخدم مصالح أصحاب رؤوس الأموال على حساب حقوق العمال. وقد ساهمت الأوضاع الاقتصادية القاسية، إلى جانب غياب الحماية القانونية، في نضوج الوعي الجماعي بضرورة النضال من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

هذا التحول انعكس في موجة من الإضرابات والانتفاضات العمالية التي اجتاحت أوروبا، مطالبة بالاعتراف بالحقوق المتساوية وبالشرعية القانونية للتنظيمات النقابية. وقد تميزت بعض

[1] – جان بييرريو، **الثورة الصناعية**، ترجمة: إبراهيم خوري، سوريا، منشورات وزارة الثقافة، 1975، ص99.

[2] – جورج كول، مرجع سابق، ص06.

هذه التحركات بطابعها العنيف، مثل انتفاضة "ميدلاند" في بريطانيا عام 1811، والتي تلتها أحداث مشابهة في فرنسا، أبرزها احتجاجات حي "لا كروا–روس" بمدينة ليون سنة 1831، والتي شكّلت محطات فارقة في مسار الصراع الاجتماعي الأوروبي في القرن التاسع عشرفي ظل هذه الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتأزمة، دخل العمال في مواجهة مفتوحة مع أصحاب العمل، سعيًا لتحسين أوضاعهم المهنية والمعيشية وتأكيد وجودهم كقوة اجتماعية لها مطالبها وحقوقها. وبهذا الدافع، بدأت تتشكل جمعيات عمالية رغم القيود الصارمة التي فرضتها الحكومات آنذاك. وقد اتخذت النقابات العمالية في بداياتها أشكالًا بسيطة، تمثلت في نوادٍ تُعرف بـ"نوادي الأصدقاء(Friend Clubs) "، حيث كان العمال يلتقون فيها لتبادل الآراء حول مشكلاتهم الاجتماعية، إضافة إلى جمع أموال تُستخدم لمساعدة الأعضاء الذين يُجبرون على التنقل من أجل البحث عن فرص عمل.

ومن الطبيعي أن هذه اللقاءات لم تقتصر على الجوانب الاجتماعية، بل امتدت لمناقشة شروط العمل، مثل الأجور وساعات العمل وقواعد تشغيل العمال المساعدين. ويبدو أن مصطلح "النقابة" في إنجلترا بدأ يُستخدم للإشارة إلى النشاط التعاوني الذي تمارسه هذه النوادي بهدف الدفاع عن المصالح المشتركة للعمال على مستوى المدن أو المقاطعات. وقد انعقدت اجتماعات هذه النوادي عادة في أماكن عامة قريبة من مساكن الأعضاء أو مواقع عملهم، بينما تولى أصحاب الأملاك المحليون في بعض الأحيان مهمة حفظ الأموال المشتركة كأمناء للصندوق.

ونظرًا لحجمها المحدود، لم يكن لهذه الكيانات الصغيرة قدرة على التأثير في الأجور أو شروط العمل إلا من خلال التحالف فيما بينها. ولهذا الغرض، ظهرت بين الحين والآخر لجان أو اتحادات موحدة تقوم بحملات محددة، مثل مقاومة خفض الأجور، أو المطالبة بزيادتها، أو فرض شروط ضد تشغيل العمال غير المهرة، أو الحد من العمل الليلي، أو المطالبة بالأجور الإضافية.

ومع مرور الوقت، بدأت هذه النقابات تكتسب طابع الاستمرارية، وبرزت كتنظيمات مهنية لها فروع محلية تُدار بشكل أكثر تنظيمًا. ومع مطلع القرن التاسع عشر، أخذت نقابات الحرفة الواحدة تحل محل النوادي المهنية المحلية، بينما ازدادت أهمية اتحادات النقابات التي تجمع بين الحرف المختلفة في التأثير والعمل المشترك.[1]

شهدت إنجلترا بدايات تأسيس النقابات العامة في أوائل عام 1818، حيث تشكلت أولى المحاولات التنظيمية للنقابات التي ضمت مختلف الحرف. وبلغت هذه النقابات ذروتها مع بداية ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وتحديدًا خلال الحراك السياسي الذي صاحب النقاش حول قانون الإصلاح لسنة 1832. وقد تمثلت الغاية الأساسية من تشكيل هذه الاتحادات في تنظيم الدعم والتضامن المتبادل بين الجمعيات المهنية، سواء كانت في صناعات مختلفة أو في أحياء متعددة، بهدف رئيسي هو التصدي لسياسات خفض الأجور.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك "الاتحاد القومي لحماية العمال"، الذي تأسس سنة 1831 بمبادرة من "جون دوهيرتي"، حيث سعى إلى توحيد جهود العمال تحت مظلة تنظيمية واحدة.

وقد ساهمت حدة الصراعات الطبقية آنذاك في إنضاج الوعي الثوري لدى الطبقة العاملة، خصوصًا مع تنامي الفكر التقدمي الذي حمله عدد من رواد الحركة العمالية الأوائل. ويعد "روبرت أوين" من أبرز هؤلاء الرواد، حيث قدَّم نموذجًا تصوريًا للمصنع باعتباره مجتمعًا مصغرًا، ما فرض –من وجهة نظره– ضرورة توفير بيئة مهنية واجتماعية ملائمة تضمن كرامة العمال وتحافظ على حقوقهم،[2] وقد كان لهذا الفكر أهمية بالغة، إذ سعى "روبرت أوين" إلى إحلال النظام الاشتراكي التعاوني محل النظام الرأسمالي، معتقدًا أن العدالة الاجتماعية لا تتحقق إلا من خلال تغيير جذري في بنية الاقتصاد والمجتمع.

وفي هذا الإطار، تبنى "الاتحاد القومي لحماية العمال" مبادئ الاشتراكية، داعيًا إلى اتخاذ خطوات جماعية لمواجهة التحديات الصناعية، إلا أن هذا التوجه لم يدم طويلًا، إذ سرعان ما تحالفت الحكومة مع أصحاب العمل للحد من تأثير هذه الحركة وتفكيكها.

[1]– جورج كول، مرجع سابق، ص 07.

[2]– عبد المنعم الجبيلي، **تاريخ الحركة العمالية والنقابية في العالم**، العراق: مكتبة النهضة، (د.س.ن)، ص 31.

ومن الملاحظ أن بداية مقاومة النظام الرأسمالي تبلورت من خلال ردود الفعل العمالية تجاه الآلات الصناعية، حيث كان العمال اليدويون يرون في هذه الآلات سببًا مباشرًا في بطالتهم وتدهور أوضاعهم، ما دفعهم إلى تحطيمها في عدد من المصانع. وقد تميزت هذه المرحلة باندلاع موجات من الإضرابات، والمظاهرات، بل وحتى التمردات العمالية في أكثر من موقع.

ويُعد تأسيس أولى النقابات العمالية خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر حدثًا مفصليًا، حيث يُعتقد أن سنة 1720 شهدت أول تحرك نقابي في بريطانيا، عندما بادر عمال في مهنة الخياطة إلى تقديم شكوى جماعية إلى البرلمان، وهي خطوة غير مسبوقة آنذاك في تاريخ العلاقات المهنية،[1] وقد ورد في نص الشكوى ما يلي: "إن عمال الخياطة في المدن وضواحيها، والذين يتجاوز عددهم سبعة آلاف، قد قرروا تأسيس جمعية تهدف إلى رفع أجورهم وتقليص ساعات العمل اليومية بساعة واحدة". ورغم أن تلك المبادرة شكّلت خطوة جريئة نحو تحسين الأوضاع المهنية، إلا أن المحاولات اللاحقة لتشكيل نقابة عامة تضم مختلف العمال وتطالب بتحسين شامل للأجور وظروف العمل لم تُكلل بالنجاح في البداية.

لكن وعلى الرغم من تلك الإخفاقات، واصل الرواد الأوائل للحركة النقابية جهودهم في الدفاع عن حقوق العمال، حيث أسسوا عدداً من النقابات المتخصصة، متحدّين بذلك العقبات التي فرضها أرباب العمل والسلطات الحاكمة، ومصرّين على المضي قدمًا في تحقيق المطالب الاجتماعية والمهنية للطبقة العاملة،[2] ففي بريطانيا، تمكن العمال من انتزاع حقهم في تشكيل الجمعيات النقابية عام 1829، بعد نضال طويل ومواجهة حادة مع الطبقة البرجوازية. فقد ظل البرلمان الإنجليزي لفترة طويلة رافضًا لوجود مثل هذه الجمعيات، خاصةً عندما بدأت الحركات الاحتجاجية العمالية بالتصاعد. وفي سنة 1834، بادر "روبرت أوين" بتأسيس اتحاد

[1] – جورج لوفران، **الحركة العمالية في العالم**، ترجمة: الياس مرعي، لبنان: منشورات عويدات، 1980، ص 09.

[2] – جورج كول، مرجع سابق، ص 07.

نقابي وطني ضم نحو 500 ألف عامل، ما شكّل نقلة نوعية في مسار التنظيم النقابي داخل البلاد.[1]

تأسست في ألمانيا جمعية عامة بقيادة "فرديناند لاسال"، إلا أن طابعها كان سياسيًا أكثر منه نقابيا صناعيا، وقد بدأ المسار الفعلي لتطور النقابات العمالية هناك منذ عام 1870، إلا أنها واجهت مضايقات شديدة نتيجة السياسات القمعية التي انتهجها "بسمارك"، خاصةً بعد إصداره قوانين مناهضة للاشتراكية في ثمانينيات القرن التاسع عشر، والتي استمرت حتى تم إلغاؤها عام 1890، ليبدأ بعدها النمو الفعلي والمنظم للنقابات العمالية في ألمانيا[2].

شهدت النقابات في ألمانيا تبلور ثلاثة اتجاهات رئيسية تأثرت بالسياق السياسي العام للبلاد؛ تمثل الأول في التيار الاشتراكي، بينما انبثق الثاني من الأفكار الليبرالية، أما الثالث فقد تأسس في عام 1894 مع نشوء نقابة ذات طابع كاثوليكي، والتي توسعت لاحقًا في عام 1899 لتؤسس اتحادًا مهنيًا ضمّ عمال المناجم المسيحيين، وعُرف باسم "الاتحاد العام للنقابات المسيحية". وعلى الرغم من تفوق النقابات ذات التوجه الاشتراكي من حيث عدد المنخرطين مقارنةً بنظيراتها الليبرالية والمسيحية، فإن الباحثين يُجمعون على أن الطابع العام للحركة النقابية الألمانية كان مزيجًا بين الطرح الماركسي الثوري من جهة، والممارسة الإصلاحية الواقعية في الأنشطة اليومية من جهة أخرى.[3]

تعود بدايات نشوء الحركة النقابية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى فترة السيطرة الاستعمارية البريطانية، تزامنًا مع بروز ملامح الرأسمالية الأولى في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة، وقد رافقت هذه النشأة اندلاع الثورة الأمريكية ضد الهيمنة البريطانية، وهو ما دفع العمال إلى إنشاء تنظيماتهم الطبقية الأولى، وكان من أبرزها تنظيم "أبناء وبنات الحرية"، الذي عُدّ أحد التعبيرات المبكرة عن الوعي العمالي والسعي نحو حماية الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية لفئة العمال"[4]، حيث شهدت الفترة الممتدة بين عامي 1848

[1] – حجا زهيرة، مرجع سابق، ص 44.

[2] – جورج كول، مرجع سابق، ص ص 07 – 08.

[3] - George le franc. Op. Cit.p.17.

[4] – جحا زهيره، مرجع سابق، ص 47.

و1890 بروز نقابات مهنية سعت إلى حماية مصالح العمال المؤهلين، من خلال منع غير المؤهلين من شَغل مناصب تتطلب كفاءة معينة، كما قامت بإنشاء صناديق دعم مالي يستفيد منها أعضاء النقابة في حالات الحاجة. وبناءً على هذه المبادرات، ظهرت جمعيات نقابية مهنية حسب التخصصات، مثل اتحاد عمال المناجم وعمال الميكانيك، حيث كان ممثلو هذه الفئات يلتقون ضمن إطار غير رسمي إلى غاية عام 1890، وهو العام الذي شهد توسع الحركة النقابية لتشمل قطاعات أخرى كعمال الموانئ والسكك الحديدية، وتم التعرف على هذه التنظيمات تحت مسمى "الاتحادات المهنية"، والتي حظيت باعتراف رسمي سنة 1871، قبل أن تتخذ طابعًا فيدراليًا منظمًا من خلال تشكيل مجالس الاتحادات المهنية سنة 1900[1].

شكل انعقاد مؤتمر النقابات بشكل منتظم منذ عام 1868، وخاصة بحلول عام 1875، تطورًا مهمًا في تنظيم العمل النقابي، حيث كان الهدف الأساسي من هذا المؤتمر ذا طابع سياسي يتمثل في تأطير نضال الطبقة العاملة ضمن أطر قانونية، والضغط على السلطات المختصة من أجل سن تشريعات صناعية تراعي مصالح العمال. كما سعى المؤتمر إلى توضيح الدور الحقيقي للنقابات وبلورة الرؤى المختلفة حول وظائفها. وعلى الرغم من ذلك، حافظ المؤتمر على طابعه المحدود حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. وقد تجلى تأثيره الفعلي من خلال مشاركته في اللجنة البرلمانية، مما عكس مدى نفوذه السياسي والتنظيمي. وفي عام 1922، تم استبدال اللجنة البرلمانية بمجلس عام يمثل مختلف المهن والقطاعات الصناعية، وقد منح هذا المجلس صلاحيات أوسع، إلا أنه، على غرار المؤتمر نفسه، لم يكن يتمتع بسلطة إلزامية على النقابات الأعضاء، ما لم تُبدِ تلك النقابات رغبتها في التنسيق والعمل المشترك[2].

لم يكن لمؤتمر النقابات في بريطانيا سلطة تتجاوز تلك التي كانت تتمتع بها النقابات المهنية المركزية في الدول الأخرى، إذ كانت النقابات الفردية تُؤسس وتعمل في إطار تنظيمي مستقل، وتنضم إلى المركز العام للنقابات طوعًا. وقد ظلت النقابات التقليدية، التي كانت

[1] – عبد المنعم الجبيلي، مرجع سابق، ص 23.

[2] – الزوبير بولعناصر، مرجع سابق، ص 40.

تتمتع بقدر كبير من التنظيم والاستقلال، تحتفظ بقوتها ونفوذها، وهو ما حال دون اندماجها الكامل ضمن إطار المؤتمر لفترة طويلة. وحتى عندما اكتسب المؤتمر مكانة معتبرة، لم يكن قادرًا على إجبار تلك الاتحادات العريقة على التخلي عن استقلالها. وقد تجلى هذا الواقع بوضوح خلال الإضراب العام الذي اندلع سنة 1926، حيث لم يكن المجلس العام لمؤتمر النقابات هو الجهة التي دعت إلى الإضراب، بل كان ذلك من اختصاص مؤتمر استثنائي دعت إليه المجالس التنفيذية للنقابات ذاتها.[1]

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، تعد النقابات العمالية كيانات مستقلة استقلالًا تامًا عن مؤسسات الدولة، حيث تتولى إدارة شؤونها وتنظيم سياساتها بما يخدم مصالح أعضائها دون تدخل حكومي مباشر. وقد ساهمت مختلف الفئات الاجتماعية في دفع الحركة النقابية إلى الأمام، وكان للزنوج –خاصة خلال فترة التمييز العنصري– دور بارز وفعّال، لا سيما في تنشيط نقابة عمال المناجم. وخلال ثلاثينيات القرن العشرين، شارك العمال الزنوج بشكل ملحوظ في تأسيس نقابات متنوعة، شملت قطاعات حيوية مثل صناعة السيارات، ومجالات النقل بمختلف أنواعه، إلى جانب سائر الأنشطة الصناعية الأخرى.[2]

تجلّت أهمية النقابات العمالية في الولايات المتحدة من خلال مواقف بعض الرؤساء، ومن أبرزهم الرئيس الأسبق جون كينيدي، الذي جاء إلى البيت الأبيض حاملاً معه خبرة تشريعية امتدت لـ 12 سنة في مجال الشؤون النقابية، وقد شهدت بدايات حكمه موجة من التفاؤل داخل الأوساط النقابية، بعد سنوات من الترقب، إذ اعتُبر بمثابة الحليف المنتظر للحركة العمالية في السلطة التنفيذية، وتمتاز النقابات الأمريكية باتساع نطاقها وتأثيرها، ويُعد قانون "تافت–هارتلي" أحد أبرز معالم تنظيم العلاقات الصناعية، حيث فرض على كل من أرباب العمل والنقابات التفاوض بحسن نية، كما تجاوزت النقابات الأمريكية أدوارها التقليدية، ففي عام 1945، دعمت تشريعًا يتعلق بالتشغيل، أقرّ رسميًا بحقوق العاملين في قطاع الزراعة

[1] – جورج كول، مرجع سابق، ص17.

[2] - Thomas Brooks**, Le Labeur et la lutte : histoire du mouvement ouvrier américain**, Paris, Economica, 1983, p.215.

في الانخراط في مفاوضات جماعية.[1]

ظهرت النقابات العمالية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية على أسس غير سياسية، تحت وطأة الاحتلال الأمريكي، لكنها سرعان ما انخرطت في ساحة نضال ذات طابع سياسي ونفسي لتحقيق أهدافها، وقد أعيد تشكيل الحركة النقابية الألمانية لتتوافق مع التوجهات الديمقراطية الجديدة، ما سمح لها بالانضمام إلى الاتحاد الفيدرالي الدولي للنقابات الحرة، وظلت رغم ذلك واقعة تحت تأثير الحزب الاشتراكي الديمقراطي. ويُلاحظ أن هذه النقابات ضمت في صفوفها عناصر كانت سابقا منضوية تحت لواء اتحاد الحرف المسيحية، الذي كان يخضع لرقابة كنسية كاثوليكية. ومنذ عام 1945، دخلت هذه النقابات في مواجهة مباشرة مع النظام الرأسمالي، مطالبة بدور فعال ومعترف به في صياغة السياسات الصناعية، وهو ما تجسد في المطالبة بحقوق مكتسبة، مثل التمثيل في مجالس الرقابة بالمؤسسات الكبرى ومجالس الإدارة، وقد أحرزت في هذا الإطار بعض النجاحات المحدودة. [2]

تتميز النقابات في الدول الاشتراكية بطبيعتها المختلفة جذريا عن نظيراتها في الدول الرأسمالية، سواء من حيث الأسس الفكرية التي تنطلق منها أو الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وكذلك في طبيعة علاقتها مع السلطة وإدارات المؤسسات، فهي ليست أدوات ضغط أو معارضة، بل مؤسسات تعمل ضمن إطار الدولة وتتكامل مع هياكلها التنفيذية، نظرًا لأن النظام الاشتراكي يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، ويحتكر الحزب الحاكم سلطة اتخاذ القرار. وبناء على ذلك، تتولى النقابات في هذه الدول أدوارا تنفيذية وموجهة، حيث تسهم في تطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتسعى إلى تحقيق الأهداف العامة للمجتمع وفق رؤية الحزب. كما تسند إليها مهام داخل الوحدات الإنتاجية نفسها، مما يجعلها فاعلا في جهود بناء اقتصاد اشتراكي مستقر وفاعل، وتعكس دورا مؤسسيا في تعبئة القواعد الشعبية وتحقيق التنمية المخططة.[3]

[1] - Ibid, 227.

[2] - Ibid, p.238.

[3] – أحمد حسن البرعي، **علاقات العمل الجماعية في القانون المصري المقارن**، مصر، دار الفكر العربي، 1976، ص ص 201-202.

وبالإضافة إلى ما تمّ توضيحه سابقًا، فإن النقابات في الاتحاد السوفيتي لم تكن كيانات مستقلة أو معارضة، بل شكّلت جزءًا لا يتجزأ من البنية الرسمية للدولة، وخضعت بشكل مباشر لتوجيهات الحزب الشيوعي. فقد كان قادة هذه النقابات ملتزمين بتنفيذ السياسات العليا التي يحددها الحزب، وتتمثل أدوارهم الأساسية في الإشراف على الخدمات الاجتماعية التي عادةً ما تكون من اختصاص المؤسسات الحكومية. وبدلًا من التفاوض من أجل مصالح العمال كما هو الحال في الأنظمة الليبرالية، كانت النقابات السوفيتية تضطلع بدور تعبوي، يهدف أساسًا إلى تحفيز العمال على زيادة الإنتاج، وذلك وفقًا للأهداف التي تضعها الخطط الاقتصادية الوطنية. ومن هذا المنظور، فإن فكرة النقابة كهيئة مستقلة عن السلطة لم تكن قائمة داخل النظام السوفيتي، بل كانت النقابات أداة من أدوات الدولة في تنفيذ استراتيجياتها الاقتصادية والاجتماعية[1]، وقد جاءت نشأة النقابات العمالية في روسيا نتيجة مباشرة للإضرابات العفوية التي اندلعت عام 1870، حيث بدأ العمال في تنظيم أنفسهم في جماعات نقابية تطالب بتحسين أوضاعهم، بما في ذلك الحق في فترات الراحة، وزيادة الأجور، وتوفير الخدمات الاجتماعية. وقد ارتبط تطور هذه النقابات بتأسيس الحزب المركزي للطبقة العاملة، إذ أصبحت عملية تشكيل النقابات تتم تحت إشراف مباشر من هذا الحزب. وبفضل التزامه الثابت بالدفاع عن مصالح العمال، تمكن الحزب الماركسي في روسيا، الذي كان على اتصال وثيق بالطبقة العاملة، من ترسيخ الوعي الاشتراكي في صفوفها، الأمر الذي أكسبه مكانة مؤثرة وسمعة قوية في أوساط التنظيمات النقابية.[2]

لم تبدأ ملامح الحركة النقابية في الاتحاد السوفيتي بالظهور إلا خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وتحديدًا في عام 1890، من خلال نشاط الجمعيات العمالية السرية التي مارست عملها في الخفاء، متحدية الرقابة الصارمة التي فرضها جهاز الشرطة (البوليس) في ظل النظام القيصري. وقد اتسمت هذه المرحلة بطابعها السري نتيجة القمع الشديد، لكنها

[1] – الزوبير بولعناصر، مرجع سابق، ص 41.

[2] – جحا زهيرة، مرجع سابق، ص 48.

شكّلت النواة الأولى لنشوء تنظيم نقابي منظم في روسيا، [1] وفي خريف عام 1917، ومع انتصار ثورة أكتوبر التي شكلت أول ثورة كبرى على النظام الرأسمالي منذ صدور البيان الشيوعي عام 1848، بدأ دور النقابات يتحول بشكل نوعي وجذري. فقد أصبحت النقابات، بحسب تعبير فلاديمير لينين، تمرّ بـ «أعظم انعطاف في نشاطها كله"، لتتحول إلى أحد الأعمدة الأساسية لبناء المجتمع الجديد، إذ لا يمكن تشييد هذا المجتمع الاشتراكي إلا من خلال تعبئة الجماهير الواسعة. فكلما كانت قاعدة الجماهير أوسع، زادت قدرة المجتمع على إشراك مختلف طبقاته، وفي طليعتها الطبقة العاملة، في عمليات البناء والتنظيم والنشاط الثوري،[2] قبل اندلاع ثورة عام 1917، شهدت روسيا سلسلة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي عكست تصاعد النضال العمالي ضد الاستغلال والاستبداد القيصري. وكان من أبرز هذه التحركات إضراب مدينة "سانت بطرسبورغ" عام 1905، الذي شارك فيه حوالي 440 ألف عامل، وأسفر عن تشكيل ما عُرف بـ"لجان الإضراب"، والتي كانت تتولى مهمة تنظيم التحركات العمالية وقيادة المفاوضات مع أصحاب العمل. وفي هذا السياق برز مصطلح "السوفيات"، الذي أصبح لاحقًا رمزًا للسلطة العمالية.

وخلال تلك الأحداث، تأسست أول نقابة مالية روسية في شهر فيفري من عام 1905، ومع تصاعد وتيرة الحراك النقابي، تم عقد مؤتمر في العام ذاته تمخض عنه تشكيل اتحاد عام للنقابات. بين عامي 1906 و1907، شهدت البلاد موجة متزايدة من الإضرابات، أدت إلى ارتفاع عدد النقابات ليصل إلى 652 نقابة تضم ما يقارب ربع مليون عضو.

رغم القمع الشديد من قبل النظام القيصري، واصلت الحركة النقابية نضالها، غير أن ثورة عام 1917 مثّلت نقطة تحول نوعية، حيث اكتسبت النقابات بعدًا أكثر نضجًا وتنظيمًا. وأصبح دورها محوريًا في بناء المجتمع الاشتراكي، إذ تم استبدال المنظمات المهنية التقليدية بنقابات الفروع الكبرى، التي تولّت مسؤولية تمثيل الطبقة العاملة والمشاركة في أجهزة الدولة،

[1] – أحمد حسن البورعي، مرجع سابق، ص205.

[2]– ريتشارد أبيجانزي وأوسكار زاريت، **لينين والثورة الروسية**، ترجمة: محيد دين مزيد، مصر، دار المجلس الأعلى للثقافة، 2013، ص 73.

انطلاقًا من مبدأ امتلاك العمال لوسائل الإنتاج[1]، إلى جانب دورها في الدفاع عن الطبقة الشغيلة والسهر على حمايتها، اضطلعت النقابات السوفييتية بمهام ذات طابع سياسي واقتصادي، حيث ساهمت في معالجة القضايا السياسية العامة، وأشرفت على جوانب من ميزانية الدولة، إضافة إلى تنظيم شؤون الضمان الاجتماعي. وقد اكتسبت هذه النقابات طابعًا مميزًا نابعًا من طبيعة النظام الاشتراكي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، إذ لم تكن مؤسساتها خاضعة للملكية الخاصة كما هو الحال في النظام الرأسمالي، بل كانت تُعد ملكًا للمجتمع بأسره.

عملت النقابات السوفييتية ضمن بنية مجتمعية تتولى الدولة فيها توجيه الاقتصاد وتشغيل مؤسساته، كما حظيت هذه النقابات بدعم حكومي واضح تمثل في تقديم مساعدات مادية مباشرة، وتوفير أماكن ملائمة لأنشطتها، بالإضافة إلى منحها صلاحيات موسعة، من بينها حق المبادرة التشريعية، ما جعل منها أداة تنفيذية وشريكة في بلورة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة السوفييتية[2]، أما في يوغوسلافيا، فقد تميزت التجربة النقابية بنظام التسيير الذاتي للمؤسسات عبر مجالس العمال، حيث منح هذا النظام قدراً من اللامركزية في إدارة الشؤون الاقتصادية والإدارية للمؤسسات .وقد أتاح هذا التوجه للعمال إمكانية المشاركة في تنظيم العمل والإنتاج والتوظيف، مما أضفى طابعًا تشاركياً على إدارة المؤسسات، دون أن يلغي سلطة الدولة كليًا.

ورغم هذه المشاركة الشكلية، فقد احتفظت الإدارة، وخاصة الفئات التكنوقراطية، بسلطة اتخاذ القرار الحقيقية داخل المؤسسات، وهو ما ظهر جليًا في منتصف السبعينيات. ففي سنة 1975، أقرت النقابة نفسها بهيمنة التكنوقراطيين على عمليات التسيير، ما أفرغ في كثير من الأحيان مفهوم التسيير الذاتي من مضمونه الفعلي، وحوّله إلى آلية شكلية ضمن البنية الاقتصادية والسياسية للدولة اليوغوسلافية.[3]

[1]– خير الدين حسين، **مساهمة العمال في الإدارة في الوطن العربي**، لبنان، دار طليعة، 1971، ص 4.

[2] – جحا زهيرة، مرجع سابق، ص 50.

[3] **- Yvan Craipeau, Ces pays que I'on dit socialistes. La face cachée du Capitalisme, (Paris: Études et documentation internationales, 1982), p.27.**

سعت الإصلاحات التي أقرتها بولونيا عام 1973 إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية والمهنية للطبقة العاملة، إلى جانب تحفيز النشاط الاستثماري في البلاد، وذلك من خلال الاعتماد على الاستدانة الخارجية كمصدر لتمويل هذه الإصلاحات .غير أن هذه السياسات لم تحقق الأهداف المرجوة، بل أدت إلى نتائج عكسية تمثلت في تدهور متزايد في الظروف المعيشية والمهنية للعمال، فضلاً عن اتساع العجز المالي في ميزانية الدولة، ما ساهم في تأزيم الوضع الاقتصادي والاجتماعي وأثار موجات احتجاج قوية في أوساط الطبقة العاملة[1]، لقد مهدت الأوضاع المتدهورة التي شهدتها بولونيا خلال سبعينيات القرن العشرين الطريق نحو اندلاع أحداث عام 1981، والتي تمخضت عن تأسيس نقابة "تضامن" (Solidarność)، وهي أول نقابة مستقلة عن السلطة في أحد البلدان الاشتراكية، أنشأها العمال استجابة لتدهور أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. وسرعان ما تحولت هذه النقابة إلى قوة سياسية معارضة، ونجحت لاحقًا في إسقاط النظام الاشتراكي في بولونيا، ممهدة بذلك الطريق أمام التحولات الديمقراطية في أوروبا الشرقية.

ومن خلال قراءة تطور الحركة العمالية عالميًا، نستنتج أن النضالات الأولى للطبقة العاملة ارتبطت بالسياقات الكبرى لتحولات المجتمع، مثل الإطاحة بالنظام الإقطاعي في فرنسا وإنجلترا، أو الحرب التحريرية ضد الاستعمار البريطاني في الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن هذه المحاولات النضالية المبكرة، رغم ضرورتها التاريخية، أخفقت في تحقيق نتائج حاسمة، بسبب افتقارها إلى الأسس النظرية والعلمية المتماسكة، واعتمادها على رؤى طوباوية مليئة بأفكار التقشف والمساواة الشكلية، دون إدراك عميق لآليات الصراع الطبقي.

كما أن غياب التنظيم السياسي والنقابي المتماسك لدى الطبقة العاملة حال دون قدرتها على تعبئة جماهيرها وقيادة معاركها ضد الأنظمة الرأسمالية بشكل فعّال. ومع ذلك، فقد حملت البدايات العمالية المبكرة، رغم عفويتها، السمات الجينية للتنظيم النقابي الحديث، حيث تحولت الروابط والجمعيات العمالية إلى أدوات نضالية حقيقية بمجرد دخولها ساحة الصراع، كاشفة

1 - ibid,p. 267.

عن الطبيعة الثورية للطبقة العاملة، وقد واجهت هذه التنظيمات موجات متكررة من القمع من قبل السلطة الحاكمة، التي سعت إلى سحق أي بادرة لتنظيم مستقل، ورغم هذا القمع وعدم وجود تشريعات تحمي العمل النقابي، فإن الحركة العمالية استطاعت تحقيق نمو نوعي وكمي ملحوظ، وامتدت إلى شرائح جديدة من الطبقة العاملة لم تكن ممثلة من قبل.

ولعل أبرز تطور شهدته الحركة النقابية في هذه المرحلة هو تدويل نشاطها، حيث سعت إلى إقامة علاقات وتنسيقات عبر الحدود من خلال المؤتمرات الدولية، مثل المؤتمر العالمي الذي انعقد في جنيف عام 1866، والذي أكد أن تأسيس النقابات يمثل حقًا أصيلاً للعمال . وفي هذا السياق، تأسست نقابات دولية مثل الاتحاد العالمي للنقابات FSI في دول أوروبا الرأسمالية، كما أنشأت الدول الاشتراكية "النقابة الحمراء "كرد فعل مضاد على هذا التكتل.[1]

ومن هذه الاتحادات تطورت مفاهيم الأيديولوجية التي تبنتها، او تأثرت بها النقابات بين الثورية التي تعتبر الدولة الرأسمالية قائمة على التناقض وفق (التصور الماركسي) ومن ثم العمل على إزالتها، والنقابات الإصلاحية التي طورت لنفسها مفاهيم كفكرة الاقتصاد الموجه، الديمقراطية الصناعية من أفكار "سان سيمون"* و"برودون"** وغيرهما، يمكن القول إن نشأة النقابات في الدول الرأسمالية كانت حصيلة صراع طويل ومضنٍ خاضته الطبقة العاملة في مواجهة سلطة الرأسمال وسطوته، وهو ما جعل من النقابة ظاهرة أوروبية بامتياز، ارتبطت نشأتها وتطورها بتطور النظام الرأسمالي ذاته .ومع اتساع رقعة هذا النظام، انتشرت النقابات تدريجيًا إلى بلدان ومجتمعات أخرى، فاكتسبت بذلك خصوصيتها الوظيفية والتنظيمية من السياق المجتمعي الذي نشأت فيه، ومن طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد، ودرجة تطوره الصناعي.

[1]– جورج لوفران، مرجع سابق، ص 44.

*– هو الكونت كلود هنري دي سان سيمون ولد في باريس عام 1760 فيلسوف كان يميل إلى مبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وكانت دعوته موجهة إلى الاهتمام بالصناعة ونوه إلى أهمية الحياة البرلمانية في الاقتصاد توفي في 1825.

**– بيير جوزيف برودون 1809–1865 سياسي فرنسي وفيلسوف تبادلي واشتراكي ومؤسسا لفلسفة التشاركية كان اول شخص يطلق على نفسه لا سلطوي ويعتبر اب اللا سلطوية.

أما في الدول العربية، فقد كان تطوّر الحركة النقابية فيها متأثرًا بشكل مباشر بـ امتداد الحركة النقابية العالمية، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فإن هذه الحركة لم تتجذر في الصراع الطبقي الصناعي كما في البلدان الرأسمالية المتقدمة، بالنظر إلى أن القاعدة الصناعية كانت ضعيفة أو غير موجودة أصلًا في العديد من هذه الدول. وبالتالي، فإن النقابات في السياق العربي عرفت نوعًا من ازدواجية الأدوار، حيث جمعت بين وظيفتها الاجتماعية –الدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية للعمال–، وأدوارها السياسية التي اتخذت شكل الارتباط بـ الأحزاب الوطنية.

وقد تعمّق هذا الارتباط بشكل خاص في الدول التي كانت خاضعة للهيمنة الاستعمارية، حيث شكلت النقابات جزءًا أساسيًا من حركات التحرر الوطني، بالنظر إلى أن الاستغلال الاستعماري كان يمسّ بصورة مباشرة الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين، ما جعلهم في طليعة القوى الاجتماعية الداعية إلى الاستقلال .ومن هنا، لعبت النقابات في الدول العربية دورًا محوريًا في معركة التحرر الوطني، وأصبحت جزءًا من النسيج النضالي والسياسي في مرحلة ما قبل الاستقلال، بل واستمرت في أداء هذا الدور في كثير من الدول حتى بعد نيل الاستقلال.[1]

من الواضح أن حركة العمال في دول العالم الثالث مرت بتطور ملحوظ، إذ بدأت بالمطالبة بتحسين ظروف العمل، ثم تحولت تدريجياً إلى نضالات سياسية ذات طابع وطني، قدمت خلالها الطبقة العاملة تضحيات كبيرة في سبيل نيل الاستقلال واسترجاع حقوقها. وفي مصر، على سبيل المثال، شهدت البلاد بداية حقيقية للصناعة منذ عهد محمد علي، حيث تم إنشاء عدد من المصانع أبرزها مصانع القلعة للأسلحة، ومصانع الحوض المرصود، بالإضافة إلى مصانع الغزل والنسيج، والسكر، والحبال، وأشرعة السفن، وغيرها من الصناعات المدنية[2].

ظهر النشاط النقابي في مصر خلال فترة الاحتلال البريطاني، حيث بدأ العمال في

[1]– محمد علوان، "الحركة النقابية والتنظيمات السياسية"، مجلة الثورة والعمل، العدد 366، ديسمبر 1982، ص 34.

[2]– حجا زهيرة، مرجع سابق، ص 54.

التعبير عن مطالبهم من خلال الإضرابات منذ عام 1891. وتُوج هذا الحراك بتأسيس أول نقابة عمالية في البلاد سنة 1899، مما شكّل بداية فعلية لتنظيم الجهود العمالية والدفاع عن حقوق العمال بشكل جماعي[1]، بحكم اليد العامة الموزعة العديد من الأنشطة الاقتصادية، للدفاع على مصالحهم والتعبير عن مشاكلهم الاجتماعية والمهنية التي يعانون منها، ولقد كان مجموع العاملين في هذه المصانع ما يقارب 30 ألف عامل [2]، وبعد انتهاء عهد محمد علي، توسعت البنية التحتية الصناعية في مصر، حيث أُنشئت السكك الحديدية وظهر الترام في كل من القاهرة والإسكندرية، إلى جانب معامل لإنتاج الدخان والزيوت وغيرها. أما أول تحرك عمالي منظم، فقد سُجل عام 1882 عندما أضرب عمال تفريغ الفحم في ميناء بورسعيد، مطالبين بتحسين ظروفهم. وفي عام 1908، أطلق الحزب الوطني مبادرة تعليمية أسس من خلالها "مدارس الشعب" لتعليم العمال مجانًا، ما ساعد في تشكيل نقابة "المصانع اليدوية"، التي اتسمت بطابع وطني في كل من قيادتها وقاعدتها.

مع اندلاع ثورة 1919، أدركت القيادات النقابية والوطنية أن الكفاح من أجل الاستقلال لا ينفصل عن النضال النقابي، وقد لعب العمال حينها دورًا محوريًا من خلال تنظيم الإضرابات احتجاجًا على اعتقال قادة الثورة، وهو ما جعلهم هدفًا للملاحقة. وفي سنة 1921، نجحت بعض القوى الاشتراكية في تأسيس "اتحاد نقابة العمال"، ما ساهم في توسع التنظيم النقابي وزيادة عدد المنتسبين. لكن السلطات البريطانية ردّت سريعًا بإصدار قانون في 28 يناير من العام نفسه، يحظر اقتطاع أي جزء من أجور العمال لصالح النقابات أو الجمعيات. الهدف الحقيقي من هذا القانون كان تجفيف منابع تمويل النقابات، وبالتالي تقويض قدرتها على العمل والتنظيم[3]، ولم تحظَ النقابات العمالية في مصر باعتراف رسمي إلا في عام 1942، حين صدر تشريع يُقر بشرعيتها، غير أن هذا الاعتراف لم يمنع استمرار التضييق عليها،

[1]– محمد حسين منصور، **قانون العمل**، مصر، دار الجامعة الجديدة الأزهرية، 2007، ص 07.

[2]– رؤوف عباس، **الحركة العمالية في مصر (1899–1952)**، مصر، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968، ص 48.

[3]– عبد المنعم الغزال، "الحركة النقابية المصرية: نشأتها وتطورها"، (محاضرات دورة تدريبية من 10 سبتمبر 1977 إلى 5 أكتوبر 1977، مكتب العمل العربي)، ص 124.

حيث ظلت تخضع لضغوط سياسية وقيود قانونية حدّت من نشاطها، خصوصًا في السنوات التي سبقت ثورة 1952.

لكن بعد نجاح الثورة، بدأت مرحلة جديدة للنقابات، حيث تم إقرار تشريعات تكفل للعمال حقهم في إنشاء تنظيمات نقابية تمثلهم وتدافع عن مصالحهم. وجاء تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال في سنة 1975 ليشكل إطارًا جامعًا لهذا التمثيل، ويعزز موقع العمل النقابي ضمن مشروع الدولة الاجتماعي والاقتصادي[1]، فيما يتعلق بممارسة الحقوق النقابية، فإن العمال في مصر يتمتعون بحق إنشاء النقابات والانخراط فيها، لكن الحق في الإضراب، الذي يُعد من أبرز الحقوق النقابية في الدول الصناعية وتكفله تشريعات العمل هناك، لا يحظى بنفس الحماية في القانون المصري. فالمشرّع المصري حظر هذا الحق في قطاعات واسعة، حيث يُمنع على الموظفين العموميين وكل من يعمل في مرافق الدولة أو لدى السلطات الحكومية ممارسة الإضراب، بل اعتُبر ذلك جنحة يُعاقب عليها القانون، مما يحدّ من حرية العمل النقابي في بعض المجالات.

أما في سوريا، فقد ظهرت الطبقة العاملة بشكل تدريجي، متأثرة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد تأسيس طوائف الحرف التي كانت تمثل البدايات الأولى للنشاط العمالي في مواجهة الحكم العثماني. ورغم حداثة التصنيف الرسمي للطبقة العاملة في سوريا، إلا أن النضال العمالي تبلور بشكل أوضح عقب الاستقلال وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية. فقد بدأت النقابات بالظهور منذ عام 1925 من دون ترخيص قانوني، وكانت أولها نقابة عمال الأقمشة في دمشق، والتي اضطلعت بدور ريادي في قيادة العمل النقابي على المستوى المحلي والوطني. وتوسع النشاط النقابي تدريجيًا ليأخذ طابعًا سياسيًا منظمًا ضد الاستعمار، إذ خاضت الطبقة العاملة السورية صراعات طويلة من أجل تطوير الإطار النقابي وتحقيق تطلعاتها الوطنية والاجتماعية، ومناهضة الاحتلال والصهيونية والقوى الرجعية[2]، أما في لبنان، شكّل صدور قانون 23 أيلول 1946 نقطة الانطلاق الرسمية لتنظيم النشاط النقابي

[1] – محمد حسين منصور، مرجع سابق، ص 108.

[2] – جحا زهيرة، مرجع سابق، ص 56.

في البلاد، حيث كان أول تشريع يعترف بالعمل النقابي وينظم أطره. أعقب هذا القانون عدد من التشريعات التي سعت إلى تقنين علاقات العمل وتعزيز حماية العمال. من بين هذه القوانين، يبرز قانون عام 1951 الذي ركّز على الجوانب الصحية والوقائية داخل بيئة العمل، لضمان سلامة العاملين. كما جاء قانون 1964 ليضع إطارًا قانونيًا لعقود العمل الجماعية، ويحدد آليات الوساطة والتحكيم كسبل سلمية لحل النزاعات العمالية، ما شكّل خطوة متقدمة في تطوير العلاقات المهنية وتنظيم التفاوض بين العمال وأرباب العمل[1].

بدأت الحركة النقابية في السودان في وقت متأخر نسبيًا، وذلك لتأخر دخول البلاد في مسار التصنيع والعمل الصناعي مقارنة بدول أخرى. فقد ارتبط ميلاد النشاط العمالي في السودان بظروف خاصة، إذ جاء نتيجة لتفاعل عاملين مختلفين ظهرا معًا سنة 1946. الأول كان بروز الوعي العمالي بفعل التطورات الاقتصادية والاجتماعية، والثاني كان التأثير المباشر للحركة النقابية الإقليمية والعالمية التي بدأت تترك بصمتها في المنطقة، وهو ما ساعد على تشكل نواة أولية لحركة نقابية سودانية بدأت تتطور تدريجيًا مع الزمن[2]، وكان العامل الأول في نشأة الحركة النقابية في السودان مدفوعًا بمبادرة من الحكومة التي سعت إلى تعزيز العلاقة بين العمال والإدارة من خلال إنشاء لجان الورش، والتي كانت تهدف إلى ضبط التفاعل داخل مواقع العمل. في المقابل، جاء العامل الثاني من داخل صفوف العمال أنفسهم، حيث ظهرت هيئة شؤون العمال كتنظيم عمالي واسع الأهداف، حمل في جوهره ملامح العمل النقابي، حتى وإن لم يكن يحمل شكله القانوني الكامل.

وبعد استقلال السودان سنة 1956، تأثرت الحركة النقابية بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي اتسمت بعدم الاستقرار، نتيجة الصراعات على الحكم، وسيطرة النخب العسكرية والسياسية على الحياة المدنية. وقد انعكس هذا على النقابات، حيث لم تُمنح

[1]– رياض عبد الحميد، **المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدول الحديثة: النموذج اللبناني**، لبنان، دار النهضة،1978، ص 45.

[2]– تيم نبلوك، **صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة**، ترجمة: الفاتح التيجاني ومحمد على جادين، السودان، مطبعة جامعة الخرطوم، 1990، ص 58.

الاستقلالية الكافية، بل تعرضت لتدخلات السلطة. ويُجسّد انقلاب 1958 هذا الواقع بشكل واضح، إذ تم تعليق النشاط النقابي رسميًا لمدة عامين، ما حدّ من قدرة العمال على التعبير عن مطالبهم أو تنظيم أنفسهم بحرية[1].

أما في دول الخليج العربي، التي شهدت تحولات اقتصادية كبيرة بفعل الطفرة النفطية، لم يكن التطور الاقتصادي والاجتماعي ناتجًا عن نمو تدريجي لقوى الإنتاج كما هو الحال في بعض البلدان الأخرى، بل جاء نتيجة مباشرة للفوائض المالية الضخمة الناتجة عن صادرات النفط. هذه العائدات مكّنت تلك الدول من تنفيذ مشاريع تحديث شاملة في البنى التحتية والقطاعات الاجتماعية، وإنشاء صناعات ومراكز عمرانية متطورة، مما أوجد فرص عمل كثيرة وأسهم في رفع مستوى المعيشة للمواطنين.

غير أن معظم هذه الفرص الوظيفية، خاصة في قطاعات الإنتاج والخدمات، كانت من نصيب العمالة الوافدة. فالمواطنون غالبًا ما يشغلون مواقع في مجالات الإدارة والمال والأعمال، في حين تعتمد الأنشطة التشغيلية بشكل كبير على الأيدي العاملة الأجنبية. وتشير البيانات إلى أن نسبة العمال الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي بلغت خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 1985 حوالي 59.7% من إجمالي عدد السكان، مما يعكس حجم اعتماد هذه الدول على القوى العاملة غير المحلية في بناء اقتصادها الحديث.[2]

أدى الواقع الاقتصادي والسياسي في دول الخليج العربي إلى تهميش واضح للحركة العمالية، خاصة فيما يتعلق بالحقوق النقابية والحريات الفردية والجماعية. فقد اختارت هذه الدول نهجًا يركز على تقديم الامتيازات المالية للمواطنين، في مقابل الاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية، التي غالبًا ما تُستغل كأداة ضغط في سوق العمل، مما يضعف قدرة العمال على المطالبة بحقوقهم.

في هذا السياق، تمارس السلطة أنماطا من التضييق والسيطرة، تشمل الرقابة الأمنية المشددة، وكبح أي نشاط جماعي مستقل، ومنع تشكيل النقابات أو التعبير عن المطالب

[1]– أحمد الرافعي، مرجع سابق، ص452.

[2] – خالد حامد، **نزاعات العمل في ظل تحولات السوسيو–اقتصادية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 117.

العمالية بشكل حر. فعلى الرغم من التطور الاقتصادي، لم تعترف بعض الدول الخليجية حتى الآن بحق تشكيل التنظيمات السياسية أو النقابية (مثل السعودية، البحرين، عمان، الإمارات، وقطر). كما امتنعت هذه الدول عن التصديق على عدد من الاتفاقيات العربية والدولية المهمة، وعلى رأسها الاتفاقية العربية رقم 47 لسنة 1977، والاتفاقيتان الدوليتان رقم 87 لسنة 1948، واللتان تضمنان الحريات النقابية وحق العمال في التنظيم والإضراب، وهو ما يعكس غياب التزام فعلي بحماية هذه الحقوق في إطار قانوني ومؤسسي [1].

أما في دول المغرب العربي، وتحديدًا في تونس، نشأت الحركة النقابية متأثرة بالتطور الرأسمالي الذي شهدته البلاد في ظل الاستعمار الفرنسي خلال العقود الأولى من القرن العشرين. فقد بدأت الطبقة العاملة التونسية في التبلور تدريجيًا، وكان لانخراطها في سوق العمل المنظم دور بارز في ولادة العمل النقابي. وقد تأسست بالفعل مجموعة من النقابات عام 1919، من بينها اتحاد نقابي تابع للاتحاد العام للعمال الفرنسيين، والذي انضم إليه عدد من العمال التونسيين في البداية.

غير أن تجاهل قيادة هذا الاتحاد لمطالب العمال التونسيين وعدم تمثيلهم بشكل فعّال، دفع هؤلاء العمال إلى الانفصال عنه، لتبدأ بذلك أولى خطوات الاستقلال النقابي في تونس، حيث لعب محمد علي دورًا محوريًا بتأسيس أول تنظيم نقابي مستقل خاص بالعمال التونسيين.

ومن أبرز المحطات في تاريخ العمل النقابي في تونس كانت أحداث يناير 1978، حين شهدت البلاد احتجاجات ومظاهرات واسعة نظمتها النقابات في عدة مدن، ردت عليها السلطة بحملة اعتقالات استهدفت قادة العمل النقابي. وقد وصف "الحبيب عاشور"، الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل حينها وأحد أبرز مؤسسيه سنة 1946، تلك المرحلة بأنها من أخطر الأزمات التي عرفتها الحركة النقابية في البلاد[2].

[1] – حجا زهيرة، مرجع سابق، ص 58.

[2] - Habib achour, **ma vie politique et syndicale, enthousiasme et deceptions, 1944-1981** (Tunis, Alif-Editions de la Méditerranée, 1989), p.08.

أما الوضع النقابي في المغرب الأقصى يتسم بتعددية تنظيمية، حيث تنتشر عدة نقابات تمثل فئات من الطبقة العاملة، إلا أن هذا التنوع لم ينعكس إيجابًا على قوة العمل النقابي أو فعاليته. من بين أبرز هذه النقابات نذكر الاتحاد المغربي للشغل، الذي تأسس سنة 1955 وكان على ارتباط بحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، إلى جانب اتحاد الشغيلة المغربية الذي ظهر سنة 1960 وكان مقربًا من حزب الاستقلال ذي العلاقة الوثيقة بالسلطة، إضافة إلى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي تأسست سنة 1978 وكانت مرتبطة بحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

لكن رغم هذا التعدد، يظل السمة الغالبة على هذه التنظيمات النقابية هي التبعية السياسية وضعف الاستقلالية، إذ ترتبط معظمها ارتباطًا وثيقًا بأحزاب سياسية لا تتمتع بقاعدة شعبية قوية وتعمل في مناخ سياسي يفتقر إلى الممارسة الديمقراطية الحقيقية. هذا الواقع ساهم في إضعاف وحدة الطبقة العاملة، وأدى إلى تشتتها وغياب فعل نقابي مستقل وفاعل قادر على الدفاع عن الحقوق والمصالح العمالية ضمن بيئة تتيح الحريات النقابية بشكل فعلي.[1]

تُعد التجربة النقابية في الجزائر من بين التجارب التي تعكس بشكل واضح واقع العمل النقابي في العديد من دول العالم العربي والعالم الثالث، رغم ما شابها من نقائص سواء على صعيد البنية التنظيمية والهيكلية أو في طبيعة السياسات التي اتبعتها النقابات. بعد الاستقلال، وخلال انعقاد المؤتمر الثاني للاتحاد العام للعمال الجزائريين، وضعت النقابة مجموعة من الأهداف التي سعت إلى تجسيدها على أرض الواقع.

وقد كانت تلك التوجهات آنذاك مبررة بالنظر إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عرفتها البلاد عقب عقود من الاستعمار، وما نتج عنها من تدمير شبه كلي للبنى التحتية ومؤسسات المجتمع. كما جاءت استجابة لمتطلبات المرحلة التي كانت تستلزم توحيد الجهود والعمل المشترك لإعادة بناء الدولة والمجتمع، خاصة في ظل السياسة الوطنية

[1]– عبد الله الحنا، "الحركة النقابية والعمالية في المغرب مجلة فصلية تُعنى بالثقافة العمالية والتكوين"، الجزائر، المعهد الوطني للدراسات والبحوث النقابية ،1978، ص 45.

التي انتهجتها السلطة، والتي تمثلت في اتخاذ قرارات مهمة لتعزيز الاستقلال الاقتصادي، مثل التأميمات والمشاريع الكبرى في القطاعات الاجتماعية والإنتاجية.[1]

شهدت الجزائر خلال الثمانينيات تصاعدًا في حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، تزامن ذلك مع دخول البلاد مرحلة التعددية السياسية، والتي بدورها ساهمت في خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي تمثلت في التغيّر المستمر للحكومات وتعدد البرامج الإصلاحية التي استهدفت إنعاش الاقتصاد الوطني. إلا أن هذه الإصلاحات لم تخلُ من آثار سلبية، انعكست بوضوح على النقابات، خصوصًا على مستوى هيكلتها الداخلية وعدد منخرطيها.

في هذا السياق، حاول الاتحاد العام للعمال الجزائريين التفاعل مع الواقع الجديد، بعدما سجل تراجعًا ملحوظًا في حجم قاعدته العمالية. وقد فسّر الأمين العام للاتحاد حينها، الطيب لخضر، هذا الانخفاض بضعف التجاوب مع المشكلات الاجتماعية والمهنية للعمال، وغياب المتابعة المباشرة لمطالبهم، إلى جانب الصعوبات التي أصبحت تواجهها المؤسسات الوطنية. وأكد في تصريحاته أن الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية يتطلب تعبئة شاملة للطاقات والقوى الإنتاجية، من أجل إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني ذي التوجه الاشتراكي، لاسيما من خلال دعم المؤسسات ذات الطابع الاشتراكي.[2]

اتبعت الجزائر سياسة "استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية" بهدف إصلاح الاقتصاد ومنح المؤسسات صلاحيات أوسع في التسيير، إلا أن التطبيق واجه صعوبات مثل ضعف البنية التحتية واستمرار التدخل غير المباشر للدولة، مما حال دون تحقيق النتائج المرجوة [3]، ومنذ بداية التسعينيات، وخصوصا بعد إقرار التعددية النقابية في الجزائر عام 1990، بدأت تتشكل ملامح جديدة في المشهد النقابي، حيث عبر العديد من العمال عن استيائهم من أداء الاتحاد العام للعمال الجزائريين، والذي كان في السابق النقابة الوحيدة

[1]– جحا زهيرة، مرجع سابق، ص 61.

[2] – الداوي الشيخ، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر واشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2010، ص 256.

[3] – نعموش فوزية، "علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 1، 2011–2012)، ص69.

المعترف بها، هذا الاستياء دفع الكثيرين إلى التفكير في تأسيس تنظيمات نقابية بديلة، تعكس طموحاتهم وتطلعاتهم، وتكون أكثر استقلالية وفعالية. وقد ساهم هذا التحول في بروز نقابات جديدة تشكلت كمنافس حقيقي، ما يعد مؤشرا على رغبة العمال في وجود تمثيل نقابي قوي يعبّر عن مصالحهم بعيدًا عن التوجيه السياسي والاقتصادي المهيمن.

وفي السياق العربي العام، واجهت النقابات تحديات خاصة ارتبطت بخصوصية التجربة التاريخية لتلك الدول، إذ أُنيط بها منذ الاستقلال مهمتان رئيسيتان: الدفاع عن المطالب المهنية والاجتماعية للعمال، والمساهمة في جهود بناء الدولة الوطنية بعد نهاية الاستعمار. إلا أن هذه النقابات، في معظمها، لم تكتسب استقلالية فعلية، بل خضعت لتوجهات الأنظمة السياسية، كما لم تتطور في بيئة اقتصادية رأسمالية ناضجة، مما جعلها أقرب إلى تنظيمات ناشئة تخضع في كثير من الأحيان لإرادة السلطة وتُوجَّه وفق أهدافها.

ثانيا: ماهية الحركة النقابية:

من **الناحية اللغوية** فإن الحركة عموما هي ضد السكون، ويُقال حَرَكَ، يُحَرِّكُ، حَرْكًا وحَرَكَةً وحَرَاكَةً، فَتَحَرَّكَ، ومبهي حركة: أي حركته. وفلان ميمون العريكة والحريكة. والمحرك: الخشبة التي تحرك بها النار. في قاموس المحيط: حَرَكَ ككرم، حَرَكَ بالفتح: حَرَكَة ضد السكون. حَرَكَة فَتَحَرُّك، ومبهي حركة كسحاب: حركة.

أما النقابة فتعني من الناحية اللغوية الرئاسة، ويقال لكبير القوم نقيباً أو رئيساً أو عَقِيداً، ومن هنا جاءت تسمية نقيب الأطباء أو نقيب المعلمين، وعلى ذلك تم تأسيس رابطة أو جمعية أو اتحاد للمهن والحرف والنقابات: أنظمة داخلية هي بمثابة دساتير يتم اتباعها فمن أساسياتها مثلاً نظام الانتخابات.

أما من **الناحية الاصطلاحية** فإن الحركة تعني مجموعة من الأفكار لها هدف مسطر مسبق، مثل الحركة الوطنية. إلى جانب علم الاجتماع، هناك علم السياسة، وكذلك التاريخ

والاقتصاد، الذين يتدخلون في تحليل ومعالجة الحركة الاجتماعية انطلاقاً من وضع تاريخي معين[1].

فالحركة الاجتماعية تتخذ أشكالاً مختلفة، مثل الحركات القومية والإصلاحية والثورية، وقد تعبر عن نفسها في شكل أحزاب أو جماعات ضغط أو نقابات عمالية وعليه فيمكن الإشارة إلى عدة أشكال معاصرة من الحركة الاجتماعية: الدينية والقومية والحركة العمالية النقابية. أي أن الحركات الاجتماعية تحاول زعزعة موازين الهيمنة والقوى لصالحها، تحاملاً لمشروع فالمفهوم. الأفعال الجماعية تهدف إلى تعديل الطريقة التي تستخدم بها موارد هامة استخداماً اجتماعياً، تلك كانت حال الحركة النقابية التي حاربت الرأسمالية باسم التقدم والإنتاج[2].

ويمكن تعريف النقابة من الناحية الاصطلاحية بأنها تنظيم قانوني يجمع أفرادًا يمارسون مهنة واحدة أو مجموعة مهن متقاربة، بهدف حماية مصالحهم المشتركة، وتُعنى النقابة أساسًا بتمثيل أعضائها في المفاوضات الجماعية المتعلقة بشروط العمل، والسعي لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، كما تلجأ أحيانًا إلى الضغط على الجهات الرسمية، سواء كانت حكومية أو تشريعية، من خلال مختلف وسائل التأثير المتاحة، وقد يشمل ذلك الانخراط في العمل السياسي ضمن حدود معينة، عندما تقتضي مصالح أعضائها ذلك[3].

كما تُعد النقابة أيضًا تنظيماً يجمع بين أفراد يعملون في مجالات مهنية متشابهة أو متكاملة، ويهدف هذا التنظيم إلى حماية مصالحهم والدفاع عنها، إلى جانب تطوير أوضاعهم المادية والمهنية. وتُمارس النقابة هذا الدور من خلال توحيد الجهود والتعبير الجماعي عن المطالب، بما يعزز قدرتها على التأثير في السياسات المتعلقة بالعمل وظروفه.[4]

---

[1] – بن حليمة صحراوي،" الحركات السياسية الدينية في الجزائر بين القطيعة والاستمرارية"، (أطروحة دكتوراه، جامعة وهران 2010-2011)، ص 36.

[2] – الان تورين، **ما الديمقراطية؟ دراسة فلسفية**، ترجمة: عبدو كاسوحة، سوريا: منشورات وزارة الثقافة، 2000، ص 101.

[3]– علي بن داهية وآخرون، **القاموس الجديد للطلاب**، تونس: مادة النقيب، 1976، 47.

[4] - Jean Nègre, **Précis de législation du travail, d'hygiène professionnelle et d'instruction civique**, Paris : publication Roy, 1959, p 65.

ومن بين التعريفات المقدَّمة كذلك، اعتبار النقابة "جمعيات تدافع عن مصالح اقتصادية مرتبطة بمهنة، والتي تعتبر كقوة ضغط على رب العمل أو سلطة الحكومات"[1].

وتُعرَّف أيضاً "كتنظيم جماهيري يُنظم في إطاره العاملون لقطاع معين أو لمجموعة من القطاعات، وفق قانون محدد يتم الاتفاق عليه لإطار هيئة أساسية تتمتع بصلاحية التطبيق"[2].

كما تُعرَّف أيضاً بأنها "جمعية تضم العمال لتنظيم مهنة أو أكثر. وهي أساسية من أجل الدفاع عن مصالح الأعضاء ورعايتهم من الناحية الاقتصادية التي ترتبط بأعمالهم اليومية[3]."

كما تُفهم النقابة، بوجه عام، على أنها تجمع من الأفراد ينتمون إلى فئة اجتماعية أو مهنية معينة، ويوحدهم هدف مشترك يسعون إلى تحقيقه من خلال إطار تنظيمي قانوني. يعمل هذا الإطار، المعترف به رسميًا، على الدفاع عن مصالح أعضائه الاقتصادية والاجتماعية أو حتى الثقافية، ويتم تنظيمه وفق قانون أساسي ونظام داخلي يحددان طبيعة نشاطه وحدوده، في انسجام مع المبادئ الدستورية السارية في الدولة. وعادة ما تتخذ هذه التنظيمات طابعًا مهنيًا، يعكس طبيعة الفئة التي تمثلها.

تُعرّف الموسوعة السياسية النقابة بأنها تنظيم جماعي يُنشأ بهدف التفاوض الجماعي حول ظروف العمل، ويسعى إلى حماية وتحسين المصالح الاقتصادية والاجتماعية لأعضائه، وذلك من خلال ممارسة الضغط على السلطات التنفيذية والتشريعية، وقد يلجأ أحيانًا إلى العمل السياسي عندما تقتضي الظروف ذلك.[4]

يتضح من خلال التعريفات المتنوعة لمفهوم النقابة وجود تباين واضح في المضامين، يعكس اختلاف المرجعيات الفكرية والغايات المرجوة من كل تعريف، فضلاً عن تنوع الوسائل المستخدمة في تحقيق الأهداف، وغالبا ما تركز هذه التعريفات على العمال باعتبارهم الفاعل الأساسي في العمل النقابي، دون الالتفات الكافي إلى الطرف الآخر المتمثل في أرباب العمل،

---

[1] - jean Daniel Reynaud, **Les syndicats en France**, Paris : édition du seuil, 1975, p.73.

[2]– محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ، 1991، ص 121.

[3]– إسماعيل الغزال، **القانون الدستوري والنظم السياسية** ، ط 4 ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1989، ص159.

[4]– عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات، 1990، ص 604.

الذين تختلف تطلعاتهم ووسائلهم عن الطبقات الكادحة.

أما عن تعريف الحركة النقابية، فقد عرّفها أحمد زكي بدوي بأنها كيانات طوعية ينشئها العمال باختيارهم الحر، دون أن يُفرض عليهم الانخراط فيها، بهدف الدفاع عن مصالحهم وتمثيلهم أمام المؤسسات وأرباب العمل[1].

وعرّفها عبد الحميد أحمد رشوان بأنها كيان دائم، قد يأخذ شكل هيئة أو جماعة أو منظمة، تضم في عضويتها عمالًا ينتمون إلى مهنة واحدة أو عدة مهن متقاربة، وتتمثل مهمتها الأساسية في تنظيم العلاقة بين فئة العمال وأصحاب العمل، بما يضمن تحقيق التوازن بين الطرفين والدفاع عن حقوق ومصالح العمال في إطار قانوني منظم.[2]

في بدايات نشأتها، انحصرت وظيفة النقابات العمالية في ممارسة الضغط على أصحاب العمل بهدف الحفاظ على الأجور وتحسين بيئة وظروف العمل، وذلك في ظل خلل واضح في سوق العمل نتيجة فائض في عرض القوى العاملة، ما دفع العديد من العمال إلى القبول بوظائف تحت شروط مجحفة واستغلال واضح من قبل أصحاب العمل، ومع تطور الحركة العمالية، توسعت مهام النقابات لتتجاوز حدود الدفاع عن الأجور الثابتة، وأصبحت تسعى إلى تحقيق زيادات فعلية في الأجور وتحسينات أوسع نطاقاً، وهو ما أكده "دنلوب" حين وصف النقابة بأنها تنظيم يهدف إلى دفع الأجور إلى أقصى مستوى ممكن لصالح العمال.[3]

أظهرت الدراسات العلمية التي تناولت مهام النقابات أن دورها لا يقتصر فقط على الدفاع عن المصالح الاقتصادية للعمال، بل يتعدى ذلك ليشمل الاستجابة لمجموعة من الحاجات المتنامية التي نشأت نتيجة تطور علاقات العمل والتحولات الاجتماعية. فالنقابة لم تعد مجرد أداة لتحسين الأجور أو ظروف العمل، بل أصبحت مؤسسة ذات طابع شمولي تسعى إلى تمثيل العمال في مختلف القضايا المهنية والاجتماعية والثقافية، والمساهمة في بناء مجتمع

[1]– القارعي أحمد يوسف، **الحركة النقابية الإفريقية في عالم متغير**، مصر: الهيئة العمالية الكتابة، 2007، ص 15.

[2]– حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **العلاقات الإنسانية في مجالات علم النفس، علم الاجتماع، علم الإدارة**، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 1997، ص 25.

[3]– شطيبي حنان، مرجع سابق، ص 37.

أكثر عدالة وإنصافًا، ومن بين أبرز المهام التي أصبحت تضطلع بها النقابات، يمكن الإشارة إلى الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والتوعوية، بالإضافة إلى تعزيز قيم التضامن والدفاع عن الحقوق الأساسية للعمال داخل المؤسسات وفي السياسات العامة، ولعل أبرز المهام التي تضطلع بها النقابة هي:

- **المهمة الاقتصادية:** في المراحل الأولى من تشكل الطبقة العاملة، عانت هذه الفئة من استغلال شديد من قبل أرباب العمل، حيث كانت ظروف العمل والأجور تفتقر لأي تنظيم قانوني أو حماية اجتماعية. وقد أدى هذا الواقع إلى جعل المطالب الاقتصادية والمادية في صلب اهتمامات النقابات، باعتبارها استجابة مباشرة لمعاناة العمال، ومن أبرز هذه المطالب تحسين ظروف العمل من الناحية الأمنية والصحية، ضمان الاستقرار الوظيفي، والتمتع بالإجازات المدفوعة، وتُعد هذه المهمة أحد الأدوار الأساسية للنقابة، التي تظل قائمة وملحة حتى مع تطور المجتمعات وتحول أنماط الإنتاج وعلاقات العمل.[1]

وتُعد معايير العمل من أبرز نقاط التوتر في العلاقة بين العمال وأرباب العمل، إذ يسعى صاحب العمل إلى زيادة الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، بينما لا يكون العامل مستعدًا لرفع إنتاجيته إلا إذا حصل على مقابل مادي يتناسب مع جهده، وهنا تبرز أهمية النقابات التي تلعب دور الوسيط لتحقيق توازن بين مصالح الطرفين، من خلال التفاوض لتحسين الأجور وظروف العمل بما يضمن العدالة ويحفز الإنتاجية في الوقت نفسه.

- **المهمة الاجتماعية:** يُعد الإنسان كائنا اجتماعيا بطبيعته، ويشكل العمل وسيلة أساسية لتحقيق هذا الجانب من خلال التفاعل مع الآخرين ضمن بيئة العمل، وفي هذا السياق تضطلع النقابة بدور مهم في تلبية الحاجات الاجتماعية للعامل، إذ تعزز انتماءه للمجموعة وتمنحه اعترافًا ضمن محيطه المهني، مما يُشعره بالأمان والثقة بالنفس، ومن ثم تسهم النقابة كتنظيم في

[1]– ضياء الدين المساوي، **سوق العمل والنقابة العمالية في اقتصاد السوق الحر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص75.

تنمية الدوافع الاجتماعية وتعزيز الروابط بين العامل وزملائه، بما يعكس حرصها على تعزيز روح التضامن والانتماء الجماعي داخل بيئة العمل.

عبر التاريخ، حين كان "نظام الطوائف الحرفية"* يسيطر على الحياة الاقتصادية، كانت الطائفة تُشكّل بالنسبة للعامل بمثابة العائلة الممتدة، إذ ساد بين أعضائها نوع من التآلف والانسجام والتكافل الاجتماعي، مما وفر شعورا عميقا بالأمان والانتماء، فقد منحت الطائفة للعامل هوية اجتماعية مستقرة ومكانة معترفًا بها ضمن الجماعة. غير أن تفكك هذا النظام مع بروز "نظام المصنع"**، أدّى إلى انهيار تلك الروابط التقليدية، لتُستبدل بعلاقات عمل أكثر تجرّدًا، ما زاد من شعور العامل بالعزلة والحاجة إلى تنظيمات جديدة تعوّض فقدان الدعم الاجتماعي، وهو ما ساهم في بروز الدور الاجتماعي للنقابات.

أدى تلاشي الروابط التقليدية وضعف روح الانتماء داخل بيئة العمل الصناعية الحديثة إلى تقليص العلاقة بين العامل والمصنع إلى مجرد رابطة مادية تتمثل في الأجر. كما ساهمت المعاملة القاسية والصراعات الدائمة مع أرباب العمل في حرمان العامل من إمكانية بناء حياة اجتماعية مستقرة داخل محيطه المهني. ومن هذا المنطلق، برز دور النقابة في إعادة تشكيل الإطار الاجتماعي للعامل، فهي توفّر له شعورًا بالانتماء والزمالة، وتمنحه دورًا اجتماعيًا يمكن فهمه والتمسك به، مما يضفي على حياته المهنية بُعدًا معنويًا وقيميًا من خلال مشاركته في منظومة جماعية متكاملة.[1]

يمنح التنظيم النقابي العامل مكانة اجتماعية معتبرة داخل المؤسسة، حيث يتيح له فرصة التواصل المباشر مع الإدارة العليا والمشاركة الفعلية في مناقشة القضايا المتعلقة بسير المؤسسة. كما يمكّنه من تقديم مقترحات تساهم في معالجة المشكلات المهنية وتحسين سير

*– نظام الطوائف الحرفية: ظهر في أوروبا في القرن 19 وهو عبارة عن تنظيم يضم مجموعة من الأعضاء يشتغلون بنفس الحرفة، ويتركب البناء الاجتماعي فيه 03 مستويات المعلم، الصانع الصبي، والعلاقة بينهم تضامنية.

**– نظام المصنع: ظهر مع الالة، فتغيرت معه وسائل وعلاقات الإنتاج، وأصبح البناء الاجتماعي فيه يتكون من طبقتين عاملة ومالكة لوسائل الإنتاج متعارضين من حيث المصالح.

[1]– عبد الباسط محمد محسن، مرجع سابق، ص 270.

العملية الإنتاجية بشكل عام، مما يعزز دوره كشريك فعّال في بيئة العمل ويُشعره بقيمته وتأثيره في اتخاذ القرار داخل المؤسسة.

- **المهمة النفسية:** أدى نظام المصنع القائم على العلاقات الفردية والصراع المستمر بين العمال وأرباب العمل إلى شعور العامل بالاغتراب عن بيئة عمله، وفقدانه للإحساس بالرضا عن ذاته. فغياب الروابط الجماعية التي كانت تُعزز شعوره بالثقة والاستقرار النفسي، أفرز حالة من التوتر النفسي وضعف الانتماء. في ظل هذه العلاقات الفردية، يندر وجود التضامن، مما زاد من الشعور بالعزلة، وولد حالة من القلق وعدم الانسجام داخل محيط العمل. كما ساهمت المنافسة الحادة والصراعات بين العمال أنفسهم في تعميق هذه المشاعر، وأفقدت العامل الشعور بالارتياح والدافع للعمل بحماس واندفاع[1].

كما أن التخصص المفرط وتقسيم العمل إلى مهام جزئية متكررة أضعف لدى العامل حس الإبداع والابتكار، مما أدى إلى شعوره بالتهميش والملل الناتج عن الروتين اليومي. في هذا السياق، يوفر الانضمام إلى النقابة إطارًا جامعًا يُعيد إلى العامل شعور الانتماء والهوية المهنية، ويمنحه فرصة للتعبير عن تطلعاته والسعي لتحقيقها، ومن خلال هذا الانخراط، يتعزز لديه الإيمان بقدراته والثقة بالنفس، ما يساهم في تحسين علاقته ببيئة العمل وبنفسه على حد سواء.

- **المهمة التنظيمية والتثقيفية:** تُعد الإحاطة بجميع العمال داخل المنشأة من الأهداف الأساسية التي تسعى النقابة لتحقيقها عبر الوسائل المشروعة، مثل الحملات التوعوية والتثقيفية. حيث يقوم أفراد داخل المؤسسة أو القطاع المعني بالعمل النقابي بمحاولة استقطاب العمال للانخراط في النقابة، من خلال تعريفهم بحقوقهم وشرح السبل المشروعة للدفاع عنها، يتم ذلك عبر تعزيز ثقافة التضامن والعمل الجماعي داخل الإطار التنظيمي الموحد. فالعمل النقابي منذ نشأته يمثل تنظيماً يسعى إلى توفير إطار شامل للعاملين، يضمن توحيد

[1]– شطيبي حنان، مرجع سابق، ص 78.

جهودهم في منظومة مشتركة تشكل مجالاً لممارسة نضالهم الجماعي، ومنبراً للتشاور بينهم، مستندًا في ذلك إلى مبدأ التضامن كقيمة محورية في عمل النقابة.[1]

تشمل الثقافة العمالية مجموعة من الأهداف التي تهدف إلى توعية العمال بشكل شامل بحقوقهم وواجباتهم، ضمن إطار قانوني وتشريعي واضح، مع مراعاة الظروف الاقتصادية العامة التي تؤثر في بيئة العمل. ويرتكز التثقيف العمالي في مراحله الأولى على الخطابات الرسمية والبيانات التي يصدرها المسؤولون، إلى جانب استخدام أدوات إعلامية كالصّحافة النقابية وغيرها من الوسائل التوعوية لنقل المفاهيم الأساسية وتعزيز فهم العمال لدورهم وحقوقهم داخل المنظومة الإنتاجية.

إذن، نستخلص مما سبق أن النقابة العمالية لا تقتصر فقط على تنظيم العمال في إطار موحّد للدفاع عن مصالحهم وتحسين أوضاعهم، بل تتعدى ذلك إلى توعيتهم بحقوقهم وواجباتهم، وتزويدهم بالمعرفة الضرورية حول كيفية المطالبة بهذه الحقوق، كما تعمل على تثقيف المؤطرين والمنتسبين للنقابة لضمان تمثيل فعّال وفهم عميق لقضايا العمل.

وتسعى الحركة النقابية أيضًا إلى إحداث تغييرات اجتماعية وسياسية داخلية، مستندة إلى قوتها الذاتية وتأثيرها الواضح في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومن أبرز الأهداف التي تضعها نصب أعينها، يمكن ذكر ما يلي[2]:

- نشر الوعي النقابي بين العمال بما يعزز من قوة التنظيم وقدرته على تحقيق مطالبه.
- تطوير الوعي النقابي من خلال برامج ودورات تثقيفية وإعلامية منهجية؛
- الارتقاء بالكفاءة المهنية والفنية للعمال لدعم الأداء والإنتاجية؛
- تشجيع روح المبادرة والمنافسة، والعمل على صيانة الممتلكات العامة وحماية أدوات ووسائل الإنتاج.؛
- تحسين الظروف الصحية والاقتصادية والاجتماعية لأعضاء النقابة وزيادة عائداتهم؛

[1]– مصطفى الفي ليلي، مرجع سابق، ص257.

[2]– عبد الباقي صالح الدين، **أجواء بالعملية والتطبيقية في إدارة الموارد البشرية بالمنظمات**، مصر: دار الجامعة الجديدة، 2011، ص62.

- المشاركة الفاعلة في مناقشة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تعبئة العمال للمساهمة في تنفيذ هذه الخطط وإنجاحها.؛
- الوقوف على الصعوبات التي تواجه العمال، سواء كانت مادية أو اجتماعية، ودراستها بهدف تحويلها إلى مطالب واضحة يمكن الدفاع عنها ضمن الأطر القانونية والتنظيمية.

ومن المهم الإشارة إلى أن مفهوم الحركة النقابية غالبًا ما يقارن أو يقارب بمفاهيم أخرى مشابهة، أبرزها الحركة العمالية، فالأخيرة تعبّر عن مختلف أشكال النضال والكفاح التي تخوضها الطبقة العاملة في مواجهة النظام الرأسمالي، بغرض تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وتعد الحركة العمالية أكثر شمولًا من الحركة النقابية، إذ لا تقتصر على العمل التنظيمي داخل النقابات، بل تشمل مختلف أشكال الاحتجاج والتعبئة والتضامن التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والكرامة المهنية للعمال.[1]

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الحركة العمالية لا تقتصر فقط على المبادرات التي يقودها العمال بشكل مباشر، بل تشمل أيضًا ما تتضمنه الطبقة الشغيلة من تنظيمات كالنقابات والأحزاب السياسية التي تعلن التزامها بالدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم. وبهذا المعنى، تتجلى الحركة العمالية في شكلين أساسيين:

- الأول هو **الجانب النقابي**، ويتمثل في التنظيمات العمالية التي تعنى بالحقوق المهنية والاقتصادية والاجتماعية داخل سوق العمل.
- والثاني هو **الجانب السياسي**، وتمثله الأحزاب التي تتبنى مطالب الطبقة العاملة وتسعى لتحقيقها عبر الآليات السياسية والتشريعية.

وهذا التداخل بين السياسي والنقابي يعكس الطبيعة المركبة للحركة العمالية كقوة اجتماعية تسعى إلى التغيير الشامل في بنية المجتمع والسلطة."[2]

تُعد الاتحادات العمالية أو النقابات، وفقًا لمفهومها الواسع والوظيفي، تنظيمات تقوم على مبدأ التعاون والتضامن الجماعي بين الأعضاء للدفاع عن مصالحهم المشتركة وتعزيز

[1]– إسماعيل عبد الفتاح الكافي، **الموسوعة الميسرة لمصطلحات سياسية**، لبنان (د.د.ن)، ص 169.

[2]– محمد حسين منصور، **قانون العمل**، مصر، دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 56.

قوتهم التفاوضية، وتتمثل وظيفة هذه التنظيمات في تنشيط العمل النقابي على ثلاث جبهات متكاملة:

1. **الجبهة السياسية** :حيث تسعى بعض النقابات إلى تشكيل تحالفات أو أن تكون جزءًا من أحزاب سياسية قائمة، بهدف التأثير في السياسات العامة والتشريعات المتعلقة بالعمل والاقتصاد، بما يخدم مصالح الطبقة العاملة؛[1]
2. **الجبهة الصناعية:** تعمل النقابات على تنظيم العلاقات داخل سوق العمل والتصدي لمظاهر الاحتكار وتقلبات الأسعار، بما يضمن بيئة إنتاجية أكثر عدالة واستقرارًا، ويسهم في حماية القدرة الشرائية للعمال[2]؛
3. **الجبهة الاجتماعية** :تهدف إلى تعزيز التضامن الاجتماعي بين العمال وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تحسين ظروف المعيشة والعمل، وتأمين الحقوق الاجتماعية مثل التأمين الصحي، والتقاعد، والسلامة المهنية.

وبهدف تعزيز القدرة على الدفاع عن الحقوق المشروعة، خصوصا في ظل هيمنة المال على القيم الإنسانية وتأثيره العميق في السلوكيات الفردية والجماعية، ظهرت الحركات العمالية كضرورة ملحة، فقد سعت هذه الحركات إلى انتشال القوى العاملة من حالة التشتت والضعف، والعمل على بناء قوة اجتماعية متماسكة قادرة على مواجهة النفوذ المتزايد للقوى الرأسمالية والتصدي لتغوّلها على الحقوق الأساسية للعمال.[3]

يكمن الفرق بين الحركة النقابية والحركة العمالية في أن الأخيرة تتعاطى مع ما هو سياسي، وأنها لا يمكن أن تكون تابعة للحركة العمالية أو جزءًا لا يتجزأ منها أو مجالًا للإعداد والاستعداد لتأسيس حزب سياسي معين ما دامت مبدئية. وانطلاقًا من هذا التنافي بين الحركة العمالية والحركة النقابية الذي لا يلغي العلاقة الجدلية بينهما، نسجل:

---

[1]– سعد توفيق العزيز، "تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين عامي 1830–1962 "، مجلة التربية والعلم، المجلد 19، العدد 5، 2012، ص03.

[2]– الفلالي مصطفى، **مجتمع العمل**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص: 152.

[3]– عبد الله إسماعيل صيري، **نحو نظام اقتصادي عالمي جديد**، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976، ص 17.

أ. أن الحركة النقابية هي مجمل منتوج تنظيمات نقابية قائمة في الواقع بهدف العمل المستمر من أجل تحسين الأوضاع المادية والمعنوية للعمال وباقي الأجراء ومن أجل حماية المكتسبات بواسطة عمل تنظيم أو تنظيمات نقابية. أن هذا العمل لا يتوقف أبدًا تبعًا لحركة الواقع الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، المدني، والسياسي. أن هذا العمل لا يتوقف أبدًا بسبب دورة الحياة التي لا تتوقف وبسبب الاستغلال المادي والمعنوي الممارس على الجماهير الشعبية على مدار الساعة.

ب. إن التنظيمات القائمة في الواقع هي تنظيمات معنية بالقيام بإنتاج حركة نقابية تستهدف إيصال الوعي النقابي إلى مجموع العمال وباقي الأجراء في مجموع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ومن أجل انخراطها في النضال النقابي الهدف لتحسين الأوضاع المادية والمعنوية من خلال جعلهم:

أولاً: يدركون بشاعة الاستغلال الممارس عليهم على جميع المستويات المحلية، الجهوية، الوطنية، والإقليمية.

ثانياً: يتأكدون من أهمية تنظيم النقابات والانخراط فيها والعمل على تفعيلها حتى تقوم بدورها كاملاً لصالح العمال وسائر الكادحين الذين يعانون جميعاً من استغلال الرأسمالية.

والحركة النقابية باعتبارها منتوجاً للتنظيمات النقابية تختلف باختلاف النقابات عن بعضها البعض.

أما العمل النقابي فهو كل ما تقوم به النقابات المختلفة لتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها. والنقابة هي منظمة اقتصادية واجتماعية يرتبط أعضاؤها ببعضهم بحكم ممارستهم لحرفة أو مهنة واحدة أو عمل مشترك[1].

تقوم فكرة التجمعات النقابية على طبيعة العلاقة التعاقدية بين العامل وصاحب العمل، وهي علاقة تتسم بتعدد المصالح وتشابكها، مما يجعلها عرضة للاختلال أو الإضرار بأحد الأطراف. ونظرًا لهذا التداخل، تنشأ الحاجة إلى أطر تنظيمية تضمن حماية الحقوق وتوازن

[1]– حسن علي الساعوري، "تأصيل العمل النقابي"، (ورقة مقدمة في مؤتمر الحوار النقابي، قاعة الصداقة، الخرطوم، أغسطس 1990)، ص19.

المصالح، وهو ما تسعى إليه النقابات من خلال عملها، كما أن الدول تسهم غالبًا في تنظيم هذه العلاقة عبر سن تشريعات تُحدد الحقوق والواجبات وتُضبط من خلالها شروط العمل، لكونها في بعض الأحيان تكون طرفًا مباشرًا في علاقة العمل.

ويعد العمل النقابي امتدادًا لهذه الدينامية، إذ يشمل مجموعة من الوظائف الأساسية التي تضطلع بها النقابات بهدف الدفاع عن القضايا المهنية والاجتماعية للعمال، مثل تحسين ظروف العمل، تحديد ساعات الدوام، تعزيز شروط الوقاية والسلامة، المطالبة بالأجور العادلة، وضمان التغطية الاجتماعية، بما يسهم في خلق بيئة عمل أكثر إنصافًا واستقرارًا[1].

في المقابل، يرى بعض الباحثين أن جوهر العمل النقابي يتجلى في الأدوار الحيوية التي تؤديها النقابات لتحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية للعمال، وتتمثل هذه الأدوار فيما يلي:

- **القيام بالمفاوضات الجماعية:** بهدف الدفاع عن حقوق العمال وتحقيق مطالبهم المهنية؛
- **ترسيخ مبدأ الديمقراطية الصناعية:** من خلال إشراك العمال في صنع القرار داخل مؤسساتهم؛
- **تعزيز آلية الرقابة العملية:** على سياسات التشغيل وظروف العمل؛
- **الدفع نحو رفع أجور العمال:** بما يتماشى مع تكاليف المعيشة والتضخم؛
- **تهيئة بيئة عمل مناسبة:** تضمن الكرامة الإنسانية وتحافظ على الصحة الجسدية والنفسية للعاملين.

حيث يتأثر المفهوم النقابي بدرجة كبيرة بالعلاقات بين اقتصاديات العمل ومدى انعكاسها على العمل النقابي.

يُعد العمل النقابي بطبيعته نشاطاً نضالياً مستمراً، إذ يشكل جزءاً أساسياً من الحياة اليومية للتنظيمات النقابية، ويمنحها موقعاً ضمن البنية الاجتماعية. ويهدف هذا النشاط إلى حماية حقوق الطبقة العاملة والدفاع عن مصالحها، من خلال التفاعل مع البيئة التاريخية والاجتماعية

[1]– الزوبير بولعناصر، مرجع سابق، ص21.

للعمال ومع خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي، الذي غالباً ما يتسم بمظاهر استغلال للعمال. ويأخذ هذا النضال أشكالاً متعددة، أبرزها الطابع الدفاعي مثل الإضرابات.

كما أن هناك تداخلاً واضحاً بين العمل النقابي والعمل السياسي، ضمن إطار استراتيجية متكاملة. إذ تسعى النقابة إلى إدراج مطالبها وتحركاتها ضمن العملية السياسية العامة، بما يسمح بتوسيع تأثيرها وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية على الساحة الوطنية[1].

وهناك مجموعة من الشروط الواجب توافرها للقيام بالعمل النقابي أهمها:

- **الديمقراطية:** تُجسِّد مبدأ المشاركة الجماعية للمنخرطين في اختيار القيادات النقابية على مختلف المستويات، ما يعكس التزام النقابات بمبدأ التمثيل القاعدي وضمان استقلاليتها في إطار خدمة المصالح العمالية، سواء كانت آنية أو بعيدة المدى. ويتطلب تحقيق هذا المبدأ تفعيل آليات التنظيم الديمقراطي، كإجراء الانتخابات الدورية، وتنظيم النقاشات، والعمل على رفع وعي وتكوين العمال نقابيًا وسياسيًا.

وفي كثير من الدول، تلعب النقابات العمالية دورًا سياسيًا فاعلًا، حيث تميل في الغالب إلى دعم السياسات ذات التوجهات الاشتراكية، نظراً لارتباط هذه التوجهات بالسعي نحو تحسين الأوضاع الاجتماعية للطبقة العاملة. كما أن التاريخ النقابي شهد حالات تحوّلت فيها النقابات إلى قواعد تأسيس لأحزاب سياسية، كما هو الحال مع نشأة حزب العمال البريطاني المرتبط تاريخيًا بالحركة النقابية، أو الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي انبثق عن العمل النقابي المنظم.[2]

إلى جانب ترسيخ مبدأ الحرية النقابية، بما يشمله من الحق في تكوين النقابات وممارسة الإضراب، فإن ذلك لا يمكن أن يحقق فعاليته دون أن يُرافقه ضمانٌ فعلي لباقي الحريات الديمقراطية الأساسية. وتشمل هذه الحريات: حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية التجمع والتنظيم، والانتماء السياسي. إذ أن الحرية النقابية لا تنفصل عن المنظومة الأشمل للحريات

[1]– بهية وقنون، "الحركة النقابية من الأحادية إلى التعددية"، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام)، ص 112.

[2] – الزوبير بولعناصر، مرجع سابق، ص 27.

العامة، بل تتفاعل معها في علاقة تكاملية وجدلية تعزز من مناخ الانفتاح والديمقراطية داخل المجتمع.

وانطلاقًا من هذا الترابط، سعت الحركة النقابية في مراحل متعددة إلى المطالبة بإصلاحات سياسية وتنظيم احتجاجات تطالب بالتغيير، غير أن بعض الأنظمة حاولت تقويض هذه الأدوار، فوضعت قيودًا تشريعية حدَّت من استقلالية النقابات، أو سعت إلى تحويلها إلى أدوات تابعة تنفذ السياسات الحكومية بدلًا من تمثيل مصالح العمال والدفاع عن حقوقهم.

- **التمثيل:** يُقصد به من ناحية أولى نسبة المنتسبين إلى النقابات من مجموع الأجراء الذين يحق لهم قانوناً الانخراط في العمل النقابي. ومن ناحية ثانية، يشير إلى عدد الأصوات التي يحصل عليها مرشحو النقابات خلال الانتخابات المهنية، مقارنةً بما يحصل عليه المرشحون من أطراف أو تنظيمات أخرى، ويُعدّ مستوى الانخراط النقابي مؤشراً هاماً على مدى تمثيلية النقابات وقوتها داخل المجتمع المهني. إلا أن هذا المستوى يشهد تراجعاً ملحوظاً في كثير من الدول، باستثناء بعض الحالات النادرة مثل السويد، حيث لا يزال الانخراط النقابي يحافظ على معدلات مرتفعة.[1]

جدول رقم 1: يوضح الانتماء النقابي في عدد من الدول الأوروبية.

الدولة	1970	1980	1990
فرنسا	22.3%	17.5%	9.8%
ألمانيا	33%	35.6%	32.9%
السويد	67%	79.7%	82.5%
بريطانيا	44%	80.4%	34.1%
إيطاليا	36.3%	49.3%	38.86%

المصدر: بهية وقنون، "الحركة النقابية من الأحادية إلى التعددية"، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام)، ص 123.

[1]– ميلود قاسم، "إشكالية عدم عمل المنظمة النقابية في ظل المتغيرات العالمية"، مجلة دفاتر سياسية وقانون، العدد 1، جوان 2009، ص 167.

وفي أحيانٍ أخرى، تعبّر الجماهير التي تنخرط في النضال النقابي والديمقراطي عن درجة انسجامها مع المطالب التي تطرحها التنظيمات النقابية، ومدى اتساق هذه المطالب مع تطلعات القواعد العمالية من النواحي النقابية والسياسية. فالجماهير، وفقاً للفهم العلمي، لا تُعدّ مجرد كتلة بشرية، بل تشكّل قوة فاعلة ضمن الحركة النقابية، تُجسّد من خلال انخراطها المتواصل مظهراً حياً لتفاعل مسؤول ومستمر مع مسار النضال النقابي والديمقراطي.

ومن خلال هذا التباين والاختلاف في التعاريف المعطاة لتحديد مفهوم النقابة والعمل النقابي، ونظراً لتداخل هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى قريبة منه كالحركة العمالية والسياسية، وارتباطه بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة، فإن مفهوم النقابة لم يأتِ جاهزاً أو ثابتاً، بل خضع لمسار تطوّري طويل. وقد أسهمت الشروط والوقائع التاريخية، إلى جانب نضالات الطبقة الشغيلة وتجاربها، في بلورة هذا المفهوم وصقله، حتى أصبح في صورته الراهنة إطاراً منظماً يُعبّر عن مصالح العمال، ويضطلع بدور مركزي في الدفاع عن حقوقهم وتحقيق مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1]

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لنشأة الحركة النقابية:

لقد مكّن التنظيم النقابي العمال من الدفاع عن حقوقهم وتحقيق مصالحهم بشكل أكثر فاعلية، غير أن تنوع الخلفيات الفكرية والمبادئ التي تتبناها النقابات أدى إلى تباين في سياساتها ومجالات نشاطها. ووفقاً لذلك، صنف الباحثون التوجهات النقابية إلى خمسة اتجاهات رئيسية تعكس اختلاف الرؤية حول دور النقابة وطبيعة علاقتها بأرباب العمل والدولة.

الاتجاه الأول يُعرف باتجاه "تحقيق المنفعة"، ويهدف إلى زيادة الأجور وتحسين العوائد المادية للعاملين. أما الاتجاه الثاني، فهو "تأمين الاستقرار الوظيفي"، ويركز على حماية مناصب الشغل وضمان استمرارية العمل. في حين يتبنى الاتجاه الثالث، المعروف بـ"الصراع الطبقي"،

[1]– عبد اللطيف المنوفي، محمد عباد، **الحركة العمالية المغربية صراعات وتحولات**، المغرب: دار التوبقال للنشر، 1985، ص ص 123-124.

رؤية قائمة على تعارض المصالح بين العمال وأرباب العمل، ويعتبر النقابة أداة لمواجهة الاستغلال الاقتصادي.

ويتمثل الاتجاه الرابع في "الانشغال السياسي"، حيث تلعب النقابة دوراً يتعدى الإطار المهني نحو التأثير في السياسات العامة والمشاركة في الحياة السياسية. وأخيراً، يركز الاتجاه الخامس، وهو "الاتجاه الإنساني"، على تهيئة بيئة عمل اجتماعية وإنسانية، تهتم بجوانب الراحة النفسية وظروف العمل الملائمة.

يعكس هذا التصنيف تنوع وظائف النقابات واختلاف أولوياتها تبعاً للبيئة الاجتماعية والسياسية التي تنشط فيها، ما يبرز الطابع المعقد والمتعدد الأبعاد للعمل النقابي.

الفرع الأول –النظرية الأخلاقية:

تعود جذور هذه النظرية إلى القرن التاسع عشر في أوروبا، حيث بدأت تتبلور اتجاهات فكرية ذات طابع مثالي واشتراكي سعت إلى إعادة تنظيم المجتمع على أسس أخلاقية وإنسانية جديدة. وقد انطلقت هذه الأفكار كردّ فعل على مظاهر الاستغلال والظلم الاجتماعي الناتج عن الثورة الصناعية، وما رافقها من تدهور في أوضاع الطبقة العاملة. ويُعدّ كل من "سان سيمون" و"فوريه*"، برودون وغيرهم، من أبرز المفكرين الذين ساهموا في تأسيس هذا التوجه، حيث دعوا إلى بناء مجتمع أكثر عدالة يقوم على التعاون والتضامن بين الأفراد بدلًا من التنافس والصراع.

ركزت النظرية الأخلاقية على القيم والمبادئ المستمدة من الأخلاق والدين، مثل العدل والمساواة، باعتبارها مرتكزًا لفهم ودعم نشأة النقابات العمالية، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن ظهور النقابات لم يكن نتيجة تطور اقتصادي فقط، بل كان استجابة لفكر اشتراكي مثالي ومسيحي سعى إلى تعزيز العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية. ومن هذا المنطلق، تؤدي النقابات دورًا جوهريًا في تصحيح الاختلالات الناتجة عن التفاوت الطبقي والاقتصادي، خاصة بعد تراكم الثروة في أيدي مالكي وسائل الإنتاج واتساع الفجوة بينهم وبين الطبقة العاملة.

*– جان باتيست ساي (1768–1830): فيزيائي فرنسي، ابن تاجر، تربى وترعرع في المدرسة العسكرية، عمل على محاولة إعادة تشكيل المجتمع وبنائه على الأفكار المثالية التي تركز على نظام التعاونيات.

فالنقابات، في منظور هذه النظرية، تشكّل أداة فعالة لتحقيق توزيع أكثر عدالة للثروات ومواجهة استغلال العمال، وذلك من خلال إرساء قيم الإنصاف والمساواة في العلاقات المهنية والاجتماعية.[1]

واجهت النظرية الأخلاقية جملة من الانتقادات، كان أبرزها ابتعادها عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي الملموس، واعتمادها على رؤى مثالية تركز على مفاهيم معنوية مثل العدالة والمساواة وتوزيع الثروة انطلاقًا من أسس دينية وأخلاقية. هذا التوجه جعلها تتغاضى عن الظروف الحقيقية التي أدت إلى ظهور العمل النقابي، كما أغفلت تحليل علاقات الإنتاج وما يعانيه العمال من استغلال داخل المنظومة الاقتصادية. إلى جانب ذلك، لم تقدّم هذه النظرية أدوات عملية يمكن تطبيقها لتحقيق مطالب العمال، بل اكتفت بتصورات مثالية يصعب ترجمتها على أرض الواقع. وقد اصطدمت هذه الرؤية بمعارضة من الحركات النقابية ذات الطابع الثوري، التي اعتبرت أن التركيز على البعد الأخلاقي وحده لا يكفي لمواجهة التحديات الطبقية والاقتصادية، وأن العمل النقابي بحاجة إلى أسس أكثر واقعية لتحقيق تغيير فعلي في موازين القوى داخل المجتمع.

الفرع الثاني: النظرية السيكولوجية.

يُعتبر كل من فرانك تامينيون[2] Frank Tamanbaun وسليق برلمان* Selig Perlman أبرز من يمثل هذه النظرية، حيث ركّزا على البعد النفسي للعامل أكثر من الجوانب الاقتصادية والمادية. وتفترض هذه النظرية أن النقابة لم تنشأ فقط بسبب تدني الأجور أو سوء ظروف العمل، بل جاءت استجابة لحالة نفسية عامة مرتبطة ببيئة العمل وما يرافقها من مشاعر القلق وعدم الأمان.

[1] – شطيبي حنان،" الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية، دافع ومعرقل للأداء البيداغوجي. 2009–2010"، (رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 2)، ص 09.

[2]– عبد الباسط محمد حسن، **علم الاجتماع الصناعي**، مصر، المكتبة الأنجلو المصرية للنشر، 1972، ص 207 – 212.

*– فرانك تامينيون (1893–1969): عالم اجتماع أمريكي من أصل أسترالي.

وترتكز هذه النظرية على فرضيتين رئيسيتين:

الأولى: أن النقابة العمالية تتبع من شعور نفسي ناجم عن قلة فرص العمل، ويتجلى هذا الشعور في بعدين متكاملين. البعد الأول يتصل ببيئة العمل الداخلية، حيث يدرك العامل محدودية الفرص الاقتصادية خارج نطاق عمله، كما أن الطابع التنافسي للسوق يدفعه إلى التمسك بوظيفته وعدم المجازفة بتغييرها. أما البعد الثاني، فيرتبط بالوضع العام لسوق العمل، إذ إن انخفاض الطلب على اليد العاملة وزيادة العرض يثيران مخاوف العامل من فقدان عمله، مما يدفعه إلى البحث عن آليات لحماية منصبه، وعلى رأسها الانخراط النقابي.

وترى هذه النظرية في **فرضيتها الثانية** أن النقابة العمالية تمثل جماعة منظمة تُلبّي حاجات نفسية واجتماعية للعامل، إذ تمنحه شعوراً بالطمأنينة والانتماء والثقة، ويُفهم من هذا المنظور أن انخراط العامل في العمل النقابي لا يهدف أساساً إلى تحقيق مكاسب مادية مباشرة، بل ينطلق من رغبته في حماية موقعه داخل سوق عمل يتسم بالندرة والتنافس الشديد. فالنقابة هنا تعتبر ملاذاً اجتماعياً يوفر الاستقرار النفسي ويقلل من شعور الفرد بالعزلة في بيئة عمل تنافسية، حيث يعد الحفاظ على منصب الشغل أولوية تتجاوز المطالب الاقتصادية التقليدية، التي تراها هذه النظرية أقل أهمية مقارنة بالحاجات الوجودية والأمن الوظيفي[1].

تعرضت النظرية السيكولوجية لجملة من الانتقادات، إذ رغم إقرارها بحق العمال في البحث عن الأمان المهني والانتماء الجماعي في ظل بيئة صناعية تتسم بالعلاقات الفردية والمصالح الذاتية، إلا أن الاقتصار على الجوانب النفسية والاجتماعية في تفسير نشأة النقابات يُعد تبسيطاً مفرطاً للواقع. فالمطالب الاقتصادية، مثل تحسين الأجور وظروف العمل، تمثل عنصراً جوهرياً في حياة العمال، ولا يمكن تجاهلها أو التقليل من أهميتها. كما أن الطموحات النقابية كثيراً ما تتجاوز الإطار المهني والاجتماعي لتأخذ بُعداً سياسياً، من خلال الانخراط في النضال من أجل تغيير السياسات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية. وعليه، فإن تفسير

[1]– عبد الباسط محسن محمد، مرجع سابق، ص 212–214.

ظهور النقابات العمالية يتطلب منظوراً أشمل يدمج البُعد الاقتصادي مع الجوانب النفسية والاجتماعية والسياسية.

الفرع الثالث: نظرية المضامين الاقتصادية

نشأت هذه النظرية في بريطانيا، ويُعد "بياتريس" و"سيدني ويب*" من أبرز منظّريها. وتعتمد في تفسيرها لنشأة النقابات العمالية على التحولات التي رافقت بدايات العمل الصناعي، حيث أدى تفكك النظام الطائفي التقليدي إلى ظهور علاقات عمل جديدة اتسمت بعدم التوازن بين العامل ورب العمل، فالأخير فرض شروطه التعسفية مستغلًا هشاشة وضع العامل.

ومع تراكم التجارب، تنامى وعي الطبقة العاملة بأهمية التضامن في سبيل تحسين شروط العمل وتحقيق المكاسب الاقتصادية. وقد ركزت هذه النظرية على قضايا رئيسية مثل الأجور، وساعات العمل، والسلامة المهنية، والحماية الاجتماعية. فالعامل – وفقًا لهذا التصور – يسعى أساسًا لإشباع حاجاته المعيشية، لكنه يفتقر إلى القدرة على التفاوض الفردي نتيجة هيمنة أصحاب العمل والمنافسة بين العمال أنفسهم، ما يجعل من النقابة أداة ضرورية لمواجهة هذه التحديات، ولتجسيد أهدافها، تعتمد النقابات –حسب هذه النظرية – على عدة وسائل، أبرزها:

- **نظام الضمان المتبادل،** الذي يسمح بدعم العمال ماليًا خلال فترات الإضراب؛
- **المفاوضات الجماعية** كوسيلة لحسم الخلافات وتحقيق توازن في العلاقة مع أرباب العمل.؛
- **الضغط على السلطات العمومية** لتعديل التشريعات بما يكفل حقوق العمال.

ورغم أهمية هذه النظرية في فهم الجوانب الاقتصادية لظهور النقابات، إلا أنها أغفلت

*– سيدني ويب (1859–1947): سياسي واقتصادي بريطاني، متأثر بالأفكار الاشتراكية ومؤسس الجمعية النقابية، عمل على رأس حزب العمل عام 1915، كما عمل مع زوجته بياتريس (1858–1943) على نشر الأفكار الاشتراكية في المملكة البريطانية.

أبعادًا أخرى مؤثرة، منها الجانب النفسي والاجتماعي والسياسي في حياة العامل ودوره النقابي.[1]

الفرع الرابع: النظرية الثورية

تنقسم هذه النظرية إلى توجهين أساسيين: أحدهما تفاؤلي، يرى في النقابة العمالية أداة نضالية فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية وإنصاف الطبقة العاملة؛ والآخر يحمل نظرة تشاؤمية، يُشكك في قدرة النقابات على إحداث تغيير حقيقي في أوضاع العمال.

أولًا – الاتجاه التفاؤلي:

يقود هذا الاتجاه المفكر "كارل ماركس"* الذي اعتبر النقابة العمالية وسيلة حيوية لتنظيم الطبقة العاملة في صراعها ضد النظام الرأسمالي. ووفق هذا المنظور، فإن النقابات لا تقتصر على الدفاع عن مصالح مهنية أو اقتصادية ضيقة، بل تُعد خطوة ضرورية نحو التغيير الجذري للبنية الاقتصادية والاجتماعية.

من هذا المنطلق، يُنظر إلى النقابة كإطار تعبوي يمكّن العمال من إدراك طبيعة استغلالهم، ومن ثمّ توجيه نضالاتهم نحو تحقيق ثورة شاملة تؤدي إلى إلغاء الطبقية وتحقيق مجتمع أكثر عدالة. فالنقابة هي البنية الأساسية التي تُراكم الوعي الطبقي وتُهيئ للانتقال من النضال المهني إلى النضال السياسي[2].

لا شك أن "كارل ماركس" قدّم إطارًا نظريًا متماسكًا للعمل النقابي، من خلال تحليله للواقع المادي الذي ميّز النظام الرأسمالي في أوروبا خلال القرن التاسع عشر. فقد اعتبر أن الصراع الطبقي يمثل المحرك الأساسي لنشأة الحركات العمالية، وأن تزايد حجم الطبقة العاملة مكّنها من فرض نفسها كقوة فاعلة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

ومع أهمية هذا الطرح، إلا أنه يظل محدودًا من حيث زاوية المعالجة، لأنه يركّز على الجانب الاقتصادي وحده ويُغفل أبعادًا أخرى لها دور في تشكّل النقابات، مثل التأثيرات

[1]– شطيبي حنان، مرجع سابق، ص 26.

* كارل هنريك ماركس (1818–1883): فيلسوف ألماني، اقتصادي، عالم اجتماع، ومؤرخ. أهم كتبه: "رأس المال" و"البيان الشيوعي"

[2] – شطيبي حنان، مرجع سابق، ص 26.

السياسية والاجتماعية، وتنوع طموحات الأفراد، إضافة إلى التحولات التي شهدها النظام الرأسمالي ذاته، لا سيما في تعاطيه مع البعد الإنساني في علاقات العمل.

02- الاتجاه التشاؤمي:

يمثل الاتجاه التشاؤمي استمرارية للنظريات السابقة في دراسة العمل النقابي، لكنه يأخذ منحىً مغايرًا في تقييمه لدور النقابات، إذ يرى أن فعاليتها محدودة سواء في تحقيق مطالب العمال أو في التعبير عنهم داخل المجتمع. ويُعد كل من "فلاديمير لينين" و"روبرت ميتشلز"* من أبرز المفكرين الذين يمثلون هذاالاتجاه.

أ- لينين:[1](1870-1924)

تبنّى لينين موقفا ناقدا لفكرة التشكل التلقائي للنقابات العمالية، ورفض الاعتقاد بأن هذه النقابات قادرة على إحداث تحول جذري بالاعتماد فقط على الكفاح الاقتصادي أو السياسي. من وجهة نظره، فإن أقصى ما يمكن أن تحققه النقابات من خلال نضالها الاقتصادي هو تحسين محدود في شروط بيع قوة العمل. كما أشار إلى أن هذه النقابات تصبح ضعيفة وغير فعالة خلال فترات الانكماش الاقتصادي. وبناءً على ذلك، شدد لينين على أهمية إعطاء الأولوية للكفاح السياسي والثوري ضمن استراتيجية العمل النقابي، مع ضرورة توجيه النضال الاقتصادي لخدمة الأهداف الثورية الأكبر[2].

انطلاقًا من هذا التصور، يرى لينين أن النقابات العمالية لن تنجح في أداء دورها ما لم يتم تأطيرها أيديولوجيًا، وخضوعها لإشراف سياسي من طرف الدولة. ويقتضي ذلك أن تتبنى النقابات توجهات سياسية واضحة، وأن تسعى لترجمتها عمليًا، تحت مراقبة سلطة سياسية تعمل على ترسيخ الفكر الاشتراكي في أوساط العمال.

وبالتالي، تتحول النقابة العمالية إلى وسيط بين القيادات الحزبية والقاعدة العمالية. ويبرز في هذا السياق تمييز لينين بين ما أسماه بـ «الوعي النقابي"، وهو ما تستطيع النقابات تطويره

*- روبرت ميتشلز (1876-1936): عالم اجتماع واقتصاد إيطالي من أصل ألماني. أهم مؤلفاته: "الأحزاب السياسية" (1911).

[1] - إيفيتش لينين، **حول تربية الملاكات**، روسيا، دار التقدم، 1976، ص 155.

[2] - حجا زهيرة، مرجع سابق، ص 104.

من خلال تجربتها الخاصة، و"الوعي الاشتراكي"، الذي لا يُكتسب إلا عبر المفكرين الثوريين. أما نقطة الالتقاء بين هذين الشكلين من الوعي، فهي تكمن في دور الحزب السياسي، الذي يتولى توجيه النقابات ودمج نضالها ضمن المشروع الاشتراكي الأوسع.

يتبين من خلال طرح لينين أن رؤيته تؤكد على أهمية وجود نخبة طليعية تتولى مهمة نشر المبادئ الاشتراكية وتوجيه النقابات العمالية ومراقبة أدائها، حيث يتم التعامل مع هذه الأخيرة كأداة لتنفيذ المشروع السياسي الاشتراكي، غير أن هذا التصور يعد محدودا، لكونه يغفل العديد من الأبعاد الأساسية التي تشكل جوهر العمل النقابي، وعلى رأسها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي ترتبط مباشرة باحتياجات العمال اليومية، كما أن ربط النقابات حصرا بالمشروع السياسي، وخضوعها لإشراف الدولة، قد يؤدي إلى تقييد استقلاليتها، خاصة في حال تعارض السياسات الرسمية مع مصالح القواعد العمالية، ما يجعل هذا التصور محل جدل من حيث واقعيته وشموليته[1].

بـ- روبرت ميشيلز(1876-1936) :

اعتمد روبرت ميشيلز في تحليله للنقابات العمالية على خلفيته في دراسة الأحزاب السياسية، حيث قدّم رؤية داخلية لبنية ووظائف هذه التنظيمات. وخلص إلى أن النقابات لا تحتفظ دومًا بطابعها النضالي المدافع عن حقوق العمال، بل تميل تدريجيًا إلى التحول إلى مؤسسات بيروقراطية تهيمن عليها نخبة قيادية منتخبة تسعى وراء مصالحها الذاتية، كالمكانة الاجتماعية أو الاستقرار الوظيفي. وقد صاغ بناءً على ذلك ما يُعرف بـ «القانون الحديدي للأوليغارشية"، الذي يفترض أن التنظيمات النقابية تميل إلى احتكار السلطة، ما يمنع القواعد العمالية من المشاركة الفعلية في صنع القرار. كما أشار إلى الانقسام بين قيادة محدودة وقواعد واسعة، وإلى تصاعد النزعة البيروقراطية ومركزة السلطة، إلى جانب الفوارق في الخبرة والمعرفة التي تعزز من استمرار النخب نفسها في مواقعها. ويرى أن غياب الديمقراطية الداخلية يؤثر سلبًا على فاعلية العمل النقابي، إذ تصبح القيادة مع مرور الوقت أكثر اهتمامًا بمصالحها

[1] – عبد الله محمود عبد الرحمن، **علم اجتماع التنظيم**، مصر، دار المعرفة الجامعية، 1994، ص 185 – 190.

الخاصة، ما قد يؤدي إلى تخليها عن دورها الحقيقي في الدفاع عن العمال، وبالتالي تتحول إلى أداة داعمة للنظام الرأسمالي بدلًا من معارضته[1].

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن أفكار روبرت ميشيلز تحمل جانبا من الواقعية، إذ تعكس ما قد يحدث فعليًا داخل التنظيمات النقابية من تحوّل في الأدوار وتركيز للسلطة بيد فئة محدودة. غير أن تحليله أغفل جوانب هامة، من بينها إمكانية تغيّر مواقف القيادات النقابية مع الزمن نتيجة للضغوط أو التحولات الاجتماعية والسياسية. كما أن الانقسام الاجتماعي الذي أشار إليه قد يؤدي في بعض الأحيان إلى تراجع الوعي الطبقي لدى العمال، مما يضعف قدرتهم على المطالبة بحقوقهم. إضافة إلى ذلك، تجاهل ميشيلز أهمية دور التثقيف العمالي والنقابي، الذي من شأنه تقليص الفجوة بين القواعد والقيادات، وتمكين العمال من الاضطلاع بدور أكثر فاعلية في تسيير شؤونهم النقابية.

خامسا- نظرية سياسية:

تركز النظرية السياسية للنقابات العمالية على فكرة أن النقابة تمثل أداة للحكم المجتمعي، إذ ترى أن المجتمع سيكون نتاجًا للنشاط النقابي، خاصة في شقيه السياسي والقانوني. وفقًا لهذا التوجه، تهدف النقابة إلى الهيمنة على المجال الصناعي عبر التحكم في وسائل الإنتاج وتوزيع السلع، من خلال أدوات تصعيدية كالإضرابات، العمل المباشر، وأحيانًا العنف. ويُفهم من ذلك أن هذه النظرية تتبنى موقفًا تغييريًا جذريًا، يسعى إلى رفض النظام الرأسمالي القائم واستبداله بنظام تهيمن عليه النقابات، يُعيد تشكيل البُنى الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن هذه النظرية توصف بالثورية الفوضوية، حيث يصعب تطبيقها عمليًا لعدة أسباب موضوعية:

1. **الوسائل المعتمدة غير كافية** :الاعتماد على العنف والإضراب كأدوات رئيسية لتحقيق المطالب العمالية لا يضمن النجاح دائمًا، وقد يؤدي إلى نتائج عكسية.

[1] – حجا زهيرة، مرجع سابق، ص 105.

2. **غياب الطموح السياسي الجماعي** :غالبية العمال لا يسعون إلى ممارسة الحكم أو السيطرة على السلطة، بل يركزون على تحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.
3. **نقص الخبرة والكفاءة** :العمال، رغم كفاءاتهم المهنية، غالبًا ما يفتقرون إلى الخبرة الإدارية والتنظيمية اللازمة لإدارة قطاعات الإنتاج المعقدة.
4. **الواقع المؤسساتي والسياسي** :لا يسمح النظام السياسي والاجتماعي القائم في معظم الدول بتمكين النقابات من احتكار السلطة أو التحكم في مفاصل الاقتصاد بشكل كامل.

من هنا، يُمكن اعتبار هذه النظرية تصورًا راديكاليًا غير واقعي، يعكس طموحات قصوى تتجاوز الإمكانات الحقيقية للنقابات العمالية في ظل الهياكل القانونية والسياسية الحديثة[1].

من خلال استعراض مختلف النظريات المفسرة لنشأة النقابات العمالية، يتبين أن الغالبية منها تعكس تصورًا تقليديًا لوظيفة النقابة، حيث تحصر دورها في الجانب المطلبي والاقتصادي فقط، متجاهلة أبعادًا أوسع تتعلق ببنيتها وتأثيرها داخل المجتمع. هذا الطرح يصبح غير كافٍ عند النظر إلى النقابات في المجتمعات الصناعية الحديثة، التي تجاوزت وظيفتها الكلاسيكية لتلعب أدوارًا اجتماعية وسياسية أكثر تعقيدًا وعمقًا.

وقد عبّر عالم الاجتماع **آلان توران** عن هذا التحول حين اعتبر النقابة فعلًا اجتماعيًا بالدرجة الأولى، موضحًا أن العلاقات داخل فضاء العمل لا تُبنى فقط على قرارات الأفراد، بل تُشكلها البنية الاجتماعية نفسها وظروفها، أي أن العلاقات في محيط العمل تتحدد وفق موقع الفاعلين الاجتماعيين ضمن النظام الإنتاجي.

كما أن فعالية النقابات العمالية وقدرتها على التأثير لا تنبع من خطابها فقط، بل من قوة العمال ككتلة اجتماعية، ومن السياق الاقتصادي والاجتماعي الذي تنشط فيه، فضلًا عن الإطار القانوني الذي ينظم علاقات العمل. بذلك، تظهر النقابة كمؤسسة تفاعلية، تتأثر وتؤثر في محيطها، ولا يمكن فصل تحليلها عن الديناميات المجتمعية والسياسية الأوسع التي تنتمي إليها[2].

[1] – شطيبي حنان، مرجع سابق، ص 29.

[2] - Alain Touraine, **La sociologie de l'action**, Paris : Edition de seuil. 1965, p.350.

يمكن استخلاص أن رغم الأثر العميق الذي تركته النظرية المركزية على الحركة النقابية والعمالية في العديد من المجتمعات، إلا أن الواقع أثبت محدودية صلاحيتها، خاصة بعد فشل تطبيقاتها العملية. فقد أظهرت التجربة التاريخية في المعسكر الشرقي، لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أن تبني النموذج المركزي لم يكن كفيلاً بتحقيق العدالة الاجتماعية، ولا بإزالة التناقضات الطبقية، بل أدى إلى تفكك العلاقة بين الطبقة العاملة والسلطة السياسية، وظهور توترات وصراعات حادة بينهما، نتيجة غياب الديمقراطية النقابية والحرية التمثيلية.

أما في المجتمعات الرأسمالية، فقد فرضت التحولات الاقتصادية والسياسية واقعًا جديدًا، دفع النقابات إلى إعادة تحديد موقعها ودورها، فقد نتج عن تدخل الدولة في الاقتصاد وتبني سياسات اجتماعية أكثر توازناً، نوع من التشارك بين النقابات والسلطة في رسم السياسات الاقتصادية، مما جعل النقابة جزءًا من البنية الاجتماعية والسياسية الرسمية، لا مجرد أداة للصراع الطبقي كما في الطرح الماركسي الكلاسيكي.

وفي الأخير، يتضح أن نشأة وتطور النقابات العمالية لا يمكن فصلها عن السياق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لكل مجتمعK فظروف العمال وتطلعاتهم تختلف باختلاف هذه السياقات، مما يجعل دور النقابة متغيرًا تبعًا للمرحلة؛ ففي فترات الأزمات، تتجه النقابات نحو التصعيد والمواجهة، بينما في أوقات الاستقرار والانفتاح، تميل إلى أسلوب المفاوضات والتوافق. وفي بعض الأحيان، تلجأ إلى المزج بين الوسيلتين—المفاوضة والإضراب—لتحقيق مصالح العمال، مما يعكس مرونتها وتفاعلها مع واقعها الموضوعي.[1].

المطلب الثالث: تصنيف النقابات العمالية

تعددت أشكال النقابات العمالية وتنوعت تصنيفاتها تبعًا لاختلاف مواقفها الأيديولوجية والسياسية، وكذلك وفقًا لطبيعة عملها وعلاقتها بالسلطة القائمة. وقد أسهم تطور هذه النقابات في ظهور أنماط تنظيمية متعددة، يتميز كل منها بطريقة خاصة في معالجة القضايا التي تهم العمال. وقد ترتب على هذا التنوع ظهور تصنيفات متباينة يمكن تنظيمها ضمن معيارين

[1] - Dimitri, Weiss, **Les relation du travail : employeur personnels syndicats**, paris, 4eme Edition, 1978, p. 76.

رئيسيين: أحدهما يتعلق بالدور الاجتماعي والسياسي للنقابات، والآخر يرتبط بالسياسات النقابية التي تتبعها.

01-تصنيف على أساس العمل الاجتماعي:

01-1-التقسيم التقليدي: وعلى هذا الأساس، توجد نوعان من النقابات:

أ. النقابات الحرفية:

النقابات الحرفية عبارة عن تجمع تنظيمي لكافة العاملين الذين ينتمون لحرفة واحدة، وتقوم هذه الأخيرة على مبدأ جمع العاملين في حرفة واحدة ضمن إطار تنظيمي موحد، دون النظر إلى الجهة الإنتاجية أو القطاع الصناعي الذي ينتمون إليه. فعلى سبيل المثال، يحق للعاملين في مهنة البناء تشكيل نقابة تمثلهم وحدهم، حتى وإن كانوا يعملون إلى جانب عمال من مهن أخرى داخل المؤسسة نفسها. ويعكس هذا النموذج الصورة الأولية التي اتخذتها الحركة النقابية في مراحلها المبكرة، حيث يُعد من أقدم أشكال التنظيم النقابي، وقد نشأ في إنجلترا في أعقاب الثورة الصناعية، وظل سائدًا ضمن البنية النقابية البريطانية حتى منتصف القرن التاسع عشر.[1]

هذا لا ينفي استمرار وجود هذا النمط التنظيمي القائم على أساس المهنة، غير أن من أبرز الانتقادات الموجهة إليه أنه يُضعف من فعالية النقابات الفرعية أثناء خوضها للمفاوضات مع الإدارة. إذ تجد هذه الأخيرة نفسها في مواجهة عدد من النقابات التي تمثل مهنًا مختلفة، وقد تتباين مصالحها أحيانًا أو تتعارض، وهو ما يؤدي إلى تشتت الموقف التفاوضي الجماعي ويقلل من قوة التأثير والضغط النقابي المطلوب لتحقيق المطالب العمالية[2].

ب. النقابات الصناعية:

تمثل هذا النوع من النقابات تنظيمًا مفتوحًا يضم جميع العاملين في قطاع صناعي معين، بغض النظر عن مستوياتهم المهارية أو مواقعهم في هيكل العمل داخل المؤسسة. فهي تشمل

[1] – شطيبي حنان، مرجع سابق، ص ص 31-32.

[2] – حذفي عبد الغفار، **إدارة الموارد البشرية**، مصر: الدار الجامعية، 2007، ص328.

كل من العمال المهرة وغير المهرة دون تمييز، وتشكل بذلك كيانًا نقابيًا موحدًا يحمل اسم القطاع الصناعي المعني.

ظهر هذا النمط نتيجة للتطورات التي شهدتها البنية الإنتاجية، خاصة مع التوسع في حجم الوحدات الصناعية وبروز المصانع الكبرى، وهو ما استدعى ضرورة استيعاب جميع فئات العمال، بمن فيهم غير الفنيين، ضمن إطار نقابي واحد. وقد أسهم ذلك في تعزيز قدرة هذه النقابات على مواجهة أصحاب المؤسسات الكبرى، من خلال وحدة صف العمال وتكامل جهودهم داخل كل قطاع صناعي.[1]

وعلى الرغم من أن هذا التصنيف لم يعد كافيًا، في ظل التحولات التي عرفتها الأطر النقابية المعاصرة، لاستيعاب التنوع الكبير في أشكال التنظيم النقابي، إلا أن وجود النقابات الحرفية والصناعية لم يندثر تمامًا، فقد أصبحت العديد من النقابات اليوم تتجاوز فكرة تمثيل العمال وفقًا لصناعة محددة أو حرفة بعينها، وتركز على قضايا ومطالب أوسع تتعلق بحقوق العمال بشكل عام، بغض النظر عن القطاعات التي ينتمون إليها. ومع ذلك، لا تزال بعض النقابات الحرفية والصناعية قائمة، وتمارس دورا فعالا في الدفاع عن فئات معينة من العمال، مما يدل على أن التغير في الهياكل النقابية لم يؤدِ إلى إلغاء هذه الأشكال التقليدية بل أدى إلى تكييفها مع الأوضاع الجديدة.

01-2- تصنيف كلج Clegg:

اعتمد كلج في تصنيفه للنقابات العمالية على الأساس الاجتماعي، وهو ذات المنطلق الذي استُخدم في التصنيف التقليدي، غير أنه قدّم تقسيمًا أكثر تفصيلاً ودقة، من خلال تمييزه بين خمسة أنماط رئيسية للتنظيمات النقابية، على النحو التالي:

أ- النقابات العامة:

تشمل هذه النقابات العمال الذين ينتمون إلى قطاعات صناعية متباينة، حيث لا يُشترط

[1] – باركر براون، تشايلد سميث، **علم الاجتماع الصناعي**، ترجمة: عبد العاطي السيد وآخرون، مصر: دار المعارف، 1991، ص187.

التجانس في طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها المنخرطون فيها. يتيح هذا النمط من النقابات انخراط فئات عمالية متعددة تعمل في صناعات مختلفة تحت مظلة تنظيمية واحدة.

ب- نقابات الصناعة الواحدة:

تركز على تمثيل جميع العاملين ضمن صناعة معينة دون النظر إلى تخصصاتهم الدقيقة أو مستوياتهم المهارية. وتُقابل هذه النقابات، من حيث المضمون، النقابات الصناعية في التصنيف التقليدي.

ج- نقابات العمال المهرة:

تقتصر على العمال الذين اكتسبوا مستوى عالٍ من الكفاءة والمهارة في مهنة محددة، وغالبًا ما تكون هذه المهارة ثمرة تراكم الخبرة أو التدرج في المستويات المهنية.

د- نقابات الحرف الاستثنائية:

تتميز بكونها تضم كلاً من العمال المهرة وغير المهرة، مما يجعلها أكثر شمولاً من النقابات الحرفية التقليدية التي كانت تقتصر على المهرة فقط. ويعود تميزها إلى انفتاحها على فئات عمالية أوسع ضمن نفس المهنة.

هـ- نقابات عمال الياقات البيضاء:

تمثل هذه النقابات فئات العمال الذين يعملون في المجالات الإدارية، والكتابية، والمهنية التقنية، مثل موظفي الإدارات الحكومية، والمدرّسين، والمهندسين، وغيرهم من الفئات التي تتميز بأدوار غير يدوية. وتُعرف هذه النقابات بتنظيمها الجيد وفاعليتها في تمثيل مصالح أعضائها، رغم أن بعضها لا يصنف تقليديًا ضمن النقابات العمالية الكلاسيكية.

يتضح من هذا التصنيف أن كلج سعى إلى تجاوز البنية العامة للتصنيف التقليدي، من خلال تقديم رؤية أكثر مرونة واستيعابًا لتعدد أشكال التنظيم النقابي في السياقات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

02- تصنيف على أساس السياسة النقابية:

يعتمد هذا التصنيف على طبيعة الاستراتيجية أو الخطة التي تعتمدها النقابة في سعيها لتحقيق المطالب المهنية والمادية والمعنوية لفئة العمال التي تمثلها، وتستند هذه السياسة إلى مرجعيات فكرية أو أيديولوجية معينة، بالإضافة إلى الوسائل التي توظفها النقابة لتحقيق أهدافها. ووفقًا لهذا الأساس، يمكن التمييز بين ثلاث فئات رئيسية من السياسات النقابية:

02-1- النقابة الإصلاحية:[1]

تمثل النقابة الإصلاحية توجهاً معتدلاً في العمل النقابي، حيث تُركّز على تحقيق تحسينات ملموسة في ظروف العمل والمعيشة للعمال دون السعي إلى تغيير جذري للنظام الاقتصادي أو السياسي القائم. وتتمثل أولوياتها في قضايا مثل تقليص عدد ساعات العمل، رفع الأجور، تحسين بيئة العمل، وتوسيع نطاق التغطية الاجتماعية والصحية. وهي بذلك لا تُعارض النظام الرأسمالي السائد، بل تتعامل معه كإطار واقعي يجب التكيّف معه والعمل ضمنه.

تقوم هذه النقابات على مبدأ السعي لتحقيق مكتسبات تدريجية عبر آليات التفاوض والتشاور، لا عبر الصدام أو المواجهة المباشرة. فهي لا تنظر إلى الدولة أو أرباب العمل كخصوم دائمين، بل كشركاء محتملين يمكن التوصل معهم إلى حلول مرضية للطرفين، شرط توفر الإرادة والآليات اللازمة.

ويُشار أحياناً إلى هذا النوع من النقابات بمصطلح "النقابة المباشرة"، وهي التي تولي أهمية خاصة لمراقبة سير العمل داخل المؤسسات من مختلف الجوانب، سواء التنظيمية أو التقنية أو الاجتماعية. وتُمارس هذه المراقبة من خلال:

- **المشاركة العملية في الإدارة** :أي المساهمة في اتخاذ القرارات اليومية داخل المؤسسة من خلال اللجان أو التمثيل النقابي.
- **وضع أهداف المشروع** :عبر التعاون في رسم السياسات العامة والإنتاجية التي تخدم مصالح العمال دون المساس باستقرار المؤسسة.

[1] – شطيبي حنان، مرجع سابق، ص 34.

هذا النوع من النقابات يزدهر عادة في البيئات الديمقراطية ذات التقاليد التفاوضية الراسخة، حيث تتوفر آليات الحوار الاجتماعي، وتتمتع النقابات بحرية النشاط والاستقلالية في التعبير عن مطالبها.[1]

ومن أبرز الدول التي تجسد فيها هذا النمط من النقابات نجد **إنجلترا**، حيث ظهر هذا النوع بشكل واضح في الفترة الممتدة بين عامي 1848و1898 وخلال هذه المرحلة، برزت نقابات مهنية سعت إلى حماية مكتسبات العمال المؤهلين، لا سيما من خلال منع العمال غير المؤهلين من الدخول إلى مجالات عمل تتطلب مهارات محددة، وذلك حفاظًا على مكانتهم داخل سوق العمل.

هذه النقابات لم تتبن موقفا معارضا للنظام الرأسمالي القائم، بل اعتمدت أسلوب التفاوض والعمل من داخل النظام لتحقيق مطالبها. فكان هدفها الأساسي هو تحسين الأوضاع المهنية والمعيشية للعمال دون الدخول في صراعات سياسية أو محاولة تغيير البنية الاقتصادية للمجتمع. وقد ساهم هذا التوجه الإصلاحي في تحقيق عدة مكاسب تدريجية للعمال في إنجلترا، خاصة في مجالات الأجور، وساعات العمل، وشروط التوظيف، مما عزز من مكانة العمل النقابي كأداة فعالة لتحسين وضع الطبقة العاملة ضمن إطار النظام القائم.

02-2- النقابة الثورية:

نشأت النقابة الثورية كرد فعل مباشر على الأوضاع القاسية التي كانت تعاني منها الطبقة العاملة، حيث سادت بيئة عمل تتسم بالاستغلال الشديد، من انخفاض كبير في الأجور، إلى ظروف غير إنسانية داخل أماكن العمل، مع دوام يومي قد يتجاوز 17 ساعة. هذه الظروف ولّدت شعورًا بالغضب والتذمر لدى العمال، ودَفعتهم إلى التشكيك في شرعية النظام الاقتصادي السائد الذي كان، من وجهة نظرهم، يُقصي المنتج الحقيقي – العامل – من مركز القوة والتأثير.

[1] – جورج فريدمان وبيير فافيل، **سوسيولوجيا العمل**، ترجمة: حسين حيدر، لبنان: منشورات عويدات، 1985، ص332-342.

في هذا السياق، لم تعد النقابة بالنسبة لهؤلاء مجرد أداة لتحسين الشروط المعيشية داخل النظام القائم، بل تحولت إلى وسيلة لتغيير بنية المجتمع ذاته. فهدفها لم يكن فقط تحسين أوضاع الطبقة العاملة، بل إعادة تشكيل علاقات العمل بشكل يجعل من العمال هم القوة المسيطرة على وسائل الإنتاج .لذلك تبنت النقابات الثورية مشروعًا تغييرياً جذرياً، يتمثل في إسقاط النظام الرأسمالي واستبداله بحكومة عمالية ذات طابع نقابي.

وقد اعتمد هذا التيار النقابي في نضاله على وسائل حادة وصدامية مثل الإضرابات العامة والعنف الثوري، باعتبارها أدوات مشروعة لتحقيق التغيير الجذري. فالإصلاح من داخل النظام لم يعد مقبولاً لديهم، بل اعتبروا أن القضاء التام على البنية الرأسمالية هو السبيل الوحيد لإنهاء استغلال الإنسان للإنسان، وبناء مجتمع أكثر عدلاً تقوده الطبقة العاملة وتنظمه النقابات من خلال إشراف مباشر على وسائل الإنتاج[1]، حيث ترى أن أسلوب التعامل التفاوضي أو التحاوري لا يجدي نفعاً. لذلك، ترى أنه من الضروري القضاء على أصحاب رأس المال، وهذا لا يأتي إلا بالإضرابات والعنف، وانتهاج كل السبل التي تُعجّل بالقضاء عليهم.

ظهر هذا الصنف من النقابات في فرنسا، حيث كانت ترى أن إيجاد الحلول لمشاكل العمال والتخفيف من معاناتهم يتم فقط من خلال تغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وتغيير علاقة أصحاب رأس المال وأرباب العمل بالعمال.

02-3- النقابة المشاركة في السلطة:

مثل هذا النوع من النقابات اتجاهًا مختلفًا عن النقابات المعارضة أو الإصلاحية؛ إذ لا تتبنى أسلوب المواجهة أو الإضراب، كما لا تعتمد على آليات التفاوض التقليدية. بل تُفضل العمل من داخل النظام، من خلال المشاركة الفعلية في جهود التنمية وتنظيم العملية الإنتاجية، وتعتبر هذه النقابات أن التعاون مع الدولة وأصحاب العمل يمكن أن يكون أكثر نجاعة في تحقيق مصالح العمال من أسلوب الصدام أو الضغط.

[1]- عبير بوزغيدا، "النقابة في الجزائر: مساهمة سوسيولوجية في تحليل مضمون الخطاب النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال مؤتمراته 1978-1990»، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد علم الاجتماع، 1993)، ص 20.

تُعد النقابات السوفياتية والألمانية أبرز الأمثلة على هذا النموذج، حيث تم دمجها بشكل جزئي أو كلي في النظام السياسي والاقتصادي القائم. وفي هذه الأنظمة، تم تأسيس ماُ عرف بـ **مجالس العمال**، والتي أوكلت إليها مهمة الإشراف والمشاركة في إدارة المؤسسات الإنتاجية، في محاولة لخلق توازن بين مصالح أرباب العمل والطبقة العاملة.

ورغم أن هذه المشاركة تُمنح شكلاً من أشكال التأثير، فإنها لا تعني حرية مطلقة في طرح المطالب أو تحسين الأوضاع بشكل فوري، فالإجراءات المتعلقة بتحقيق أهداف العمال مرتبطة في الغالب بخطط اقتصادية محددة زمنياً ومقيدة بقيود إدارية وتنظيمية، وهو ما يجعل الاستجابة لمطالب العمال تسير بوتيرة أبطأ مما هو مرجو.

وبناءً على هذه الاتجاهات الثلاثة، يمكن تصنيف النقابات المعاصرة إلى ما يلي:

- **النقابة المعارضة:** تسعى إلى تغيير جذري في بنية المجتمع، وتركز على تمكين الطبقة العاملة من السيطرة على وسائل الإنتاج. تعتمد في أساليبها على الإضرابات العامة والاحتجاجات، وتمثلها النقابات الفرنسية؛
- **النقابة المراقبة:** تركز على تحسين ظروف العمل والحياة دون المساس ببنية النظام السياسي أو الاقتصادي، وتتبنى الحوار كوسيلة لتحقيق مكاسب تدريجية للعمال. أبرز نماذجها النقابات البريطانية والأمريكية؛
- **النقابة المشاركة:** تشارك بشكل مؤسسي في اتخاذ القرار داخل المنشآت، وتسعى لتحقيق التوازن من خلال المساهمة في الإدارة. تمثلها النقابات الألمانية وبعض النقابات في الأنظمة الاشتراكية السابقة، مثل النقابات السوفياتية.

يعكس هذا التصنيف تنوع الأدوار التي تلعبها النقابات في المجتمعات المختلفة، وفقاً لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، ومستوى تطور العلاقات الصناعية، ومدى تنظيم الطبقة العاملة.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي النظري للتغيير السياسي:

يرى الفيلسوف اليوناني **هيراقليطس** أن التغير هو القانون الأساسي للوجود، وأن الثبات يدل على الجمود والانتهاء. فقد شبّه التغير بجريان النهر، إذ إن المياه المتحركة تظل نقية، بينما يفقد النهر صفاءه حين يتوقف عن الجريان. هذه النظرة تعكس فهماً للحياة باعتبارها حركة دائمة وتجدد مستمر، حيث لا يمكن أن يوجد كائن أو فكرة دون تحول.

أما **أفلاطون**، فقد ميز بين عالمين:

- الأول هو العالم المحسوس الذي نعيش فيه، وهو عالم متغير ومتبدل،
- والثاني هو عالم المثل، وهو ثابت وسرمدي، تكتمل فيه الصفات والمفاهيم العليا.

في تصوره، لا يحمل عالمنا الواقعي الحقيقة الكاملة، بل يستمدها من ذلك العالم المثالي الثابت، فالتغير في العالم المادي ليس إلا انعكاساً ناقصاً لما هو كامل وخالد في عالم المُثل.

من هنا نرى أن كلاً من هيراقليطس وأفلاطون يعترف بوجود التغير، إلا أن لكل منهما منظوراً مختلفاً:

- فهيراقليطس يرى فيه جوهر الحياة،
- بينما أفلاطون يعتبره ظاهرة مؤقتة تخفي وراءها حقيقة أبدية.[1]

ذهب أرسطو إلى أن التغيير يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحركة، واعتبره مقداراً للحركة، أو ما يُعرف بـ «النقلة" من حال إلى حال أو من موضع إلى آخر. وفي هذا السياق، رأى أن الزمان لا ينفصل عن المكان، بل هو مقياس للحركة التي تحدث في العالم المادي، فبدون حركة، لا يمكن الحديث عن زمان، لأن الحركة هي ما يجعل الزمن قابلاً للقياس والملاحظة.

واستناداً إلى هذا التصور، فإن وجود الزمان متوقف على وجود المكان، والمكان لا يتحقق إلا بوجود الأجسام المادية. وبهذا يكون الزمان مفهوماً نسبياً، لا يقوم بذاته وإنما يتجلّى من خلال علاقة الجسد بالحركة والمكان. وهنا يظهر دور الإنسان، إذ إن إدراكه للزمان مرتبط

[1] – عصام عبد الشافي،" التغيير السياسي – قراءة نظرية في الأبعاد والأنماط"، الجزيرة مباشر، متحصل عليه https://bit.ly/40v3dgk شوهد في: 2022/06/20 على الساعة (22:35)

بجسده المادي، الذي يفرض على الزمان شكلاً معيناً يتلاءم مع الحدود المادية للوجود الإنساني.

ومن منظور أرسطو، فإن الزمان جزء جوهري من نظام الكون، لكنه لا يُدرك إدراكاً حقيقياً إلا إذا تجرّد الإنسان من ماديته وتجاوز ارتباطه بالمكان والجسد. بهذا المعنى، فإن الزمان ليس فقط إطاراً لحدوث الأشياء، بل هو أيضاً انعكاس لعلاقة الكائنات بالمكان والحركة، وهو ما يجعل من إدراكه تجربة نسبية محدودة بالمادة، ما لم تُنظر إليه من زاوية أوسع تتخطى الظواهر المادية[1].

يرى هيجل في تفسيره المثالي أن الفكر أو الوعي هو الأصل في التغير الاجتماعي، وليس المادة كما يذهب إليه التيار المادي، فهو يؤمن بأن وعي الإنسان هو الذي يصوغ وجوده الاجتماعي، وأن التحولات التي يشهدها المجتمع تنبع من تطور الفكر ذاته، هذا التطور يخضع لما يسميه بـ "المنطق الجدلي"، والذي يقوم على مبدأ التناقض والصراع كوسيلة لتقدم الأفكار والمجتمعات.

في هذا السياق، يؤكد هيجل أن العقل يتجلى بأسمى صوره من خلال مراحل التطور الاجتماعي، بدءاً من الأسرة كوحدة أولية، إلى المجتمع المدني، ثم إلى الدولة، التي تمثل، في نظره، الصورة العليا للعقل المتجسد في التاريخ والسياسة. فالدولة ليست مجرد مؤسسة سياسية، بل هي انعكاس للعلاقة العميقة بين الوعي الإنساني، المجتمع، والتاريخ، حيث تتجلى عبرها فكرة "المطلق"، أي الروح أو الفكرة الكلية التي تتطور عبر التاريخ.

هذا "المطلق"، عند هيجل، هو تجل للروح عبر مراحل تاريخية متعاقبة، كل منها يحمل في داخله تناقضاته، التي تدفع نحو نفي القديم وإنتاج واقع جديد أكثر اكتمالاً. وبهذا، تصبح حركة التغيير قائمة على الصراع، الذي لا يُعد ظاهرة سلبية، بل قانوناً طبيعياً للنمو والتطور، فالصراع هو ما يفتح أمام الإنسان آفاقاً جديدة للفهم والنضج، ويشكل الوسيلة التي يبلغ بها الإنسان وعيه الكامل من خلال المواجهة والمعاناة وتحمل المسؤولية.

[1]–" قراءات نظرية التغيير السياسي المفهوم والأبعاد"، المعهد المصري للدراسات، متحصل عليه https://bit.ly/4hcr0aq شوهد في 2022/9/16، على الساعة (09 :05)

إن رؤية هيجل تجعل من التاريخ مسرحاً لتطور الروح، ومن التغير الاجتماعي سلسلة من التحولات الفكرية العميقة، التي تسعى باستمرار نحو بلوغ العقل الكلي وتجسيده في مؤسسات المجتمع.[1]

أما كارل ماركس، من خلال تفسيره المادي للتغير الاجتماعي، يرى أن وعي الأفراد ليس هو الذي يحدد وجودهم الاجتماعي، بل إن هذا الوعي ينبثق من الواقع المادي والاقتصادي الذي يعيشونه. فالتغير الاجتماعي، بحسب هذا التصور، لا ينتج عن الأفكار المجردة أو المبادئ النظرية، بل تحكمه ظروف موضوعية قائمة خارج إطار الوعي، تتجسد أساساً في العلاقات الاقتصادية والصراعات الطبقية. وعليه، فإن التحولات داخل المجتمع تحدث نتيجة التناقضات بين القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، مما يؤدي إلى نشوء أزمات تؤدي بدورها إلى تغيرات بنيوية في المجتمع [2].

أما الصراع عند كارل ماركس، فقد اعتبر أن جوهر التغير في المجتمع ينبع من الصراع الطبقي، حيث يشكل هذا الصراع المحرك الأساسي لتطور البنى الاجتماعية. ويتمثل هذا الصراع بين طبقتين رئيسيتين: الطبقة البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج، والطبقة الكادحة التي لا تملك سوى قوة عملها. ومن خلال هذا التناقض بين المصالح، تنشأ حركة اجتماعية مستمرة تؤدي إلى التحول في النظام القائم، إذ يرى ماركس أن هذا الصراع التاريخي هو ما يدفع عجلة التقدم والتغيير داخل المجتمعات [3] وقد اعتمد ماركس على المادية التاريخية لتقديم تصور منهجي ومنظم لبنية المجتمع وآليات تغيّره، حيث تنظر هذه المادية إلى المجتمع على أنه كيان مترابط تتداخل عناصره وتعتمد على بعضها البعض في تشكيل النظام الاجتماعي. ومن خلال هذا الفهم، يرى ماركس أن التقدم في نظم الديمقراطية يؤدي إلى تراجع مظاهر الاستبداد

[1]– عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، لبنان: مكتبة الهلال، 1983، ص18.

[2]– محمد الجوهري وآخرون، **مبادئ علم الاجتماع**، ط 3، مصر: مكتبة المتنبي، 1974، ص02

[3]– أحمد الخشاب، الفكر الاجتماعي، لبنان: دار النهضة العربية،1981، ص 317.

والديكتاتورية في ممارسة الحكم، إذ إن تعزيز المشاركة الشعبية في القرار السياسي يسهم في تقييد السلطة وتوزيعها بشكل أكثر عدلاً.[1]

يتجلى في هذا السياق، وفقاً لما أشار إليه ماركس، تناقض جوهري بين وسائل الإنتاج وقوى الإنتاج؛ حيث تنشأ فجوة بين الشروط المادية لعملية الإنتاج، والمتمثلة في ظروف العمل، وبين العنصر البشري الذي يساهم فيها، أي قوة العمل. هذا التناقض يفرز صراعاً بين الطبقات، وتحديداً بين الطبقة البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج، والطبقة العاملة التي لا تملك سوى جهدها. ويُعتبر هذا الصراع المحرك الأساسي للتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تطور بنية المجتمع وتحولاته الكبرى[2]، وعليه، فإن التغيير والتحول نحو تطور حقيقي وملموس في حياة الأفراد والمجتمع لا يتحققان بشكل فعّال إلا في ظل نظام اشتراكي يضع الجماهير في قلب العملية التنموية. أما في السياق الإسلامي المعاصر، كما تطرح الباحثة حنان عبد المجيد، فإن التغيير يُبنى على أسس إصلاحية متوازنة، ترتكز على إزالة المظاهر الفاسدة التي تعيق تقدم المجتمع، مع الحفاظ على العناصر الإيجابية فيه، ثم العمل على تعزيزها وتوسيع أثرها بما يخدم الصالح العام ويحقق التوازن المطلوب بين الثابت والمتغير[3].

وقبل الخوض في تفاصيل التغيير السياسي، من الضروري التوقف عند المفهوم العام للتغيير، وأنواعه، ومراحله، والاستراتيجيات المتبعة في تحقيقه. فعندما يشمل التغيير مختلف جوانب الحياة في المجتمع ويؤثر في بنيته العامة، نُطلق عليه مسمى "التغيير الاجتماعي". أما إذا اقتصر هذا التغيير على جانب معين من مكونات المجتمع، كأن يتعلق ببنية السلطة أو توزيع النفوذ أو نمط الحكم، فيُوصف حينها بالتغيير السياسي. ويمكن أن ينطبق الأمر

[1] – محمد عاطف غيث، **تاريخ النظرية في علم الاجتماع واتجاهاته المعاصرة**، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1987، ص77.

[2] – قيس النوى، **آفاق التغيير الاجتماعي – النظرية والتنمية**، العراق: مطابع التعليم العالي، 1990، ص172.

[3] – عبد المجيد حنان، **التغيير السياسي في الفكر الإسلامي الحديث**، (د.د.ن) المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص 36.

نفسه على باقي المجالات، فنقول التغيير الاقتصادي، أو الفكري، أو الديمقراطي، أو حتى التكنولوجي، تبعاً لنطاق الأثر والتحول الحاصل[1].

المطلب الأول: تعريف التغيير السياسي:

يعرف التغيير لغويا بأن التحويل والتبديل أي جعل الشيء على غير ما كان عليه، تغييرا، تحويلا، تبديلا[2]. وهو اشتقاق من مادة (غيرا) والتي تدور على أصلين، إما إحداث شيء لم يكن قبله أو انتقال شيء من حالة إلى حالة أخرى[3]. وقد ورد في القرآن الكريم مصطلح التغيير في أربع مواضع مختلفة:

-قوله تعالى في سورة النساء: "ولآمرنهم فليغيرن خلق الله"[4].

-قوله تعالى في سورة الأنفال: "ذلك بأن الله لم يكُ مغيرًا نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"[5].

-قوله أيضًا في سورة الرعد: "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"[6].

وبالتأمل في الآيات السابقة، يظهر أن لفظ التغيير فيه ما ينصب على المعنى السلبي. فقوله سبحانه: "لم يكن مغيرًا نعمة أنعمها" يعني من الأحسن إلى الأسوأ، وقوله سبحانه وتعالى: "حتى يغيروا ما بأنفسهم" يعني ما فيها من الخير إلى السوء، كما يذكره المفسرون. قال الشوكاني رحمه الله: "عدة الله في عباده عدم تغيير النعمة التي ينعم بها عليهم حتى يغيروا ما بأنفسهم من الأحوال والأخلاق بكفران نعم الله وغمط إحسانه وإهمال أوامره ونواهيه"[7]،

---

[1] – الحكيم فوز منصور، **سوسيولوجيا الإعلام الجماهيري**، الاردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص 18.

[2] – لويس معلوف، **المنجد في اللغة والإعلام**، لبنان: دار المشرق، 1939، ص 563.

[3]– عائشة أحمد حسن، **التغيير السياسي المعاصر من خلال فقه الأولويات**، مجلة الجامعة، العدد 18، مجلد 03، 2016، ص 06.

[4]– سورة النساء، الآية 119.

[5]– سورة الانفال، الآية 53.

[6]– سورة الرعد، الآية 11.

[7]– محمد الخرعان، "التغيير وتأثير وسائل الإعلام"، موقع المسلم، متحصل عليه: https://bit.ly/3E2323I شوهد 09/19/ 2023، على الساعة (23.33)

ويفهم من ذلك أن التغيير لا يكون بالعودة إلى الأصل، وإنما التحول عنه، وهذا معنى مفيد في تتبع مسيرة التغيير في المجتمع ومآلاته القدرية المؤلمة.

و يرادف هذا المصطلح في اللغة الإنجليزية مصطلح Change، و Changeability أي "القدرة على التغيير"، وMutationبالنسبة للكلمة الأولى، نجد أنها تحمل معنى يختلف عن التعديل وكذلك التحسين وغيرها من المعاني التي توفد معنى التمييز ،وعليه فإن التغيير في اللغة الإنجليزية هو استمرار حالة الاختلاف التي تطبع سمة ظاهرة معينة مقارنة بمدة سابقة للظاهرة نفسها وليس لغيرها، وهنا المعنى الحقيقي للتغيير: فهو مرتبط بظاهرة أو نظام ما تتعرض سمته العامة أو أجزاء منه إلى حالة اختلاف مقارنة بالمدة السابقة بغض النظر عن الأمد الزمني، أما الاختلاف كمصطلح فيستخدمه للمقارنة بين السمات في حالة وأخرى لا تتشبه معها في صفاتها الكلية[1].

أما من الناحية الإصطلاحية فالتغيير يعيني "التحول من نقطة أو حالة في فترة زمنية معينة إلى نقطة أو حالة أفضل منها في المستقبل"[2]، ويعني أيضا "التحول من واقع حالي إلى واقع آخر منشود في فترة زمنية محددة."

ويُعرف في العلوم الاجتماعية على أنه "التحول الملحوظ في المظاهر أو المضمون للمستقبل"[3].

ويُعرف التغيير "انطلاق المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى أكثر تطورًا"[4] وهذا التعريف يتضمن عددًا من العناصر الأساسية:

---

[1]– قراءات نظرية التغيير السياسي المفهوم والأبعاد"، مرجع سابق. متحصل عليه https://bit.ly/4hcr0aq شوهد في 2022/9/16، على الساعة (09 :05)

[2]– عثمان فاروق السيد، **إدارة التغيير في القرن 21**، مصر: دار الوفاء للنشر، 2000، ص 09.

[3]– مصطفى الخشاب، مدخل إلى علم الاجتماع، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1992، ص75.

[4]– ريم محمد موسى، "الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي" مؤتمر فيلادلفيا، 17 ثقافة التغيير، كلية الأدب والفنون، جامعة فيلادلفيا، الأردن)، شوهد في 2023/09/20.

https://bit.ly/4jalBCy

– **انتقال المجتمع:** أي تجمع بشري كالدولة أو المؤسسات أو الحركات أو الأحزاب من حال إلى حال، من الحاضر إلى المستقبل، لتصبح طرفًا فعالًا في الأحداث وتحقق التنمية والنهضة المستهدفة، وتمارس دورها في إعمار الكون.

– **بإرادته:** أي بعموم الرغبة والإدارة الجماعية للمجتمع بمؤسساته وهيئاته والأفراد.

– **من حالة اجتماعية محددة إلى حالة أخرى:** وتشمل كلمة "الحالة الاجتماعية" أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم المختلفة كنظم الأسرة، والاقتصاد، والسياسة، والنظم التشريعية والقضائية والدينية.

– **أكثر تطورًا:** التغيير يعني الانتقال بأي تجمع بشري إلى الأمام وبناء قدرته على الفعل. وبالتالي، فإن انتقال المجتمع إلى وضع أكثر تخلفًا وارتداده خطوة للوراء لا يدخل في إطار تعريف التغيير، لأنه لا يمكن أن تطلق إرادة المجتمع بعمومه على الانتقال لوضع متخلف[1].

ومن هذا المنطلق، يمكن التأكيد على أن التغيير السياسي، باعتباره من أكثر أشكال التغيير شمولاً واتساعاً، قد حظي باهتمام واسع في الأدبيات السياسية، حيث سعت العديد من الدراسات والأبحاث إلى بلورة مفهومه وتأصيله، ويفهم التغيير السياسي على أنه مجموع التحولات التي تطال البنى والمؤسسات السياسية في مجتمع معين، بما يؤدي إلى إعادة تنظيم وتوزيع مراكز السلطة والنفوذ داخل الدولة الواحدة أو بين عدة دول، كما يُستخدم هذا المفهوم للدلالة على الانتقال من أنظمة حكم تتسم بالاستبداد وغياب الديمقراطية إلى أنظمة ديمقراطية تقوم على المشاركة والتمثيل السياسي[2].

ويطلق على التغيير السياسي السلمي في كثير من الأحيان مصطلح "الإصلاح"، حيث ينظر إليه كمرادف لإحداث تعديل أو تحول تدريجي في الهيكل السياسي القائم دون اللجوء إلى العنف أو المواجهة. كما يمكن اعتباره شكلاً من أشكال التغيير الدستوري، يتم من خلاله

[1]– قراءات نظرية التغيير السياسي المفهوم والأبعاد"، مرجع سابق. متحصل عليه https://bit.ly/4hcr0aq شوهد في 2022/9/16، على الساعة (09 :05).

[2]– مقلد إسماعيل صبري، ربيع محمد محمود، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت، (د.د.ن)، 1994، ص 47.

إعادة تشكيل موازين التأثير والنفوذ داخل المجتمع، سواء عبر تداول السلطة أو تحديث آليات العمل السياسي بما يعكس تطلعات المواطنين ويعزز من فاعلية المؤسسات [1].

وتشير الموسوعة السياسية إلى أن التغيير السياسي لا يشترط بالضرورة أن يؤدي إلى تبديل أو تغيير النظام السياسي القائم، بل قد يحدث هذا التغيير ضمن إطار نفس النظام، وذلك عندما يستجيب لمطالب المجتمع أو لضغوط ناتجة عن عوامل متعددة. وفي مثل هذه الحالات، يطرأ التحول على البنية المؤسسية للنظام، أو على قيادته، أو على أهدافه وسياساته، ما يمنحه طابعاً إصلاحياً. أما في حال عجز النظام عن الاستجابة لتلك المطالب والضغوط، فقد يبلغ مرحلة الانهيار أو "الإفلاس السياسي"، وهو ما يفتح الباب أمام ظهور نظام جديد كلياً، قد ينشأ عبر وسائل مختلفة مثل الثورات أو الانقلابات.[2]

ينتج التغيير السياسي عادة عن تفاعل مجموعة من العوامل المؤثرة التي تُعيد تشكيل المشهد السياسي في الدولة. من بين أبرز هذه العوامل:[3]

- **الرأي العام:** يعد من المحركات الأساسية للتغيير، حيث تعكس مطالب الأفراد احتياجات المجتمع. غير أن هذه المطالب لا تتحول غالبًا إلى نتائج فعلية إلا إذا تم تبنيها من قبل قوى فاعلة، كالأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح؛
- **تغير موازين القوى داخل النظام:** ويحدث هذا من خلال بروز أو تراجع نفوذ حركات أو أحزاب سياسية معينة، بحيث تنتقل بعض الأهداف أو التوجهات من كونها تعبيرًا عن مصالح جزئية إلى أن تصبح جزءًا من أجندة الدولة؛
- **تداول السلطة:** سواء من خلال آليات ديمقراطية منتظمة، أو عبر تغييرات مفاجئة مثل الانقلابات، ما يؤدي إلى بداية مرحلة سياسية جديدة تُعيد توزيع الأدوار والوظائف داخل النظام السياسي؛

---

[1]– عماد مؤيد جاسم المرسومي، **أثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية – التنمية البشرية أنموذجًا**، أطروحة دكتوراه، العراق، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2006، ص27.

[2]– عوض إبراهيم وآخرون، **موسوعة العلوم السياسية**، الكويت، جامعة الكويت، الجزء الأول، 1994، ص476.

[3]– نظام بركات وآخرون، **مبادئ علم السياسة**، عمان، دار الكرمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1987، ص 264 – 272.

- **الضغوط الخارجية:** والتي قد تصدر عن دول أو منظمات دولية، وتأخذ أشكالًا متعددة كالضغوط الاقتصادية أو السياسية أو حتى التهديد العسكري، ما يدفع الدولة إلى إعادة ضبط توجهاتها وسياساتها استجابة لتلك المؤثرات؛
- **التحولات الإقليمية والدولية:** التغيرات في البيئة الإقليمية أو التوازنات العالمية تؤثر بدورها في خيارات الدولة، مما يفرض إعادة صياغة السياسات سواء على المستوى الداخلي أو في علاقاتها الخارجية.

ويعتبر التغيير السياسي من أصعب أشكال التحولات، خاصة عندما تسعى الشعوب إلى استعادة حقوقها وكسر قيود الاستبداد. فالحكام لا يفرضون سياساتهم فقط من خلال أدوات القمع، بل يعتمدون أيضًا على مدى رضا أو صمت الشعوب. وعندما يرفض المواطنون تلك السياسات، بأشكال متنوعة من المقاومة أو العصيان أو حتى الانسحاب، تصبح تلك السياسات غير قابلة للاستمرار، مما يمهد الطريق إلى التغيير السياسي، سواء من خلال الإصلاح أو الثورة.[1]

تتعدد المفاهيم المرتبطة بالتغيير السياسي، ويُعد مصطلح "الإصلاح السياسي" من أبرز المصطلحات المتداولة في هذا السياق. ويُشير هذا المصطلح إلى عملية شاملة ذات أبعاد متعددة، تُعبّر من حيث المنهج والرؤية النظرية عن جملة من التحولات الجوهرية التي طالت البنية السياسية في الدول التي شهدت مثل هذه الإصلاحات. ويمثل الإصلاح السياسي في جوهره مساراً منظماً لإعادة ترتيب النظام السياسي بما يواكب متطلبات المرحلة، ويستجيب لتطلعات المجتمع نحو مزيد من المشاركة والشفافية والتوازن في توزيع السلطة والنفوذ[2] بذلك، نستطيع أن نطلق تعبير الإصلاح السياسي على التغيير السياسي السلمي الذي يحدث دون عمليات عسكرية.

[1]– منصف عصام الدين لطفي،" دور مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) في عملية التغيير السياسي – مصر نموذجًا"، أطروحة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012، ص58.

[2]– أحمد ثابت، **الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم**، مصر: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1999)، ص10.

وعليه، يمكن تعريف الإصلاح السياسي على أنه العملية التي تهدف إلى تحسين أداء الدولة والمجتمع من خلال معالجة مواطن الخلل والقصور، والتخلص من الممارسات الخاطئة والتجاوزات، والعمل على تعزيز النزاهة والمسؤولية في مختلف المستويات. ويُقصد به أيضاً دعم المبادئ التي ترتكز على الشفافية والمساءلة، وتطوير آليات التفاوض والحوار البناء، بما يضمن مشاركة فعالة في صياغة السياسات العامة، ويؤسس لعلاقات أكثر توازناً بين السلطة والمجتمع، قائمة على احترام الحقوق والواجبات، والسعي نحو تحقيق الصالح العام[1].

وبناءً على ذلك، يمكن اعتبار الإصلاح السياسي مسعى منهجي لإعادة صياغة توازن القوى داخل الدولة والمجتمع بوسائل سلمية، بهدف تعزيز الحوكمة الرشيدة والمشاركة الشعبية دون المساس باستقرار الدولة أو إثارة صراعات داخلية. وتتفق الأدبيات السياسية الحديثة على أن الإصلاح يشكل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التحول الديمقراطي، شريطة أن يتم بأسلوب يتماشى مع الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والتاريخية للدولة المعنية. كما يُنظر إلى الإصلاح على أنه مسار تراكمي طويل الأمد، تتخلله خطوات تدريجية، يستجيب من خلالها النظام السياسي لمتغيرات الداخل وضغوط المحيط الإقليمي والدولي، من خلال مراجعة السياسات، وتحديث الهياكل المؤسسية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الإصلاح يتخذ أشكالاً متعددة، تختلف باختلاف السياقات التي يجري فيها[2]:

- **الإصلاح كاستراتيجية للوصول إلى السلطة والمشاركة فيها:** يفهم هذا النوع من الإصلاح كنهج تراكمي يهدف إلى إعادة تشكيل موازين القوى داخل المجتمع عبر العمل التدريجي من القاعدة، من خلال ترسيخ خطاب أيديولوجي وهيمنة ثقافية على مؤسسات المجتمع المدني، تمهيدًا للتأثير في النظام السياسي. ويُشار إلى هذا الأسلوب

[1]– محمد عصام نيل، **الإصلاح السياسي بوصفه ذريعة للتدخل الأمريكي في الوطن العربي**، جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم. معهد البحوث والدراسات العربية، دراسات استراتيجية ومستقبلية، رقم 19، مارس 2008، ص11.

[2]– عقيل الخفاجي، الفساد والإصلاح، الصحافة الدولية وقضايا الإصلاح السياسي، مصر: العربي للنشر والتوزيع: 2016، ص 122.

بمفهوم "حرب المواقع"، حيث يتم التوسع في النفوذ دون صدام مباشر، بل عبر بناء شرعية مجتمعية طويلة الأمد.

- **الإصلاح بوصفه عملية تطوير مجتمعي دائمة:** تمثل في تحسين أداء المؤسسات والمنظمات بمختلف أنواعها، سواء كانت سياسية، قانونية، إدارية، أو اقتصادية. يركز هذا النوع من الإصلاح على رفع الكفاءة، وتعزيز الشفافية، وتطوير آليات العمل لتتلاءم مع حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية المستدامة.
- **الإصلاح الفردي:** ينطلق من البعد القيمي والأخلاقي للنمو الإنساني، حيث يركز على تقويم السلوك، وبناء الوعي، وتعزيز القدرات الإدراكية والمعرفية. ويُعنى هذا المسار بتطوير الذات، من خلال تعزيز مهارات التمييز، وتحمل المسؤولية، والانخراط في علاقات تفاعلية إيجابية مع الآخرين، بما يسهم في بلورة هوية فردية ومجتمعية ناضجة وفاعلة.

هذه الأبعاد الثلاثة تمثل معا مسارا متكاملا للإصلاح، حيث لا يمكن تحقيق التغيير المستدام دون الجمع بين التحول البنيوي، والتطوير المؤسسي، والنضج الفردي.

الإصلاح يمكن أن يتجلى في عدة أشكال أو مستويات، فقد يكون تغيرًا محدودًا يمس جوانب معينة دون المساس بأسس النظام، وقد يكون تحولًا جذريًا يعيد صياغة البنية السياسية أو الاجتماعية بشكل شامل وعميق[1]:

- التحول الجزئي المحدود: يقصد به إحداث تحسينات أو تعديلات على النظام القائم، من خلال إدخال بعض الإصلاحات السياسية أو الاقتصادية دون أن تمس هذه التغييرات الأسس الجوهرية للنظام أو تمس بنيته العميقة، فهو بذلك يحافظ على الإطار العام للسلطة والهيكل القائم مع محاولة تطوير بعض الجوانب فقط؛
- التحول الجذري الشامل: يشير إلى عملية تغيير معمقة تمس جوهر النظام السياسي والاجتماعي، نتيجة فشل النخب التقليدية في الاستجابة لمتطلبات التطور والتحديث،

[1]– تيسير محيسن، "محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح،" **مجلة رؤية**، (فلسطين: الهيئة العامة للاستعلامات)، العدد 29، (شباط/ فبراير 2006)، ص56.

أو نتيجة تحولات كبرى على المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والأيديولوجية. ويعني هذا التحول إعادة النظر في طبيعة السلطة وبنيتها، وإحداث نقلة نوعية في العلاقات الاجتماعية، مع بناء ثقافة سياسية جديدة، وتجاوز فكرة تغيير الأفراد نحو تغيير الفلسفة الحاكمة للدولة والمجتمع ككل.

المطلب الثاني: أنواع وأسباب التغيير السياسي:

عموما فإن التغيير ينقسم إلى نوعين يتعلقان بالأساس بالأساليب المستخدمة للتغيير:

أ-أنماط ووسائل التغيير السياسي:

إن التغيير السياسي، كي لا يظل مجرد تغيير صوري أو سطحي، يجب أن يقترن بإطلاق الحريات السياسية، وضمان كرامة الإنسان واحترام حقوقه، والتخلص من كافة أشكال الحكم الاستبدادي التي كانت مهيمنة. ومن هذا المنطلق، فإن الناس غالباً ما يلجؤون إلى الاحتجاج كوسيلة للمطالبة بحقوقهم، حيث يُنظر إلى الاحتجاج على أنه "مجموعة من الأفعال المتنوعة التي يوظفها الأفراد أو الجماعات للتعبير عن رفضهم أو لمواجهة الضغوط المفروضة عليهم أو تجاوزها، باستخدام أدوات يبتكرونها بأنفسهم"، وتنتشر هذه الأشكال الاحتجاجية في مختلف الشرائح الاجتماعية، لا سيما تلك المتأثرة بالضغوط السياسية والاجتماعية، وقد تكون هذه الأشكال سلمية وهادئة أو في شكل انفجارات فجائية وغير منتظمة. وبالتالي، فإن التغيير السياسي قد يتم من خلال أساليب سلمية وقانونية، أو قد يُفرَض بأساليب عنيفة وغير نظامية[1].

أ-1- الأنماط والوسائل السلمية للتغيير السياسي (الرسمية):

حيث يتناول هذا الجزء الأنماط السلمية لانتقال السلطة، وهي التي تتسم بانعدام استخدام التهديد أو استخدام القوة، وعدم مخالفتها للقواعد القانونية القائمة والمعمول بها. والأهم من ذلك أن هذه الأنماط يمكن أن تُقنَّن أو يمكن تنظيمها بقوانين وضعية بخلاف الأنماط العنيفة، بعبارة أخرى، هذه الأنماط يتم فيها خلو كرسي الرئاسة عن طريق الوفاة الطبيعية أو التنازل

[1] – تيسير محيسن، مرجع سابق، ص 57.

التطوعي أو الإعفاء عن المنصب بناء على انتهاء المدة القانونية، ويتم الوصول إلى السلطة إما بالوراثة أو التعيين أو الوسائل الانتخابية.

وتتمثل هذه الوسائل في:

- نمط الوراثة،
- نمط التعيين،
- نمط الانتخابات.

01-1- الوسيلة (النمط) الوراثي:

يعد نمط الوراثة أقدم أنماط الخلافة وأكثرها شيوعًا واستمرارية عبر التاريخ، حيث ساد في معظم المجتمعات الإنسانية لفترات زمنية طويلة، وكان النمط المهيمن في انتقال السلطة، وقد استمر هذا النمط في حكم الدول والكيانات السياسية لعصور ممتدة، حيث تورث السلطة داخل العائلة الحاكمة، مما يضمن استمرارية الحكم ويقلل من احتمالات الصراع العلني على السلطة، رغم ما قد يرافقه من مظاهر الاستبداد أو غياب الشرعية الشعبية، وهو النموذج التقليدي لمعرفة وتحديد الخلافة بشكل مسبق على خلو كرسي الرئاسة وللبقاء الحاكم في السلطة طيلة حياته، يعتمد نمط الوراثة في انتقال السلطة على أساس سلالة الدم أو النسب أو القرابة، حيث يمنح العرش عادة لمن هو في مقدمة الترتيب من حيث درجة القرب من الحاكم السابق، مثل الابن البكر أو الأقرب نسبا، ورغم ما يبدو من بساطة هذا النظام، إلا أنه يحمل في طياته تعقيدات كبيرة، إذ يشعر العديد من أفراد العائلة الحاكمة بأحقيتهم في الحكم، مما يولد صراعات داخلية محتملة، وقد اعتبرت الوراثة قديما وسيلة شرعية لانتقال السلطة لأن الحكم آنذاك كان ينظر إليه كحق شخصي من حقوق الحاكم، شأنه في ذلك شأن الملكية الخاصة، وقد دعم هذا التصور تواتر العرف والعادة في المجتمعات التقليدية.[1]

عبر التاريخ، استند نظام الوراثة في انتقال السلطة إلى جملة من العوامل الهيكلية، أبرزها وجود بنية اجتماعية قبلية أو عشائرية تقليدية تقوم على الولاء الشخصي، إلى جانب هيمنة

[1]- الأسطى الكمال، **محاضرات في النظرية السياسية**، مصر: دار الكتب، ماظريتا، 1999، ص 24.

الحاكم على الموارد الاقتصادية، مما جعله محور القوة والنفوذ داخل المجتمع. كما ساهم ضعف الوعي العام وسيادة القيم الرمزية في تسهيل تقبّل استمرار الحكم الوراثي، حيث كان التمتع بصحة جيدة كافيًا لتبرير استمرار الحاكم في منصبه، أما من الناحية الأيديولوجية، فقد توافقت الوراثة مع طبيعة المجتمعات التقليدية، إذ احتاج الحاكم إلى دائرة من المقرّبين الموثوقين، غالبًا من الأقارب، لضمان الاستقرار وتأمين الحكم، مما عزز من شرعية الوراثة كآلية طبيعية ومقبولة لتداول السلطة[1].

حيث الأساس الأيديولوجي هو تجنب الصراع على السلطة، بمعنى أن إباحة السلطة للجميع ستعطي نتائج مدمرة للجميع، ولكن حصارها في فئة قليلة هي السلالة الملكية سوف يقلل من الصراعات، احتمال الاتفاق بين أفراد السلالة الملكية يكون أكبر دون الحاجة إلى استعراض القوة، وقد يتم حصر أو تحديد الخلافة في سلالة شخص واحد، وتصبح العشيرة عندئذ بمثابة قوة عسكرية. فمهمة الأيديولوجية هي أن تكون دليلاً ومرشداً للعمل السياسي وصورة لفهمه ولظروفه وتفسيره ومقياساً لتقويمه[2].

حيث فكرة تجنب الصراع هي التي جعلت كثيراً من الشعوب تقبل السلطة الوراثية. ولابد حتى يتحقق ذلك من تحديد خط الوراثة، فهذا من أولويات النظام. وقد يكون هناك أساس أيديولوجي آخر يتمثل في ثقة الشعوب التي يعوزها الوعي بأحقية هذه الأسرة بالحكم، إما لأسباب كاريزمية أو لأن أبناءها يخضعون لتربية خاصة في البلاد الملكية أو لأنهم متفرغون لشؤون الحكم والسياسة ولهم خبرة طويلة، أو شعور البعض بأن السياسة ليست من شؤونهم أو اختصاصهم[3].

يأخذ نظام الوراثة العديد من الأشكال والوسائل، مثل:

- خلافة الأبوة ام خلافة الأمومة.

---

[1]– زرنوقة صالح سالم، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية، دراسة في الأساليب (النمط الوراثي، الانقلابي، أنماط أخرى)**، مصر: مكتب ميدولي، 1985، ص110.

[2]– الهراسي محمد عبد الباقي، **المدخل الثقافي الاجتماعي إلى دراسة الدولة**، لبنان: مركز الدراسات العربية، 1989، ص78.

[3]– غسان سلامة، **نحو عقد اجتماعي جديد: بحث شرعية دستورية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 88.

- خلافة الأخوة ام خلافة الأبناء.
- خلافة الذكور ام خلافة الإناث.
- خلافة محددة ام تنافس مطلق بين الورثة.

ويحمل هذا النظام الوراثي العديد من المشاكل والصعوبات، وهذه الصعوبات ترتبط بطبيعة نمط الوراثة ذاته من حيث تطبيق المبدأ الوراثي، وهو يختلف من مجتمع إلى آخر من حيث ولي العهد، ومشكلة الوكالة.

رغم هذه الصعوبات، فيعد النظام الوراثي من الأنظمة التي تحمل في طياتها عدة مزايا، ولعل أبرزها قدرته على تفادي مشكلة فراغ السلطة أو التقليل من حدّتها بشكل كبير. إذ ينظر إليه على أنه "**نظام أوتوماتيكي** "يوفر انتقالا سلسا وتلقائيا للسلطة بمجرد غياب الحاكم، سواء بالوفاة أو التنازل، دون أن يشعر المجتمع بأي اضطراب أو فراغ سياسي. ويعزى ذلك إلى وضوح آلية الخلافة وتحديد الوريث مسبقًا، مما يضفي نوعًا من الاستقرار والاستمرا**رية** على بنية الحكم.

ولهذا نجد المبدأ أو الشعار الفرنسي الذي يقول: " Le roi est mort, vive le roi" * وعندما يحدد هذا النظام بشكل معقول ويسمح بقدر من التنافس، فإنه يضمن اختيار شخص مناسب للعرش[1].

01-2- الوسيلة (النمط) الانتخابي:

تعد الانتخابات من أنجع الوسائل التي توصّلت إليها الشعوب لتغيير حكامها بطريقة سلمية ومنظمة، حيث شكّلت تحولًا جذريًا في أسلوب تداول السلطة، إذ نقلت عملية الخلافة السياسية من الكواليس المغلقة والدهاليز المظلمة إلى فضاء شعبي واسع ومفتوح، وبفضل هذا النمط، سعى من بيدهم السلطة إلى إشراك فئات الشعب في بعض أوجه الحياة السياسية، بما

* تعتبر هذه العبارة من أشهر العبارات التي يتم تداولها للتعبير عن نهاية عهد وبداية آخر . وهي في الحقيقة لا تقتصر على أنظمة الحكم، حيث قد تمتد لتشمل منظمات وأجهزة غير الدولة، حيث ختم روبرت سيسيل، أحد مهندسي عصبة الأمم، خطابه في الجلسة الأخيرة لعصبة الأمم بقوله: "لقد ماتت عصبة الأمم. عاشت الأمم المتحدة"

[1]- أحلام خليل عبد الرحمن، **الأزمات السياسية وانعكاسها على التغيير السياسي والتحولات الديمقراطية في الوطن العربي**، (رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013-2014) ص56.

يمنح الجماهير حقا محدودا يتمثل أساسا في المشاركة بالانتخابات، وهو ما يعد خطوة نحو إشراكهم في صنع القرار دون منحهم سلطة تنفيذية مباشرة[1].

يعبر الناس عن إرادتهم السياسية باختيار ممثليهم الشرعيين بطريقة حرة، تجسد الإرادة العامة صوت مجموع أفراد الشعب، وتعد وسيلة مشروعة وفعالة لتحقيق التحول السياسي بصورة سلمية، حيث تستخدم لنقل تطلعات ومطالب المواطنين إلى صناع القرار، من أجل ترجمتها إلى سياسات وقرارات عملية تعالج التناقضات والصراعات داخل المجتمع، وتعتبر كذلك وسيلة لمساءلة المسؤولين عن السلطة ومحاسبتهم بشكل دوري. كما تُمثل الانتخابات أداة لمنع احتكار السلطة، من خلال توزيعها بين الفئات المختلفة بحسب قوتها وحجمها الحقيقي، مما يجعلها أكثر أشكال المشاركة السياسية فعالية وتأثيرًا.[2]

تعد الانتخابات من أبرز الوسائل المتعارف عليها لإحداث التغيير السياسي بطريقة سلمية، لما تتيحه من آلية منظمة لتداول السلطة وتعبير الشعب عن إرادته، وقد أكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على هذا المبدأ في مادته الحادية والعشرين، الفقرة الثالثة، حيث جاء فيها: "إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة"، وهو ما يرسخ مفهوم أن الشرعية السياسية تنبع من رضا المواطنين واختيارهم الحر لمن يتولّى شؤون الحكم، وتُجسَّد هذه الإرادة الشعبية من خلال انتخابات دورية ونزيهة، تُنظَّم وفق مبدأ الاقتراع الفردي وعلى قدم المساواة بين جميع المواطنين، أو عبر أي آلية قانونية مماثلة تضمن حرية الاختيار وسلامة التصويت، بما يكرّس الممارسة الديمقراطية ويعزز شرعية النظام السياسي القائم.

تأخذ الانتخابات العديد من الأشكال من حيث صورة الاقتراع، وتحديد هيئة الناخبين، والنسبة المطلوبة للفوز فيها. الاقتراع هو حق التصويت أو حق الانتخاب، وهناك الاقتراع العام والمقيد، والاقتراع المباشر وغير المباشر، ثم الفردي والجماعي، الاقتراع العام: هو الذي يخوّل كل مواطن بلغ سن الرشد حق التصويت، وقد أصبح لا جدال فيه في النظم الديمقراطية.

الانتخابات تفترض توفر عدة شروط:

[1]– المرجع نفسه، ص59.

[2]– منصف حسين الدين، مرجع سابق، ص50.

– أن تتعدد البدائل حتى يكون الانتخاب مسيطرًا على من يصلون إلى السلطة العليا.

– حتى يكون الصوت فعّالًا، ينبغي أن يكون هناك على الأقل اثنان من المتنافسين لشغل هذه السلطة[1].

– حرية ومعرفة مناقشة البدائل موضوع الانتخاب: إذا كان هناك متنافسان، أحدهما يستطيع تقديم دعاية والآخر لا يستطيع، فهنا لا يوجد تنافس.

– لابد من حرية وفرص متساوية لكل المتنافسين حتى يستطيع الناخب معرفة البدائل المطروحة أمامه.

– محدودية عدد المترشحين بشكل يتلاءم مع إدراك الناخب.

– أن يكون هناك أوزان متساوية للأصوات لكل من بلغ سن الرشد.

– حرية تدوين أو تسجيل اختيار الناخب: ينبغي أن يذهب الناخب للقوائم الانتخابية دون التعرض للتهديد أو الضغط، ويكون ذلك في سرية التصويت[2].

أهم خصائص النمط الانتخابي[3]:

– النظام الوحيد الذي يحدد مدة الحاكم في السلطة.

– هذا النمط قادر على الإعداد الجيد لخلافة متوقعة ينتفي معها عنصر المفاجأة.

– يسمح بقدر من التنافس المنظم على أساس قواعد واضحة، وتنافس سلمي ومشروع تدخل فيه الجماهير كعنصر حسم. مشاركة الجماهير في اختيار حكامها تضفي الشرعية وتساهم في صناعة تقاليد الحرية والحياة السياسية الصحيحة.

– لا يوجد نمط خلافة قادر على أن يحقق لنفسه ديمومة أو خلودًا أبديًا نهائيًا، فكل نمط يحمل في طياته الضغوط الداخلية التي تعمل على تغييره.

– النمط الانتخابي لا يسمح بفترة فراغ في السلطة، ذلك أنه يقدم بشكل أوتوماتيكي خليفة في حالة الفراغ المفاجئ. هذا النمط قادر على تحقيق الاستقرار أكثر من أي نمط آخر.

---

[1] - Austin Ranney the governing of men, (condom: Dryden press, 1975), 145.

[2]– صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق ، ص 120.

[3] –المرجع نفسه، ص121.

– يمكن القول إن الانتخابات أفضل نظام عرفه الإنسان لشغل السلطة العليا، وذلك على الأقل من حيث تجنب العنف ومشاركة الجماهير. من هنا تأتي أهمية الوسيلة التي يُحصل بموجبها التغيير السياسي.

أ–2– الأنماط والوسائل غير السلمية (العنيفة) في عملية التغيير السياسي (غير الرسمية):

يمكن، في الوقت الذي لا يستطيع فيه الشعب ممارسة حقه في تغيير واقعه بطرق رسمية، أن يلجأ إلى الطرق غير الرسمية كالعصيان والتمرد وإظهار عدم الولاء للحكام لإسقاط غطاء الشرعية عنهم. قد تعبر الجماهير عن ذلك بعدة وسائل، منها:

نمط الثورة:

الثورة لغويًا: من ثار الشيء ثورًا وثورانًا، أي هيج الثأر. ويقال: اهدأ حتى تسكن هذه الثورة، أي الهياج، وتتضمن معنى الغضب.

أما الثورة في الفكر السياسي، فتتداخل بقوة مع مصطلحات أخرى متشابهة كالانقلاب، العنف، التمرد، الانتفاض، العصيان، الفوضى. تمتد جذورها كظاهرة إنسانية عميقة في تاريخ الإنسانية.

كما يعرّف معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية العلاقة بين الثروة والتغيير السياسي بأنها "التحول الذي يواكب مفهوم الثورة، والتي ترافق نشوء كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية، وهو كل تغيير جذري أو نوعي أو عميق، شريطة أن يكون ذا نتائج حاسمة وواضحة التأثير[1]، وهي أيضا تغيير جوهري في البنى السياسية والاجتماعية، ينجزه الشعب بأكمله داخل الدولة، ويهدف إلى إحداث تحول شامل في النظام القائم، سواء في أسلوب الحكم أو توزيع السلطة والموارد[2].

[1]– عبد الفتاح إسماعيل، معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية، مصر، العربي للنشر والتوزيع، 2008، ص92.

[2]– المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية، مصر، مكتبة الشروق، طبع اللغة، 2004، ص107.

المطلب الثالث: مراحل ومعيقات التغيير السياسي:

تختلف مراحل التغيير من دولة لأخرى، كما أنها تتفاوت. لكن في الأخير، فإن المحصلة النهائية لعملية التغيير تسبقها مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

أولاً: الوعي بالواقع

تبدأ هذه المرحلة بإدراك الواقع، لأن الإدراك والوعي هما الشرط الأساسي لمعرفة مساوئ الواقع المعاش، والدافع الأقوى نحو قناعة المجتمع بضرورة تغيير الواقع. المؤشرات على سوء الواقع قد تكون كثيرة وممتدة الجوانب، لكنها لن تشكل دافعًا ومحفزًا للتغيير طالما لم يمتلك المجتمع الوعي والمعرفة اللذين يمكنانه من تقييم حاله ومن ثم تقويمه للوصول إلى حال محدد الملامح ومبني على الوعي والمعرفة.

بسبب أهمية الوعي والمعرفة في عملية التغيير والنهضة، يتضح أن الجانب الفكري أساس للتغيير. وعليه يتأسس الوعي الجماعي الذي سيرفض الجمود ويدعو إلى تغيير واقعه. لذلك يمكن تقسيم مرحلة الوعي بالواقع إلى خطوتين: وعي النخب ووعي الجماهير[2].

ثانيًا: توفير محفزات رفض الواقع

الوعي بسوء الواقع قد لا يشكل دافعًا قويًا لتغييره إذا ما أصبحت الحالة القائمة، نتيجة لاستمراريتها لفترة طويلة تمتد لأكثر من جيل، جزءًا طبيعيًا من حياة المجتمع. لذلك يبدو أن إدراك الواقع سيحتاج إلى محفزات بدرجات متفاوتة، معنوية ومادية، لدعم الناس وخلق الرغبة التي ستقودهم للمشاركة في عملية التغيير. من أهم هذه المحفزات هو الوعي بما سيكون عليه واقعهم بعد تحقيق أهداف التغيير.

يرى أحمد عطيات في كتابه الطريق أن الوعي الفكري الذي يشكل أساس التغيير مكون من شقين: وعي بالواقع القائم ووعي بالواقع البديل[3].

---

[1]– بلال الشوبكي، **التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي – حماس نموذجًا**، ، رام الله: رسالة ماجستير منشورة، 2008، ص31.

[2]– يوسف محمد راجح، **أقدار التغيير**، دار النشر نابلس، 1994، ص 10.

[3] – أحمد عطيات، **الطريق**، لبنان: دار البيارق، الطبعة الثانية،1996، ص22.

الوعي بالواقعين، القائم والبديل، تحكمه عوامل مختلفة تشكل محددًا أساسيًا لهذا الوعي، وهو التفاوت بين المجتمعات فيما هو فاسد أو صالح. هناك فرق شاسع في العديد من القضايا قد يجعل ما هو فاسد في مجتمع ما أصلح الأمور في مجتمعات أخرى. ويرجع ذلك إلى درجة الوعي أو طبيعة الثقافة والفكر السائد في مجتمع ما. لكن مهما كان المجتمع، لا بد أن يكون الوعي والإدراك بداية التغيير[1].

ثالثًا: الصورة الكاملة لأهداف المرحلة المقبلة

هذا يعني أن كل نشاطات التغيير منظمة ومدروسة وتسير وفق خطة ممنهجة ومنسجمة مع الأهداف المنشودة في التغيير، تتم هذه الأمور عبر وضع صورة كاملة للتغيير تشمل الأسس، المنهج، الأهداف، الأساليب، العناصر، وكل ما له علاقة بالتغيير. لأن الشروع في عملية تغيير غير محددة يعني تحول التغيير إلى غاية، وهذا لن يؤدي بالمجتمع إلى واقع أفضل.

كما ذكرنا سابقًا، الصورة الكاملة للتغيير تتفاوت وتختلف من دولة إلى أخرى من حيث تعقيدها ومكوناتها. ففي بعض المناطق الصغيرة ذات المكونات البسيطة يكفي تحديد الهدف والوسيلة. لكن في الدول الأوسع، الصورة الكاملة تعني الأهداف الاستراتيجية والمرحلية، الأساليب والأدوات والخطط وبدائلها، المناخ والطبيعة المحيطة ومدى ملاءمتها. التغيير، بتعريفه المعقد، لا يشمل فقط وضع الخطط، وإنما السيناريوهات المتنوعة للوصول إلى الأهداف نفسها. هذا يضمن للقوة القائمة على التغيير القدرة على تجاوز أي عائق طارئ محتمل أو غير محتمل[2].

رابعًا: الشروع في عملية التغيير

تكون هذه العملية مترابطة ومتناسقة ومخططًا لها لتحقيق أهداف التغيير، بمعنى البدء في مرحلة نقل الوعي من النخب إلى الجماهير. كي يتسنى لوضع سيناريو أو خطة التغيير إدراج عامة الناس كفئات مشاركة في التغيير، لأن تجاهل هذه الخطة يعني عدم قدرة القوة

[1] – المرجع نفسه، ص 25.

[2] – يوسف محمد راجح، مرجع سابق، ص 12.

القائمة على التغيير، وخاصة التغيير السياسي، على التحكم بعنصر مهم من عناصر التغيير، وهم عامة الناس. هؤلاء يشكلون أداة من أدوات التغيير وجزءًا منه.

فان الشروع في عملية التغيير تتطلب توفير ما هو متاح ماديا لخدمة مشروع التغيير وفق طبيعة المشروع، وتسخيرها لخدمته مع الالتزام بالخطة المرسومة سابقا، كما ان الشروع في التنفيذ يتطلب ضرورة الالتزام بتوزيع الإمكانات والادوار، واختيار التوقيت المناسب للبدء في التغيير[1].

يمكن حصر مجموعة من العوائق التي تعرقل مسار التغيير السياسي، على الرغم من تنوعها واختلافها من دولة إلى أخرى، إلا أنه يمكن تحديد ثلاث معيقات رئيسية تُعد قاسماً مشتركاً بين أغلب الحالات التي تواجه صعوبة في تحقيق التغيير، وهي[2]:

1. **النخب الحاكمة والمقربون منها وأصحاب النفوذ:** الذين يجنون مكاسب كبيرة من الوضع القائم، سواء كانت اقتصادية أو وظيفية أو اجتماعية، يعارضون أي تغيير جذري، لأن من شأنه تهديد مصالحهم وزوال امتيازاتهم المتراكمة. هؤلاء عادة ما يقاومون عمليات التغيير بكل ما أوتوا من وسائل، للحفاظ على نفوذهم، ولتجنب المحاسبة القانونية المحتملة على تجاوزاتهم السابقة؛
2. **القوى الخارجية أو الإقليمية:** التي لا تتوافق مصالحها مع التغيير في بلد معين، قد تُظهر دعمًا ظاهريًا للديمقراطية، لكنها في الواقع تساند النظام القائم بكل السبل، لأنه يخدم أجنداتها. وقد تقدم هذه القوى مساعدات سياسية وأمنية واقتصادية للنظام القائم، أو تمنع صدور قرارات دولية ضده في مؤسسات كبرى مثل مجلس الأمن، حفاظًا على مصالحها الاستراتيجية؛
3. **بعض فئات المجتمع المترددة والخائفة من التغيير:** التي تخشى المجهول أو فقدان مصالحها نتيجة اضطراب المرحلة الانتقالية. هذه الفئات، رغم قناعتها أحيانًا بضرورة التغيير، إلا أنها تمثل عنصر مقاومة سلبيًا، وتقوم بدور المثبط نتيجة خشيتها من

[1] – بلال الشكوبي، مرجع سابق، 33ص.

[2] – المنصف حسام الدين، مرجع سابق، ص59.

تداعيات العملية التغييرية على واقعها الخاص.

المطلب الرابع: المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي والإطار النظري للتغيير السياسي

يشكّل فهم عملية التحول الديمقراطي إحدى الركائز الأساسية لتحليل التغيير السياسي، حيث تسهم المداخل النظرية في تفسير الديناميات التي تحكم هذا التحول، من خلال استعراض العوامل البنيوية والسياقية التي تؤطر مسارات الانتقال نحو نظم ديمقراطية.

أولا: المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي

1- المدخل البنيوي:

ترتكز هذه المدرسة على تحليل التفاعلات البنيوية بين الطبقات الاجتماعية الكبرى، خاصةً بين ملاك الأراضي الكبار، والفلاحين، والبرجوازية، والدولة، مركّزةً على كيفية تطور هذه العلاقات في ضوء التحولات الاقتصادية الكبرى. وتُفسّر هذه المدرسة عملية التحول الديمقراطي من خلال ربطها بتغير بنى القوة والسلطة عبر الزمن، مستندةً إلى منظور تاريخي طويل المدى لفهم آليات التغيير السياسي[1].

تُقرّ هذه المدرسة بأن النخب السياسية تتخذ مبادرات وخيارات معينة، غير أن هذه الأفعال لا يمكن فهمها إلا من خلال القيود البنيوية المحيطة بها. إذ إن بنى السلطة والقوة – التي توجد في كل المجتمعات – تعمل على تقييد سلوك الأفراد والنخب وتشكيل طرائق تفكيرهم، باعتبارها كيانات مستقلة عن الفرد. وهذه البنى قد تتيح فرصًا أو تفرض قيودًا، فتدفع النخب السياسية، ومعهم فاعلون آخرون، في مسارات تاريخية قد تقود إلى الديمقراطية، أو – في ظروف معينة – إلى نكوصات سياسية كتراجع ديمقراطي. وفي المقابل، فإن الأفراد ليسوا خارجيْن عن هذه البنى، بل هم جزء منها ومن استمراريتها، بحكم الموروث التاريخي والاجتماعي.

تركز هذه المدرسة، بناءً على ما سبق، على التشكيلات الطبقية والبنى الاجتماعية والتطور التاريخي في سياق تفاعلات علاقات القوى العالمية وتوازناتها. وهي تولي اهتمامًا خاصًا بتحليل التحولات في العلاقات الداخلية بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة، وظهور علاقات الإنتاج الرأسمالية، وذلك بوصفها استجابات لمحددات بنيوية. ومن هذا المنظور،

[1]- نسرين نموشي، التحول الديمقراطي: مقاربة مفهومية ونظرية مجلة الدراسات القانونية والسياسية، (العدد01، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، جوان 2018)، ص 57.

تُرسم استراتيجيات تهدف إلى اكتساب السلطة السياسية، حيث تتقدم الديمقراطية مع نشوئها، في ظل تحقق توازن قوى يُعد نتاجًا لهذه الصراعات الاجتماعية، وتزامنًا مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض هيمنتها الأيديولوجية والسياسية[1].

وتُعد دراسة بارنجتون مور الكلاسيكية، المعنونة "**الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية (Social Origins of Dictatorship and Democracy)** "والتي نُشرت سنة 1966، أحد أبرز الإسهامات في إطار المدرسة البنيوية في تفسير التحول الديمقراطي. فقد سعى مور من خلالها إلى تتبّع الجذور الاجتماعية والاقتصادية لمسارات التحول نحو الديمقراطية أو الاستبداد، عبر تحليل العلاقة التاريخية بين الفلاحين، وسادة الأراضي، والبرجوازية الحضرية، والدولة.

وتوصّل مور إلى أن نشوء الديمقراطية لم يكن عشوائيًا، بل جاء نتيجة نمط محدد من التحولات البنيوية في تلك العلاقات. وقد حدد خمس اشتراطات أساسية للتنمية الديمقراطية:

1. تطور حالة توازن تحول دون وجود دولة قوية مفرطة السيطرة، كما تحول دون بروز طبقة أرستقراطية مالكة للأرض تتمتع باستقلالية مفرطة.
2. التحول نحو نمط من الزراعة التجارية يعكس تغيّراً في الهيكل الاقتصادي الريفي؛
3. إضعاف طبقة أرستقراطية الأرض التي تمثل أحد أهم معوقات التغيير الديمقراطي؛
4. منع قيام تحالف بين البرجوازية والأرستقراطية ضد تحالف العمال والفلاحين، لما في ذلك من خطر على مسار الدمقرطة؛
5. الانفكاك الحاسم عن الماضي، بقيادة البرجوازية، بوصفها الفاعل القادر على إحداث القطع مع البنى التقليدية السابقة[2].

ولكن التاريخ يقدم شواهد عديدة تُظهر محدودية التفسير البنيوي وحده لمسار التحول الديمقراطي، وهو ما يفتح المجال لانتقاد أطروحة بارنجتون مور، إذ لا تفسر المدرسة البنيوية وحدها تنوع المسارات السياسية بشكل كافٍ، خصوصًا في حالات مثل:

- صعود الفاشية في أوروبا (مثل ألمانيا وإيطاليا)، حيث لم تكن البرجوازية الحضرية بالقوة الكافية لقيادة مسار ديمقراطي، بل تحالفت مع الأرستقراطية القديمة وقوى الدولة البيروقراطية لاحتواء الطبقات العاملة، مما مهّد الطريق لظهور أنظمة استبدادية

[1]– نسرين نموشي، المرجع السابق، ص 58.

[2]– المرجع نفسه، ص 59.

وفاشية؛

- الثورات الشيوعية (مثل روسيا والصين)، التي حدثت في سياقات اتسمت بضعف البرجوازية وخضوعها لهياكل الدولة، مع فشل الأرستقراطية في تحديث الزراعة، مما دفع الفلاحين . بدعم من نخبة ثورية ذات قدرات تنظيمية عالية . إلى قيادة التحول الراديكالي نحو أنظمة اشتراكية؛
- كما أن تماسك الفلاحين وامتلاكهم لحلفاء سياسيين وتنظيميين في بعض الحالات مكّنهم من تجاوز الهياكل البنيوية التقليدية والانخراط في مسارات ثورية.

من هنا، فإن التاريخ يُظهر أن التحول الديمقراطي أو غير الديمقراطي لا تحكمه فقط البنى الاجتماعية والاقتصادية، بل يتأثر أيضًا بعوامل سياسية، إيديولوجية، ظرفية، وتنظيمية، وهو ما دفع لاحقًا إلى ظهور مدارس تفسيرية أخرى مثل المدرسة الاختيارية/النخبوية والتحليل المؤسسي، التي ركزت على أدوار الفاعلين، القرارات، والمؤسسات السياسية في تشكيل مسارات التحول.

وعليه، فإن المدخل البنيوي يعد إطارًا تفسيريًا يُركز على البُنى الاجتماعية والتطور التاريخي للطبقات ضمن سياق علاقات القوة وسلطة الدولة، مع إبراز دور علاقات الإنتاج الرأسمالية في تشكيل ديناميات التحول السياسي. فبحسب هذا المدخل، تسعى الفئات الاجتماعية المختلفة، وفقًا لمصالحها الاقتصادية وتحت تأثير المحددات البنيوية، إلى صياغة استراتيجياتها السياسية لاكتساب السلطة، ومع تحقق نوع من توازن القوى الاجتماعية، يظهر مسار ديمقراطي يتوافق مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض عقيدتها السياسية وتوجهاتها.

وإذا كان هذا المدخل قد أقرّ بدور النخب السياسية، إلا أنه قيد هذا الدور بإطاره البنيوي، معتبراً أن خيارات النخب محددة وموجهة سلفًا بالقيود والفرص البنيوية المحيطة بها. وهنا تتدخل المقاربة الانتقالية (Transition Approach) لتُعيد صياغة التحليل، وتُركّز بصورة مركزية على أدوار النخب والفاعلين السياسيين باعتبارهم المحرك الأساسي لعملية التحول الديمقراطي، خصوصًا في اللحظات الحاسمة من الانتقال[1].

مما سبق، يتضح أن المدخل البنيوي في تفسير عملية التحول الديمقراطي يركّز على التفاعل المعقد بين مختلف القوى الاجتماعية والاقتصادية ضمن بنى السلطة القائمة، وتبعًا لهذا التصور، فإن طبيعة النظام السياسي تختلف من بلد إلى آخر تبعًا لاختلاف التشكيلة

[1]– صبرينة حملة، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، (باتنة العدد 07، سبتمبر 2015)، ص 381.

الاجتماعية والتاريخية والاقتصادية لكل مجتمع. فبحسب هذا المدخل، يتم اكتساب السلطة السياسية من قبل الفاعلين الاجتماعيين بناءً على مصالحهم الاقتصادية وضمن محدداتهم البنيوية، وتبدأ الديمقراطية في التشكل حين تنشأ الحاجة إلى تحقيق توازن في القوى، مع بروز الطبقة الوسطى باعتبارها القوة التي تضغط باتجاه إرساء قواعد النظام الديمقراطي[2].

2- المدخل الانتقالي:

تناولت المقاربة الانتقالية مسألة التحول الديمقراطي من زاوية مختلفة عما طرحته المقاربات البنيوية أو التحديثية، إذ تنطلق من فرضية مركزية مفادها أن مسار الديمقراطية يتحدد بفعل مبادرات وخيارات النخب السياسية، أي أن الفعل البشري الواعي والقرارات السياسية تشكل المحرك الأساسي لعملية التحول، وليس فقط البنى الاجتماعية أو التطور الاقتصادي.

وتركز هذه المقاربة على:

- دور النخب في إدارة لحظة الانتقال؛
- أهمية الثقافة السياسية المنفتحة والمؤمنة بالحوار السلمي؛
- الاحتكام للقانون كضامن أساسي لنجاح التحول؛
- الحفاظ على الوحدة الوطنية أثناء فترات التغيير؛

وقد انتقدت هذه المقاربة نظيرتها التحديثية، التي اهتمت فقط بشروط استمرارية وترسيخ الديمقراطية، متجاهلةً الكيفية التي تبدأ بها عملية الانتقال أساسًا، وهو ما ركّز عليه الباحث السياسي دنكوارت روستو (Dankwart Rustow) في دراسته الشهيرة *"Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model"*، حيث طرح تصورًا حركيًا لمسار التحول الديمقراطي

""transitions democracy: toward a dynamic model "[1]

يشير دنكوارت روستو (Dankwart Rustow) في نموذجه الديناميكي إلى أن التحول الديمقراطي لا ينشأ تلقائيا نتيجة للتنمية الاقتصادية أو التحولات الاجتماعية فقط، بل ينبع من خيارات استراتيجية واعية تتخذها القوى السياسية المختلفة، وقد حدد في دراسته الشهيرة أربع مراحل متتالية تمثل المسار الطبيعي نحو ترسيخ الديمقراطية، وهي :

---

[2]- يوسف الشومي، الامة والدولة في الامة العربية نظرة تاريخية، (بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية 2002)، ص 55.

[1] - صبرينة حملة، مرجع سابق، ص 381.

1-مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية -شرط الخلفية-(Background Condition) :

تشير هذه المرحلة إلى بداية تشكل هوية سياسية موحدة داخل المجتمع، دون أن يُفهم ذلك على أنه بلوغ حالة من الإجماع أو التوافق التام. إن ما يُطلب في هذه المرحلة هو أن تحظى الجماعة السياسية بقبول واسع من طرف الغالبية الساحقة من المواطنين، دون وجود تشكيك عميق أو تحفظات جوهرية حول انتمائهم لهذه الجماعة. فتأسيس الديمقراطية يفترض أولاً وجود وعي جماعي مشترك بالانتماء السياسي، يُشكل قاعدة الانطلاق نحو نظام ديمقراطي مستقر.

2-مرحلة التحضير:(Preparatory Phase)

تتسم هذه المرحلة بوجود صراع طويل الأمد وغير حاسم بين النخب التقليدية المتمسكة بالنظام القائم، ونخب جديدة صاعدة تسعى إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي. وغالباً ما يرتبط هذا الصراع بتغيرات اقتصادية واجتماعية كبرى، كتنامي دور نخبة صناعية أو برجوازية ناشئة تطالب بموقع فاعل في النظام السياسي. وتُعد هذه المرحلة مرحلة توتر واستقطاب حاد، حيث يتسع الشرخ بين القوى المتنافسة، وتظهر بوادر ما وصفه روستو بـ " العداء العائلي الساخن"، أي حالة من الصراع الداخلي المحتدم، الذي يشكل مهد ولادة الديمقراطية بطريقة سلمية نسبياً، لكنه في المقابل يفسر هشاشتها في بداياتها الأولى[2].

3-المرحلة الحاسمة) مرحلة القرار:(Decision Phase –

تمثل هذه المرحلة نقطة التحول الجوهرية في مسار الانتقال الديمقراطي، حيث تتوصل الأطراف المتصارعة إلى قناعة مشتركة بضرورة القبول بمبدأ التعدد داخل إطار الوحدة الوطنية. ويتم التوافق على تبني قواعد اللعبة الديمقراطية، التي تضمن لجميع الفاعلين السياسيين حق المشاركة المتكافئة في الحياة السياسية، عبر آليات التمثيل والتداول السلمي للسلطة. وتُعد هذه المرحلة بمثابة إعلان رسمي لبداية التجربة الديمقراطية.

4- مرحلة التعود:(Habituation Phase)

في هذه المرحلة، تبدأ الأطراف السياسية في التكيف التدريجي مع القواعد الديمقراطية التي تم التوافق عليها في المرحلة السابقة. ومع مرور الوقت، تترسخ هذه القواعد في الممارسة السياسية اليومية، لتتحول من مجرد تسوية مرحلية إلى أعراف مستقرة ومقبولة اجتماعياً. وإذا استمرت هذه الممارسة لفترة زمنية كافية تسمح بتجدد النخب السياسية عبر آليات ديمقراطية، فإن النظام يكون قد تجاوز مرحلة التأسيس الأولى، ودخل مرحلة ترسيخ الديمقراطية وتعزيز

[2] – المرجع نفسه، ص 382.

استقرارها [1].

على الرغم من أن المراحل الأربع التي وضعها "روستو" قد ساهمت في بلورة مسار الانتقال الديمقراطي، إلا أنها لم تُبرز بشكل كافٍ العوامل المؤدية فعليًا إلى هذا التحول. فقد أقر "روستو" ذاته بأن نموذجه لا يتعدى كونه مسودة أولية لمخطط عام. وفي هذا السياق، جاءت مساهمة كل من "أودونيل"، و"شميتر"، و"وايتهيد" من خلال دراستهم الموسومة *"التحول من الحكم التسلطي: تطلع نحو الديمقراطية"*، كمحاولة لتطوير المقاربة الانتقالية، عبر تقديم تصور أكثر دقة للعوامل الحاسمة في نشوء الديمقراطية.

وقد بيّنت هذه الدراسة أن بداية التحول الديمقراطي تتطلب توافر شرطين أساسيين: أولهما ضمان حصر المهام الدستورية للجيش، بما يحدّ من تدخله في العملية السياسية، وثانيهما ضمان الحفاظ على مصالح البرجوازية، وخاصة فيما يتعلق بملكيتهم، بهدف طمأنتهم ودفعهم لتقبّل التغيير. وتحدث "الشرارة الأولى" للتحول حينما يبادر النظام التسلطي، بفعل ضغوط داخلية أو خارجية، إلى إحداث انفتاح سياسي محدود، غالبًا ما يكون نتيجة انقسام داخلي بين جناحين: تيار متشدد يسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم من خلال القمع، وتيار معتدل يرى في الانفتاح السياسي وسيلة لاحتواء الأزمات وكسب شرعية جديدة.

وقد أثبتت التجارب أن الهزيمة العسكرية في الحروب كانت، خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، السبب الرئيس لانطلاق عمليات التحول الديمقراطي. أما منذ السبعينيات، فقد أصبحت العوامل الداخلية المحرك الأساسي لهذا التحول، لا سيما الانقسام بين النخب الحاكمة. وغالبًا ما ينشأ هذا الانقسام من فشل السياسات الداخلية، مما يدفع التيار المعتدل نحو تبني خطاب ليبرالي بغرض تهدئة السخط الشعبي، في حين يرد التيار المتشدد بتصعيد القمع. كما أن نجاح النظام أحيانًا قد يدفع المعتدلين إلى السعي لتعزيز شرعيتهم داخليًا وخارجيًا من خلال تنظيم انتخابات، كآلية لتثبيت الحكم بوسائل أكثر قبولاً[1].

وعموما فإن أنصار المقاربة الإنتقالية يميزون بين مرحلة الإنتقال والتحول المبدئي من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية، ويرجع ذلك إلى أن التحول المبدئي أو مرحلة الإنتقال المبدئية تنجح وتترسخ، كما أنها قد تفشل ويعود القمع مرة أخرى، فإطلاق بعض الحريات السياسية لا يقود تلقائيا إلى الديمقراطية.

[1]– صبرينة حملة، مرجع سابق، ص ص 382 – 383.

[1] – المرجع نفسه، ص 383.

يُستخلص من تحليل المداخل النظرية للتحول الديمقراطي أنه لا يوجد مسار معياري أو نموذج واحد شامل لتحقيق التغيير السياسي، إذ تُظهر التجارب التاريخية تعددية في المسارات واختلافًا في التفسيرات المتعلقة بعملية الانتقال نحو الديمقراطية. ولا يزال الجدل قائمًا في الأوساط الأكاديمية بشأن المقاربة الأنسب للإجابة على السؤالين المحوريين: كيف تتجه الدول نحو الديمقراطية؟ وكيف يمكن تفكيك النظم التسلطية؟ وفي السياق العربي، اعتمدت أدبيات التحول الديمقراطي على عدد من الأطر النظرية والتحليلية التي أثارت من خلالها جملة من القضايا والإشكاليات، سعياً لفهم أسباب استمرار النظم السلطوية وتعثر مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة.

غير أن معظم هذه الجهود البحثية العربية، رغم محاولتها تكييف مفاهيم التحول الديمقراطي مع الواقع المحلي، لا تزال أسيرة استهلاك النماذج والمفاهيم الغربية ضمن مقاربات تحليلية تنتمي إلى منظور "من الأعلى إلى الأسفل .(Top–Down) "وهو ما يندرج ضمن ما يُعرف بإشكالية "صناعة الأفكار"، حيث تستمر النخبة البحثية في تبني براديغمات خارجية دون تطوير أدوات مفاهيمية نابعة من البيئة العربية ذاتها[2].

تركّز المقاربة الانتقالية على دور النخب السياسية في عملية التحول الديمقراطي، مشيرة إلى الانقسام الداخلي داخل هذه النخب بين تيارات متشددة وأخرى معتدلة، وكيفية إدارة هذا التوتر ضمن الفضاء السياسي. وتبرز أهمية هذه المقاربة في تسليطها الضوء على الديناميات الداخلية التي ترافق مراحل الانتقال، لا سيما خلال المرحلة الرابعة التي يُطلق عليها "مرحلة التعود .(Habituation Phase) "ففي هذا السياق، يرى روستو أن تبنّي القواعد الديمقراطية لا يكون بالضرورة نتيجة قناعة راسخة لدى الأطراف المتصارعة، بل قد ينبثق من شعور هذه الأطراف، في لحظة تاريخية معينة، بضرورة التوصل إلى تسويات وتفاهمات لتجاوز حالة الصراع، ما يجعل القبول بالديمقراطية خياراً براغماتياً أكثر منه إيماناً مبدئياً بها[1].

مما سبق يتّضح أن هذا المدخل يرى في مبادرات وأفعال النخب السياسية المصدر الأساسي لعملية التحول الديمقراطي. ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى التركيز على تفسير مسار

[1] – نسرين نموشي، مرجع سابق، ص 60.

[2] – المرجع نفسه، ص ص 59 – 60.

[3]– نبيل كريبش، دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وابعادة الداخلية والخارجية، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007/2008)، ص 40.

التغيير من خلال تحليل ديناميات القرار السياسي داخل النخب، مبرزين الفرق الجوهري بين مسار الانتقال نحو الديمقراطية وبين آليات ترسيخها واستدامتها .وبدلًا من الانشغال بالعوامل البنيوية أو الشروط المسبقة التي قد تُمهّد لقيام الديمقراطية، يُعنى هذا المدخل بدراسة كيفية حدوث الانتقال نحو الديمقراطية الليبرالية، باعتبارها عملية معقدة تتطلب توافقات سياسية وتفاعلات نخبوية مدروسة، أكثر من كونها مجرد نتيجة حتمية لتغيرات اجتماعية أو اقتصادية[3].

ثانيا: الإطار النظري لتغيير السياسي

ومن الضروري الإشارة إلى أن الأُطر النظرية المُفسرة لعملية التغيير السياسي، قد تختلف وتتعدد حسب الزاوية التي يتخذها الباحث للدراسة، وبما أننا أمام دراسة تحاول إلقاء الضوء على دور النقابات في عملية التغيير السياسي في تونس، فإن الباحث سيستعين بنظرية التحديث كنموذج تفسيري لهذه العملية، ولهذا الاختيار ما يبرره، فالحالة التونسية قُدمت من قبل الغرب والعديد من التقارير الغربية في فترة زين العابدين بن علي على أنها أبرز نموذج للتحديث في العالم العربي، ناهيك عن أن الحداثة السياسية كما يجادل موريس باربييه هي الانتقال من الدولة التقليدية إلى الدولة الحديثة[1]، مع ما يمكن أن يعنه هنا المصنع والمجتمع المصغر في المجتمع من ديناميات لا تقتصر على العمل النقابي داخل المصنع وإنما على التغيرات التي تشوب عادة المجتمعات التي تشهد نسب عالية من التحضر، والذي يعني الانتقال في طبيعة العمل من عمل فلاحي/ قروي إلى عمل صناعي مرتبط بالمدينة، وهنا تبرز نظرية "مارتن ليبست" فيما يتعلق بالطبقة الشغيلة في دورها في الحفاظ أو إحداث تغيير سياسي .

إن نضال الطبقة العمالية من أجل تقليص الهوة بين الأكثر غنا والأكثر فقرا يعد لبنة أساسية في تعزيز الديموقراطية حيث : "إن المجتمع المنقسم بين كتلة كبيرة فقيرة ونخبة صغيرة مفضلة من شأنه أن يؤدي إما إلى حكم الأقلية [...]أو إلى الاستبداد"[2]، كما أن درجة التعلم

[1] Maurice barbier, **la modernité politique** , (Paris : presses universitaires de France, 1er édition, 2000), p.20

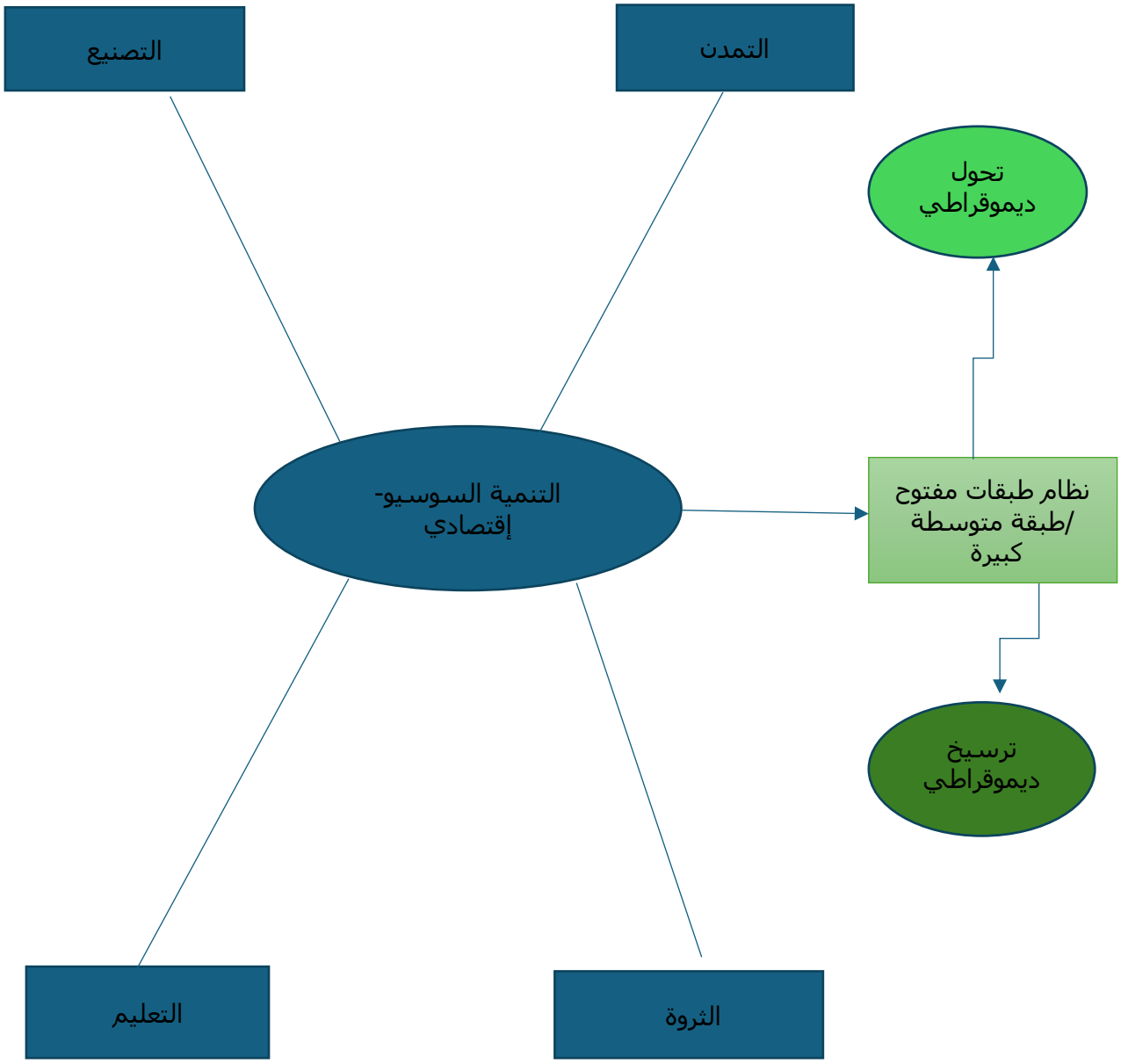
[2] Lipset, Martin, "Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy". American Political Science Review 53, (March 1959), p.72.

التي تتمتع بها الطبقة الشعيلة وانفتاحها على القيم الديموقراطية يشكل عاملا أساسيا في عملية التحول الديموقراطي وعلى المستوى الجزئي، كان حدد ليبست التوسع الحضري والتعليم والاتصالات (وسائل الإعلام) باعتبارها عوامل أساسية في عملية التحديث الفردي والمشاركة السياسية. وأشار إلى أنه مع انتشار التعليم على نطاق واسع، يتلاشى خوف النخبة الحاكمة من وصول طبقة غير قادرة على اتخاذ قرارات مستنيرة، ومن هنا يمكن أن تبرز بصورة جلية الارتباطات بين الديمقراطية كمستوى كلي (Macro) وطبيعة الطبقة التشغيلية على المستوى الجزئي (Micro) كعامل أساسي في عملية التحول الديموقراطي والترسيخ الديموقراطي[1].

وكما يوضح الشكل رقم (1) فإن حصول تنمية سوسيو إقتصادية هو أمر ضروري لحصول عملية التحول / الترسيخ الديموقراطي مع ضرورة أن تكون الطبقة الشغيلة التي تتشكل عن طريق هذه التحولات تتفاعل في ظل نظام يسمح بتوزيع عادل للثروة ويساهم في زيادة عدد المنتمين إلى الطبقة الوسطى، والتي عادة ما تترسخ لديها قيم تتوافق مع الديموقراطية وتكون قيما يتم إكتسابها عن طريق ارتفاع مستوى التعليم. إن الدخول ضمن هذه العملية يعد مدخلا أساسيا لعملية التحول الديموقراطي كما يشكل ضمانا لاستمراريتها.

[1] Julian Wucherpfennig and Franziska Deutsch, 'Modernization and Democracy: Theories and Evidence Revisited', Living Reviews in Democracy, Vol.01, Apr 2009, p 02.

شكل رقم 1: يوضح الارتباط بين طبيعة الطبقة الشغيلة والتحول/ الترسيخ الديموقراطي.



المصدر:

Julian Wucherpfennig and Franziska Deutsch, 'Modernization and Democracy: Theories and Evidence Revisited', Living Reviews in Democracy, Vol.01, Apr 2009, p 04.

وفي ختام هذا الفصل، نجد أن تطور الحركة النقابية العالمية كان استجابة حتمية للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم، خاصة مع هيمنة النظام الرأسمالي وتوسع الثورة الصناعية، وعلى الرغم من التحديات الكبرى التي واجهتها النقابات، مثل القمع السياسي والاستغلال الاقتصادي، إلا أنها نجحت في فرض وجودها كمكون أساسي يسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين ظروف العمل.

من خلال استعراضنا لتاريخ الحركة النقابية عبر مختلف النظم الاقتصادية، نجد أن النقابات لم تكن مجرد أدوات مطلبية، بل جسدت طموحات العمال في الحرية والمساواة. ومع اختلاف التجارب بين الدول الرأسمالية والاشتراكية وحتى الدول النامية، فإن النقابات أثبتت أنها قادرة على التكيف مع المتغيرات وإعادة تشكيل دورها وفقًا للظروف السياسية والاقتصادية.

إن ما تقدم يمثل مدخلًا لفهم أعمق لدور النقابات في تعزيز حقوق العمال وتحقيق التنمية المستدامة، وسنواصل في الفصول التالية تحليل الأدوار المختلفة التي لعبتها النقابات في مجتمعات متنوعة، مع تسليط الضوء على التحديات والفرص التي تواجهها في عصرنا الحالي .

الفصل الثاني: النظام السياسي والحركة النقابية التونسية

شهدت تونس منذ أوائل القرن العشرين تحولات عميقة في المشهد الاقتصادي والاجتماعي نتيجة الاستعمار الفرنسي، مما دفع العمال التونسيين إلى السعي نحو تنظيم أنفسهم في حركة نقابية تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية حقوقهم المعيشية والمهنية. جاء ميلاد الحركة النقابية التونسية، وعلى رأسها "جامعة عموم العملة التونسية" عام 1924، كاستجابة لهذه التحديات، حيث تمثلت في كونها أول محاولة لتأسيس نقابة مستقلة عن الهيمنة الفرنسية.

يسلط هذا الفصل الضوء على الظروف التي أحاطت بميلاد هذه الحركة، متناولًا إرهاصاتها الأولى وتأثيرها العميق في تطوير الوعي النقابي لدى العمال التونسيين، كما يستعرض دورها المحوري في تحديث الحياة السياسية والاجتماعية، عبر نضالها من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والمساهمة في الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار، حيث إن دراسة تاريخ الحركة النقابية في تونس ليست فقط استعراضًا لتجربة نضالية، بل نافذة لفهم ديناميكيات العلاقة بين المجتمع المدني والدولة في مرحلة حاسمة من تاريخ البلاد.

المبحث الأول: الحركة النقابية التونسية: إرهاصات النشأة وتحديات النضال السياسي.

نسلط الضوء من خلال هذا المبحث على نشأة الحركة النقابية في تونس والتعرض إلى أهم الإرهاصات التي واجهتها، كما نسلط الضوء على التحديات التي واجهت النضال السياسي في تونس من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: جامعة عموم العملة التونسية 1924-1950.

احتلت الحركة النقابية التونسية مكانة بارزة في تاريخ البلاد المعاصر خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1924 و1952، حيث كان لها حضور فعّال على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلى جانب إسهامها في تطوير الفكر الوطني. وتُعد سنة 1924 محطة تأسيسية فارقة، مع انطلاق "جامعة العمال التونسيين" أو ما عُرفت بـ"جامعة عموم العملة التونسية"، التي مثّلت ولادة أول تنظيم نقابي تونسي مستقل عن النقابات الأجنبية، وهو تطور مبكر إذا ما قورن بتجارب باقي البلدان الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية آنذاك[1].

فرض الحزب الحرّ الدستوري التونسي هيمنته الأيديولوجية على مختلف توجهات الحركة النقابية في تونس منذ تأسيسه عام 1920، واستمر هذا النفوذ حتى أواخر السبعينيات، حين دخل في صدام مع الاتحاد العام التونسي للشغل. وقد تزامن هذا الصراع مع بدايات بروز حركة الاتجاه الإسلامي في بعض المعاهد الثانوية والجامعات. وتُعد هذه السيطرة، التي امتدت لنحو نصف قرن، حالة نادرة لا نجد لها نظيراً إلا في بعض تجارب أحزاب العالم الثالث، مثل الحزب الثوري المؤسسي في المكسيك وحزب المؤتمر في الهند، اللذين ما زالا يمتلكان تأثيراً كبيراً في أجهزة الدولة حتى اليوم[2].

إن مصدر قوة وتأثير الحزب الحر الدستوري لم يكن كاملاً لا في قيادته ولا في خطابه ولا في قاعدته النضالية، بل كان متجذراً في طبيعة المجتمع المدني التونسي بوجه عام. ومن أبرز الخصائص الثقافية والنقابية لدى الطبقة العاملة منذ عشرينيات القرن الماضي، أن النظام

[1]– مجموعة مؤلفين، تونس عبر التاريخ، تونس، مركز دراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجزء الثالث، 2005، ص 127.

[2]– مجموعة مؤلفين، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مصر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ط01، 438

الاستعماري الفرنسي قد أتاح للعمال المغاربيين تأسيس نقابات، كانت في البداية فروعاً شبه مستقلة عن النقابات الفرنسية، مما أتاح لهم فرصة مبكرة للتدرب على العمل النقابي قبل تأسيس تنظيماتهم المستقلة. ففي تونس، تأسست أول نقابة مستقلة سنة 1924، منفصلة عن النقابات الفرنسية وعن الحزب الحر الدستوري، ورغم أن قيادة الحزب أيدت تأسيسها وقدّمت لها دعماً مالياً، فإنها تخلت عنها لاحقاً عندما تباينت مواقف النقابة مع الموقف السياسي للحزب المتوافق آنذاك مع الحكومة الفرنسية، بينما كانت النقابة على خلاف مع الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي كان يهيمن على الحركة النقابية في تونس، فتم حلّ النقابة وسُجنت قيادتها.

أما المحاولة الثانية لتأسيس نقابة مستقلة فجاءت سنة 1936، غير أن قيادة الحزب لم تكن آنذاك على استعداد للقبول بكيان نقابي مستقل تماماً، فتدخلت بقوة لفرض أحد زعماء الحزب ككاتب عام للنقابة. لكن هذا التدخل أدى إلى فشل التجربة مجدداً، إذ قامت السلطات الفرنسية بحل النقابة بعدما دخل الحزب في مواجهة حادة مع النظام الاستعماري. غير أن العمال التونسيين نجحوا في محاولتهم الثالثة سنة 1944، حين تمكنوا من فرض تنظيمهم النقابي المستقل، في وقت لم تكن فيه قيادة الحزب مستعدة لتكرار تجربة الفشل السابقة[1].

يُرْجِع بروس الحركة النقابية في تونس إلى بداية القرن العشرين، حيث ارتبط تطورها ارتباطاً وثيقاً بالاستغلال الرأسمالي الاستعماري وبوجود طبقة عمالية ومنظمات نقابية أجنبية سابقة لتكون طبقة نقابية عمالية محلية في البلاد التونسية[2].

تكثف التسرب الرأسمالي بشكل واضح بعد الحرب العالمية الأولى وشمل مجمل القطاعات الاقتصادية، من الفلاحة إلى المناجم مروراً بأشغال التجهيز. استوجب هذا التطور استيراد يد عاملة أوروبية مختصة فرنسية وإيطالية ومالطية، وعمالاً مغاربة من ليبيا والجزائر والمغرب قليلي الكفاءة، عملوا خاصة في أشغال البنية التحتية والمناجم.

[1]– أمير وحشي، "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس"، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2012–2013، ص114.

[2]– هالة اليوسفي، الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، دار محمد علي للنشر، 2016، ص 28.

اقتصر العمل النقابي في بدايته على الفئات الأوروبية التي كانت تمثل أغلبية في جلّ القطاعات العمالية، لاسيما في المناجم وأشغال البناء والنقل والصناعات الغذائية. ومع تدهور وضعية الحرفيين والفلاحين، تضخم عدد العمال التونسيين تدريجياً بالممتلكات الاستعمارية وانخرطوا في العمل النقابي ضمن المنظمات الفرنسية مثل الكنفدرالية العامة للشغل *CGT والكنفدرالية العامة للشغل الموحدة **CGTU. ولئن كانت المنظمتان بالنسبة لعمال تونس مثالاً للتنظيم وفضاءً للتدريب على العمل النقابي، فقد كانتا أيضاً رمزاً للتهميش والتمييز، إذ كانت أجور العمال التونسيين أضعف الأجور، لاسيما مقارنة بالفرنسيين الذين كانوا يحظون بالامتياز الاستعماري بأجر يفوق بقية الأجور بـ 33% وسريعاً ما تفطن العمال التونسيون إلى أن النقابات الفرنسية لا تهتم بالدفاع عنهم، بل كانت تستعملهم كقوة ضغط في خدمة مطالب الأجراء الفرنسيين[1].

حيث تكونت أول نقابة تونسية، جامعة العموم للعمال التونسيين CGTT، في 3 ديسمبر 1924 بمبادرة علي الحامي، بعد أربع سنوات من ولادة حزب الدستور وحزب الشيوعي التونسي، في ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة مرت بها البلاد، شهدت البلاد أسوأ سلسلة محاصيل فلاحية منذ 50 سنة، فقد كان مردود القطاع ضعيفاً في الشمال ومنعدماً في الجنوب، إذ مر حسب الإحصائيات الرسمية، محصول القمح بين 1923 و1924 من 2.700 ألف قنطار إلى 1.191.429 قنطارذ أما محصول الشعير فقد انخفض في نفس الفترة من 2.500 ألف قنطار إلى 550 ألف قنطار، والمعلوم أن الحبوب تهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة مجموع السكان التونسيين[2].

*– كانت عبارة عن اتحاد قطاعي تابع ل CGT، ارتبطت بالفرع الفرنسي للأممية العمالية SFIO وخضعت الى تسيير فرنسي في مختلف مستوياتها، عاشت المنظمة على وقع الصراعات الحزبية داخلها.

**– CGTU تكونت عام 1892 وكانت تابعة للمركزية الفرنسية تضم بالأساس عمال الترسانة والسكك الحديدة والبريد والموظفين والشيوعيين او القريبين من الحزب وكذلك عمال ايطاليين.

[1]– هالة اليوسفي، مرجع سابق، ص 29.

[2]– على المحجوبي، الحركة النقابية التونسية الشغيلة، تونس، المطبعة المغاربية، 2015، ص12.

وانعكست هذه الحالة على الصناعات المحلية التي فقدت سوقها الداخلية إثر تدهور القدرة الشرائية للمزارعين ومربي الماشية. كما تأثر هذا القطاع الاقتصادي من المنافسة الأجنبية التي تفاقمت سنة 1924، وكذلك من الانخفاض في صادراته في البستنة وصناعة الشاشية التي تمثل أهم قطاع صناعي في تونس[1].

وساهم الارتفاع في الأسعار في اندلاع إضرابات تلقائية جمعت العديد من العمال غير المنخرطين في النقابات الفرنسية، حيث كان عمال الرصيف عندما يريدون الزيادة في الأجور أو أي مطالب لهم، يذكرون ذلك لشركاء الشحن شفاهة بواسطة نوابهم في الرصيف، إذ لم يعتادوا الكتابة أو وضع مطالبهم في قرارات مضبوطة، فكانت الشركات تعدهم وتطلب التأجيل مراراً، وإذا نفد صبرهم، يعلنون الإضراب، وقد مرت خمس إضرابات لهم بهذه الصورة. وأخيراً، في هذا الإضراب، بدأوا المفاوضات مع الشركات من شهر يوليو إلى يوم 12 أغسطس، ولكن دون جدوى. ونص المطالب التي عرضوها على الشركات هي[2]:

- جعل أجر اليومية 24 فرنكاً للجميع بلا فرق، كما هو الحال لعمال مرسيليا،
- زيادة 50% في أيام العيد،
- زيادة 38% في خدمة الليل،
- ودفع 4.50 فرنك للساعة الواحدة الزائدة عن قانون 8 ساعات في اليوم.

وفي يوم 13 أغسطس 1924، كانت الشرارة الأولى، إذ تحولت لجنة الإضراب التي أطرته إلى نقابة مستقلة عن النقابات الفرنسية وذلك في 17 من الشهر[3].

ولقد نجحت جامعة عموم العملة الفرنسية في استيعاب غضب الحرفيين وتحويلهم إلى إحدى قواعدها الأساسية، غير أنها لم تتمكن من تأسيس نقابات ذات وزن يُعتد به في صفوف

[1]– المرجع نفسه، ص 13.

[2]– الطاهر الحداد، العمال التونسيين وظهور الحركة النقابية، ط02، تونس، دار صامد للنشر والتوزيع، 2015، ص 61.

[3] - karim, Mustapha, nationalisme et syndicalisme en Tunisie (1918 – 1928) imprimerie C.U.G.T.T, TUNIS, 1976, p691.

العمال الزراعيين. كما أن محمد علي الحامي، رغم توجهه إلى منطقة قفصة، لم يفلح في تنظيم عمال المناجم وتأطيرهم نقابياً.[1]

أدركت السلطات الفرنسية منذ البداية حجم التهديد الذي تمثّله الجامعة النقابية التونسية على نظام الحماية، نظراً لاعتمادها على القواعد الشعبية، وتفاعلها الواسع مع الجماهير، وقدرتها العالية على تعبئتها وتحريكها. وكانت ترى أن جامعة عموم العملة الفرنسية منذ تأسيسها تشكل الخطر على المصالح الفرنسية في تونس، فانتهزوا فرصة الإضرابات التي حدثت في حمام الأنف في آخر شهر يناير 1925 لإلقاء القبض على محمد علي الحامي وبعض من جماعته بتهمة التآمر ضد أمن الدولة الداخلي[2].

وفي شهر نوفمبر 1925 حُكِم عليهم بالنفي إلى الطراب الفرنسي وتوابعه لمدة عشر سنوات، وللبعض الآخر لخمس سنوات* وقد عملت قبل ذلك سلطات الحماية على عزل الحركة النقابية التونسية عن الحزب الدستوري الذي تخلى في نهاية الأمر عن مساندتها، حيث كثفت المنظمة النقابية الفرنسية جهودها لكسب المنخرطين التونسيين، وقد تجلّى ذلك في تخلّي الحزب الحر الدستوري عن النقابة التونسية ذات التوجه الراديكالي، من أجل الانضمام إلى تحالف مع القوى المعتدلة، ضمّ الجامعة الاشتراكية، والحزب الإصلاحي، وبعض الأعضاء التونسيين في المجلس الكبير. وجاء هذا التحالف في إطار مسعى لإحباط الحملة التي دبّرتها سلطات الحماية، وتحميل الحكومة الفرنسية مسؤولية تنفيذ إصلاحات في تونس، وهو ما تطلّب الابتعاد عن الحزب الشيوعي والمنظمة النقابية التونسية.

فاغتنم الكاتب العام لاتحاد النقابات الفرنسية الفرصة ليطلب من كتلة المعتدلين ان تحث العمال التونسيين على الانضواء تحت الاتحادية الفرنسية، حيث تبنت العديد من مطالبهم المهنية وقامت بتنظيم إضرابات هامة خلال سنة 1928 نفذها عمال الرصيف وتدخل هذه الحملة في اطار التنافس الحاد بين الكنفدرالية العامة للشغل (C.G.T) والكنفدرالية العامة

[1]–مجموعة مؤلفين، تونس عبر التاريخ، مرجع سابق ، ص 129.

[2]– علي المحجوبي، مرجع سابق، ص17.

*– حكم على علي محمد الحامي ومختار العياري بالنفي لمدة 10 سنوات وعلى محمود الكبادي وعلى القروي ومحمد الغنوشي لمدة 05 سنوات.

للشغل الموحدة (C.G.T.U) فقبلوا ممثلو الحزب الدستوري على هذا الاقتراح وامضو في 21 فيفري تصريحا في هذا المعنى مع بقية أعضاء الكتلة بينما كان "محمد علي الحامي" ورفقائه في السجن.

المطلب الثاني: إعادة تأسيس جامعة عموم العمال التونسية:

غابت الحركة النقابية عن الوجود لمدة سنوات، خصوصاً وأن البلاد مرّت بين 1926 و1930 بفترة ازدهار، وتحسّنت فيها نسبياً الحالة الاقتصادية والاجتماعية، وخمدت بذلك التناقضات التونسية–الفرنسية الناجمة عن الاستعمار[1].

إلا أن تأزّم الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الثلاثينات من جرّاء الأزمة الاقتصادية الكبرى التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1929، ثم امتدّت إلى أغلب بلدان العالم، حيث يكمن العامل الأساسي لإحياء هذه النقابة الشغيلة في تردّي وضع الطبقات الكادحة التونسية من خلال الأزمات الاقتصادية التي مرّت بها البلاد، وكانت هذه الفئات الضعيفة قد تأثّرت من هذا الوضع أكثر من غيرها، إلى درجة أصبح العديد منها مهدداً بالمجاعة وذلك لانتشار البطالة وتقلّص موارد الشاغلين[2].

انتشرت البطالة خصوصاً في قطاعات تقليدية كالفلاحة والصناعة المحلية مثل النسيج والشاشية والنحاس، وكذلك في المناجم والموانئ نظراً لتدهور الصادرات، وبصفة عامة فقد قُدِّر عدد العاطلين بمدينة تونس في شهر أكتوبر 1935 بثلاثين ألف نسمة، نصفهم من أرباب الصناعات التقليدية، هذا إضافة إلى الأجراء الذين يعملون في القطاع غير المنظم مثل البناء الذي تقلّص نشاطه عند الأزمات الاقتصادية، وفي مثل هذه الوضعية شعر العمال التونسيون، خصوصاً العاملون منهم في القطاعات التقليدية والقطاعات غير المنظمة، بالحاجة لنقابة وطنية تسهر على مصالحهم.

فما أن صدر أمر 12 نوفمبر 1932 الذي يقر لأول مرة الحريات النقابية بالبلاد، حيث تأسست نقابات عمالية بالموانئ والبناء والصناعات المحلية والنجارة، إلى أن السياسة التعسفية

[1]– علي المحجوبي، مرجع سابق، ص 19.

[2]– الهادي التيمومي، في تاريخ نقابة رجال الاعمال التونسيين، تونس، دار محمد علي للنشر، 2015، ص 30.

التي سلكها في تونس المقيم العام مارسيل بيروتون (MARCEL PEYROUTON) لم تشجع هذه النقابات الفتية على مواصلة نشاطها[1].

إن الوضع الاقتصادي والاجتماعي تردى سنة 1936، إذ عرفت تونس خلال هذه السنة بالذات، زيادة على كل ذلك، جفافًا بالغًا أثر على مردود الحبوب بصفة مهولة، مما دفع السلطات الفرنسية إلى توريد الأرز من المستعمرات الفرنسية الآسيوية تعويضًا للعجز الغذائي. فبقي جراء ذلك في المخيلة الجماعية للتونسيين سنة 1936 تعرف "بعام الروز"[2]، وفي شهر مارس من نفس السنة، تم تعويض "بيروتون" بمقيم عام جديد "إرمان قيون" " ARMAND GUILLON" الذي انتهج السياسة التحررية بالبلاد التونسية. وتدعم هذا الاتجاه مع انتصار الجبهة الشعبية بفرنسا في الانتخابات التشريعية وصعودها إلى الحكم في شهر جوان 1936. فكانت إذن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في صائفة 1936 سانحة لجامعة عموم العملة التونسية. وانتهز علي القروي فرصة الاجتماع العام الذي نظمه التجمع الشعبي الفرنسي بتونس يوم 14 جوان 1936 لإحياء جامعة العموم التونسية، ووضع مشروعه في استجواب له صدر في جريدة "PETIT MJTIN" يوم 17 جوان 1936[3].

في 21 جويلية 1936، بادر "علي القروي" إلى تأسيس هيئة وقتية بالتعاون مع محمد الغنوشي والطاهر بن سالم – وهما من المساهمين في تأسيس الجامعة النقابية – بهدف استقطاب العملة التونسيين، لا سيما في القطاعات التقليدية وغير المنظمة كالفلاحة والصناعات الحرفية. وفي 7 مارس 1937، تم تأسيس هيئة وقتية ثانية عهدت إليها مهمة إعداد القانون الأساسي للنقابة التونسية والتحضير للمؤتمر التأسيسي. وقد ضمّت هذه الهيئة، إلى جانب عناصر من مجموعة محمد علي الحامي، شخصيات أخرى منها بلقاسم القناوي وعضو في الحزب الدستوري الجديد الذي تولى مهمة الكتابة العامة. ومع تنامي الخلافات

[1]– علي محجوبي، مرجع سابق، ص22.

[2]– الهادي التيمومي، مرجع سابق، ص21.

[3] – Liauzu, Claude, sacariat movement ouvrier tunisie : crises et mutations (1931–1939), (edc N.R.S, paris. 1978), p 193.

بين الجامعة وبعض رموز الحزب الحر الدستوري، وعلى رأسهم محمد باش طبخي، ظهرت دعوات إلى عقد مؤتمر استثنائي بمساندة غالبية مناضلي الجامعة[1].

هذا بالإضافة إلى عدم مساندة رجال الدين ومشايخ الزيتونة لجامعة عموم العملة التونسية الثانية، مع صمتها المريب عند ضرب الحزب الدستوري الحر الجديد لها، ورغم رجوع الشيخ عبد العزيز الثعالبي إلى تونس في جويلية 1937، قد أحيى العديد من المبادرات السياسية الوطنية ذات التوجه القومي والإسلامي، فإنه لم يحفز المشايخ ورجال الدين لدعم تنظيم النقاب الوطني الجديد المستقل عن النقابات الاستعمارية لا مادياً ولا معنوياً ولا أدبياً، بقدر ما حفزهم إلى إعادة المنشقين عن الحزب الحر الدستوري منذ 2 مارس 1934، الذين وصفوهم في أدبياتهم بالمارقين والفلاسفة الحالمين والمتفوقين، متهمين إياهم بشتى النعوت[2].

ويعود سبب تفاقم الأزمة بين الحزب الحر الدستوري والنقابة التونسية الفتية إلى أن هذه الأخيرة تعمدت تجنب التطرف حتى لا تقع فيما وقعت فيه سنة 1925، حيث تم القضاء عليها من طرف السلطات الاستعمارية. وقد رفضت النقابة المشاركة في الإضراب السياسي الذي دعا إليه الحزب الدستوري يوم 20 نوفمبر 1937 تضامناً مع الوطنيين في الجزائر والمغرب الأقصى، كما تبرأت من الأحداث التي حدثت في 6 جانفي 1938، عندما أبعدت السلطات الفرنسية حسن النوري إلى الجزائر بدعوى أنها وطنه الأصلي، والتي قتل أثناءها ستة أشخاص كلهم من العمال وجرح عشرون، وعند عقد الجامعة مؤتمرها يوم 29 جانفي 1938، اقتحم قاعة المؤتمرات 30 شخصاً ينتمون إلى النقابة والشعب الدستورية ببنزرت يتقدمهم الهادي نويرة وصالح بن يوسف والمنجي سليم[3]، وهو ما اضطر القناوي إلى رفع الجلسة ومغادرة القاعة، وقاموا بتقديم شكوى فورية إلى الشرطة احتجاجًا على تدخل الحزب الحر الدستوري الجديد في شؤون منظمتهم النقابية. ورغم ذلك، بقي أنصار الحزب داخل

[1]– البشير العربي، الدور الاجتماعي المثقفي المجتمع التونسي في فترة الاحتلال الفرنسي، تونس، الدار التونسية للنشر، 1983، ص71.

[2]– احمد خالد، أضواء من البيئة التونسية، تونس، الدار التونسية للنشر، 1967، ص60.

[3]– عادل بن يوسف، حول نشأة المنظمات النقابية والمهنية الموازية في تونس ما بعد الثورة، تأملات في علاقة الاسلاميين بالعمل النقابي وتاريخ "الظاهرة" ماضيا وحاضرا، كلية الادب والعلوم الإنسانية، سوسة، 2014، ص08.

القاعة، وأجروا انتخابات أسفرت عن اختيار الهادي نويرة كاتبًا عامًا. ونتيجة لهذا التدخل، انقسمت الجامعة إلى جناحين: جناح الهادي نويرة المدعوم من الاتحاد المحلي ببنزرت، وجناح بلقاسم القناوي الذي حافظ على نفوذه في غالبية النقابات الأساسية التابعة للجامعة. وفي ظل هذا الانقسام، تدخلت السلطات الفرنسية، فقامت يوم 3 فيفري 1938 بحل نقابات منطقة بنزرت، ثم اتخذت في 24 من الشهر ذاته قرارًا بمنع الهادي نويرة من عقد الاجتماعات العامة. ونتيجة لهذا النزاع بين الحزب الدستوري الجديد والنقابة على جامعة عموم العملة التونسية، انضمت العديد من النقابات مكرهة إلى اتحاد النقابات الفرنسية بحثاً عن غطاء نقابي تحتمي به[1].

لم تعمر هذه النقابة طويلاً، وذلك نتيجة عاملين[2]:

– إصرار النقابة على استقلاليتها تجاه الحزب الدستوري التونسي (الديوان السياسي)، فتعددت الخلافات داخلها وتفاقمت إلى حد استعمال العنف بين الطرفين.

– تصادمها مع إدارة الحماية التي رفضت تطبيق القوانين الاجتماعية التي سنتها حكومة الجبهة الشعبية على التونسيين، في الوقت الذي أباحت ذلك للفرنسيين، وكانت إضرابات عمال المناجم والمتلوي والمضيلة سنة 1937 وما نتج عنها من صدامات أدت إلى حصول قتلى وجرحى، إلى جانب إضرابات بنزرت، الأمر الذي أنهك النقابة، ومن ثم اضمحلت في صيف 1938.

المطلب الثالث: الاتحاد العام للشغل التونسي.

إن فشل تجربة النقابية التونسية الثانية المتمثلة في جامعة عموم العملة التونسية جراء الخلاف الذي شبّ بين بلقاسم القناوي وقادة الحزب الحر الدستوري، وبسبب أيضًا اندلاع الحرب العالمية الثانية، أدى إلى إصدار الإدارة الاستعمارية قرارًا بمنع الأحزاب والمنظمات النقابية من التواجد، ويجب التذكير بأن الاتحاد العام التونسي للشغل الذي وقع تأسيسه في 20 جانفي 1946 هو امتداد لجامعة عموم العملة التونسية التي بعثها محمد علي الحامي

[1] - Boubaker letaiet azaiez, tells syndicalistes ou les péripéties du mouvement syndical tunisien, (Ti 1900- 1970 ? imprimerie ? TUNIS – CARTHAGE (S.T.E.A.B)). p 162.

[2]– علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربية، تونس، منشورات الجامعة التونسية، 1986، ص132 – 136.

سنة 1924 وبعد حل هذه النقابة في أوائل 1925، وقع إحياؤها سنة 1936، وذلك إلى حين إجهاضها في صيف 1938 إثر خلافها مع الحزب الدستوري الجديد، فغُيِّبت عندئذٍ الحركة الشغيلة التونسية عن الوجود حوالي 9 سنوات، أي إلى حين تأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل[1].

برزت شخصية نقابية ثالثة مثّلت مركز نقل التجربة النقابية التونسية الثالثة، وهي شخصية فرحات حشاد، الذي قام بدور كبير في تجديد العمل النقابي وفي تركيز دعامة متينة له في تونس، ولم يَضْهَرْ أي جهد في سبيل بعث منظمة نقابية تونسية لا يقتصر هدفها على الدفاع عن حقوق العمال، وإنما أيضًا الدفاع عن حقوق وكرامة الشعب التونسي بأسره، وذلك من خلال مقاومة المستعمر[2].

ويُعتبر بعث هذا الاتحاد خطوة كبيرة. فرحات حشاد لم يكن ينتمي إلى جامعة عموم العملة التونسية التي وقع إحياؤها في 1936، بل فضل الانخراط في أواخر هذه السنة في اتحاد النقابات الفرنسية في تونس التابع للكنفدرالية العامة للعمل(CGT) ، إذ بدأ بالدفاع عن العمال التونسيين داخل النقابة الفرنسية، ثم كان الاستقلال عن النقابات الفرنسية وتأسيس نقابة تونسية مهمتها الدفاع عن العمال التونسيين. واتسعت دائرة الدفاع لتشمل الشعب التونسي بأسره، وذلك بالنضال ضد الاستعمار الفرنسي، وانطلق مشوار فرحات حشاد بـ[3]:

– انخراطه في الكنفدرالية العامة للشغل الفرنسي سنة 1936.

– تشجيعه للعمال التونسيين على الانخراط في النقابات وحثهم على افتكاك بعض المسؤوليات فيها.

– فتولى الحبيب عاشور الكتابة العامة لنقابة عمال بلدية صفاقس، وتولى عبد العزيز بوراوي الكتابة العامة لنقابة الصحة بمستشفى صفاقس. وتكونت عدة نقابات أخرى بالجهة.

[1]– علي المحجوبي، الحركة النقابية التونسية الشغيلة، مرجع سابق، ص35.

[2]– عبد السلام بن حميدة، الحركة النقابية الوطنية الشغيلة، تونس، دار محمد علي الحامي، 1924 – 1956، ص 81.

[3]– عبد السلام بن حميدة، مرجع سابق، ص81.

– اجتمعت كل نقابات الجهة يوم 6 مارس لتكون الاتحاد المحلي للشغل التونسي في صفاقس.

– بعد فشل فرحات حشاد في مؤتمر CGT المنعقد في 18 و19 مارس 1944، وانسحابه رفقة الحبيب عاشور.

– عقب إعلان بعض المنشقين عن حلّ عدد من النقابات التابعة للكنفدرالية العامة للشغل في جهة صفاقس، تمّ تعيين فرحات حشاد كاتبًا عامًا لاتحاد النقابات المستقلة للجنوب. وبادر في 6 نوفمبر 1944 بإصدار سلسلة من المناشير التي عبّرت عن رؤيته الجديدة. وقد برز حشاد بقدراته الاستثنائية في فهم الواقع والتكيّف مع تطوراته، حيث سارع، عقب القطيعة مع الكنفدرالية العامة للشغل(CGT) ، إلى تعزيز علاقته بالنقابة التونسية لموظفي وعمال شركة صفاقس–قفصة. وفي هذا الإطار، عيّن كاتبها العام، مسعود علي سعد، في منصب كاتب عام مساعد لاتحاد النقابات المستقلة للجنوب[1].

تشكّل هذا الاتحاد من خلال اندماج كل من اتحاد النقابات المستقلة في الجنوب، واتحاد النقابات المستقلة في الشمال، وجامعة الموظفين التونسيين، وعُقد مؤتمره التأسيسي في قاعة الخلدونية "محمد علي الحامي" بالعاصمة تونس بتاريخ 20 جانفي 1946، تحت شعار "استقلالية العمل النقابي في تونس" و"ازدواجية النضال الاجتماعي والسياسي للاتحاد العام التونسي للشغل". وتُظهر التجربة النقابية في تونس من خلال تطورها وتمرسها، وجود سمتين بارزتين ميّزتا طريقة عمل الاتحاد العام التونسي للشغل[2].

– تميّز الاتحاد التونسي بازدواجية هيكلية، فهناك منظومة ذات طابع رأسمالي تخص القطاع الصناعي، وهي من عليها الفرنسيون من جهة، وتنظيم يسود في قطاع الفلاحة والحرف تطغى عليه علاقات الإنتاج التقليدية من جهة ثانية. وبذلك تدخلت العلاقات الاجتماعية ذات

[1]– الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830 – 1956، تونس، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 1990، ص46.

[2]– هالة اليوسفي، مرجع سابق، ص29.

الطابع الرأسمالي القائمة على الأجر مع علاقات اجتماعية ما قبل الرأسمالية، تساندها الانتماءات الجماعية، لتفرز بروليتاريا متنوعة.

– إذ إن الحركة النقابية هي نتاج لوضعية استعمارية ولطبقة عمالية غير متجانسة، تتكون من جماعات عمالية ذات ولاءات متعددة. فهناك انتماء إلى مجموعة عمالية تتقاسم نفس المصالح من جهة، وولاء إلى جماعات عروشية وجهوية ووطنية من جهة ثانية، وبالتالي، ارتبطت هيكلة الحركة النقابية العمالية وتطورها بهذا التأرجح بين متطلبات الوحدة العمالية من ناحية والرهانات الجماعية والإثنية من ناحية ثانية.

– وعاشت الحركة النقابية التونسية تجاذبًا بين خيارين نضاليين: فإما أن تكون حركة اجتماعية مطلبية وفي هذه الحالة تبقى على هامش النضال السياسي، أو تتنازل عن مبدأ الصراع الطبقي لتكون فعلاً "وطنية"[1].

يمكن اعتبار توحيد النقابات المستقلة مع الجامعة العامة للموظفين التونسيين ضمن إطار الاتحاد العام التونسي للشغل، خلال مؤتمر 20 جانفي 1946، إنجازًا بارزًا وخطوة نوعية في مسار النضال الاجتماعي للطبقة العاملة التونسية. فقد شكّل هذا الاندماج أول تجربة فعلية لتجميع جهود العمال والموظفين داخل تنظيم نقابي وطني موحد، وهو ما لم يتحقق من قبل. وقد تجلى هذا التطور في الارتفاع اللافت لعدد المنخرطين، حيث انتقل من 20 ألفًا عند التأسيس إلى أكثر من 100 ألف عضو بحلول سنة 1950[2]. مما جعل حشاد يحبذ الحديث عن الربط بين العامل بالفكر والعامل بالساعد.

أدى هذا الوضع إلى تحسن ملموس في تنظيم وتأطير نضالات الأجراء التونسيين، ما يفسر تنامي عدد المنخرطين في صفوف الاتحاد العام التونسي للشغل، بمن فيهم مناضلون سابقون في صفوف خصمه النقابي. هذا الأخير اضطر إلى إعادة النظر في موقعه وتغيير اسمه لمواجهة الانكماش في قاعدته الاجتماعية، فتحول بعد مؤتمره المنعقد في 26 و27 أكتوبر 1946 إلى "الاتحاد النقابي لعمال القطر التونسي .(U.S.T.T) "وهكذا، برز الاتحاد

[1]– المرجع نفسه، ص32.

[2]– محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس، ط03، تونس، دار سراس للنشر، 1993)، ص 131.

العام التونسي للشغل كقوة نقابية فاعلة، واضعًا القضايا الاجتماعية في صلب أولوياته منذ تأسيسه. وقد تركزت أبرز المطالب التي طُرحت خلال مؤتمر جانفي 1946 في النقاط التالية[1]:

- توقيع عقود عمل مشتركة وضمان زيادات معتبرة في الأجور.
- تحسين أنظمة التقاعد، وتوفير المنح العائلية، وتنظيم مجالات التحكيم، وضمان العطل الخالصة.
- معالجة الأزمات الاقتصادية، لا سيما في ما يخص المواد الأساسية كالمطالبة بتقسيط الزيت وتوزيع ملابس العمل.
- النهوض بالأوضاع المهنية للعمال والفلاحين، خاصة ما يتعلق بالأجور والمنح والعطل.
- تقنين العمل الأسبوعي ليصبح أربعين ساعة لجميع عمال القطاع.

أما خلال المؤتمر الثالث للاتحاد المنعقد في 15 و16 و17 أفريل 1949، فقد أبرز فرحات حشاد أهمية مسألة الأسعار وتأثيرها المباشر على القدرة الشرائية للطبقة الشغيلة، حيث شملت أبرز التوصيات العشر للمؤتمر ما يلي:

- تأميم المؤسسات الكبرى ذات الطابع العمومي.
- مكافحة البطالة بشكل فعّال وفعلي.
- الإقرار بحق كل مواطن في الحصول على فرصة عمل.
- النهوض بالمستوى الاجتماعي والثقافي للشعب من خلال إقرار التعليم الإلزامي.

ولتحقيق هذه المطالب، دعت الحركة النقابية إلى انتهاج سياسة تقوم على التشغيل الكامل، عبر وضع مخطط وطني شامل يهدف إلى إنجاز مشاريع كبرى تستجيب لحاجيات العمال وتوفر تجهيزات صناعية، ومائية، وصحية، وتعليمية للبلاد. كما شددت على ضرورة استرجاع الشعب التونسي سيطرته على الموارد والقطاعات الحيوية مثل المناجم، ووسائل النقل، والغاز، والماء، والكهرباء، والملاحات، والبنوك، وعمليات البحث عن النفط، ومصنع الإسمنت،

[1]– مجموعة مؤلفين، تونس عبر التاريخ، مرجع سابق، ص135.

بالإضافة إلى الأراضي الفلاحية. وأكدت في السياق ذاته على وجوب تسيير هذه القطاعات بطريقة تضمن إشراك العمال في إدارتها، بما يعكس روح العدالة الاجتماعية والمشاركة الفعلية في القرار الاقتصادي.[1]

وهكذا ارتبطت المسائل الاجتماعية بالاقتصادية ارتباطًا وثيقًا. وطالب الاتحاد بتغيير جذري للنظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، حسب برنامج منسق يُرجى من ورائه تحسين اقتصاد البلاد لاستثمار مواردها وعبادها.

يمكن اعتبار حرص حشاد على تقديم مطلب انخراط الاتحاد في الفيدرالية النقابية العمالية (FSM) بعد تأسيس المنظمة الوطنية التونسية بأيام معدودات مؤشرًا على أهمية النظام الاجتماعي والاقتصادي، إذ يتمثل في رغبة في البحث عن مساندة للنظام العمالي التونسي، وعن عزمه في تدعيم العمل ضد الرأسمالية، حيث ان الفكرة التي نشأ عليها الاتحاد العام التونسي للشغل هي فكرة الاستقلالية النقابية، لكن كان على الاتحاد الذي انخرط في النضال من أجل استقلال البلاد أن يدير التوازن الهش بين هذه الاستقلالية النقابية والتوحد مع الحزب الحاكم الذي تزعم حركة التحرر الوطني، فهذه العلاقة أثرت كثيرًا على علاقات السلطة بين الاتحاد والحزب الدستوري الجديد، والذي انعكس تطورها في ذات الوقت على تطور الحق السياسي التونسي وعلى النموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته البلاد.

سعى الاتحاد العام التونسي للشغل منذ تأسيسه إلى بناء علاقات متينة مع مختلف القوى الوطنية المنخرطة في حركة التحرر، حيث احتضن في صفوفه مناضلين من الحزب الحرّ الدستوري بنسختيه القديمة والجديدة، بالإضافة إلى أساتذة من جامعة الزيتونة ونخب فكرية أخرى، في حين ظل الشيوعيون خارج هذا التحالف الوطني الموسع. [2]

[1]– مجموعة مؤلفين، تونس عبر التاريخ، مرجع سابق، ص136.

[2]– سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس (1924 – 1956)، الأردن، دار زهران للنشر، 2015، ص90.

وقد مثّل الإضراب العام الذي اندلع يوم 4 أوت 1947[1]، والأحداث الدامية التي شهدتها مدينة صفاقس محطةً فارقة في مسار تسييس الحركة النقابية التونسية، إذ دفعت تداعياتها سلطات الحماية الفرنسية إلى تحميل الاتحاد العام التونسي للشغل مسؤولية ما وقع، مما أدى إلى اعتقال عدد من قياداته. أمام هذا التهديد بحل الاتحاد، أدرك فرحات حشاد خطورة المرحلة، فسارع إلى تعزيز روابط الاتحاد مع الأحزاب الوطنية لتفادي العزلة السياسية، خاصة وأن التجربة أظهرت أن العمل النقابي يظل هشًا وضعيفًا في ظل غياب الضمانات الأساسية للحريات العامة.[2]

وقد تجلى ذلك بوضوح عندما صرّح فرحات حشاد في ديسمبر 1948 وحمّل الاستعمار الفرنسي مسؤولية كل المصائب التي تعاني منها البلاد، فقال: ".... انظروا إلى ما حولكم تجدون آيات الاستعمار وراء أي نكبة من نكباتنا...."[3]، ومن هنا أصبح الاتحاد العام التونسي للشغل على يقين بضرورة الربط في عهد الاستعمار بين النضال الاجتماعي والسياسي، فواصل حشاد تنديده بالاستعمار وصعّد في لهجته. وتواصلت مسيرة الاتحاد عن طريق التسييس سنة 1950، حيث كتب في شهر مارس من هذه السنة: ".... إذا أردنا البحث عن أسباب الفقر الذي نحن عليه، ليس من الصعب التفطن إلى الحقيقة الأليمة في أن سياسة الاستعمار هي المسؤولة الوحيدة عن كل ذلك....."[4]، ولم يتورع الاتحاد عن القيام بإضرابات سياسية، من أهمها الإضراب الذي شُنّ يوم 23 نوفمبر 1950 احتجاجًا على القمع الاستعماري.

ويُلاحظ أن مسار تسييس الحركة النقابية قد بلغ ذروته سنة 1951، حيث جاء التصريح صريحًا ومباشرًا خلال أشغال المؤتمر الوطني الرابع للاتحاد العام التونسي للشغل المنعقد في مارس من تلك السنة، بأنّ "الواجب الوطني هو الواجب الأول للعمال"، في تأكيد واضح على

[1]– عبد السلام بن حميدة، مرجع سابق، ص04.

[2]– المرجع نفسه، ص 13.

[3]– مجموعة مؤلفين، تونس عبر التاريخ، مرجع سابق، ص137.

[4]– المرجع نفسه، ص 137.

اندماج النضال الاجتماعي بالنضال الوطني، وتحول الاتحاد إلى فاعل رئيسي في معركة التحرر من الاستعمار[1].

وقد شهدت بداية سنة 1951 الإعلان عن إصلاحات 8 فيفري التي جاءت دون تطلعات الشعب التونسي، ما دفع المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل، في اجتماعه بتاريخ 13 فيفري، إلى اعتبارها غير كافية ولا ترقى إلى طموحات الحركة الوطنية. كردّ فعل، أسس فرحات حشاد في ماي 1951 "لجنة العمل من أجل الضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي"، التي سرعان ما توسعت عبر لجان فرعية في مختلف أنحاء البلاد، لتتولى تأطير الجماهير وتعبئتها للدفاع عن الحريات والعدالة والديمقراطية. وقد ساهم هذا التنظيم الشعبي الواسع في شحذ الوعي السياسي، وتهيئة الأرضية للاحتجاجات الكبرى، حيث اتخذت الإضرابات التي اندلعت في 29 نوفمبر 1951، خاصة في مناجم الجنوب وقطاعات البريد والنقل، طابعًا سياسيًا صريحًا ضد الاضطهاد الاستعماري.[2]

أما موجة الإضرابات العامة السياسية التي بدات في شهر ديسمبر 1951 للرد على مذكرة 15 ديسمبر التي رفضت من خلالها الحكومة الفرنسية المطالب الوطنية التونسية وذكرت من جديد بمبدأ "السيادة الازدواجية" فقط شكلت مصادمات مع سلطة الحماية خاصة بعد مجيء المقيم العام الجديد المعروف بصلابته الجنرال دي هوتكلوك، ففي شهر جانفي 1952، غدت السمة السياسية طاغية على مختلف التحركات العمالية آنذاك، إذ لم تعد دوافع الإضرابات والنضالات مقتصرة على المطالب الاجتماعية أو المهنية فحسب، بل أصبحت تعكس في جوهرها حالة الاحتقان السياسي التي كانت تمر بها البلاد تحت وطأة القمع الاستعماري. فمهما كان السبب المباشر للتحرك العمالي، فإن السياق العام المشحون سياسياً جعل من كل احتجاج ترجمة لرغبة جماعية في التحرر والدفاع عن الكرامة الوطنية [3].

[1]– سعد توفيق البزاز، مرجع سابق، ص 94.

[2]– عبد السلام بن حميدة، مرجع سابق، ص 16.

[3]– مجموعة مؤلفين، تونس عبر التاريخ، مرجع سابق، ص138.

شهدت فترة بداية سنة 1952 تصعيدًا في وتيرة القمع الاستعماري، حيث طالت الاعتقالات عدداً متزايداً من قيادات الاتحاد العام التونسي للشغل، في إطار حملة ممنهجة هدفت إلى شلّ الحركة النقابية وإسكات صوتها المتنامي. فقد تم إيقاف "أحمد التليلي" في فيفري من نفس السنة، كما أعيد "حبيب عاشور" إلى السجن، وامتدت موجة الردع في مارس لتشمل وزراء تونسيين، في محاولة لوقف الزخم الوطني المتصاعد الذي كانت النقابات أحد أبرز محرّكاته[1].

اضطر المقيم العام الفرنسي إلى التوجه نحو الجنوب، وتحديدًا إلى قبلي، عقب ضغوط كبيرة مورست حتى على "الباي" نفسه، في محاولة لاحتواء التوترات المتصاعدة. وفي خضم هذا السياق، برز فرحات حشاد في مقدمة الرافضين لهذه التفاهمات، متمسكًا باستقلالية الهياكل النقابية، ومواصلاً تشجيع المبادرات الوطنية، بما في ذلك تلك الداعمة للمقاومة المسلحة، التي شارك فيها عدد من رفاقه المقربين. كما كثف حشاد من اتصالاته بالكنفدرالية العالمية للنقابات الحرة (C.I.S.L) سعيًا لحشد الدعم الدولي، وهو ما أربك السلطات الفرنسية، التي ترددت في اعتقاله مخافة التداعيات العالمية المحتملة لمثل هذا القرار.[2]

عندما أدركت السلطات الاستعمارية الفرنسية أن سياسة القمع قد بلغت طريقًا مسدودًا، عادت إلى أسلوب المناورة السياسية، حيث تقدم وزير الخارجية الفرنسي بخطة إصلاحية جديدة. غير أن فرحات حشاد سارع إلى رفضها حتى قبل عرضها رسميًا على الباي، ويُرجَّح أنه لعب دورًا حاسمًا في إقناع الباي بالتريث وعدم الاستجابة لها، ما أدى إلى تشكيل لجنة تضم أربعين شخصية تونسية عُهد إليها النظر في مشروع الإصلاحات، واستُدعيت من قبل الباي إلى قصره في أوت 1952.

لكن هذا المشروع جُوبه برفض قاطع من ممثلي المنظمات الوطنية، الذين أجمعوا على رفضه، إذ اعتبروه تكريسًا لسياسة "السيادة المزدوجة". فقد أعلن المشروع من جهة "الاستقلال الداخلي"، في حين ناقض هذا الإعلان عبر الإبقاء على الهيمنة الفرنسية في ثلاث مجالات

[1]– عبد السلام بن حميدة، مرجع سابق، ص16.

[2]– مجموعة مؤلفين، تونس عبر التاريخ، مرجع سابق، ص 139.

حيوية: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، والإدارة العمومية. وقد تُرجم هذا الرفض في لائحة 23 جوان 1952 التي كشفت عن صلابة الجبهة الوطنية، ووحدة مواقفها، حيث وقعتها مختلف القوى الفاعلة: الحزب الحر الدستوري الجديد، اللجنة التنفيذية للحزب القديم، الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد العام التونسي للفلاحة، الاتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة، الغرف الاقتصادية، واتحادات المحامين والأطباء والصيادلة والمهندسين.

تعددت النداءات الواردة من "اليد الحمراء" للقضاء عليه وأصبح اغتياله واردا قبل ديسمبر 1952 لكن حشاد لم يقلص من نشاطه وواصل الى اخر لحظة من حياته نضاله الوطني، واستشهد "فرحات حشاد" صباح 5 ديسمبر 1952 اذ اعترضه قاتلوه في طريقه الى العاصمة قادما من منزله بضحية رادس، ورغم هول الحدث فانه لم يوقف عجلة التاريخ واثبت عبق تاثير "حشاد" والحركة التي تركها على التحولات التي عرفها الشعب التونسي في عهده[1].

في عام 1953، وبعد اغتيال الزعيم النقابي فرحات حشاد، تولى أحمد بن صالح الأمانة العامة للاتحاد العام التونسي للشغل، مستمرًا في النهج النضالي الذي سار عليه من سبقوه من الزعماء النقابيين، حتى تحقيق الاستقلال. وقد ساهم الاتحاد بقوة في دفع مسار التحرر، حيث دعا قادته إلى ضرورة طرد المحتل بالقوة، معتبرين أن الكفاح المسلح أحد السبل المشروعة لاسترجاع السيادة الوطنية.

وقد جاءت الظروف الإقليمية والدولية مساندة لهذا المسعى التحرري، حيث لعب كفاح التونسيين الداخلي الدور الأبرز، غير أن عوامل خارجية ساهمت أيضًا في تسريع مسار الاستقلال، مثل اندلاع الثورة المغربية سنة 1953، والثورة الجزائرية سنة 1954، بالإضافة إلى الهزيمة الكبرى التي لحقت بفرنسا في معركة "ديان بيان فو" بالهند الصينية في نفس السنة، ما أدى إلى تقهقر نفوذها الاستعماري وخلخلته في شمال إفريقيا.[2]

بحلول 4 سبتمبر 1954، طلبت فرنسا تسليم رجال المقاومة (جيش التحرير التونسي)، ومن أجل هذا الطلب توقفت المفاوضات، لتعود مجددًا وذلك اندلعت الثورة التحريرية في

[1]– مجموعة مؤلفين، تونس عبر التاريخ، مرجع سابق، ص139.

[2]– الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص205.

الجزائر وتصاعدت الثورة المغربية، مما جعل "الحبيب بورقيبة" يؤيد فكرة المفاوضات، لكن قُوبلت بالرفض من "صالح بن يوسف" الأمين العام للحزب الدستوري الجديد. على إثر ذلك، عُزل في 13 أكتوبر 1955. أما الحركة النقابية، فقد وحّدت نشاطها عام 1955 في تيار الحركة الوطنية، في الوقت نفسه الذي أصاب فيه الخوف "بورقيبة" من الاتحاد، الذي تكوّنت لديه جماهير واسعة على الساحة السياسية، خاصة عندما قال "أحمد بن صالح": "سنحدد برنامج عمل في إطار الوحدة القومية، وسنعمل من أجل تحقيق طموحات الشعب"[1].

فتم التحالف بين اتحاد الشغل والحزب الحر الدستوري، الذي كان "بورقيبة" حريصًا على كسب تأييد هذه الحركة النقابية قصد التصدي للتيار اليوسفي، وهذا ما تجلّى في المؤتمر الخامس لهذا الحزب الذي التأم بمدينة صفاقس من 15 إلى 18 نوفمبر 1955[2]. وخاطب بورقيبة الحركة النقابية قائلًا: "إني أريد أن أجلب انتباهكم أنتم أيها العمال حول أهمية الوحدة، لأن الطبقة العاملة لم تزل منذ عشرات السنين عرضة للدعاية المفرقة التي تهدف إلى تجزئة الشعب إلى طبقات متنازعة مع بعضها البعض".

تبنّى هذا المؤتمر البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي اقترحه الاتحاد، وانتخب اثنين من القادة النقابيين عضوية الديوان السياسي، وهما أحمد التليلي وعبد الله فرحات ثم تواصل هذا التحالف في المجلس القومي التأسيسي، وأثر الانتخابات التي دارت يوم 26 مارس 1956 والتي شارك فيها الاتحاد إلى جانب الحزب الدستوري والمنظمات القومية، وذلك في إطار الجبهة الوطنية، وكذلك في الحكومة التي شكلها "الحبيب بورقيبة" يوم 15 أفريل 1956 إثر إعلان الاستقلال التام، والتي احتوت على أربعة أعضاء من الاتحاد العام التونسي للشغل، وإن كان أحمد بن صالح رفض الانخراط فيها.

لطالما أولت الحركة النقابية التونسية أهمية خاصة لمسألة الانخراط في الفضاء النقابي الدولي، إدراكًا منها لأهمية التضامن العمالي العابر للحدود. فقد شدد محمد علي الحامي سنة 1924، حتى قبل إتمام تأسيس جامعة عموم العملة التونسية، على ضرورة انضمام المركزية

[1]– سعد توفيق البزاز، مرجع سابق، ص 98.

[2]– علي المحجوبي، مرجع سابق، ص62.

النقابية الناشئة إلى الفيدرالية النقابية العالمية. وبعد عقدين، واصل فرحات حشاد هذا التوجه، مؤكدًا على أهمية انخراط النقابة التونسية المستقلة ضمن الحركة النقابية العالمية، كخيار استراتيجي لدعم النضال الوطني والاجتماعي، وكوسيلة لتدويل القضية التونسية في وجه الاستعمار[1]، ولقد تمكن الاتحاد التونسي للشغل من تكوين العديد من العلاقات مع الاتحادات العمالية العالمية أهمها:

1-العلاقة بالفيدرالية النقابية العالمية (F.S.M):

في المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام التونسي للشغل الذي انعقد في 20 جانفي 1946، تم تكليف اللجنة الإدارية من أجل القيام بالإجراءات الضرورية للانخراط في الفيدرالية النقابية العالمية، وتم إرسال طلب إلى رئيس الفيدرالية السيد "والتر سيترين" بتاريخ 5 فيفري 1946، والذي سلم له بتاريخ 8 فيفري 1946 في باريس[2].

وذلك من خلال رؤيتهم بأن حرية الشعوب تُطرح على التنظيم النقابي الدولي. ورأوا بأنه لا قيمة للإنجازات الاقتصادية والاجتماعية لدى شعب محروم من الديمقراطية والحرية الفردية، حيث دعوا إلى ضرورة التمسك بالدفاع عن الديمقراطية، فالعمل النقابي مرتبط بمسألة السلم في العالم[3].

قامت اللجنة التنفيذية للفيدرالية بدراسة طلب الانخراط لأول مرة في موسكو، وأرسلت سنة 1946 لجنة التحقيق إلى تونس، والتي وصلت يوم 26 أوت وغادرت يوم 30 سبتمبر 1946. وكانت مهمتها توحيد الاتحاد العام والاتحاد النقابي من أجل السماح بانخراط نقابة تونسية. وفي 7 جانفي 1947 تلقى حشاد رسالة من الأمين العام للفيدرالية السيد لويس سايان Louis Saillant[4]، اقترح فيها وفي سياق محاولات الفيدرالية النقابية العالمية لاحتواء الانقسام

[1]- محمد ايت مدور، الحركة المغاربية بين (1945 – 1962) الجزائر وتونس نموذجا، (رسالة مكملة لنيل الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، يوسف بن خدة الجزائر، السنة الجامعية 2007 – 2008) ص162.

[2]- محمد ايت مدور، مرجع سابق، ص163.

[3]- سعيدة بوهلال، الزعيم فرحات حشاد والتضامن العمالي والوطني والدولي، (جريدة الصباح، د.ع، 2007)، ص 03.

[4] - A Ben Hamida, Identite runisienne et representation de lautre a lepoque coloniale, (in : cahiers de la, editerranee, vol 66, lautre et limage de soi, mis en ligne le 21/07/2005 cp consultee 20/05/2014) URL http://cdlm:revves.org/document,100htlm

النقابي في تونس، تحقيق وحدة بين النقابتين التونسيتين، غير أنها رفضت في البداية انخراط الاتحاد العام التونسي للشغل، معترفة فقط بالاتحاد النقابي لعمال القطر التونسي كممثل شرعي. ورغم هذا الرفض، تمسك الاتحاد العام بطلبه، وأصر على حقه في الانضمام، حتى نجح في يناير 1949 في الحصول على عضوية الفيدرالية، مما أدى إلى تمثيل كل من الاتحادين التونسيين بعضو قار ونائب داخل هذه المنظمة الدولية.

لعل الخلافات الكثيرة بين الاتحاد والفيدرالية تعود لسببين [1]:

-موقف الأمانات المهنية الدولية الرافض للانضمام إلى الفيدرالية، وكذلك معاداة التنظيمات المنخرطة فيها لمشروع مارشال الأمريكي. لذلك أعلنت كل نقابات بريطانيا وأمريكا وهولندا انسحابها من الفيدرالية. وفي ديسمبر 1949 تم تكوين هيئة نقابية دولية جديدة، والتي ضمت 35 دولة بالإضافة إلى النقابات المسيحية، وتم تحديد مقرها في بلجيكا واختيار "أولد نابروغ" أمينها العام، وبهذا الانسحاب تقوى موقع (س.ج.ت) فيها، ومنطقيًا تقوى الاتحاد النقابي لعمال القطر التونسي.

-مهام الاتحاد العام السياسية التي كانت الأولوية في اهتماماته واتجاهه نحو استراتيجية للنضال من أجل الاستقلال، حيث كان يبحث عن دعم كل الطبقة العاملة العالمية. وفي سنة 1949، وبالتحديد خلال مؤتمر ميلانو، بانت بوادر الانسحاب.

وفي 3 جوان 1950، قطعت الهيئة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل علاقتها بالفيدرالية في المؤتمر الوطني في مارس 1951، وذلك يرجع إلى ممارساتها، ومن أهم هذه الممارسات[2]:

-انحراف الفيدرالية وعدم احترامها للمبادئ الأممية التي تأسست عليها،

-تضحية الفيدرالية بمبادئها المقدسة في سبيل المصالح السياسية للكتلة السوفياتية،

-المصاعب العرقية المتنوعة التي أحدثتها الفيدرالية في سبيل تعطيل مشروع توحيد العمل النقابي بشمال إفريقيا،

[1] - A Ben Hamida, op.cit

[2]- محمد ايت مدور، مرجع سابق ، ص165 – 166.

-تقصير الفيدرالية في الإعلانات التي كان من المفروض تقديمها للاتحاد العام التونسي للشغل.

-احترازات الاتحاد فيما يتعلق بتسيير المنظمة الدولية التي تنقصها الديمقراطية.

وعليه فإن موقف الحزب الحر الدستوري الجديد ساهم في دفع الاتحاد العام التونسي للشغل إلى إعادة النظر في مسألة انخراطه في الفيدرالية النقابية العالمية، خاصة في ظل تصاعد الخلافات بينه وبين النقابة المنافسة داخل هذه المنظمة. وقد أدرك الاتحاد أن الاستمرار في النضال ضمن إطار تهيمن عليه حكومات الكتلة الغربية – التي دعمت تشكيل منظمة نقابية دولية جديدة منافسة – أصبح غير مجدٍ، فاختار الانسحاب والتركيز على العمل النقابي ضمن هذه المنظمة البديلة، التي بدا دورها في تصاعد مستمر، ووفرت مجالًا أرحب للنضال النقابي المتحرر من الهيمنة السياسية.

2-العلاقة بالكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة (السيسلCISL):

قرر الاتحاد العام التونسي للشغل الانفصال عن الاتحاد النقابي (F.S.M) والانخراط في الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة (Cl.S.L) في جويلية 1951، بعدما تحول (F.S.M) إلى أداة لخدمة مصالح الدولة المحتلة، وعدم موافقة الشركات الاستعمارية على حق الإضراب، وعدم تحقيقه لأي مطلب من مطالب الاتحاد العام التونسي للشغل.

ويعتبر هذا القرار على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة، إذ لن يؤثر في تطور علاقات الاتحاد العام الخارجية فحسب، بل سيكون له كذلك تأثير على وضع الحركة النقابية داخل تونس.

اتصل السيسل بقادة الاتحاد منذ الأشهر الأولى التي أعقبت نشأتها، حيث في منتصف نوفمبر 1950، حلت بتونس لجنة من السيسل بقيادة الأمريكي "اروينغ براون"، ممثل الفيدرالية الأمريكية للشغل في أوروبا، من أجل التحقيق حول الحالة الاجتماعية والنقابية في تونس[1] وفي ازدياد وتيرة الحرب الباردة عام 1951، قام "فرحات حشاد" بحضور مؤتمر النقابات

[1]- محمد ايت مدور، مرجع سابق، ص 168.

العملية الأمريكية (H.F.L) الذي عقد في سان فرانسيسكو. وفي أفريل من نفس السنة، قام بزيارة ثانية، حيث أثارت هذه الزيارة ضجة في الأوساط الفرنسية، فقررت منعه من مغادرة البلاد، بالمقابل، قام الاتحاد الدولي للنقابات الحرة بالاحتجاج جراء هذه الزيارة[1]، حيث صرح "حشاد" قائلاً: "إن السيسل موجود في كل مكان عن طريق تنظيماتها المنتشرة في أوروبا وأمريكا وآسيا وغيرها من الأماكن، وهي تسمع صوت العمال حتى في منظمة الأمم المتحدة وتنسق مباشرة مع اليونسكو وبصورة ناشطة من أجل نشر التعليم العالي العام والمهني والاجتماعي عبر كل العالم"[2] ومن خلال المؤتمر الدولي لاتحاد التجارة الحرة الذي عقد في جوان 1952، عرض الاتحاد سياسة فرنسا تجاه العمل النقابي في تونس، كما عبر الاتحاد عن ثقة التونسيين في الرأي العام الأمريكي ومساندته ودعمه للعمل النقابي في تونس[3].

وقد لعبت السيسل دورًا فعالًا في الاتحاد العام التونسي للشغل خاصةً، والحركة الوطنية عامةً، بحيث اتخذت لهجة عنيفة إزاء الحكومة الفرنسية مرات عديدة من أجل مطالبتها بالعودة إلى المفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب التونسي[4].

أما في بروكسل، فقد فتحت السيسل أبوابها في مارس 1952 أمام حشاد، الذي عقد ندوة صحفية بمعية قادة المنظمة الحرة العالمية، وأعلن فيها حق الشعب في تقرير مصيره من خلال التحرر الاجتماعي والتحرر الوطني[5]، كما أن الاتحاد العام قام بتقديم لائحة عرضها أثناء انعقاد المؤتمر الدولي الثالث للنقابات الحرة في 1953، عرض من خلالها النظام الاستعماري، مطالبًا النقابات الحرة بالنظر في هذا الوضع وتقديم المساندة له، بهدف بقاء العمل النقابي على استمرار[6].

---

[1]– سعد توفيق البزاز، مرجع سابق ، ص146.

[2] - A Ben Hamida, op.cit.

[3] - Farhat. Hachaed, Tunisian workers resist colonial repression, (international free trade union, N: 06, 1932), 02

[4]– محمد ايت مدور، مرجع سابق ، ص168.

[5]– سعد توفيق البزاز، العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل (1946 – 1956)، (مجلة التربية الإنسانية، ع13، جامعة الموصل، 2013)،ص 06.

[6]– المرجع نفسه، ص07.

ومن الخطوات التي خطاها الاتحاد العام التونسي للشغل أنه عزّز صورته وعلاقاته سواء داخل الوطن أو خارجه. ومن نتائج انخراطه في السيسل: القطيعة التامة مع النقابات التي تساند الكتلة الشرقية، والقطيعة التامة مع الفيدرالية النقابية العالمية، وأيضًا ازدياد العلاقة تطورًا مع الاتحاد النقابي لعمال القطر التونسي. كما قطع الاتحاد علاقته بالحركة الشيوعية وجمّد علاقته بالمنظمات المنخرطة في الفيدرالية، وأيضًا مع النقابات المغربية المرتبطة اسميًا بـ السيجيتي (س.ج.ت)، وبالتالي الفيدرالية.

كان تنظيم الحركة النقابية في تونس قائماً على هيكل هرمي فوري يتدرج على النحو التالي:

- **المؤتمر الوطني:** يُعد أعلى سلطة في الهيكل التنظيمي للاتحاد العام التونسي للشغل، ويتكوّن من ممثلي جميع النقابات. يُعقد هذا المؤتمر كل سنتين لمحاسبة الهيئة الإدارية على أدائها خلال الفترة السابقة، وهو الجهة التي تنتخب هذه الهيئة وتضع الخطوط العريضة لسير العمل النقابي والنضالي.
- **المجلس القومي:** يُعقد مرة كل ستة أشهر ويُعد بمثابة مؤتمر وطني مصغّر يضم ممثلين عن الاتحادات الجهوية والمحلية والجامعات القومية. تتولى الهيئة الإدارية تقديم تقارير دورية لهذا المجلس حول سير العمل والنشاط العام، وله الحق في توجيه ملاحظاته وإملاء توجهاته على الهيئة الإدارية.
- **المكتب التنفيذي:** يتكوّن من 11 عضواً يتم انتخابهم من طرف الهيئة الإدارية من بين أعضائها، وتتمثل مهمته الأساسية في تنفيذ القرارات والتوجهات التي تصدر عن هذه الهيئة.
- **الاتحادات الجهوية والجامعات القومية:** تمثّل الهياكل التنفيذية الميدانية المرتبطة بالمكتب التنفيذي، وتتفرع عنها عشرات النقابات والاتحادات المحلية والجامعات القطاعية، مما يجعلها حلقة وصل مباشرة بين القواعد العمالية والقيادة النقابية العليا، مع التزامها الكامل بتوجيهات المكتب التنفيذي المركزي.[1]

[1]– الطاهر عبد الله، مرجع سابق، ص198.

ويقسم الاتحادات تنظيمه إلى سبع أقسام هي:

1-العضوية: يُعتبر كل عامل تونسي جزءًا من النضال الوطني من أجل الحرية والاستقلال، ويُنظر إليه كمناضل فاعل في المعركة التحررية، مما يمنح العضوية بعدًا وطنيًا يتجاوز البعد المهني.

2- النقابات: تضم النقابات العاملين الذين يمارسون نفس المهنة أو الحرفة في نطاق جغرافي محدد، كمدينة أو قرية معينة. وتتم إدارة كل نقابة من قبل هيئة منتخبة من طرف أعضائها، تتولى تسيير شؤونها وتمثيلها داخل هيكل الاتحاد. وتوجد النقابات في مختلف المدن التونسية، وتتنوع حسب القطاعات، مثل: نقابات عمال ميناء تونس، عمال شركة الترام، ونقابات عمال المقاهي وغيرها. وتُعدّ النقابة الخلية الأساسية والأصغر في الهيكل التنظيمي للاتحاد، إذ تُشكّل الرابط المباشر بين القواعد العمالية وبين المستويات التنظيمية الأعلى. [1]

3- الجامعات: تُعرف الجامعات بهذا الاسم لكونها تُشرف على مجموعة من النقابات المتفرقة والصغيرة، وتُعنى بتسيير شؤونها وتنسيق أنشطتها. وتتكوّن كل جامعة من ممثلي النقابات المنضوية تحتها، الذين يتم انتخابهم من قبل أعضاء هذه النقابات. وتُقسم الجامعات إلى نوعين، أهمها :

النوع الأول: الجامعة العامة للموظفين: وهي أكبر جامعة نقابية ضمن هيكل الاتحاد العام التونسي للشغل. وتضم في صفوفها كافة الجامعات الفرعية التي تنشط في القطاع الإداري والوظيفة العمومية، حيث يعمل معظم منتسبيها في مؤسسات الدولة والقطاع العمومي. [2]

النوع الثاني: جامعة تجمع على حسب نوع الوظيفة

- جامعة التعليم وتضم جميع نقابات المعلمين والأساتذة، جامعة الصحة وتضم النقابات تابعة لقطاع الصحة، جامعة الأشغال العامة وتضم عمال وموظفي وزارات الأشغال العامة، جامعة المالية وتضم النقابات تابعة لقطاع التربية، جامعة البريد وتضم نقابات البريد.

[1]- الطاهر عبدالله، مرجع سابق، ص199.

[2]- سعيد توفيق البزاز، مرجع سابق، ص87.

– وكل هذه الجامعات تشكل جامعة عالية تسمى الجامعة العامة للموظفين وهي أكبر هيئة تأتي بعد الاتحاد العام.

4 .الاتحادات الجهوية:

تُعنى هذه الاتحادات بالإشراف على الحياة النقابية وتنظيم العمل النقابي داخل كل جهة، وهي تمثّل الهيكل الوسيط بين النقابات المحلية والمكتب التنفيذي الوطني. ويبلغ عدد الاتحادات الجهوية التابعة للاتحاد العام التونسي للشغل 15 اتحادًا موزعة على مختلف أنحاء البلاد، ومن أبرزها: اتحاد تونس، بنزرت، قابس، سوسة، صفاقس، الكاف، باجة، سوق الأربعاء، زغوان، نابل، القيروان، قبلي، مدنين، قفصة، وتوزر–الجريد. وتُعرف بعض هذه الاتحادات في المناطق الأصغر باسم "الاتحاد المحلي."

5. الهيئة الإدارية:

تُعدّ الهيئة الإدارية الجهة المشرفة على مختلف أنشطة الاتحاد ومتابعة تنفيذ برامجه وتوجهاته العامة. وتتكوّن من ممثلين عن الجامعات المهنية والاتحادات الجهوية، وهي المسؤولة عن انتخاب المكتب التنفيذي.

6. المكتب التنفيذي:

هو الجهاز التنفيذي الأعلى داخل هيكل الاتحاد، ويتولى تنفيذ مقررات الهيئة الإدارية. يتكوّن من أعضاء يتم اختيارهم من داخل الهيئة الإدارية، ويتحملون مسؤولية تطبيق الخطط النقابية ومتابعة القضايا الاجتماعية والعمالية.

7. المؤتمر الوطني:

يمثل المؤتمر الوطني أعلى سلطة تقريرية داخل الاتحاد العام التونسي للشغل، ويُعقد دورياً كل سنتين. يضم ممثلين عن كافة النقابات والاتحادات، ويُكلّف بتقييم أداء الهيئة الإدارية خلال الفترة السابقة، ورسم التوجهات العامة، وضبط النظام الداخلي، وانتخاب القيادة الجديدة للاتحاد[1].

[1]– الطاهر عبد الله، مرجع سابق ، ص201.

فالحركة النقابية في تونس كانت في نضالها ومضيها على صعيد الكفاح الوطني القومي تؤمن بأن العامل وإن كان يحتاج كنقابي أن يكون على دراية بحقوقه المدية والأساليب الكفيلة بنجاح مساعيه يحتاج كذلك إلى معرفة النظام الاجتماعي العادل الذي يكافح من أجل تحقيقه في البلاد ثم هو يحتاج باعتباره مواطنا أن يشارك سائر مواطنيه في تفاهم سائر المشاكل القومية.

3-مبـادئ الاتحاد العام التونسي للشغل:

تشكل المبادئ الأساسية للاتحاد العام التونسي للشغل الإطار المرجعي الذي يوجه نضاله ويحدد توجهاته، فهي تعكس رؤيته للدور النقابي في المجتمع، وتربط بين النضال الاجتماعي والوطني في سياق مقاومة الاستعمار وبناء الدولة المستقلة. ومن أبرز هذه المبادئ: الاستقلال، الوحدة الوطنية، والتنظيم.

المبدأ الأول: الاستقلال

يرتكز الاتحاد على مبدأ استقلالية القرار الوطني والنقابي، إذ يرى أن تحرر البلاد من الاستعمار شرط أساسي لتحرر العمال وتمكينهم من نيل حقوقهم كاملة، السياسية منها والاجتماعية والاقتصادية. فالاستقلال الوطني هو المدخل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين أوضاع الطبقة العاملة.

المبدأ الثاني: الوحدة الوطنية

تؤمن الحركة النقابية بأن الشعب وحدة متكاملة لا تقبل التجزئة، وأن النضال ضد الاستعمار مسؤولية جماعية تشمل كل الفئات دون استثناء. فجميع أبناء الوطن، بصرف النظر عن مواقعهم أو انتماءاتهم، مدعوون للانخراط في الكفاح الوطني من أجل تحرير تونس واستعادة سيادتها.

المبدأ الثالث: التنظيم.

يرتكز الاتحاد العام التونسي للشغل على مبدأ أساسي مفاده أن نضال العمال الاجتماعي هو في جوهره نضال سياسي ووطني. فالعامل التونسي، حين يطالب بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية، إنما يخوض في الوقت ذاته معركة من أجل تغيير النظام السياسي القائم. ويُعتبر هذا الكفاح جزءًا لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني، حيث يوجّه العمال نضالهم ضد الاستعمار كخطوة أولى نحو تحرير البلاد. وبعد تحقيق الاستقلال، ينتقل هذا النضال إلى مرحلة ثانية تتجسد في السعي إلى بناء تنظيم نقابي قوي، والمساهمة في إرساء نظام اجتماعي أكثر عدالة، يكفل للعمال حقوقهم الكاملة ويعزز مشاركتهم في صنع القرار الوطني[1].

04- أهداف الاتحاد العام التونسي للشغل:

كان الهدف الأول الذي بنى عليه "محمد علي الحامي" على الحركة النقابية التونسية الأولى أن أهداف العمال التونسيين لا يتحقق في ظل الاستعمار الفرنسي فيعتبر هذا أول هدفه من أهدافه أيضا[2]:

- توحيد جميع العمال بالفكر والسعاد،
- الدفاع عن مصالح العمال المادية،
- الارتقاء بوعي العمال حتى يتمكنوا من الدفاع عن مصالحهم والعمل على تأطيرهم نقابيا.

ويتضمن الهيكل التالي:

[1]- المرجع نفسه، ص202.

[2]- سعيد توفيق البزاز، مرجع سابق، ص 88.

شكل رقم 02: يوضح الهيكل التنظيمي للاتحاد التونسي للشغل.



المطلب الرابع: الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة:

نظراً لسوء أوضاع صغار الأعراف التونسيين في الفترة (1881 و1956) كان لابد من هؤلاء المهنيون وخاصة المثقفون في التفكير في خلق أطر تنظيمية توحد صفوفهم وتمكنهم من الدفاع عن حقهم في الحياة وقد تبنوا بعد مرحلة التذبذب الفكر الغربي وهو النقابة.

إن الصعود الرأسمالية في أوروبا والاستعمار الفرنسي وما خلفه من تخلف في تونس هما السببين الأساسيين في أزمة هؤلاء الكسبة الصغار حيث بدأت السياسة الرأسمالية عملها التخريب ضد الصناعات الحرفية التونسية وقد ركزت على صناعة "الشاشية" والتي كانت أهم الصناعات الحرفية التونسية على الإطلاق فمثلاً البضائع التي كانت تنتجها المصانع الفرنسية كانت متفوقة على السلع التونسية وهذا راجع إلى الثمن الزهيد والجودة[1].

ولم يكن تجار تونسيين أحسن حالاً من الحرفيين فقد خضعوا بدورهم إلى منافسة تجار جنوه مارسيليا المتعاونين مع اليهود في تونس الحاملين للجنسية التونسية وخاصة مع يهود "القرانة" الحاملين للجنسية الإيطالية.

[1]– الهادي التيمومي، نقابة رجال الاعمال التونسيين، مرجع سابق ، ص30 – 31.

وقد أتيحت الفرصة للتجار والحرفيين خلال الحرب العالمية الأولى للنهوض نتيجة التبادل التجاري بين تونس وفرنسا والتحاق الكثير من الصناعيين والتجار الفرنسيين بجبهات القتال مع تزويد هؤلاء الجنود بالأغطية الصوفية والأحزمة والقمصان ...الخ، وقد ازدهرت أعمال الكثير من الحرفيين والتجار ولكن بمجرد انتهاء الحرب عادت البضائع الفرنسية والصناعيون والتجار الفرنسيون إلى البلاد حتى ماتت أغلب الصناعات الحرفية[1].

كانت أزمة 1929 الاقتصادية التي قسمت كاهل الحرفيين والتجار مع الأزمة التي امتدت على مدار سنين 1900 على مدار سنتين 1930 و1940 وكانت أزمة 1931 جفاف فيضانات جراد وأضرت كثيرا الفلاحين الذين يمثلون كما هو معروف أهم زبائن الحرفيين والتجار وتعتبر أسوأ مرحلة عاشها صغار الحرفيين والتجار في تاريخهم الحديث هي الفترة الواقعة بين 1932 تاريخ وصول الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تونس والحرب العالمية الثانية[2].

وبمجرد افتكاك الحزب الدستوري الجديد قاعدة الحزب الدستوري القديم المتكونة من صغار الحرفيين والتجار وذلك باندفاعه النضالي وإتقانه العمل السياسي العصري حيث شن حملات لترغيب تونسيين في استهلاك منتجات الحرفيين وقد دافع الحبيب بورقي بمؤسس الحزب الجديد عن السفساري (لباس نساء تقليدي) كما أنه شجعهم على ولوج الاقتصاد الرأسمالي.

ولقد عرفت سنوات الحرب العالمية الثانية أغلب العرف التقليديين فترة انتعاش بسبب انخفاض الانتاج في فرنسا والاحتلال النازي لتونس حيث ارتفعت أسعار سلعة تموينية وانقطاع سيل رؤوس الأموال حيث استطاع الصغار الأعراف بوسائلهم تقليدية ملء جزء من الفراغ الذي نشأ من وقف استيراد السلعة الفرنسية[3].

[1]– المرجع نفسه، ص33.

[2]– الهادي تيمومي، مرجع سابق، ص42.

[3]– الهادي تيمومي، النشاط الصهيوني في تونس بين 1897 – 1948، (التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، تونس، 1982)، 28.

أما صغار التجار والمتوسطون فقد انتفعوا وذلك بتوافد حوالي 250 ألف جندي ألماني وإيطالي وأكثر من نصف مليون من الإنجليز والأمريكان أستراليا في نوفمبر 1942 حيث نشطوا التجارة الداخلية إذ ارتفع رخص تجارة* في جميع أنحاء تونس وحسب الإحصائيات من 28.401 رخصة إلى 44.789 رخصة سنة 1945[1].

لقد ظهرت إرهاصات الحركة النقابية للأعراف الصناعية والتجار التونسيين غداة الحرب العالمية الأولى فقد تواجدوا ضمن جماعة عموم العملة التونسية بعض حرفيين وصغار التجار ونضالهم جنبا إلى جنب مع العمال في صلب منظمة واحدة دليل على أن البروليتاريا التونسية قادرة على أن تتحرك في عملية تونسية تجذب إلى الصف فيها ممثلين من طبقات أخرى فقد تدربوا على أساليب النقابة وتعرفوا بصفة ممارسة إلى بعض نقاط القوة والضعف في الاستعمار الفرنسي[2].

ومن هنا بدأت فكرة تأسيس نقابات خاصة بالأعراف تراود عددا من الحرفيين الذين حصلوا على الخبرة النقابية من أمثال المختارين من أمثال المختار بن سلامة الحطاب بن زكرونة نفي سنة 1931 أسس بعض نسائج تونس العاصمة "الرابطة الصناعية" وهي شبه نقابة من أمام بداية 16 نوفمبر 1932 وهو تاريخ صدور الأمر الذي يسمح بحرية تكوين النقابات فقد تشكلت نقابات في عدد كثير من فروع التجارة والصناعة لكن السياسة التعسفية للمقيم العام "بيروطون" لم تشجع هذه النقابات على مواصلة نشاطها[3].

ومما سابق وقبل أن تؤسس جامعة صناعية وصغار تجار بالقطر التونسي نستنتج أن هؤلاء الأعراف تونسيين ونتيجة لرأس مالية الأوروبية والسياسة الفرنسية اتجاههم وبعد

*– رخص التجارة: النظام المعمول به سابقا هو نظام الوقفة أي تحديد مبلغ "الباتيندة" بالاعتماد على تقدير تقريبي للارباح واصبح هذا النظام يسبب ارتفاع نسبة تضخم المالي والى تدهور بعض الصناعات الحرفية لدرجة لم تعد تتحمل معها أي ضريبة حتى لو كانت زهيدة المبلغ وقد طالبة الإدارة الحرفيين والتجار بمسك دفاتر يسجلون فيها المقابيض والمرابيح في حين معظمهم كانوا اميين كما لم تكن لهم القدرة على تشغيل خبراء في المحاسبات التجارية، وقامت الإدارة عام 1953 بتعويض نظام الأداء القار الذي يدفع مسبقا وهو ما لم يرضي الحرفيين والتجار.

[1]– الهادي التيمومي، نقابة رجال الاعمال التونسيين، مرجع سابق، ص43.

[2]– الهادي تيمومي، مرجع سابق، ص59.

[3]– علي المحجوبي، الحركة النقابية التونسية الشغيلة، مرجع سابق ،ص 22.

احتكاكهم بالجامعة العموم العملة التونسية كانت هي نقطة البداية في نضالاتهم النقابية مع محاولتهم لتأسيس بعض النقابات المتفرقة في إنحاء تونس لكن نشاطها مع ذلك محدود للغاية.

1- جامعة صناعية لصغار التجار بالقطر التونسي:

في عام 1943 من 26 ديسمبر وقع إقرار الحريات النقابية من جديد وفي خضم إنهماك الأعراف الصغار لإعادة بناء نقاباتهم دخل الشيوعيون على الخط النقابي مباشرة في 1944 وذلك من خلال مساعداتهم على إحياء العمل النقابي وقد برز بين الشيوعيون خاصة كل من محمود الفاسي الكاتب العام لنقابة "البلاغجية" والهادي الغربي الكاتب العام لنقابة "البرانسة" ويعقوب كوهين، وجوزيف برداح، نقابة الصاغة.

وعقد الأمين العام "جراد علي" للحزب الشيوعي اجتماعات عامة بالحرفيين والتجار بالأسواق العتيقة بتونس وحثهم على تكوين النقابات[1].

وعندما ازداد عدد النقابات كان من الضروري تأطيرها في هيكل جامعي ومنه نظم "الحزب الشيوعي بالقطر التونسي" اجتماعا بتونس العاصمة يوم 17 مايو 1944 ضم ممثل هيئة نقابية للصناعات الحرفية والتجارة واتفق المشاركون على ضرورة العمل من أجل خلق هيئة وقتية تتولى المؤتمر لجامعة نقابية وبعد فترة تكونت هيئة وقتية وأعضاؤها:

الرئيس محمد زعزع، الكتاب: محمود الفاسي، يعقوب كوهين، جوزيف برداح، أمين المال أحمد بن ميلاد.

وقد انعقد المؤتمر الأول تأسيسي للجامعة النقابية يومي 7 و8 مارس 1945 وانبثقت عنه "جامعة الصنايعية وصغار التجار بالقطر التونسي" "F.A.P.C.T"، وحضر هذا المؤتمر نقابات تضم أساسا حرفيين وتجار صغار يحملون الجنسية التونسية وجنسيات أخرى وهم موزعون على 40 نائبا نقابة من القيروان، تونس، سوسة وقصر الهلال، وقد حضر المؤتمر حسن السعداوي الكاتب العام المساعد لأقوى منظمة نقابية للأجراء في تونس أنذاك وهي

[1]- الهادي التيمومي، نقابة رجال الاعمال التونسيين، مرجع سابق ،ص 64.

"الاتحاد المحلي للنقابات القطر التونسي" (U.D.S.T) المشهورة باسم فرع السيجني (س.ج.ت) (C.G.T)[1].

2- من الاتحاد للنقابات الصناعية والصغارة والتجارة بالقطر التونسي إلى الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة جانفي 1947 - افريل 1948:

إن القرار الذي اتخذته قيادة الحزب الحر الدستوري الجديد والذي يعتبر أهم تحول عاشته الحركة النقابية للأعراف التونسيين هو دخول كبار التجار ورجال الأعمال تطبيقا للشعار "الجبهة الوطنية المتحدة".

2-1 الاتحاد لنقابات الصنايعية وصغار التجار بالقطر التونسي:

بعد أكثر من عام من تأسيس "جامعة الصنايعية وصغار التجار بالقطر التونسي" وبعد انشقاق داخلي أدى إلى ميلاد منظمة نقابية مناهضة لها وهي "الاتحاد للنقابات الصنايعية وصغار التجار بالقطر التونسي" (U.S.A.P.C.T) ويعود السبب الرئيسي إلى اختلاف الموقف داخل هذه المنظمة في قضية مشاركة الجالية الفرنسية القاتلة بتونس في الاستفسار والانتخابات للمجلس التأسيسي ومجلس النواب التي كانت ستنظر حين ذلك بفرنسا[2].

وهذا راجع إلى مشروع الدستور الذي أعدته الجمعية التأسيسية الفرنسية المنتخبة يوم 21 أكتوبر 1945 ونص في فصله 41 أن هناك فرق بين أن هناك فرق بين توراب فرنسا لما وراء البحار والدول المشاركة لها وقد نص كذلك في فصله 48 على أن هذه الدول المشاركة ليس لها الحق في التمثيل النيابي ولأن تونس ليست تابعة لفرنسا بل هي مجرد محمية تابعة للوزارة الخارجية فأعتبر الوطنيون تونسيون أنه ليس للجالية الفرنسية التي هي في تونس الحق المشاركة في الاستفتاء.

كون المنشقون عن (F.A.P.C.T) في مايو 1946 هيئة وقتية لتحضير المؤتمر التأسيسي لجامعة نقابية جديدة وأعضائها: الرئيس، محمد شمام، الكاتب العام: الفرجاني بلحاج، عمار الكاتب العام المساعد، بلقاسم القناوي، أمين المال، عبد الحميد العساوي، حيث

[1]- المرجع نفسه، ص64.

[2] - الهادي تيمومي، مرجع سابق، ص92.

قامت هذه الهيئة الوقتية بتركيز 157 نقابة و11 اتحاد جهوي في ظرف 05 أشهر حسب ما جاء في تقريرها*.

وتم عقد المؤتمر التأسيسي للجامعة النقابية الجديدة للأعراف التونسيين يوم 16 17 جانفي 1947 بتونس العاصمة وانبثق عنه "الاتحاد لنقابات الصنايعية وصغار التجار بالقطر التونسي".

2-2 الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة:

بحلول أيام 14 و15 و16 افريل 1948 انعقد المؤتمر الثاني "لاتحاد النقابات الصنايعية وصغار التجار بالقطر التونسي" بتونس العاصمة ويعتبر هذا المؤتمر اهم تحول في تاريخ الجامعة النقابية فقد فاجأ "صالح بن يوسف" باقتراح يدعوهم فيه الى ابدال اسم الحركة النقابية باسم "الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة" وكان الصالح بن يوسف الماسك أنذاك بزمام الحزب الحر الدستوري الجديد وفي نفس الوقت المستشار القانوني في "لاتحاد لنقابات الصنايعية وصغار التجار بالقطر التونسي".

وبحنكته الحزبية حاول اقناع المؤتمرين بان الحالة السياسية وظروفها تدفع بهم فتح المنظمة امام كبار الحرفيين وخاصة امام كبار التجار، مما اثار هذا الاقتراح سخط وبلبلة كبيرة في صفوف المؤتمرين، لينقسموا الى شقين، معارض ومؤيد له، وبعد مرور يومين كاملين استطاع المؤيدون ان يفرضوا كلمتهم على الشق المعارض، ويعود سبب المعارضون لهذا الاقتراح انهم يحكمون على الحركة بالإعدام وانهم لن يقبلوا ابدا الجلوس الى نفس المائدة مع المورد اليهودي الكبير "اندري باروش"* الذي عرف باستغلاله الفادح لصغار التجار والحرفين[1].

*- للمزيد أكثر، انظر الى كتيب من اصدار "الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة" عقب مؤتمره الرابع المنعقد في افريل 1955.

*- اندري باروش، ولد سنة 1906، في تونس، يهودي، كان مورد الحرير في الحرب العالمية الثانية والسنواتى التي تلتها جمع ثروة كبيرة بفضل استغلاله للسوق السوداء وأصبح من مسيري الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة في مؤتمر صفاقس للحزب 1955، وبعد استقلال تونس شغل كاتب الدولة للاشغال العمومية، ثو كاتب الدولة للاسكان وذلك من افريل 1958 وكان وكان مدير الجريدة Le petit matin اليومية التي صدرت بين 1956 – 1967.

[1]- الهادي التيمومي، نقابة رجال الاعمال التونسيين، مرجع سابق، ص95.

ونستنتج مما سبق أن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وصل إلى هذا الاسم بعد القرار الذي أتى به الحزب الدستوري الحر الجديد من أجل تطبيق شعار "الجبهة الوطنية المتحدة" حيث يعتبر مولد هذا الاتحاد من جهة هو احتكاك النقابيون بحركة العموم العملة التونسية واكتساب الخبرة منهم ومن جهة أخرى هي وليدة المنظمة النقابية الفرنسية المعروفة باسم "الكونفدرالية العامة للتجارة والصناعة بالقدر التونسي" وهذا راجع إلى اعتراف العديد من نقابات الأعراف التونسيين ان الحزب الشيوعي الفرنسي الذي استبسل في المقومة النازية قد أصبح على قاب قوسين من السلطة السياسية وبما ان الحزب الشيوعي في تونس هو امتداد للحزب الشيوعي الفرنسي وان هذا الأخير ساهم في تكوين هذه الجامعة كان لابد من المحكمة الوقوف الى جانبه بصفته حزب السلطة في المستقبل القريب.

المبحث الثاني: العلاقة بين الحركة النقابية والنظام السياسي في تونس.

تناولنا في هذا المبحث أربع مطالب وضحنا فيهم النظام السياسي التونسي أثناء رئاسة الحبيب بورقيبة وتأثيره على المجتمع المدني والحركة النقابية وواقع التنمية الاقتصادية التي أدت إلى انتفاضة الخميس الأسود.

المطلب الأول: النظام السياسي التونسي ومظاهر تحديثه في عهد الحبيب بورقيبة

أولا – مظاهر تحديث النظام السياسي التونسي:

شهدت تونس المستقلة ميلادها في ظل أجواء أزمة داخلية حادة عصفت بالحركة الوطنية، خاصة خلال سنتي 1955-1956، حيث انقسمت الآراء حول طبيعة الاستقلال ومضمون الكفاح. ففي الوقت الذي تبنى فيه الجناح المعتدل بقيادة الحبيب بورقيبة مبدأ "خذ وطالب" وسعى لتحقيق الاستقلال على مراحل عبر التفاوض مع الاستعمار الفرنسي، وقف الجناح الراديكالي بقيادة صالح بن يوسف داعيًا إلى مواصلة الكفاح المسلح وتوحيد نضالات شعوب المغرب العربي في مواجهة الاستعمار، متأثرًا بأفكار حركة باندونغ التحررية. وقد وجد

هذا الانقسام صداه داخل الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي وجد نفسه وسط صراع حاد بين هذين التوجهين.[1]

مثّل الحبيب بورقيبة التعبير السياسي عن مصالح ومطامح البرجوازية الصغيرة المدنية في تونس، وهي فئة تشكّلت أساسًا من نخب متعلمة تعلّمت في المدارس الأوروبية وتشربت الثقافة الغربية. وقد تأثرت هذه النخبة بالفكر البرجوازي العربي، وسعت إلى التحديث عبر أدوات الدولة الوطنية دون القطيعة مع المنظومة الاستعمارية. ولتحقيق أهدافها، نسجت هذه الفئة تحالفًا موضوعيًا مع الاستعمار الفرنسي وكبار الملاكين العقاريين، مما شكّل أرضية سياسية واقتصادية لنهج إصلاحي تدريجي بدل الكفاح الثوري الراديكالي.[2]

تبنّى الرئيس الحبيب بورقيبة، خلال الفترة الممتدة بين 1955 و1987، مشروعًا حداثيًا مستوردًا من النموذج الغربي، ساعيًا إلى تطبيقه بشكل سريع ومباشر في تونس، دون مراعاة كبيرة للخصوصيات المحلية. وقد عبّر عن ذلك بانحياز واضح للغرب، وخاصة لفرنسا التي وصفها بـ «الأم"، معتبرًا أن اجتياز البحر الأبيض المتوسط نحو أوروبا أيسر من التواصل مع العمق العربي، قائلاً إن "اجتياز المتوسط أسهل من عبور الصحراء الليبية". وقد سعى إلى تجسيد هذا التوجه في مختلف القطاعات: من التعليم والقانون إلى الاقتصاد والمجتمع، ما أدى إلى نوع من القطيعة مع المحيط العربي والإسلامي، وفتح المجال لنموذج تنموي وثقافي غربي الطابع[3].

1 – المجال السياسي: على الصعيد السياسي، قاد الحبيب بورقيبة تونس نحو تأسيس نظام جمهوري بعد إلغاء الملكية في 25 يوليو 1957 بخلع الصادق باي، وانطلق في بناء دولة وطنية حديثة، مرتكزة على مؤسسات جديدة وتشريعات تقدمية. وقد تمثل ذلك في عدة خطوات رئيسية:

[1]– توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، سوريا، منشورات اتحاد كتاب العرب، 1997، 798.

[2]– توفيق المدني، أزمة البرجوازية وطريق الثورة، ط1 (دمشق: دار الراوية، بيسان 1989) ص10.

[3]– عباش عائشة، اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مثال تونس (مذكرة ليل ماجستير. الجزائر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، فرع رسم السياسات العامة 2007–2008)، ص 103.

1. **إرساء النظام الجمهوري** من خلال إصدار دستور 1959، الذي حمل في طياته طابعًا ليبراليًا نسبيًا، إذ نص على انتخاب رئيس الجمهورية كل خمس سنوات، وإنشاء مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية.
2. **تأسيس مجلس الأمة** كبرلمان صوري كان يوافق تلقائيًا على قرارات السلطة التنفيذية، في وقت احتكر فيه الرئيس صلاحيات واسعة، رغم الانتخاب الحر والمباشر لكل من الرئيس وأعضاء المجلس.
3. **إصدار مجلة الأحوال الشخصية** سنة 1956، التي عُدّت من أبرز مكاسب المرأة التونسية والعربية على الإطلاق، لما تضمنته من إصلاحات جوهرية ذات صبغة علمانية، مثل منع تعدد الزوجات، وتقييد سن الزواج، وتجريم الطلاق خارج المحكمة، والاعتراف بحق المرأة في الإجهاض، مع إدخال تعديلات جزئية على قوانين الإرث بما يخدم المرأة.[1]

تابع بورقيبة مشروعه التحديثي بقرارات حاسمة عززت سلطته، وأحكمت قبضته على الدولة والمجتمع، ومن أبرزها:

– فتح الجامعة التونسية سنة 1958 كأداة لنشر التعليم الحديث والعلوم الغربية، وفي المقابل تم تهميش دور جامع الزيتونة، مع إلغاء نظامه التقليدي تحت شعار "علمنة التعليم"، .ما أدى إلى إقصاء التعليم الديني من المنظومة التعليمية الرسمية

–حل الأحزاب المعارضة وتجميد نشاطها، وعلى رأسها الحزب الشيوعي التونسي، بهدف احتكار الفضاء السياسي، وتكريس نظام الحزب الواحد المتمثل في الحزب الحر الدستوري الحاكم، مما أدى إلى غلق المجال أمام التعددية السياسية والنقاش الديمقراطي. [2]

–إنشاء جهاز قضائي منفصل، ومستقل عن السلطة التنفيذية (نصيبا) حيث له:

[1]– توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة الوطن العربي، مرجع سابق، ص301.

[2] - Publication du sécétahstdétat l'information, opcit, 8.

ازدواجية المهام إعداد القانون ومراقبة تطبيقه[1] ولقد جاءت أحكام تنظيم السلطة القضائية في الدستور التونسي ضمن المواد (64 إلى 67)، مكرسة مبدأ الفصل بين السلطات، ومحددة الإطار القانوني لاستقلال القضاء. إلى جانب ذلك، تضمن النظام السياسي عددًا من المؤسسات السياسية والاقتصادية المكملة، مثل المحكمة العليا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجماعات المحلية، والمجلس الدستوري، ما يعكس توجهاً نحو بناء مؤسسات الدولة الحديثة.

كما نص الدستور على جملة من الأحكام التي تكفل الحقوق والحريات العامة، من بينها المادة الثامنة التي ضمنت حرية التعبير، والصحافة، والنشر، وحرية تكوين الجمعيات، مما أضفى طابعاً ليبرالياً شكلياً على النظام السياسي.

وشملت سياسة "تونسة" المؤسسات جميع أجهزة الدولة، حيث تم استبدال الإطارات الفرنسية بإطارات تونسية في قطاعات الأمن الداخلي والخارجي، والقضاء، والإعلام، والدبلوماسية، وتم إنشاء سلك إداري وطني يضم الولاة والمعتمدين.

أما على مستوى السيادة الوطنية، فقد بدأت المطالبة بالجلاء العسكري الفرنسي منذ يونيو 1956، حين دعت الحكومة التونسية إلى انسحاب القوات الفرنسية من البلاد. غير أن باريس رفضت بحجة حماية جيشها في الجزائر، وضمان أمن المعمرين، والحفاظ على حضورها الاستراتيجي في المتوسط. ونتيجة لذلك، صعّد الحزب الدستوري المواجهة تدريجياً، من الاحتجاجات السلمية إلى المقاومة المسلحة، خصوصاً في الجنوب في ماي 1958، ثم في بنزرت خلال جويلية 1961، حيث وقعت مواجهة دامية بين القوات الفرنسية والمقاومين التونسيين، انتهت بمجزرة أودت بحياة قرابة 5000 تونسي.

كما شهدت مشاركة المرأة التونسية في الحياة السياسية تطوراً تدريجياً منذ الاستقلال، إذ بدأت بدخولها مجلس النواب من خلال انتخابات 1959 و1964، حيث حصلت في كل مرة على مقعد واحد فقط. ومع مرور الوقت، وتحديدًا في الفترة الممتدة من 1969 إلى 1986،

[1]– جميل مطر وآخرون، الأداء البرلماني للمرأة العربية دراسة حالات، مصر، سوريا، تونس، لبنان، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص123 – 124.

تضاعف عدد مقاعد النائبات ليصل إلى 7 مقاعد، رغم أن هذا الرقم بقي محدودًا مقارنة بعدد النواب الرجال، الذين بلغ عددهم 125 في انتخابات سنة 1986.

إلى جانب التمثيل البرلماني، تم إسناد مناصب وزارية لعدد من النساء، مما شكل خطوة رمزية نحو إشراك المرأة في مواقع القرار. فقد تولّت المرأة وزارة الصحة سنة 1983، ثم وزارة الأسرة وتطوير المرأة في نفس السنة، كما أسندت إليها وزارة الدولة للشؤون الاجتماعية سنة 1987، وهو ما عكس اتجاهاً تدريجياً نحو إدماج النساء في العمل الحكومي، ولو ضمن حدود معينة.[1]

في أفريل 1981، أعلن الرئيس الحبيب بورقيبة عن استعداده لفتح المجال أمام التعددية الحزبية، مشيرًا إلى عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب معارضة بشرط التزامها بجملة من الضوابط. تمثلت هذه الشروط في التخلي التام عن العنف والتطرف الديني، وعدم الاستناد إلى أي دعم خارجي، سواء أيديولوجيًا أو ماديًا. كما أضاف شرطًا انتخابيًا جوهريًا، يتمثل في ضرورة حصول الحزب على ما لا يقل عن 5% من الأصوات في الانتخابات التشريعية، المزمع إجراؤها في نفس السنة، ليتم الاعتراف به رسميًا.

غير أن هذه الشروط، خاصة الشرط الانتخابي، أفرغت مبادرة التعددية من مضمونها العملي، وأسفرت عن إقصاء فعلي للأحزاب المشاركة، مثل حركة الاشتراكيين الديمقراطيين، وحركة الوحدة الشعبية، والحزب الشيوعي التونسي، إذ لم يتمكن أي منها من بلوغ النسبة المطلوبة. في المقابل، حصل الحزب الاشتراكي الدستوري على نسبة ساحقة من الأصوات بلغت 94.6%، ما مكنه من الاستحواذ على جميع مقاعد البرلمان، ضمن ائتلاف شمل أيضًا الاتحاد العام التونسي للشغل. ونتيجة لذلك، لم تُمنح أحزاب المعارضة الاعتراف القانوني.

وفي سياق هذه الإصلاحات الشكلية، بادر بورقيبة بإطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين، كما جدد تركيبة اللجنة المركزية للحزب الحاكم بنسبة 75%، في محاولة لإضفاء مظهر من التغيير والانفتاح داخل النظام السياسي القائم.[2]

[1] – بارعة الناقدي، المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض البلدان العربية، الأردن، (د. د. ن)، 2001، ص 78 – 79.

[2] – محمد قاير، فرحات أبعاد التحول الديمغرافي في تونس، مرجع سابق، ص 123

شكّل الإطار القانوني المنظم للحياة السياسية في تونس، كما نص عليه الدستور، واجهة تعددية تُفسح المجال أمام مختلف الأطراف للمشاركة السياسية وتضمن الحقوق والحريات العامة. غير أن الواقع السياسي جاء مناقضًا لذلك، إذ سارع الحزب الدستوري الحاكم إلى احتكار الساحة السياسية بشكل كامل، وسحق كل محاولات المعارضة الجدية، سواء من داخل النظام أو من خارجه.

ففي الوقت الذي نصت فيه المادة الثامنة من الدستور على حظر تبعية أي حزب سياسي لأطراف أو مصالح أجنبية، كانت ممارسات الحزب الدستوري نفسه – بوصفه حزب الدولة – تُناقض هذا المبدأ. فقد اتّسمت السياسة الخارجية التونسية، خاصة في عهد بورقيبة، بانحياز واضح إلى الدبلوماسية الفرنسية والأمريكية، إذ لم يتردد الرئيس في إعلان نفسه "صديقًا للعالم الحر"، مؤكدًا تقاسمه المبادئ والمواقف نفسها مع المعسكر الغربي في القضايا الدولية الكبرى.

وقد وصل هذا التبني الواضح للخيارات الغربية إلى حد دعوة الدول الإفريقية إلى الاصطفاف خلف المعسكر الغربي، كما ساند النظام الأمريكي في حربه ضد جمهورية الفيتنام الشمالية، مُبرّرًا ذلك بالدفاع عن الحرية والديمقراطية، وهو ما كشف عن مفارقة عميقة بين الخطاب الداخلي الذي يتغنى بالسيادة والاستقلال، والمواقف الخارجية التي اتّسمت بالتبعية السياسية والاصطفاف الأيديولوجي.

2-المجال الثقافي: في المجال الثقافي، يُظهر المسار الذي انتهجه الرئيس الحبيب بورقيبة منذ بداية نضاله تناقضًا بين الخطاب والممارسة. فعلى الرغم من أنه صوّر نفسه في البداية، منذ سنة 1934، كأحد المدافعين المتحمسين عن مقومات الشعب التونسي، فإن مواقفه الفعلية كانت تشير إلى العكس. وقد عبّر بورقيبة في أحد تصريحاته بوضوح عن عدم اكتراثه بما يعتبره "عادات سيئة أو حميدة"، معتبرًا أن شخصية التونسي – بما فيها من تقاليد – تمثل عائقًا في وجه التقدم، وكان جوابه الصريح هو: "لا" للمحافظة على ما يصفه بـ"الأشياء العديمة الفائدة" في الهوية الوطنية.

لكن حفاظه الظاهري على مقومات الهوية لم يكن إلا جزءًا من استراتيجية مرحلية لتجنب الصدام داخل الحركة الوطنية، ولضمان التفاف شعبي حول مشروعه السياسي. وقد بدأ تنفيذ مشروعه الثقافي في مراحل مبكرة، حتى قبل الاستقلال التام، خاصة مع توقيع اتفاقية الاستقلال الداخلي عام 1955 التي تضمنت بنودًا تُعلي من شأن الثقافة الفرنسية، حيث لم تُعامل اللغة الفرنسية كلغة أجنبية بل جرى اعتبارها مكوّنًا أساسيًا يجب تدريسه في مختلف المراحل التعليمية.

وقد استمرت هذه الهيمنة الثقافية الفرنسية حتى بعد خروج فرنسا رسميًا، إذ حافظت على مؤسسات تعليمية وثقافية في تونس مثل معهدي "كارنو" و"كايو"، وأبقت على وجود جماعات تبشيرية مسيحية تُشرف على مؤسسات تربوية. كما بقي النظام التربوي التونسي خاضعًا لأسس وتعاليم النموذج الفرنسي، سواء على مستوى البرامج أو طرق التدريس، مما رسّخ استمرار التبعية الثقافية واللغوية للمستعمر السابق، وجعل من المدرسة التونسية أداة لإعادة إنتاج النفوذ الفرنسي في مرحلة ما بعد الاستعمار[1].

إثر توليه الحكم، باشر الرئيس الحبيب بورقيبة تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الثقافية التي تعكس رؤيته الخاصة للحداثة والتقدم، والتي سعى من خلالها إلى تثبيت القطيعة مع المرجعيات التقليدية، خصوصًا الإسلامية منها، واستلهام النموذج الفرنسي كمرجعية مركزية في بناء الدولة والمجتمع. وقد اعتُبرت هذه الخطوات بمثابة عربون وفاء لفرنسا كما عبّر هو بنفسه، إذ بدأت بعد ستة أشهر فقط من إعلان الجمهورية.

من أبرز هذه الإنجازات الثقافية التي أقدم عليها بورقيبة:

1. **إلغاء المحاكم الشرعية:** تم إلغاء العمل بالمحاكم الشرعية وتعويضها بنظام قضائي مدني مستوحى من النموذج الفرنسي، ما شكّل قطيعة مباشرة مع المرجعية الفقهية الإسلامية في الأحوال الشخصية.

[1] – حمة الهمامي، المجتمع التونسي دراسة اقتصادية اجتماعية، تونس: حامد للنشر والتوزيع، 1989، ص 60

2. **إصدار مجلة الأحوال الشخصية (13 أوت 1956):** مثل هذا القانون نقطة تحول فارقة في المجتمعات العربية والإسلامية، حيث سعى بورقيبة من خلاله إلى إعادة صياغة العلاقة بين الرجل والمرأة في ضوء تصوره للعدالة والمساواة. من أبرز ما نص عليه:

- **تحريم تعدد الزوجات:** نصّت المادة 18 من المجلة على اعتبار الزواج من ثانية جريمة يُعاقب عليها القانون بالسجن أو الغرامة أو كليهما.
- **إقرار حق الطلاق لكلا الطرفين:** المادة 30 من المجلة منحت الحق في طلب الطلاق للرجل والمرأة على حد سواء، مع اشتراط محاولة القاضي الإصلاح بينهما قبل الفصل في الدعوى. كما أُقرت النفقة والوصاية للأم على أولادها بعد الطلاق، مع تحديد سن حضانة الأطفال (سبع سنوات للذكور، وتسع للإناث).
- **إصلاحات في نظام الميراث:** تضمنت المادة 143 (الفقرة 22) منح أولوية في التوريث للبنات والحفيدات على حساب باقي الورثة من جهة الأب كالإخوة والأعمام، وساوت بين الذكور والإناث من أبناء المتوفى في الحقوق المالية والميراثية.

غير أن هذه الإصلاحات، خاصة فيما يخص الميراث، أثارت جدلاً واسعًا بسبب تعارضها الصريح مع النصوص القرآنية، لا سيما قوله تعالى: "يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة، إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك]"...النساء: 176[

وبذلك مثّلت هذه الخطوات بداية لمشروع بورقيبي يروم "تحديث" المجتمع التونسي من خلال إعادة صياغة البنى القانونية والاجتماعية على أسس علمانية واضحة، ما جعله يصطدم مبكرًا بالمرجعيات الدينية والشرائح المحافظة في المجتمع[1].

[1]– سورة النساء آية 176 الدلالة / ما عدا الوالد والولد مختصر تفسير الطبري

وقد تضمّن قانون الأحوال الشخصية جملة من الأحكام الجديدة التي أعادت تنظيم مسألة الزواج، من بينها تحديد قيمة المهر، ومنح المرأة الحق الكامل في إبرام عقد الزواج بنفسها دون الحاجة إلى ولي، وقد اعتُبر هذا الإجراء بمثابة قطيعة مع التقاليد الفقهية المعتمدة في المذاهب الإسلامية، حيث تنص غالبية هذه المذاهب، استنادًا إلى النصوص الشرعية، على ضرورة حضور الولي لإتمام عقد الزواج.

وقد استند المنتقدون لهذا التوجه إلى ما ورد في السنة النبوية من أحاديث تؤكد اشتراط الولاية لصحة الزواج، مثل الحديث النبوي" :لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ."كما يُستدلّ بقول الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه" :لا نكاح إلا بإذن وليّها أو ذوي الرأي من أهلها أو السلطان" بالتالي، فإن إقرار هذا الحق للمرأة دون الرجوع إلى وليّ أمرها أثار تساؤلات فقهية وقانونية تتعلق بمدى توافق هذه التشريعات مع المرجعيات الدينية الإسلامية.[1]

انطلاقًا من مراجعة مضامين النصوص الدينية في القرآن الكريم والسنة النبوية، ومن خلال تحليل الإصلاحات التي سنّها الرئيس الحبيب بورقيبة ضمن مجلة الأحوال الشخصية، يتبيّن أن توجّه بورقيبة حمل طابعًا راديكاليًا يسعى إلى إقصاء المرجعيات الإسلامية من البنية المجتمعية التونسية، واستبدالها بنموذج ثقافي مستوحى من المنظومة الغربية .ولعل أبرز خطوة في هذا المسار كانت سنة 1958، حين ألغى النظام التعليم الزيتوني، وأقرّ تعميم التعليم العصري القائم على الازدواجية اللغوية بين العربية والفرنسية، في محاولة لتكريس التوجّه نحو "التحديث" على حساب الهوية الدينية والثقافية.

هذا التحول الثقافي الجذري، الذي تم الترويج له باسم العصرنة والتحرر، واجه رفضًا واضحًا من قوى مجتمعية مختلفة، إذ اعتبرت فئات واسعة أن تلك السياسات أدّت إلى تفكيك هوية المجتمع التونسي وتغريبه. وقد تجلّت مظاهر هذا الرفض من خلال احتجاجات المنظمات الطلابية عام 1972، التي عبّرت عن رفضها للإجراءات التعليمية والثقافية الجديدة، كما شهدت البلاد إضرابًا عامًا دعا إليه الاتحاد العام التونسي للشغل يوم 26 جانفي 1978،

[1]– أبو بكر جابر الجزائري مناهج المسلم لبنان: دار الفكر، 2002، ص 334.

في موقف عبّر عن تصاعد التوترات الاجتماعية والسياسية نتيجة لتلك التحولات القيمية والسياسات السلطوية التي رافقتها.[1]

غير أن واقع تركّز السلطة السياسية في يد جهة واحدة تمثّلت في النظام الحاكم، الذي جمع بين مهام التقرير والتنفيذ دون فصل، جعل من كل محاولات المعارضة والرفض الشعبي عرضة للقمع والإقصاء، فقد واجهت السلطات أي تحرّك نقدي أو احتجاجي بسياسات صارمة تتسم بالعنف ورفض مطلق للنقاش أو التشكيك في الخيارات الرسمية. وفي هذا السياق، واصل بورقيبة، مدفوعًا برؤيته الخاصة لما أسماه بمشروع التحديث، إصدار سلسلة من الإصلاحات دون الرجوع إلى رأي عام حقيقي أو مؤسسات تراقب أو تعارض، مما عمّق من الطابع الأحادي للقرار السياسي في تلك المرحلة.

3 – المجال الاقتصادي:

شكل الانتقال من اقتصاد تابع للمنظومة الاستعمارية إلى نموذج اقتصادي وطني مستقل تحديًا كبيرًا ومعقّدًا، إذ واجه صعوبات متعدّدة جعلت وتيرته بطيئة ومحدودة. ويُعزى ذلك بالأساس إلى النهج الذي تبنته السلطات التونسية، حيث اختارت السير نحو الاستقلال الاقتصادي بشكل تدريجي، دون الدخول في مواجهة حاسمة أو قطيعة تامة مع الدولة الفرنسية، التي ظلت تُمارس تأثيرًا على المسارات الاقتصادية والسياسات المالية لتونس ما بعد الاستعمار،[2] وبوجه عام، يمكن اعتبار جهود الحكومة التونسية في بناء ركائز اقتصاد وطني إيجابية في مجملها، حيث تحققت بعض الإنجازات الهامة على هذا الصعيد، فقد نجحت الدولة في إرساء استقلال نقدي تمثل في إنشاء بنك الإصدار التونسي البنك المركزي التونسي بتاريخ 19 سبتمبر 1958، وكذلك في إحداث وحدة نقدية وطنية تمثلت في اعتماد *الدينار التونسي* يوم 18 أكتوبر من نفس السنة. غير أن هذه الإصلاحات الاقتصادية ترافقت مع تعزيز نفوذ البرجوازية الكبرى في القطاعات الفلاحية والصناعية والتجارية، عبر حزمة من

[1] –Tagme morzouki le jeux de bascule de l'indentité, au olfo, lamloum et bermord Reuenel, la tunise de Ben Ali, la souéte contre le réginealgemitidja, Impression 2002, 80.

[2] – مجموعة مؤلفين مرجع سابق، ص 183.

السياسات التي أدت عمليًا إلى تكريس هيمنة هذه الطبقة وتعمّق أشكال التبعية للقوى الإمبريالية الفرنسية والأمريكية على حدّ سواء[1] .

غير أن النموذج الاقتصادي الذي تم تبنيه في تلك المرحلة كان موجها بالأساس نحو تلبية متطلبات السوق الإمبريالية العالمية، وذلك على حساب تلبية الحاجات الصناعية والتنموية الداخلية للبلاد. وقد ترتب عن هذا التوجه إهمال قطاعات حيوية كان من شأن تطويرها أن يُحدث توازنًا اقتصاديًا حقيقيًا، مما أدى إلى اتساع رقعة الفقر والتهميش في صفوف شرائح واسعة من المجتمع التونسي[2] ، قد أدى هذا التوجه الاقتصادي إلى بروز **حركات اجتماعية وصناعية معارضة،** عبّرت عن رفضها لواقع التبعية الاقتصادية والاستغلال والحرمان الاجتماعي. وتجسّد هذا الرفض في محطات نضالية بارزة مثل الإضراب العام في جانفي 1978 وانتفاضة الخبز سنة 1984. وقد نتج عن هذه السياسات الاقتصادية الرجعية أزمة مزدوجة من جهة، أزمة على مستوى القواعد الشعبية المتضررة من تردي الأوضاع المعيشية، ومن جهة أخرى، أزمة داخل الطبقات الحاكمة، وبوجه خاص في صفوف البرجوازية البيروقراطية والبرجوازية الخاصة التي رأت في النظام التعاضدي تهديدًا مباشرًا لمصالحها الاقتصادية[3].

وقد أسفرت هذه الأزمة عن تحوّل سياسي عميق في البلاد، تُوّج بإقصاء رموز البرجوازية البيروقراطية من مراكز القرار، ومن بينهم أحمد بن صالح، الذي تمت محاكمته بتهم تتعلق بسوء التسيير والخيانة، وانتهى به الأمر إلى السجن. ويبدو أن هذا الإقصاء لم يكن فقط نتيجة تقييم سياسي أو اقتصادي، بل جاء أيضًا في سياق صراع داخلي حاد داخل النخبة الحاكمة، حيث نظر الرئيس بورقيبة إلى بعض معاونيه السابقين باعتبارهم عقبة أمام مشروعه السياسي، ما دفعه إلى التخلص منهم سياسيًا وقانونيًا.[4]

---

[1] – Poncet Jeawn, la tunisie à la recherche avenir, paris leditionsocial, 1974, 30.

[2]– خالد نويسر، العجز الغذائي في تونس في حافظ، شهم، العجر العدائي في تونس من المسؤول، تونس: دار سراس للنشر، 1990، ص 11 – 12.

[3]– عاش، عائشة مرجع سابق، ص107.

[4] – مارك نرفان، حوار مع أحمد بن صالح، تونس التنمية والمجتمع والسياسية، بيروت: دار الكلمة تنشر 1980، ص 59.

وفي الأخير نخلص إلى أن الدولة التونسية في الفترة البورقيبة اتجهت مرة أخرى إلى استيراد النموذج الاقتصادي الغربي الذي يتوافق مع العقلية البورقيبية.

من خلال تحليلنا لبنية المجتمع المدني في تونس، يتبيّن أن اعتراف السلطة السياسية بعدد من الأحزاب لم يكن بالضرورة مؤشراً على تبني تعددية سياسية حقيقية، أو على استعداد النظام الحاكم لقبول تلك الأحزاب كقوى منافسة له. بل إن هذا الاعتراف غالبًا ما اتخذ طابعًا شكليًا، حيث سعت السلطة إلى استيعاب هذه التشكيلات السياسية ضمن حدود "الاختلاف المقبول"، كما تجلى ذلك خلال الانتخابات التشريعية لسنة 1981، والتي أدرجت فيها المعارضة ضمن مشهد سياسي مضبوط يخدم استمرارية النظام القائم.

المطلب الثاني: تأثير النظام السياسي التونسي على الحركات النقابية

شهد الحزب الدستوري الجديد، وتحديدًا زعيمه الحبيب بورقيبة، تحولًا ملحوظًا نحو التصلب في المواقف السياسية، وهو ما تناقض بوضوح مع ملامح المشهد السياسي التونسي الذي أثبت في أكثر من مناسبة نضجه واستعداده لقبول التعددية والتفاعل معها. ومن أبرز مظاهر هذا الانغلاق السياسي نذكر:

- القضاء التام على الحزب الدستوري القديم وسحب صفته القانونية.
- حظر الحزب الشيوعي منذ 8 جانفي 1963، إلى جانب التضييق على نشاطاته وقمع مناضليه ومنابر إعلامه.
- اغتيال المعارض السياسي صالح بن يوسف في ألمانيا، في حادثة أثارت جدلاً واسعًا حول تصفية الخصوم السياسيين.
- إقالة أحمد بن صالح من الأمانة العامة للاتحاد العام التونسي للشغل، ثم إحكام السيطرة على القيادة النقابية، مما أدى إلى احتواء المنظمة بالكامل.
- بداية مرحلة الحزب الواحد رسميًا عام 1964، حيث سيطر الحزب الحاكم على مختلف مكونات المجتمع المدني، والتي تحوّلت تدريجيًا إلى امتدادات حزبية شكلية.
- إخضاع الاتحاد العام لطلبة تونس لسلطة الحزب بأساليب غير ديمقراطية.

- محاكمات متكررة لقيادات فكرية وسياسية معارضة، شملت مناضلي "آفاق"، والحزب الشيوعي، إضافة إلى محاكمات واسعة طالت الطلبة بين سنتي 1972 و1974.
- إخضاع العديد من الجمعيات الثقافية والصحفية، وكذلك الكشافة التونسية، إلى الرقابة الصارمة، ما أدى إلى إضعافها وتراجع حضورها الفكري والسياسي.

تحوّل المشهد الإعلامي في ظل هذه السياسات إلى منصة مخصصة للترويج لصورة الرئيس وخطبه وتنقلاته، في وقت خضعت فيه الحياة السياسية والاجتماعية لهيمنة الحزب الحاكم. هذا الوضع أفضى إلى نوع من الانغلاق السياسي الذي رسخ ملامح النزعة السلطوية، وأنتج ردود فعل معارضة من داخل الحزب الحاكم ذاته، خاصة في صفوف الطلبة والمثقفين الذين بدأوا بالمطالبة بإطلاق الحريات واحترام الدستور.

وفي ظل هذا المناخ السياسي المشحون، بدأت تتبلور تيارات سياسية بديلة، لعل أبرزها التيار السلفي ممثلاً في حركة الاتجاه الإسلامي، التي ستُعرف لاحقًا بحركة النهضة، والتي وظفت الخطاب الديني في مواجهتها للمشروع العلماني، وهو ما عبّر عنه راشد الغنوشي في بيانه الصادر بتاريخ 14 أفريل 2014، تحت عنوان "تطبيق الإسلام وخطر الحل العلماني."[1] وهذا ما يعارضه التيار الديمقراطي التقدمي والحداثي والمتمثل في مكونات الوطنية من أجل الديمقراطية والتقدم كحركة التجديد وحلفائها التي تعتبر نفسها امتداد الحركة الاصلاح التونسية التي انطلقت منذ القرن 19 عشر مع خير الدين باشا والجنرال حسين وابن أبي ضياف وغيرهم.

اولا – قوى المجتمع المدني.

لا يُعدّ وجود مؤسسات تحاكي النظم الديمقراطية دليلا قاطعًا على تطبيق الديمقراطية الفعلية، فهناك دول مثل المملكة المتحدة تُصنّف ضمن أكثر الديمقراطيات استقرارًا رغم عدم امتلاكها لدستور مكتوب. [2]

[1] – حمة الهمامي، مرجع سابق، ص 175.

[2] – عبد الطيف الحناشي، نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية الحبيب بورقيبة أنموذجاء العدد 29 نداء 2001 بيروت المجلة العربية للعلوم السياسية، ص 37.

أما النظام السياسي الذي أقامه الحبيب بورقيبة بالاعتماد على الحزب الدستوري، فقد افتقر إلى الجوهر الديمقراطي، رغم توفره على مؤسسات تُشبه من حيث الشكل النظام الديمقراطي ووجود دستور ينص على جملة من الحقوق والحريات الفردية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن تنظيم هذه الحريات ظل مرهونًا بالقوانين، مما حد من فاعليتها. وقد عبّر بعض المثقفين المتخصصين في الشأن الدستوري آنذاك عن مخاوفهم من الصيغة البرلمانية المعتمدة، معتبرين أن استمرار بورقيبة في السلطة دون إمكانية دستورية لعزله سيعطل عمل هذا النظام ويرسخ تقاليد سلطوية يصعب تجاوزها،[1] كما يرى بعض الباحثين أن الدستور الذي صوت عليه لم يكن سوى ديكور براق يضم كل الحقوق الديمقراطية وقوانين التسيير، التي قتلت أي حس ديمقراطي كما نظمت الحياة الوطنية على المقياس الشخصي لبورقيبة[2]

شهد نشاط النخبة التونسية قبل الاستقلال حيوية ملحوظة على مختلف الأصعدة، حيث بلغ عدد الدوريات الصادرة باللغة العربية بين عامي 1881 وموعد الاستقلال حوالي 338، إضافة إلى 975 مطبوعة صدرت باللغتين العربية والفرنسية، إلى جانب مئات الجمعيات والمنظمات ذات الطابع الثقافي والاجتماعي والرياضي والمهني. غير أن المشهد تغيّر تدريجيًا بعد الاستقلال، إذ تم تقويض الصحافة التونسية بشكل تدريجي عبر آلية أشبه بالموت البطيء، ولم يُكتب البقاء إلا للصحف الموالية للحزب الحاكم. حتى بعض رموز الحزب أنفسهم دفعوا ثمن انتقادهم للنظام الفردي الذي فرضه الرئيس الحبيب بورقيبة. أما المنظمات والجمعيات، فقد تراجع دورها وتم اختراقها وإلحاقها بالحزب الحاكم، بما في ذلك عمادة المحامين التي لم تُستثنَ من هذا المسار التبعي[3].

تم حل بعض التنظيمات في جوان 1958، ثم جرى احتواؤها لاحقًا، كما هو الحال بالنسبة لعدد من الأحزاب السياسية التي اختفى بعضها تمامًا، إما تحت وطأة الخوف أو بعد

[1] – جريدة لا يكسبون (العمل)، عدد كانون الثاني / يناير 1958، 4، وهي جريدة ناطقة باسم الحزب الدستوري الحاكم

[2] – محمد حمدان، دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية في سنة 1838 إلى مارس 1956، تونس، بيت الحكمة 1989، ص 330.

[3] – عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص36.

منع أنشطتها ومصادرة وسائل إعلامها بقرارات رسمية. وقد سعى النظام السياسي الجديد، حتى قبل أن تكتمل ملامحه، إلى تصفية التيار اليوسفي بشكل عنيف وحاسم، مستعينًا بمؤسسات الحزب–الدولة، وبدعم ضمني من الإدارة التونسية. وفي هذا السياق، تم إنشاء محكمة القضاء العليا لمحاكمة عناصر التيار اليوسفي، والمتعاونين السابقين مع الاستعمار، وأفراد من العائلة الحسينية. وقد أصدرت هذه المحكمة، خلال فترة نشاطها إلى غاية إلغائها في أواخر أكتوبر 1959، أحكامًا صارمة طالت المئات من المتهمين، من بينهم مناضلون من التيار اليوسفي وآخرون من المعارضة السياسية.[1] وسينتهي الأمر باغتيال صالح بن يوسف في سويسرا عن طريق أحد أبرز المقربين لبورقيبة[2].

رأى الرئيس الحبيب بورقيبة أن القضاء على التيار اليوسفي شكّل مؤشراً على استتباب الأمن وترسيخ الديمقراطية في تونس. واستدلّ على ذلك بالسماح للحزب الشيوعي بالنشاط في كنف القانون، رغم كونه من أصغر الأحزاب الشيوعية في العالم من حيث الحجم والتأثير.[3]

في هذه المرحلة، أقرّ الحبيب بورقيبة بأن وجود معارضة سياسية يُعدّ ضرورة لضمان الحرية والديمقراطية، مشيرًا إلى قبوله بمبدأ المعارضة واعترافه بحقها المشروع. غير أن هذا القبول كان مشروطًا، إذ عبّر عن رفضه القاطع لأي معارضة تتخذ من موقعها وسيلة لبثّ الكراهية أو إثارة الانقسام داخل المجتمع. فالمعارضة المقبولة بالنسبة إليه، هي تلك التي تنضوي ضمن حدود الانضباط وتلتزم بقرارات الحكومة. أما المعارضة التي تخرج عن هذا الإطار، فقد اعتبرها انعكاسًا لتأخر الشعب وافتقاره إلى الوعي بالقيم الوطنية والروحية التي تقتضيها مصلحة الوطن[4].

غير أن الواقع سرعان ما خالف التصريحات الرسمية، إذ تم تجميد نشاط الحزب الشيوعي سنة 1963، وتكرّست منذ سنة 1964 هيمنة الحزب الحاكم على مختلف المنظمات النقابية

[1] – عدنان المنصر، دولة بورقيبة، فصول في الأيديولوجيا والممارسة، 1956 1980، تقديم حسين رؤوف حمرة (سوسة تونس كلية الآداب والعلوم الإنسانية (2004) ص177

[2] – عبد اللطيف، الحناشي، مرجع سابق، ص37.

[3] – الحبيب بورقيبة، خطب، ج4، تونس، نشويات كتابة الدولة للإعلام (1957)، ج 4، ص 59 (أكرا في05/03/1957)

[4] – الحبيب بورقيبة، مرجع سابق، ج 4 (05/03/1957)

والمهنية والاجتماعية، حيث خضعت جميعها لإشرافه المباشر. وقد شمل هذا التمركز السلطوي حتى الحزب الحاكم نفسه، الذي شهد تعديلات داخلية في نظامه الأساسي عززت من مركزية القرار والتنظيم، مما أدى إلى تقلص المساحات الديمقراطية المحدودة التي كانت تمارس في بعض الهياكل القاعدية والوسطى. وبهذا المسار التدريجي، اندمج الحزب والدولة في كيان واحد، وأصبح بورقيبة المرجع الأوحد وصاحب القرار النهائي في كل ما يتعلق بشؤون الحزب والدولة على حد سواء،[1] وقد أسهم هذا الوضع، إلى جانب عوامل أخرى، في بروز عدد من التنظيمات السياسية السرية المعارضة للنظام، سواء من داخل الحزب الحاكم أو من خارجه، ما أفضى إلى تصاعد حدة التصادم السياسي مع السلطة. وقد انعكس ذلك في تعدد المحاكمات ذات الطابع السياسي خلال الفترة المعنية، حيث استهدفت هذه الملاحقات القضائية بعض القيادات الدستورية على غرار أحمد بن صالح ومجموعته، إلى جانب نشطاء من التيارات الماركسية والقومية بمختلف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية.[2]

ثانيا – مفهوم الديمقراطية عند البورقيبة وشروطها

لم تحظَ المسألة الديمقراطية باهتمام جوهري في الخطابات الرسمية للرئيس الحبيب بورقيبة، إذ لم يكن يتطرق إليها إلا في مناسبات محدودة، لاسيما في فترة ما بعد الاستقلال، كتشكيل المجلس التأسيسي أو إجراء الانتخابات البلدية والتشريعية، أو عند بروز خلافات داخل الحزب، وخصوصًا عندما كان بعض القياديين يعبرون عن استيائهم من الممارسات غير الديمقراطية داخل القيادة. وفي هذا السياق، غالبًا ما كان بورقيبة يربط الديمقراطية بشروط تبدو شبه تعجيزية، من بينها شرط النضج السياسي للمواطن، إذ يرى أنه لا يمكن تحقيق نظام ديمقراطي إلا عندما يصبح كل فرد قادرًا على ضبط مشاعره والتحكم في سلوكياته بما يؤهله للمشاركة في إدارة شؤون الدولة دون الحاجة إلى سلطة رادعة..[3] المقصود بالمُسيطر في خطاب بورقيبة

[1] – عدنان المنصر، مرجع سابق، ص46.36

[2] – محمد ضيف الله المحاكمات السياسية في تونس 1956–1987، في القضاء والتشريع في نوس، البورقيبية والبلاء العربية، جمع عبد الجليل التميمي زغوان تونس: مؤسسة التميمي وكونراد ايدناور، (2004) ص159.

[3]– الحبيب بورقيبة، قطب، ج 2، (تونس) نشريات كتابة الدولة وللإعلام 1956 بمناسبة انفتاح مؤتمر الجامعات الدستورية 336 بالساحل 25/08/1956، 336.

هو المستعمر الأجنبي، ما يفيد بأن بلوغ الاستقلال الوطني يتطلب من الشعب التونسي أن يتنازل مؤقتًا عن جزء من حريته لصالح سلطة وطنية مركزية. ووفقًا لهذا الطرح، فإن التضحية بالحريات السياسية تعدّ شرطًا ضروريًا لتحقيق التقدم والازدهار. ويُحمّل بورقيبة الشعب مسؤولية هذا الاختيار، مُصوّرًا المسألة كمعادلة حاسمة لا تقبل التردد: فإما أن يتكاتف الشعب ويقبل بالانضباط والعمل الجاد تحت قيادة السلطة الوطنية، أو أنه يعجز عن مواصلة الطريق نحو التنمية، مما يستدعي التدخل القسري لضمان تحقيق المصلحة العليا.[1] وقد استند الحبيب بورقيبة، لتبرير شرعية أسلوب حكمه وطبيعته السلطوية، إلى وقائع من التاريخ الإسلامي في شمال إفريقيا، مستعرضًا تجارب بعض الشخصيات التاريخية التي وصفها بـ"العظام"، ممن حكموا بقوة وفرضوا سلطتهم على الشعوب بدعوى الإصلاح والاستقرار، واعتبر هؤلاء القادة "مستنصرين" يستمدون مشروعيتهم من الضرورة الوطنية لا من الإرادة الشعبية، بما يعني أن دور الزعيم يكمن في إنقاذ الأمة حتى لو اقتضى الأمر تجاوز الممارسات الديمقراطية، مكرسًا بذلك منطق "الزعيم المخلص" الذي يُفوَّض للقيادة دون مساءلة أو مشاركة حقيقية من المجتمع. [2]

لذلك يعتبر بورقيبة أي مواطن يعارض الحكومة خائنا، إذ أن ما يتطلبه هذا الشكل من الحكم هو الطاعة العمياء للحكومية ... إن كل إحلاليا الأمن يعتبر خيانة للوطن ستقابله الحكومة بصرامة بالغة بقرها جميع العقلاء، فعلى كل مواطن، مهما تكن أفكاره وسيوله، أن يزيدها ويساندها ويتضامن معها في كل تقوم به.....

فرؤيته للديمقراطية: من خلال تناقض واضح بين الخطاب والممارسة؛ ففي الوقت الذي أقصى فيه كل إمكانيات التنظيم السياسي الحر وأغلق الباب أمام التعددية، صرح بشكل صريح بأن "الانتماء إلى غير الحزب الدستوري ممنوع". وقد ترجم هذا الموقف إلى واقع سياسي منغلق تمثل في حظر الحزب الشيوعي سنة 1963، وتفكيك اللجنة التنفيذية، وتصفية التيار اليوسفي، ومنع أي حرية تنظيمية خارج الإطار الذي يرسمه النظام.

[1] – عدنان المنصر، مرجع سابق، ص48.

[2] – عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص 41.

ورغم هذا الانغلاق، حاول بورقيبة تبرير هذه الوضعية عبر القول بأن البلاد لا تحتاج إلى تعددية حزبية، لأن الحزب الدستوري – حسب تعبيره – يؤدي واجباته على أكمل وجه، وينجح في كافة مهامه، ولا يمكن أن يوجد من بين التونسيين من يختلف معه في الأهداف والمبادئ إلى درجة تشكيل حزب آخر. هكذا قدم بورقيبة حزبه باعتباره التعبير الوحيد عن إرادة الشعب، في رؤية تجسد منطق الحزب الواحد وتختزل الديمقراطية في الطاعة للوطن من خلال الحزب الحاكم[1].

أما النشاط النقابي، فقد واصل بدوره الخضوع المباشر لسلطة الحزب الحاكم، إذ تم إدماجه ضمن المنظومة السياسية القائمة، حيث شغل الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل موقعًا في الديوان السياسي للحزب (المكتب السياسي). وقد عبّر الرئيس بورقيبة عن هذا التوجه بشكل صريح، حيث اعتبر أن مصلحة النقابة وفاعلية نشاطها لا تتحققان إلا إذا كان على رأسها قادة "دستوريون" منسجمون مع توجهات الدولة والنظام القائم. بهذا الشكل، تم تجريد العمل النقابي من استقلاليته وتحويله إلى أداة ضمن أدوات دعم النظام السياسي وتعزيز هيمنة الحزب الواحد.[2]

لقد كان بورقيبة يعتبر أن الانسجام التام بين قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل والحكومة أمر ضروري، وأي تعارض أو اختلاف في التوجهات كان يُقابل بالإقصاء من كلا المؤسستين، كما حصل مع قيادات بارزة أمثال أحمد بن صالح، أحمد التليلي، والحبيب عاشور، الذين أزيحوا من مواقعهم النقابية والسياسية نتيجة رفضهم الخضوع الكامل لسلطة الحزب الحاكم.

وفي إطار تبرير هذا النهج السلطوي، غالبًا ما لجأ بورقيبة إلى خطاب مزدوج، يدعو فيه الشعب إلى تجاوز المطالب الديمقراطية الفورية، ويبرر التضحية بها مؤقتًا لصالح نظام استبدادي "ضروري" لبناء ما أسماه لاحقًا بالديمقراطية الحقيقية. فقد اعتبر أن الديكتاتورية قد

[1] – عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص41.

[2] – الحبيب بورقيبة، خطب، ج 18 تونس نشريات كتابة الدولة للإعلام 1964، 18 من 17 مررت 1904.

تكون مرحلة انتقالية لازمة لتهيئة الشعب وإعداده سياسيًا وثقافيًا لتقبل الديمقراطية لاحقًا، وذلك تحت شعار "التحديث قبل الحرية."

كما استخدم بورقيبة أسلوب التخويف لإقناع الشعب بضرورة تأجيل التعددية، مستندًا إلى فكرة أن الديمقراطية في مجتمع تغلب عليه الأمية السياسية وغياب النضج، قد تؤدي إلى الفوضى والانهيار. وكرر هذه الفكرة في أكثر من خطاب، مؤكدًا أن التسرع في تطبيق الديمقراطية الكاملة في ظل عدم جاهزية المجتمع يعادل . حسب تعبيره . تكليف غير المؤهل ببناء دار، وهو لا يحسن البناء[1].

ونتيجة لتراكم هذه المواقف والسياسات، دعا بورقيبة الشعب التونسي إلى العدول عن المطالبة بالديمقراطية، معتبراً إياها بريقاً خادعاً قد يقود إلى الفوضى ويهدد مكاسب الاستقلال، بل وقد يفتح الباب مجددًا أمام الاستعمار. في رؤيته، كان التقدم والانضباط والامتثال الواعي لقرارات السلطة شرطًا مسبقًا لتحقيق الديمقراطية. واعتبر أن الشعوب لا تنال حقوقها السياسية إلا عندما تبلغ مستوى متقدماً من الوعي والرقي، يسمح لها بممارسة الديمقراطية بشكل "منضبط" يخدم مصالح الدولة، لا بتقليد أعمى للنماذج الغربية، بل بترسيخ انسجام داخلي طوعي مع القيادة ومشروعها الوطني[2]، ويرى بورقيبة أن الديمقراطية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا ضحّى الشعب بحريته مؤقتًا، لتتولى الحكومة، باعتبارها الجهة الوحيدة المؤهلة، ضمان الاستقرار والطمأنينة. فبحسبه، الممارسة الديمقراطية ليست غاية فورية بل عملية معقدة تتطلب وقتًا طويلاً وتدرّبًا متواصلاً من قبل الشعب، وهو ما اعتبر أن التونسيين غير مهيئين له بعد.

في هذا السياق، يستبعد بورقيبة جدوى تطبيق الديمقراطية في اللحظة الراهنة، لعدم نضج الظروف الموضوعية والشعبية الكفيلة بإنجاحها. ويضيف إلى ذلك بُعدًا تاريخيًا مؤسسًا لفكرته، إذ يقرّ بأن الحركة الوطنية التونسية لم تتبنَّ الديمقراطية كهدف أصيل لنضالها، بل

[1] – الحبيب بورقيبة، خطب، ج 21 تونس: نشريات كتابة الدولة والاعلام 1964، ج 21، 237 (قرطاج1966/04/26)

[2]– الحبيب، بورقيبة خطب ج 21، قرطاج (26/04/1966)

كان هدفها المركزي هو التحرر من الاستعمار، وبناء دولة موحدة قوية، تفرض الانضباط وتؤمّن الاستقرار، باعتبار ذلك أولوية تسبق كل مطلب سياسي آخر، بما في ذلك الديمقراطية.[1]

المطلب الثالث: واقع التنمية الاقتصادية:

لقد عرف منوال التنمية عديد الصعوبات بداية من نهاية السبعينات وتسبب هذا المنوال، بداية في ارتفاع كبير للديون الخارجية للاقتصاد التونسي، وهو الأمر الذي سيولد أزمة الديون منذ التغيير المفاجئ نسب الفائدة في بداية الثمانينات. فصافي الديون الخارجية سيبلغ، بين 1977 و1986، معدلا سنوياً ساوي 22%، وسترتفع نسبة التداين وخدمات الدير بوتيرة متسارعة كذلك لتكون 38 و12.1% بين 1977 و1982، وسيكون ارتفاع التداين ونسقه المتصاعد سبباً في تدهور الوضع المالي الخارجي للبلاد التونسية وسيمر إجمالي الديون الجارية من 1.5 مليار دولار سنة 1981 إلى 4.5 مليار دولار في 1986. كما سيكون اللجوء الهائل إلى التدابين لتمويل احتياجات الاقتصاد سبباً في أزمة التداين التي ستعرفها توسر في الثمانينات على غرار معظم البلدان النامية، وستؤدي هذه الازمة إلى نبي برنامج الإصلاح الهيكني سنة 1986[2].

من جهة أخرى لم يخدم منوال التنمية القطاع الفلاحي. هنا نشير إلى أن بلادنا طبقت سياسة الأسعار الفلاحية المنخفضة منذ بداية الستينات لدعم القطاع الصناعي وقد تبت هذه السياسة في تهاوي الأسعار الحقيقية المواد الفلاحية والحبوب التي عرفت بين 1961 و1979، تراجعا ب 4% للقمح الصلب وبـ 31% للقمح اللين وبـ 22 % للشعير، وكانت هذه الخسارة سبباً في صعوبات واجهت المنشآت الفلاحية في تونس زاد من مفعولها صعف الاستثمارات العمومية والتمويلات البنكية، إذ لم يحصل هذا القطاع إلا على ما بين 7 و9% من القروض البنكية في السبعينات كما تراجع نصيب الاستثمار إلى النصف فنزل من 20 إلى 10% في نهاية الثمانينات.

[1]– حسن الشامي، تقرير التحول الديمقراطي في تونس عام 2011، الحوار المتمدن العدد 3720، 2022/05/07.

[2]– حكيم بن حمودة، محررا، عبد العزيز الجربي، مترجما، تونس: الاقتصاد السياسي للثورة، ، تونس، دار محمد علي للنشر ، 2016، ، ص62.

ونتج عن تدهور وضع القطاع الفلاحي انتشار الفقر في الأرياف، وتشير التحقيقات إلى أن نصف السكان في المناطق الريفية يعيشون تحت مستوى الفقر في سنة 1980. وفي ذات الوقت كان الإنتاج الفلاحي يرتفع بنسق ضعيف وشهدت أهم المواد الفلاحية تسب زيادة متدنية في السبعينات مثل الحبوب (1.1%) واللحوم (1.7%). وقد أدى هذا التهميش للفلاحة وأرمة الإنتاج المحلي إلى الإضرار بالاستقلال الغذائي وإلى تبعية كبيرة للسوق العالمية، وهي تبعية تزداد شدة في مجال المواد الإستراتيجية مثل الحبوب التي لم يكن الإنتاج المحلي فيها يغطي سوى 55% من الاحتياجات، ومثل متوجات الحليب التي لم تكن تغطي سوى 40% من الاستهلاك المحلي ومثل السكر التي لم يكن الإنتاج المحلي منه يغطي سوى نسبة ضئيلة من الاستهلاك، فمثلت هذه المواد الثلاثة أكثر من 3/2 الواردات الغذائية سنة 1980.[1]

هكذا إذن لم يعط منوال التنمية وعملية تحديث الاقتصاد الأهمية التي يستحقها القطاع الفلاحي مما أدى إلى تبعية غذائية ما فتئت تتزايد. وستؤثر هذه التبعية في النمو وتكون بذلك أحد الرهانات الكبرى التي يجب كسبها ومن الواجب القول بأن ارتفاع الواردات سيشكل ضغطا على التوازنات الاقتصادية الكبرى وسيتحول هذا الارتفاع إلى اختلالات في ميزان الدفوعات كما سيكون لهذا اللجوء المتزايد إلى التوريد أثار في ميزانية الدولة خاصة في المصاريف الموجهة إلى صندوق التعويض وتغطية الفارق في أثمان المواد الأساسية، وقد تمكن الاقتصاد التونسي في السبعينات من النجاح نسبياً في التعامل مع هذه التحديات بما أن إنتاج النفط يوفر الميزانية الدولة موارد هامة إضافة إلى أن الأسعار العالمية كانت نتجه إلى الانخفاضي منذ بداية الثمانينات، لكن هذا الوضع سيتغير جذريا مع تراجع إنتاج النفط ولكن ما سيكون ضغطه كبيراً على الاقتصاد التونسي إنما هو ارتفاع أسعار المواد الفلاحية على الصعيد العالمي ستكون أزمة الفلاحة بداية من 2008 من عوامل فتور منوال التنمية الاقتصادية وأزمة الديكتاتورية، وتسهم في سقوطها يوم 14 جانفي 2011.

[1] – حكيم بن حمودة، مرجع سابق ، ص62.

وكانت هذه الفترة موسومة كذلك بازدياد التفاوت بين الجهات. ولئن كان مشروع التنمية الصناعية في الستينات يهدف إلى إصلاح اختلال التوازن الموروث عن الفترة الاستعمارية بإنشاء مشروع صناعة السكر في باجة والقطب الكيمياوي بقابس، فإن هذه الاستثمارات لن تصلح التفاوت بين الجهات بل إن هذا التوجه سيتواصل ويتسارع في السبعينات باعتبار أن المؤسسات المصدرة متستقر أساساً في المناطق الساحلية. فبين 1974 و1981 ستحصل مناطق الشمال الشرقي، التي تحتضن 33% من مجموع السكان تونس وبنزرت وزغوان ونابل على 45% من الاستثمارات الصناعية و53% من مواطن الشغل. كما ستحصل في نفس الفترة جهة الوسط الشرقي (سوسة والمنستير والمهدية)، التي تمثل 21% من مجموع السكان، على 25% من الاستثمارات بما يؤدي إلى خلق 36% من مواطن الشغل في الصناعة. بينما لن يحصل باقي جهات البلاد إلا على 31.4% من الاستثمارات و12% من مواطن الشغل.

وسيتفاقم التفاوت بين الجهات بداية من 1970 ليحدث حركة نزوح كبيرة من الأرياف. وعلاوة على مظاهره الاقتصادية والاجتماعية فإن اختلال التوازن بين الجهات سيكون له تأثير كبير في منوال التنمية وفي الاستقرار السياسي.[1]

فقد بدأ مشروع التحديث الاقتصادي يعرف صعوباته الأولى وتناقضاته التي ستفضي إلى أزمة مفتوحة في بداية الثمانينات، ومن بين هذه الصعوبات ذكرنا التداين الخارجي وتهميش الفلاحة وتزايد نسبة الفقر في الأوساط الريفية وكذلك التفاوت بين الجهات. وستتواصل هذه الصعوبات وتتعاظم فتكون من العناصر التي تسهم في فتور المنوال الاستبدادي وفي ثورة 14 جانفي2011.

إن تنامي السلطة الفردية على المستوى السياسي وكذلك أولى الصعوبات التي يواجهها منوال التنمية الجديد ستكون كلها سبباً في أول انتفاضة كبيرة ضد نظام الحزب الواحد بتونس في 26 جانفي 1978.

[1]– حكيم بن حمودة، مرجع سابق ، ص62 –62.

المطلب الرابع: الخميس الأسود، أول انتفاضة ضد الاستبداد.

يمثل الخميس الأسود، أول أحداث 26 جانفي 1978، أول انتفاضة كبيرة، كما سماه النقابيون بالإضافة الى ما لحق بالممتلكات الخاصة والعامة التي اتلفت واحرقت والى الخسارة التي اصابة الاقتصاد الوطني فقد سقط حسب تقرير صحيفة LE MONDE في حدود 420 ضحية بين قتيل وجريح[1]، منذ استقلال تونس، ضد نظام الحكم المطلق وضد أب الأمة ذي السلطة التي ما فتئت تزيد باستمرار ولا تقبل النقاش، كما أنها أول انتفاضة للنقابة ذات الشعبية الكبيرة، الاتحاد العام التونسي للشغل، التي كانت دائما دعامة قوية للحزب الواحد وللنظام السياسي التونسي، فمعلوم أن كامل تاريخ الحركة الوطنية التونسية كان متصفا بالالتحام الإستراتيجي القوي بين النقابة وحزب الدستور الجديد، كما كان كثير من القادة النقابيين أعضاء في قيادة الحزب من بينهم أحمد بن صالح وأحمد التليلي والحبيب عاشور. وفضلا عن ذلك فقد اختارت النقابة دعم جناح بورقيبة التحديثي في صراعه مع الجناح القومي العروبي الذي يقوده صالح بن يوسف، ومكن هذا التأييد بورقية وخطه السياسي من الابتعاد تدريجيا عن توجه صالح بن يوسف الراديكالي وكسب فوز في مؤتمر الحزب بصفاقس في 1955.[2]

وبداية من هذا التاريخ أصبح هناك تحالف إستراتيجي قوي بين النقابة والحزب خاصة في تسيير دولة الاستقلال. كما تبوأ كثير من الزعماء النقابيين مناصب وزارية في مختلف الحكومات التي كونها الحبيب بورقيبة. وسيصبح لاحقاً أحمد بن صالح، الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، كاتب دولة للتخطيط والمسؤول الأول عن البرنامج الاقتصادي في تونس، فينفذ عندئذ برنامج النقابة الاقتصادي ويضع لبنات الحركة التعاضدية والتجربة الاشتراكية في تونس. كما أن الحزب الحاكم، الذي أصبح الحزب الواحد بعد حظر الأحزاب الأخرى عقب محاولة الانقلاب سنة 1962، سيختار الخط الاشتراكي في مؤتمره السابع سنة 1964 ويصبح الحزب الاشتراكي الدستوري بتأثير من القيادات النقابية. ولن يغير حلول

[1]– سالم الحداد، الاتحاد العام التونسي للشغل ونظام بورقيبة بين الوئام والصدام، دار النشر تونس، 2011،ص 135.

[2] – حكيم بن حمودة، مرجع سابق ، ص64.

الحبيب عاشور، رفيق درب بورقيبة في الحركة الوطنية، على رأس الاتحاد العام التونسي للشغل في السبعينات، هذا التحالف بل سيزيده متانة.

وستمثل أحداث 26 جانفي 1978 عاصفة في سماء الحركة الوطنية والمشهد السياسي التونسي التي كانت صافية حتى ذلك الوقت. وستصيب هذه الانتفاضة «أب الأمة» بصدمة وهو الذي كان يعتقد ضمان بقائه في الحكم نهائيا بعد أن أجرى التغيير الدستوري الأول وركز سلطته المطلقة بمبايعته رئيسا مدى الحياة. فهذه الانتفاضة ضد الحكم الفردي وهيمنة الحزب الواحد على الحياة السياسية كانت نكسة لا سابق لها للزعيم الوطني الشيخ. وترداد أهمية الأزمة بتزامنها مع سحب حليف ذي كبير الثقة منه وانسلاخه نهائيا عنه، ألا وهو النقابة العمالية.

وقد طبع في بداية السبعينات مقارنة بالستينيات ثلاثة أشياء جديدة رئيسية كانت تتطلب تجديدا في تعديل نسق التنمية وهي:[1]

1- انقلاب الظرف الدولي المتميز بسمات عديدة أهمها ارتفاع أسعار مواد الاستهلاك.

2- تغيير ميزان القوى بين فئات مهيمنة والطبقة المهيمن عليها وهو تغيير تميز بالأخص بتصاعد القدرة النضالية العمالية.

3- ضرورة الرفع من حجم الصادرات الى اقصى حد ممكن لمواجهة العجز المتزايد للميزان التجاري.

ولفهم أسباب هذه الانتفاضة يجب الرجوع إلى صعود المعارضة الشعبية في أواسط السبعينات إثر إرساء المنوال الليبيرالي الجديد للتنمية، فقد شهدت البلاد منذ 1976 ارتفاعاً في الإضرابات التي تزايدت سنة 1977 وقد ذكرت بعض الدراسات ما يقارب 1.2 مليون ساعة عمل مهدورة. ولئن سعت الحكومة والقيادة النقابية إلى وضع حد للحركة الاحتجاجية بإمضاء العقد الاجتماعي يوم 19 جانفي 1977، فإنه لم تتم مراعاة حركية قواعد أصبحت

[1]- عبد السلام بن حميدة واخرون، جدلية العلاقة بين النضالين الوطني والاجتماعي في تاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل، (منشورات قسم الدراسات والتوثيق، تونس، 2004)،ص 100.

أكثر قدرة على النضال بفضل وجود قوى اليسار التي أخذت تكسب عدداً متزايدا من الأفراد وأصبحت أكثر أهمية في مختلف هياكل النقابة. وستواصل هذه الحركية وتتكثف الإضرابات على امتداد السنة.

إن تحرك العمال واحتجاجهم سيكونان سبباً في توترات كبيرة بين قيادة الحزب والزعماء النقابيين ومن بينهم الحبيب عاشور الذي كان أنداك عضوا في المكتب السياسي للحزب الواحد. فقادة الحزب ينتقدون علنا عجز القيادة النقابية عن إيقاف حركات الإضراب ويتهمونهم بالعمل على قطع الصلة بين النقابة والحزب، في حين كانت القيادة النقابية من جهتها، ومدعومة بجيل جديد من المناضلين، تعمل على فرض استقلالية أكبر للمركزية النقابية. وقد أنت هذه التوترات، وكذلك الانتقادات الشديدة والعلنية التي يوجهها الحزب إلى النقابة، بالحبيب عاشور الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل إلى الاستقالة من المكتب السياسي للحزب، وستكون هذه الحركة سبباً في تصاعد حملة التجريح والاستفزاز من جانب قادة الحزب ضد الاتحاد العام التونسي للشغل وخاصة ضد قائده الحبيب عاشور.[1]

وهذا الاحتجاج الاجتماعي سيتدعم بتصاعد المعارضة السياسية للحكم المطلق في مختلف الأوساط خاصة منها أوساط الليبيراليين الذين طالبوا بانفتاح النظام السياسي ودمقرطته، فقد ضاعف أحمد المستيري، المرفوت سابقاً من الحزب الحاكم، جهوده لتعبئة المثقفين حول أفكار ترمي إلى حماية حقوق الإنسان والديمقراطية. وأفضت هذه الجهود إلى إصدار نداء الحماية الحريات العامة في تونس في شهر أفريل 1977، ودعت هذه الشخصيات لاحقاً إلى تنظيم ندوة وطنية حول الحريات في شهر جوان، لكن الحكومة متعت تنظيمها آنذاك.[2]

[1] – حكيم بن حمودة، مرجع سابق، ص 65 – 66.

[2] – المرجع نفسه، ص67.

المبحث الثاني: الإصلاح السياسي في عهد الرئيس زين العابدين بن علي

في هذا المبحث تكلمنا عن الإصلاح السياسي في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي من حيث النظام السياسي والانتخابات ثم تطرقنا إلى المجتمع المدني والحركة النقابية في تونس من 1987 إلى غاية 2010 ودور الحركة النقابية في أحداث الحوض المنجمي 2008.

المطلب الأول: النظام السياسي التونسي 1987 – 2010

إثر صعود زين العابدين بن علي إلى الحكم في عام 1987 بعد الانقلاب الذي نفذه بموجب الفصل 57 من الدستور، دخلت تونس في مرحلة من الحكم الكليائي ذو الطابع البوليسي. خلال هذه المرحلة، قام النظام بتحديث وتوسيع المؤسسة الأمنية بشكل كبير، حيث تم تدعيم عدد أفراد الشرطة ورصد إمكانيات مادية ضخمة لدعم هذا التوسع. وكان الهدف من ذلك إخضاع المجتمع التونسي، بما في ذلك أعوان الأمن أنفسهم، لتدريبات نفسية تهدف إلى بناء عقيدة أمنية تروج للولاء المطلق للنظام بدلاً من الوطن. هذا النظام البوليسي لم يقتصر فقط على استخدام القوة العسكرية والأمنية، بل كان يسعى إلى مراقبة جميع فعاليات المجتمع المدني واحتوائها أو القضاء عليها إذا كانت معارضة.

الأنظمة الكليائية، سواء كانت بوليسية أو عسكرية أو دينية، تتميز بالسعي المستمر لمراقبة كل جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية في البلاد. نظام بن علي اتبع هذه الإستراتيجية بشكل صارم، حيث كان يتسم النظام السياسي بعبارة "لا شئ في الدولة، ولا شئ خارج الدولة، ولا شئ ضد الدولة"، كما عبّر عنها موسوليني. هذه السياسات أثرت بشكل كبير على المواطن التونسي العادي الذي عاش قمعًا معنويًا مكثفًا، مما أدى إلى ظاهرة جديدة في القاموس السياسي الشعبي، حيث أصبح الناس يطلقون على رجال الأمن "الحاكم" وعلى الرئيس "المعلم". هذا النوع من المصطلحات كان يعكس مدى الهيمنة التي مارستها الدولة على الحياة السياسية

في البلاد، مما لفت انتباه العديد من الباحثين في العلوم السياسية إلى وجود تحولات غير طبيعية في الممارسة السياسية[1].

الرقابة المعنوية لم تقتصر فقط على المعارضين السياسيين، بل شملت أيضًا المواطنين العاديين .هذا التوجه نحو فرض الرقابة الذاتية كان له دور كبير في تعزيز الزبونية السياسية، حيث بدأ المواطنون يتجنبون أي مبادرة حرة تطالب بحقوقهم خوفًا من بطش النظام. الزبونية السياسية تشير إلى العلاقات التبعية التي تقوم على ولاء الشخصيات للسلطة مقابل الحصول على الامتيازات والمناصب في الدولة، وهو ما أصبح الممارسة السائدة في تونس خلال فترة حكم بن علي.

وقد أصبحت الزبونية هي القاعدة في التعاملات اليومية، حيث كان من الضروري إظهار الولاء للسلطة السياسية للحصول على وظيفة في القطاع العام. الوظائف في هذه المرحلة لم تكن تعتمد على الكفاءة بقدر ما كانت تعتمد على الولاء السياسي .ومع مرور الوقت، تطورت هذه الممارسات لتشمل ميليشيات سياسية تديرها عائلات مقربة من النظام، مثل عائلة الطرابلسية، التي استغلت تلك الولاءات السياسية للحصول على رشاوي وامتيازات.

من المفارقات في تلك الفترة أن النظام السابق كان يروج لقصة النجاح الاقتصادي، لكن ثورة 2011 كشفت زيف هذا النجاح وكشفت الأرقام الحقيقية حول البطالة والفساد المالي والسياسي في البلاد[2].

تأثير نظام 7 نوفمبر في المؤسسة البرلمانية:

في إطار محاولاته لإظهار تونس كدولة ديمقراطية، قام نظام 7 نوفمبر بتوظيف المؤسسة البرلمانية لصالح مشروعه الاستبدادي. في عام 2002، تم إصدار قانون دستوري لإنشاء مجلس المستشارين كغرفة برلمانية ثانية، لكن التوزيع الفعلي للمقاعد في هذا المجلس كان شكليًا ومحدودًا للغاية. وكان أعضاء مجلس المستشارين يتم انتخابهم عن طريق انتخاب

[1] – عامر قريعة، مراحل الحكم في تونس منذ 1956 الى ما بعد ثورة 14 جانفي 2011، مطبعة فن الطباعة، تونس، 2013، ص 106 – 107.

[2]– عامر قريعة، مرجع سابق ، ص106.

غير مباشر من بين أفراد المجتمع، وكان هناك تعيين مباشر من قبل رئيس الجمهورية لبعض الأعضاء[1].

أعضاء المجلس لم يكونوا سوى شخصيات موالية للنظام، ولم تكن لديهم أي صلاحيات حقيقية في إصدار القوانين أو مناقشتها بشكل مستقل. حتى مجلس النواب الذي كان له دور في السلطة التشريعية كان محدود الصلاحيات.

في محاولة لتسويق صورة النظام على أنه ديمقراطي، قام النظام بإنشاء مؤسسات استشارية مثل "برلمان الأطفال" و"برلمان الشباب"، وهذه كانت تهدف إلى إعطاء انطباع عن دعم النظام للثقافة الديمقراطية .لكن في الواقع، كانت هذه المبادرات مجرد أدوات للسيطرة على عقول الشباب وتعزيز الولاء للنظام القائم.

وفي الختام، على الرغم من محاولات النظام الترويج لإصلاحات سياسية شكليّة، إلا أن تلك الإصلاحات كانت فارغة من المضمون ولم تحقق أي نتائج ملموسة على الأرض. هذه السياسات والشكلية في الإصلاحات كانت أحد الأسباب التي أدت إلى تفجر الأوضاع في تونس، مما مهد الطريق لثورة الكرامة والحرية في عام 2011[2].

الانتخابات في تونس 1987 – 2010:

بين عامي 1987 و2010، عرفت تونس انتخابات تُنظَّم بانتظام، غير أنها كانت فاقدة للمصداقية الحقيقية، حيث استُخدمت كأداة لإضفاء شرعية صورية على نظام زين العابدين بن علي. هذا الأخير أسّس حكمًا استبداديًا متماسكًا، جعل من الانتخابات مجرد واجهة شكلية تخفي غياب التعددية السياسية الحقيقية، وتُكرّس السيطرة المطلقة للحزب الحاكم، التجمع الدستوري الديمقراطي.

ففي ظل هذا النظام، تم تضييق الخناق على المعارضة، وتوظيف أجهزة الدولة، بما فيها القضاء والإعلام، لضمان نتائج انتخابية مسبقة تعكس استمرار الولاء لبن علي، وتُفرغ

[1]– مراد مهني، " الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية :قراءة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية(1861–2011) "، (مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، جانفي 2015)، ص 162.

[2]– مراد مهني، مرجع سابق، ص163.

العملية الانتخابية من مضمونها الديمقراطي. وعليه، فقد تحولت الانتخابات من آلية للتداول السلمي على السلطة إلى وسيلة لتجديد بيعة سياسية مفروضة، تُكرّس الاستمرارية بدلاً من التغيير.

أولا- الانتخابات الرئاسية:

كانت الانتخابات الرئاسية في تونس خلال فترة حكم زين العابدين بن علي (1987-2011) بمثابة استفتاءات شكلية لتجديد ولاء الشعب له، أكثر من كونها استحقاقات ديمقراطية حقيقية. فقد افتتح بن علي أول انتخابات رئاسية له عام 1989، بعد أن وصل إلى الحكم عبر ما سُمّي بـ"التحول المبارك" أو "الانقلاب الطبي" على الرئيس الحبيب بورقيبة. وجرت هذه الانتخابات دون أي منافسة فعلية، إذ لم يُسمح بترشح شخصيات قادرة على منافسته، رغم إعلان بعض المعارضين نيتهم خوض السباق. في النهاية، حصد بن علي نسبة 99.9% من الأصوات، في نتيجة عكست بوضوح طابع الانتخابات الصوري.

وتواصل هذا النهج في انتخابات 1994 و1999، حيث تكررت نفس الممارسات: غياب المنافسة الحقيقية، هيمنة كاملة للحزب الحاكم، واستخدام أجهزة الدولة لضمان فوز بن علي بأغلبية كاسحة. ورغم ما أعلن عنه النظام من "إصلاحات انتخابية" شكلية، بقيت الانتخابات خالية من أي معنى ديمقراطي أو تداول سلمي للسلطة.

أما انتخابات 2004، فقد كانت نسخة مكررة، مع إدخال بعض "الزخارف الديمقراطية" التي لم تُخفِ واقع السيطرة المطلقة. إذ ظل بن علي يحتكر وسائل الإعلام، ويتحكم في الأجهزة الأمنية، ويُشرف على تشريعات مصممة لخدمته شخصيًا، مما جعل من الانتخابات مجرد مسرحية سياسية تهدف إلى إعادة إنتاج نفس النظام، لا أكثر[1].

ثانيا- الانتخابات البرلمانية:

انت الانتخابات البرلمانية في تونس خلال حكم زين العابدين بن علي جزءًا من نظام سياسي شمولي، حيث خضعت تركيبة مجلس النواب (الذي عُرف لاحقًا بمجلس الشعب)

[1]- تاريخ الانتخابات في تونس من 1956 إلى 2019، لوحظ يوم 20 ديسمبر 2024، الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia

لتعديلات متكررة تضمن للنظام إحكام قبضته على السلطة التشريعية. ورغم تنظيم الانتخابات بشكل دوري، إلا أن هيمنة حزب التجمع الدستوري الديمقراطي جعلت منها عملية شكلية، تفتقر إلى الحد الأدنى من التنافس الحر أو النزاهة الانتخابية.

أُبقي على وجود المعارضة ضمن المجلس، لكن بشكل صوري ومحدود، إذ كانت المقاعد المخصصة لها تُمنح مسبقًا بنسب لا تتجاوز هامش التجميل السياسي، دون أن تُشكل تهديدًا حقيقيًا للحزب الحاكم. ولم تُتح للأحزاب المعارضة الفرصة الحقيقية لممارسة العمل السياسي، بل كانت خاضعة لرقابة صارمة من أجهزة الأمن والاستخبارات. فكل من أبدى رغبة في إحداث تغيير سياسي فعلي، سواء كأفراد أو كأحزاب، كان عُرضة للإقصاء، إما بالمنع القانوني أو التضييق الأمني.

وهكذا، لم تكن الانتخابات البرلمانية سوى وسيلة أخرى لإضفاء شرعية شكلية على نظام مغلق، أحكم سيطرته على كل مفاصل الحياة السياسية، ومنع أي انتقال ديمقراطي فعلي للسلطة[1].

ثالثا– الانتخابات البلدية والمحلية:

رغم تنظيم الانتخابات البلدية في تونس بشكل منتظم خلال فترة حكم زين العابدين بن علي، إلا أن هذه الاستحقاقات لم تكن سوى امتداد لهيمنة الحزب الحاكم، التجمع الدستوري الديمقراطي، على مفاصل الحكم محليًا. فقد صُمّمت هذه الانتخابات لتعزيز قبضة النظام على المستويات الجهوية والبلدية، وليس لتمكين المواطنين من اختيار ممثليهم بحرية أو لتفعيل مشاركة شعبية حقيقية في إدارة الشأن المحلي.

غابت المنافسة الفعلية، إذ أُقصيت القوائم المعارضة إما بالتضييق الإداري أو عبر الضغوط الأمنية، مما أتاح للحزب الحاكم الفوز بأغلبية ساحقة في جميع المجالس البلدية. وقد استُخدمت هذه الانتخابات كأداة لتكريس الولاء للنظام في المناطق الحضرية والريفية،

[1]– تاريخ الانتخابات في تونس من 1956 إلى 2019، لوحظ يوم 20 ديسمبر 2024، الرابط التالي:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/12/16/

فضلًا عن تسويق صورة "ديمقراطية" زائفة على الصعيدين الداخلي والخارجي، دون أن تنعكس في الواقع على تمكين المواطن أو ترسيخ التعددية السياسية.

وهكذا، مثلت الانتخابات البلدية في عهد بن علي واجهة شكلية، تُدار من الأعلى، وتُفرغ من محتواها التشاركي، لتخدم مشروع النظام السلطوي وتُعزز مركزية القرار تحت غطاء ديمقراطي مموّه.

رابعا– التحكم في العملية الانتخابية:

لقد مثّلت الانتخابات البرلمانية في تونس خلال عهد زين العابدين بن علي أداة سياسية تُستخدم لإضفاء شرعية شكلية على نظام سلطوي مغلق. فقد تم تشكيل القوائم الانتخابية بتوجيه مباشر من السلطة الحاكمة، التي كانت تتحكم في جميع مفاصل العملية الانتخابية من بدايتها إلى نهايتها. ولم تكن المنافسة حقيقية، بل كانت مُحاصرة مسبقًا عبر قوانين انتخابية تُفصّل على مقاس الحزب الحاكم، التجمع الدستوري الديمقراطي، بهدف تقليص حضور المعارضة وتهميشها.

مارست الأجهزة الأمنية دورًا مركزيًا في مراقبة العملية الانتخابية، حيث انتشرت رقابتها في كل المراحل، بدءًا من إعداد القوائم وانتهاءً بإعلان النتائج. وقد تكررت ممارسات التلاعب بالأصوات، والتزوير المباشر أو غير المباشر، لضمان اكتساح الحزب الحاكم للمقاعد البرلمانية، بينما لم يُسمح للأحزاب المعارضة إلا ببعض المقاعد الرمزية التي لم تكن تمثل تهديدًا فعليًا.

بهذا الشكل، تحولت الانتخابات البرلمانية من آلية ديمقراطية إلى وسيلة تبرير للاستبداد، حيث أصبحت مجرد طقس سياسي يُؤدى كل خمس سنوات لإعادة إنتاج نفس المنظومة الحاكمة، دون أن يعبّر عن الإرادة الحقيقية للمواطنين أو يعكس تعددية سياسية فعلية.

خامسا- الوجاهة الشكلية للانتخابات:

استُغِلّت الانتخابات خلال فترة حكم زين العابدين بن علي كوسيلة لتجميل صورة النظام أمام الخارج، خصوصًا المجتمع الدولي الذي كثيرًا ما عبّر عن قلقه بشأن الحريات السياسية وحقوق الإنسان في تونس. كان النظام يدعو مراقبين دوليين في بعض الدورات الانتخابية ليضفي على العملية طابعًا شكليًا من الشفافية، لكن هذه الشهادات كانت تُستثمر لأغراض دعائية فقط، دون أن تعكس حقيقة ما يجري على الأرض من قمع ممنهج وتزوير واسع النطاق.

في الداخل، كانت الزبونية السياسية إحدى أبرز آليات التحكم في نتائج الانتخابات وضمان الولاء الشعبي. فقد تم ربط التمتع بالامتيازات الاجتماعية والمناصب الإدارية بإعلان الولاء للتجمع الدستوري الديمقراطي، ما أدى إلى تحويل العملية الانتخابية إلى نوع من المساومة بين المواطن والدولة، حيث لا مكان للفكر السياسي الحر أو للخيارات الديمقراطية الحقيقية.

سادسا- تأثير الانتخابات على الحياة السياسية:

بين عامي 1987 و2010، لم تؤدِّ الانتخابات في تونس إلى تحسين الواقع السياسي، بل ساهمت في ترسيخ الاستبداد وتعميق أزمة العمل السياسي. فقد فُرغت العملية الانتخابية من مضمونها الديمقراطي، وتحولت إلى آلية شكلية لتكريس سلطة النظام القائم. بقيت نتائج الانتخابات محسومة سلفًا لصالح الحزب الحاكم، ما خلق حالة من الإحباط واللامبالاة لدى المواطنين الذين فقدوا الثقة في جدوى المشاركة السياسية.

أما المعارضة، فكانت مقيدة بالقانون والمراقبة الأمنية، وغير قادرة على لعب دور فعّال في التأثير على القرار السياسي أو في تقديم بدائل حقيقية. هذا الوضع أضعف الحياة السياسية، وأدى إلى غياب التعددية الحقيقية، مما جعل المشهد العام يخضع بالكامل لهيمنة السلطة دون رقابة شعبية أو مؤسساتية فعالة[1].

[1] – منعم برهومي، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية، مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، 2014، ص 72.

المطلب الثاني: المجتمع المدني في تونس 1987 – 2010

تناول أرسطو مفهوم المجتمع المدني باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين"، وهو ما يعكس آنذاك غياب التمييز بين الدولة والمجتمع المدني، حيث كان يُنظر إليهما كوحدة متكاملة. غير أن هذا المفهوم تطوّر بمرور الزمن، إذ اكتسب دلالات أوسع في القرن الثامن عشر، خاصة مع بروز نظرية العقد الاجتماعي التي لعبت دورًا محوريًا في إعادة صياغة العلاقة بين الفرد والمجتمع والدولة.

في هذا السياق، أصبح المجتمع المدني يُشير إلى الفضاء الذي تتشكل فيه أنماط التضامن والعلاقات الاجتماعية، بناءً على القبول والرضا الطوعي من قبل أفراده. وقد تأثر هذا الطرح بالنظرية الطبيعية التي تعتبر الفرد هو الأساس في بناء المجتمع، حيث يتم الانتقال من حالة الطبيعة إلى المجتمع المنظم من خلال عقد اجتماعي يضمن الحقوق والحريات. وهكذا، بات يُنظر إلى المجتمع المدني ككيان مستقل نسبيًا عن الدولة، يلعب دور الوسيط بين الفرد والسلطة، ويعبّر عن مصالح مكوناته من خلال مؤسسات طوعية مثل الجمعيات والنقابات والأحزاب.[1]

أولى فلاسفة العقد الاجتماعي، مثل **توماس هوبز، جون لوك، وجان جاك روسو،** أهمية كبرى لمفهوم المجتمع المدني، باعتباره نتيجة طبيعية للعلاقات التعاونية والتضامنية التي تنشأ بين الأفراد. وقد رأى هؤلاء المفكرون أن تلك العلاقات تشكل الأساس الذي يُبنى عليه المجتمع، وتُسهم في حفظ تماسكه واستقراره. ففي نظرهم، لم يكن المجتمع المدني مجرد إطار اجتماعي، بل كان تعبيرًا عن إرادة جماعية نابعة من عقد اختياري يُنهي حالة الطبيعة ويؤسس لحياة منظمة تُكفل فيها الحقوق والحريات.

وقد عرف هذا المفهوم تطورًا نوعيًا مع الفيلسوف الألماني هيغل، الذي قدم تصورًا أكثر تعقيدًا وتمييزًا بين المجتمع المدني والدولة .فبينما رأى في المجتمع المدني شبكة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تنشأ بشكل تلقائي على أساس العادات والتقاليد

[1]– نيفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 158

والمصالح الفردية، اعتبر الدولة كيانًا أعلى يمثل الإرادة الأخلاقية الجماعية، ويقوم على مؤسسات سياسية وقانونية تُنظم وتضبط التفاعلات بين الأفراد. وهكذا، أصبح المجتمع المدني عند هيغل فضاءً وسطيًا بين العائلة والدولة، يتسم بالتعدد والتنوع، لكنه يظل بحاجة إلى تدخل الدولة لتحقيق العدالة والتوازن.[1]

تبلور مفهوم المجتمع المدني بشكل واضح خلال القرن الثامن عشر، بالتزامن مع ترسّخ علاقات الإنتاج الرأسمالية، مما أدى إلى ظهور التمايز بين الدولة والمجتمع المدني بوصفه فضاءً مستقلاً. في هذا السياق، طرحت النخبة الفكرية والسياسية إشكالية تركّز السلطة السياسية، وما يترتب عن ذلك من مخاطر الاستبداد، مما أبرز الحاجة إلى نشوء حركة جمعياتية فعّالة تشكل قوة مضادة وهيئة دفاعية عن الحريات الفردية والجماعية.

وبحلول نهاية القرن الثامن عشر، بات من الواضح لدى الفكر السياسي الغربي أن الحد من تغوّل الدولة وتعزيز قوى المجتمع المدني كسلطة مقابلة أصبح ضرورة ملحّة. وقد كان المفكر الإيطالي **أنطونيو جرامشي** من بين أبرز من أعادوا صياغة هذا المفهوم ضمن إطار نظري أكثر عمقًا وتركيبًا. ففي تحليله لبنية السلطة في المجتمعات الحديثة، فرّق جرامشي بين مستويين في البناء الفوقي: الأول المجتمع المدني، ويتكون من الهيئات الخاصة غير الحكومية مثل النقابات، الأحزاب السياسية، المؤسسات التعليمية، وسائل الإعلام، والرأي العام. أما المستوى الثاني فهو المجتمع السياسي، ويشمل مؤسسات الدولة التقليدية التي تمارس السلطة المباشرة كالقانون والجيش والشرطة.

وبذلك، اعتبر جرامشي أن المجتمع المدني هو المجال الذي تُمارس فيه الهيمنة الثقافية والإيديولوجية من قبل الطبقة الحاكمة، بينما يمثّل المجتمع السياسي مجال السيطرة القسرية المباشرة فالمجتمع المدني، من منظور جرامشي، ليس فقط فضاءً للمقاومة، بل أيضًا أداة لإعادة إنتاج السيطرة الاجتماعية، عبر ما يُبثّ فيه من قيم وأفكار تُكرّس الهيمنة الثقافية للنخب.[2]

[1]– المرجع نفسه، ص178.

[2]– أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني، مصر: الدار الثقافية للنشر، 2000، ص117

فقد شدّد أنطونيو جرامشي في تحليله العميق للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني على عدم وجود توازن أو تكافؤ دائم بينهما. وأوضح أن هذين البُعدين – المجتمع السياسي (الدولة القمعية) والمجتمع المدني (الهيئات الخاصة والثقافية) – لا يسيران دومًا بوتيرة واحدة أو في مسارات متوازية، بل يتطور كل منهما ضمن سياقات تاريخية واجتماعية مختلفة، وقد يحدث أن يتقدّم أحدهما على الآخر.

وقد نبّه جرامشي إلى أن الدولة قد تهيمن بوسائلها القسرية المباشرة (القوانين، البوليس، الجيش)، في حين أن المجتمع المدني قد يكون ضعيفًا، هشًّا أو لم يتبلور بعد، كما هو الحال في المجتمعات التسلطية. وعلى العكس، قد توجد مجتمعات مدنية قوية وفاعلة قادرة على مقاومة تغوّل الدولة، خاصة في البلدان التي قطعت أشواطًا في ترسيخ الممارسة الديمقراطية والتعددية الفكرية.

ما يميّز طرح جرامشي هو إدراكه الطابع المتغير والمتفاوت للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من بلد إلى آخر، ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى، مؤكدًا أن هذه العلاقة ليست ثابتة أو ميكانيكية، بل محكومة بموازين القوى السياسية، والثقافية، والاجتماعية التي تختلف بحسب الشروط الموضوعية الخاصة بكل مجتمع.[1]

ي أواخر القرن العشرين، برز مفهوم المجتمع المدني من جديد كفاعل محوري في المشهد السياسي والاجتماعي، خاصة بعد انهيار الكتلة الشرقية وسقوط الأنظمة الشمولية. وقد مثّل هذا التحول فرصة للرهان على المجتمع المدني باعتباره أداة رئيسية في إحداث انتقال سلمي نحو الديمقراطية، لا سيما في دول أوروبا الوسطى والشرقية، وكذلك في الدول التي كانت لا تزال تخضع لأنظمة استبدادية. وقد تكرّس منذ ذلك الحين ارتباط وثيق بين المجتمع المدني ومفاهيم مثل الديمقراطية، والتنمية، وآليات إدارة الصراع السياسي والاجتماعي بطريقة سلمية.

[1]– لمزيد من المعلومات حول فكر قرامشي يمكن الرجوع إلى أرشيف الماركسيين على شبكة الإنترنت
http://www.marxists.org/archive/gramsci/index.htm

كما أدت التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي شهدتها تسعينيات القرن الماضي إلى تصاعد النقاشات الفكرية حول أدوار المجتمع المدني، ما دفع باتجاه مراجعة نقدية لتجارب الحكم وأساليب التنمية في بلدان العالم الثالث. وقد ساهم هذا الجدل في إبراز أهمية إشراك المجتمع المدني في رسم السياسات العامة، وفي تطوير آليات المساءلة والرقابة، باعتباره وسيطًا أساسيا بين الدولة والمجتمع."[1]

إنّ تتبّع تطوّر مفهوم المجتمع المدني عبر مختلف المراحل التاريخية يسمح باستخلاص بعض المقاربات التعريفية الحديثة التي تعكس جوهر هذا المفهوم ووظائفه. ومن بين هذه المقاربات ما نجده في موسوعة الديمقراطية، حيث يُقدَّم المجتمع المدني كمنظومة علاقات متميزة تنشأ بين الدولة ومكونات المجتمع المختلفة، مثل الأسرة، والمصالح الاقتصادية، والتنظيمات المهنية، والجمعيات، والحركات الاجتماعية التي تمارس نشاطها باستقلال نسبي عن أجهزة الدولة.

وتُظهر هذه العلاقات طابعًا خاصًا لا يتحدد بنظام سياسي معين، بل يمكن أن توجد بدرجات متفاوتة في جميع النظم. إلا أن وجود مجتمع مدني فاعل يعد شرطًا أساسيًا لقيام ديمقراطية حقيقية، كما أنّه يلعب دورًا جوهريًا في عمليات التحوّل السياسي، من الأنظمة الاستبدادية والشمولية إلى نظم أكثر انفتاحًا وشفافية، وذلك من خلال دعم المشاركة، وتوسيع دائرة الفعل السياسي، وترسيخ ثقافة المواطنة.[2].

تُقدّم الأمم المتحدة تعريفًا شاملاً لمنظمات المجتمع المدني باعتبارها كيانات مستقلة عن الحكومات، لا تهدف إلى تحقيق الربح، ويتكوّن أعضاؤها من أفراد أو مجموعات من المواطنين تجمعهم مصالح أو أهداف مشتركة. تستمد هذه المنظمات شرعيتها من إرادة أعضائها الجماعية، وتُوجّه أنشطتها نحو مجالات محددة تُعبر عن اهتماماتهم.

وتتوزع وظائف هذه المنظمات بين تقديم الخدمات الإنسانية، والمساهمة في التنمية المجتمعية، ونقل تطلعات المواطنين إلى صانعي القرار. كما تلعب دورًا فاعلًا في تعزيز

[1]– سعد الدين إبراهيم، المثقفون العرب والتخريب الحالي لمصطلح المجتمع المدني، جريدة الحياة اللندنية.

[2] – S.N. Eisenstadt, Civil Society, In: Symour Martin Lipset. 240.

المشاركة السياسية على المستوى المحلي، وتقديم الرؤى والتوصيات، بالإضافة إلى دورها في المراقبة وتقييم السياسات العامة، وأحيانًا العمل كآلية للإنذار المبكر في حالات الأزمات. وتركّز بعض هذه المنظمات جهودها على قضايا بعينها مثل حقوق الإنسان، أو البيئة، أو الصحة العامة، وتُسهم أيضًا في متابعة تنفيذ الاتفاقات الدولية والتزامات الدول بها.[1]

ومن أكثر التعريفات شيوعًا للمفهوم في الإطار العربي تعريف سعد الدين إبراهيم الذي يُعَرِّف المجتمع المدني بأنه "مجموعة التنظيمات التي تنشأ بالإرادة الحرة لأعضائها والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والسوق والدولة، بهدف خدمة مصلحة أو قضية أو التعبير عن مشاعر مشتركة بشكل رسمي يحترم حق الآخرين في أن يفعلوا نفس الشيء".

مفهوم المجتمع المدني وتحديات تطبيقه

في ندوة فكرية عُقدت عام 1992، أثيرت تساؤلات حول مفهوم المجتمع المدني في العالم العربي، مثل جذوره وإمكانية إسقاطه على المجتمعات العربية، ورغم التحفظات على استيراد المفاهيم الغربية، إلا أنه يمكن تكييف هذه المفاهيم مع السياق العربي لتحقيق تطور اجتماعي وسياسي.

من أبرز القضايا المرتبطة بالمجتمع المدني:

1. **حدود المفهوم** :هل يشمل فقط التنظيمات الاجتماعية أم يمتد ليشمل الأحزاب السياسية؟
2. **خصوصية المجتمع المدني العربي** :هل هو موحد أم يختلف وفق التكوينات الاجتماعية والسياسية لكل بلد؟

في تونس، لعبت الأحزاب السياسية والجمعيات دورًا مهمًا في تأطير النشاط السياسي والاجتماعي، وساهمت في نشأة الدولة الحديثة.

مراحل نشأة المجتمع المدني التونسي

يمكن تقسيم تطور المجتمع المدني في تونس إلى مرحلتين رئيسيتين:

[1]– المنظمات غير الحكومية وإدارة شئون الإعلام، وثيقة خاصة بالأمم المتحدة متاحة على الموقع التالي:
http://www.un.org/arabic/NGO/brochure.htm

1. **المرحلة التاريخية** :بدأت منذ الدولة الإسلامية واستمرت حتى الاستعمار. في هذه المرحلة، ساهمت أحداث مثل الاستقلال السياسي المبكر، تأثير الحضارة الإسلامية، والعوامل الاقتصادية كالموانئ والتجارة في تشكيل وعي سياسي واجتماعي.
2. **المرحلة الحديثة** :بدأت مع الإصلاحات في القرن التاسع عشر واستمرت حتى ثورات الربيع العربي. شهدت هذه المرحلة نشوء جمعيات، صحافة، وأحزاب سياسية ساهمت في بناء مجتمع مدني مستقل نسبياً عن الدولة.

الخصوصية التونسية

تتميز تونس بتاريخها الغني بالتنوع الحضاري، حيث تعاقبت عليها الحضارات الفينيقية، الإسلامية، والحديثة. كما ساهم موقعها الجغرافي وانفتاحها على أوروبا في تعزيز وعيها السياسي والمجتمعي. عزز ذلك نسب التحضر العالية مقارنة ببقية دول المغرب العربي، ما جعل المجتمع التونسي أكثر تقبلاً للمفاهيم الحديثة[1].

المجتمع المدني كقوة فعالة

وفقًا لعدد من المفكرين، مثل عزمي بشارة، لا يمكن للمجتمع المدني أن يكتسب قيمته إلا إذا ظل مستقلاً عن الدولة وسعى لتحقيق الديمقراطية. ومن خلال دراسات متعددة، يتضح أن نشأة المجتمع المدني في تونس كانت عاملًا حاسمًا في التحول الديمقراطي، حيث أثرت العوامل التاريخية والاجتماعية في تشكيل وعي سياسي حديث ساعد على تجاوز أزمات المرحلة الانتقالية.

تظل التجربة التونسية نموذجًا يستحق الدراسة لفهم كيفية توافق القوى السياسية والاجتماعية على بناء مستقبل ديمقراطي رغم التحديات.

بدأ المجتمع المدني التونسي في التكوّن ضمن سياق تاريخي وسياسي خاص يشترك فيه مع بقية الأقطار العربية، تأثرت الذاكرة السياسية التونسية بتجارب مثل مجتمع المدينة

[1]– المكي دراجي، سويد عبد الفتاح، "المجتمع المدني وعملية الانتقال الديمقراطي في تونس"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، لوحظ يوم 2024/12/15، من الرابط:

https://asjp.cerist.dz/en/article/75507

والخلافة الراشدة، التي شهدت صراعًا على السلطة، ما أدى إلى انقسامات مذهبية وعرقية لازمت المجال السياسي العربي والإسلامي. حركات الانفصال عن السلطة المركزية منذ الخلافة الأموية وحتى ضعف الحكم العثماني تعكس هذا الصراع دون أن تقود إلى تصور جديد للسلطة، حيث اقتصر الفكر السنّي على شروط أخلاقية للحكم.

ساهمت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة في تقبل الأفكار السياسية الحديثة، حيث ظهرت الإصلاحات السياسية كجزء من حركة إصلاحية شاملة تأثرت بقيم الثورات الفرنسية والأمريكية. في تونس، مثّلت الاحتجاجات مثل انتفاضة 1830 ضد معاهدة أضرت بالاقتصاد نقطة تحول، وصولاً إلى عهد الأمان عام 1857 وإعلان الدستور في 1861، الذي شكّل خطوة مهمة رغم محدودية تمثيله لإرادة الشعب. تزامنت هذه المرحلة مع نشوء الصحافة التونسية، التي أصبحت منصة لتعبير المجتمع المدني عن آرائه[1].

شهدت تونس تطورات هامة في المجال السياسي من خلال تجربة دستورية فريدة دعمتها الاحتجاجات الشعبية. أسهمت هذه التجربة في ترسيخ مفاهيم المواطنة والمشاركة في الحكم، كما تناولها خير الدين التونسي في

كتابه "أقوم المسالك". رغم الانتكاسات، كان لهذه المرحلة دور كبير في ترسيخ حقوق الإنسان والمواطنة، مما مهّد لنشأة مجتمع مدني حديث.

مع دخول الحماية الفرنسية عام 1881، تبلورت ديناميكية جديدة للمجتمع التونسي بين قطبين: المستعمر والشعب. قادت نخب تونسية الإصلاحات، وشكّلت الجمعيات والأحزاب النقابية والسياسية المحرك الأساسي للمقاومة المدنية. من أبرز التنظيمات، الحزب الحر الدستوري التونسي والحركة النقابية بقيادة محمد علي الحامي، التي نشرت الوعي بحقوق العمال. ساهمت الصحافة بشكل كبير في تعزيز هذه الحركات.

[1]– المكي دراجي، سويد عبد الفتاح، مرجع سابق. https://asjp.cerist.dz/en/article/75507

استمرت مقاومة المجتمع المدني للسياسات الاستبدادية حتى فترة ما بعد الاستقلال. على الرغم من التوجه نحو المركزية الحزبية خلال حكم بورقيبة وبن علي، بقيت قوى المجتمع المدني، مثل الاتحاد العام التونسي للشغل، قوة مؤثرة في مواجهة القمع والدفاع عن الحقوق.

المجتمع المدني التونسي قبل الثورة

سعى نظام بن علي ومن قبله النظام البورقيبي للاستحواذ على عنفوان هذا المجتمع المدني الذي قوى عوده في أتون مقاومة الاستعمار ومعالجة الآفات الاجتماعية. وتعلّل الحبيب بورقيبة بضرورة الوحدة الوطنية من أجل بناء دولة الاستقلال لوضع كل المنظمات ومن بينها الاتحاد العام التونسي للشغل واتّحادات الفلاحين والأعراف والنّساء تحت السّيطرة وقسم ظهر كل من يخرج عن الصّفّ.

وسارعت حكومة الاستقلال بوضع الأطر التّشريعية الملائمة لتطويق وتدجين المجتمع المدني، إذ لم تمض شهور على سنّ دستور غرّة جوان 1959[1] حتّى صدر القانون عدد 154 المؤرخ في 7 نوفمبر 1959 المتعلّق بالجمعيات الذي تميّز بالتضييق على حرية تأسيس الجمعيات بالاعتماد على نظام التسجيل أو التأشيرة وأسند إلى وزير الداخليّة صلاحيات تقديرية واسعة لقبول أو رفض مطلب التأسيس.[2] وسريعا ما أحكم الحزب الحاكم المتربع على سدّة الحكم قبضته على الفضاء السّياسي والمدني محدثا حوله فراغا رهيبا بقيت البلاد تعاني من تبعاته الكارثية إلى أن انبلج صبح الحرّية والكرامة في 14 جانفي 2011. فلم يعد للحزب القديم أي وجود قانوني وسُلب مناضلوه

حق الفعل السياسي. واستغلّ محاولة الانقلاب[3] التي جدّت في ديسمبر 1962 للإجهاز نهائيا على كل روح سياسية أو مدنية مستقلة فمُنع الحزب الشيوعي من أي نشاط سياسي علني منذ

[1]– ينصّ الفصل 8 من الدستور على أنّ :"حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون"

[2]– يتطلّب الإجراء إيداع تصريح لدى الإدارات التابعة لوزارة الداخلية مقابل تسليم وصل في الإيداع وهو نظام تسجيل مقنّع باعتبار إمكانيّة الرفض من وزارة الداخليّة.

[3] محاولة انقلاب 24 ديسمبر 1962 يُسمى أيضا انقلاب الأزهر الشرايطي هي محاولة انقلاب ضد نظام الرئيس التونسي السابق الحبيب بورقيبة ومن أبرز وجوهها الأزهر الشرايطي والهادي القفصي ومحمد قيزة والحبيب حنيني ومحمد الصالح البراطلي وعلي بن سالم. وحُكم على كثير منهم بالإعدام.

8 جانفي 1963 وصودرت صحافته وتعرّض مناضلوه ومناضلاته إلى شتّى أنواع المضايقات. وتمّ القضاء على ما تبقّى من معارضة داخل الحزب باغتيال الزّعيم صالح بن يوسف[1] بألمانيا. وعمد النّظام قبل ذلك إلى ضرب "الاتحاد العام للفلاحة التونسية" وسجن العديد من قياديه وتعويضه بـ"الاتحاد القومي للفلاحين" سنة 1956. كما أقال أحمد بن صالح من الأمانة العامة للاتحاد العام التونسي للشغل في مؤتمره السابع في 22 سبتمبر 1957 وتنصيب قيادة أكثر خضوعا وولاء، ممّا مكّنه من احتواء المنظمة النقابية العتيدة لسنوات طوال. وتحوّلت منظمات المجتمع المدني إلى "منظمات جدُّ حكومية" في ظل انتصاب نظام الحزب الواحد الذي استكمل عمله التّدميري للفعل السياسي والمدني المستقلّ بمحاكمة قياديي "آفاق برسبكتيف" ومناضلي الحزب الشيوعي التونسي سنة 1968، ومحاولة تركيع الاتحاد العام لطلبة تونس في انقلاب مؤتمر قربة 1971، ومحاكمات الطّلبة سنوات 1972 و1974.

إلّا أنّه غاب على بورقيبة ونظامه أنّ سطوته الكليانية وتغوّل حزبه الشُّمولي عاجزان كلّ العجز على قبر ما بناه الأوائل، نساء ورجالا، من تقاليد مدنية بنزعة قوية نحو التحرّر والاستقلالية. ففي سنة 1976، تجرّأت مجموعة من الشخصيات ذات التوجّه اللبرالي، الاشتراكي الديمقراطي، بعضهم من المنشقّين عن الحزب الحاكم، على التّقدّم لمصالح وزارة الدّاخلية بطلب تأسيس منظّمة حقوقية مستقلة. وهكذا وُلدت الرّابطة التّونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وتحصّلت على التّأشيرة القانونية في 7 ماي 1977 كأعرق المنظمات العربية والإفريقية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. ورغم تمسّك الرّابطة منذ تأسيسها بمنهج الإستقلالية عن السلطة التنفيذية وكل دوائر النفوذ السياسي والمالي، فقد سعى الحزب الحاكم، في كل مؤتمر وطني من مؤتمراتها[2]، إلى ضمان تواجد مريديه ضمن هيآتها المديرة.

[1] صالح بن يوسف (ميدون، 11 أكتوبر 1907 – فرانكفورت، 12 أوت 1961)، هو أحد أبرز قادة الحركة الوطنية التونسية. تولى الأمانة العامة للحزب الحر الدستوري الجديد كما تولى وزارة العدل في حكومة محمد شنيق التفاوضية بين 1950 و1952. عارض سنة 1955 الاستقلال الداخلي الذي قبل به بورقيبة مما أدى إلى حدوث صدام بينهما وتمّ اغتياله بألمانيا في أوت 1961 بأمر من بورقيبة.

[2] باستثناء المؤتمرين الأخيرين، الخامس في أكتوبر 2000 والسّادس في سبتمبر 2011، حيث تمّ انتخاب هيئتين مديرتين لا تضمّ لأول مرة في تاريخ الرابطة أي ممثل عن الحزب الحاكم

ولم تتعزّز الرّابطة بمنظمات مستقلّة حليفة تُقاسمها الرُّؤى وتحمل، مثلها، مشروع التّصدّي للانتهاكات وإعمال المساواة والحقوق لكل الناس إلّا بعد أكثر من عقد على ولادتها. ففي سنة 1989، تأسّست جمعيتان نسويّتان عزّزتا النّسيج الجمعياتي المناضل والمستقل وهما: الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات[1] وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية[2]. كما برز للنّور سنة 1988، بعد فترة من العمل الخفيّ، الفرع التونسي لمنظمة العفو الدّولي الذي كان آنذاك لا يشتغل، بمقتضى ولاية المنظمة الدولية، حول الملفات المحلية إلّا أنه لعب دورا هاما في غرس مبادئ وقيم حقوق الإنسان الكونية والتربية على ثقافتها، كما ساهم بفعالية في الائتلافات المدنية المطالبة بتطوير التّشريعات بما يتلاءم مع القانون الدّولي والشّرعة الدّولية لحقوق الإنسان. وفي نفس الفترة، تأسّس المعهد العربي لحقوق الإنسان سنة 1989 كمنظمة غير حكومية عربية مستقلة مقرها تونس، بمبادرة من المنظمة العربية لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان وبدعم من مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وساهم المعهد في تدريب عدد كبير من النّاشطين والنّاشطات ممّا دعم القدرات التّنظيمية والميدانية للمنظمات التي ينتمون إليها وجعلها تشتغل بطريقة علمية في التّخطيط الاستراتيجي لأنشطتها وتقوم بأدوارها في رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان بحرفية عالية. وسيكون للمعهد لاحقا، بجانب اختصاصه كبيت خبرة، دور متميز في عملية الانتقال نحو الديمقراطية بعد الثورة.

لم يكن إذن طيلة العقود التي سبقت الثّورة، إلى جانب الرّابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان ليتقاسم معها عبء مواجهة جبروت الحكم وعتمة الاستبداد سوى قلّة من الجمعيات المستقلّة لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة مدعومة من طرف المنظمات العريقة كالاتحاد العام التونسي للشغل وهيئة المحامين وجمعية الصحفيين وبعض القضاة المستقلين وسط زحمة هائلة من المنظمات الخاضعة يوظفها النّظام لتلميع صورته المهتزّة أمام الرّأي

[1] تحصّلت على تأشيرة العمل القانوني في 6 أوت 1989 بعد سنوات من العمل الثقافي والإعلامي التوعوي في إطار نادي "الطاهر الحداد" ومجلة "نساء".

[2] تأسّست سنة 1989 وهي تهدف إلى دعم البحوث الخاصّة بالمرأة وإدماجها في التنمية عبر القروض الصغرى والنهوض بالتشغيل وتقوم ببحوث حول إدماج النوع الاجتماعي.

العام العالمي أو ليشنّ عبر أصواتها المأجورة حملاته المسعورة ضدّ المناضلات والمناضلين المستقلّين.

ففي حين لم تر النورَ سوى قلّة ضئيلة من الجمعيات المستقلة عن السّلطة، ارتفع عددها من 1969 جمعية سنة 1980 الى 14966 جمعية سنة 2012. وكان معدّل تطور الجمعيات التونسية بين 1980 و1989 ما يقارب 75 جمعية كل سنة مع طفرة قوية بلغت معدل 1750 جمعية سنويّا، في السنتين المواليتين لما سُمّي آنذاك بـ"تغيير 7 نوفمبر 1987" حين قام زين العابدين بن علي بانقلابه " الطّبي" على الحبيب بورقيبة. وانهار هذا المعدل بداية من سنة 1990 الى 373 جمعية بانهيار"الآمال" التي علّقتها بعض فئات الشعب التونسي وعدد من النخبة السياسية والثقافية على إمكانية تغيير سياسي حقيقي سريعا ما اتضح أنه لم يكن سوى سراب كاذب بعودة المحاكمات السياسية ومحاكمات الرأي والتطويق البوليسي المحكم للمجتمع التونسي.

وتواصل التطور السنوي لعدد الجمعيات بين 1990 و2010 بنسق يناهز 190 جمعية كل سنة ليقفز بعد الثورة مباشرة إلى نسبة تطوّر بمعدل 2500 جمعية سنويا.

بين عامي 1987 و2010، واجه المجتمع المدني في تونس تحديات كبرى نتيجة لطبيعة النظام السياسي القمعي الذي أسسه زين العابدين بن علي. استخدم النظام أدوات السيطرة والمراقبة لتحييد الفاعلين في المجتمع المدني ومنع أي نشاط مستقل أو معارض. ومع ذلك، لعب المجتمع المدني أدوارًا متفاوتة خلال هذه الفترة، حيث تميزت هذه المرحلة بالتوتر بين سيطرة النظام ومحاولات بعض المنظمات والفاعلين الحفاظ على الاستقلالية والمقاومة[1].

قامت ثورة الرّابع عشر من جانفي 2011 على الرّغبة الجامحة للشّعب التونسي بجميع فئاته لاسترداد حقوقه وحرّياته المسلوبة وردّ الاعتبار لكرامته المهدورة زمن الاستبداد. كان من الطبيعي إذن أن تتصدّر فكرة الحقوق والحرّيات وبناء المؤسّسات الدّيموقراطية مختلف

[1] – المكي دراجي، سويد عبد الفتاح، مرجع سابق . https://asjp.cerist.dz/en/article/75507.

استحقاقات مرحلة الانتقال الديموقراطي وأن يكون المجتمع المدني، بمختلف مكوّناته الحقوقية والنقابية والنَّسوية والشبابية وغيرها، من بين أهمّ صانعي لبنات الجمهورية الجديدة كما كان طيلة عهود في المواقع الأولى في مواجهة الاستبداد والنضال من أجل التّغيير الاجتماعي.

لم تكن ثورة الحرّية والكرامة وليدة اللّحظة أو كما يحلو للبعض اختزالها في "ثورة الشباب". لقد كانت نتاجا لتراكمات من نضالات أجيال من النّساء والرّجال حملوا جميعا حلم الكرامة والحرّية وعملوا في أتون القمع والتّرهيب على تحقيق حُلمهم الجميل ودفع البعض منهم حياته قُربانا لهذا الحُلم وأفنى آخرون سنوات شبابهم في غياهب السّجون في حين عانى الجميع من المراقبة البوليسية اللصيقة وشتّى أنواع التنكيل وقطع الأرزاق.

وقد كانت بعض المنظمات العريقة كالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والاتحاد العام التونسي للشغل والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وهياكل المحامين والاتحاد العام لطلبة تونس من أهمّ الفعاليات المدنية والاجتماعية التي دعمت الحراك الثوري وكانت سببا في كنس الاستبداد بعد عقود من الصمود والدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وساهم مناخ الحرية الذي أتاحته الثورة في إثراء الخارطة الجمعياتية بعودة الجمعيات القديمة للاشتغال في ظروف عادية وإعادة التّشكّل بعد سنوات من التضييق والحصار، كما تشكّل في ذات الوقت عدد هائل من الجمعيات النّاشئة معبّرة عن التّنوّع الاجتماعي والاقتصادي والجهوي للمجتمع التونسي. وقد برعمت هذه الجمعيات الجديدة مع تحوّل ملحوظ في ملمح أعضائها ومجالات تدخّلها باكتساح الشّباب والنّساء حلبة الفعل المدني وبتناولها لمجمل القضايا والاستحقاقات المتعلّقة بالانتقال الدّيمقراطي: إصلاح المؤسّسات الإعلامية

والأمنية والقضائية، حقوق الإنسان والحرّيات، المساواة والنّوع الاجتماعي، الدّيمقراطية والمواطنة، حرّية التّعبير، قضايا التّنمية الجهوية، الحكامة المحلّية، قضايا البيئة، العمل الثّقافي، مكافحة الفساد... [1]

[1] – محمد الهادي الاخزوري، الحوار الوطني (25 جانفي 2011 – 20 نوفمبر 2014) مسار فتتويج، (الاتحاد العام التونسي للشغل، تونس، 2016 ص22.

طبيعة النظام وتأثيره على المجتمع المدني:

تحت حكم بن علي، كانت الدولة تحكم بشكل مركزي عبر أجهزة أمنية قوية ومنظومة قانونية تم إعدادها لتقليص الحريات السياسية والاجتماعية. أُعيد تشكيل الفضاء العام ليكون تحت سيطرة الحزب الحاكم، ما أدى إلى تحييد دور المؤسسات والمنظمات المستقلة.

النظام كان يدرك أهمية المجتمع المدني كفضاء للتعبئة والتغيير، ولذلك استخدم أسلوب الاحتواء والقمع .تم الترخيص لمنظمات شكلية موالية للنظام، فيما خضعت المنظمات المستقلة مثل الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان إلى ضغوط كبيرة.

الأدوات القمعية والاحتوائية:

- **القوانين المقيِّدة** :صدر عدد من التشريعات المقيدة مثل قانون الجمعيات لعام 1959، الذي فرض قيودًا على تكوين وإدارة الجمعيات، وألزمها بالتسجيل لدى السلطات.
- **الرقابة والإغلاق** :خضعت الأنشطة الاجتماعية والثقافية إلى رقابة صارمة، وتم حل بعض المنظمات أو منع أنشطتها.
- **التمويل المشروط** :استخدم النظام التمويل كوسيلة للضغط على الجمعيات المستقلة، بينما وفرت الدولة موارد سخية للمنظمات الموالية.

المطلب الثالث : الحركة النقابية في تونس 1987-2010

- **الاتحاد العام التونسي للشغل** :على الرغم من تعرضه لضغوط شديدة من النظام، حافظ الاتحاد على دوره كفاعل اجتماعي وسياسي، وخاصة في أوقات الأزمات.
- **الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان** :تعد هذه المنظمة من أقدم وأبرز منظمات حقوق الإنسان في تونس، وقد تعرضت لضغوط شديدة ومحاولات للتفكيك بسبب انتقاداتها للانتهاكات الحقوقية.

- **الجمعيات الثقافية والشبابية** :سعى النظام إلى السيطرة على الجمعيات الثقافية من خلال تمويلها أو ربطها بمشاريع دعائية، مثل دعم الجمعيات التي تمجد النظام أو تعمل على نشر الولاء السياسي[1].

المجتمع المدني والإعلام:

واجه الإعلام التونسي خلال هذه الفترة قيودًا صارمة .ومع ذلك، حاول بعض الصحفيين ومنظمات الإعلام المستقلة مقاومة الهيمنة الحكومية. لعبت الصحف المستقلة دورًا محدودًا في الكشف عن الانتهاكات، لكن نشاطها كان مقيدًا بشدة من قبل أجهزة الرقابة.

المقاومة الخفية والتعبئة:

بالرغم من القمع، استمرت بعض الجماعات والأفراد في النضال ضد النظام. برزت حركات حقوق الإنسان ونشاطات المجتمع المدني المستقل كأصوات مقاومة حاولت الحفاظ على مساحة من الحرية والتعبير، رغم قمعها بشدة.

التناقضات داخل النظام:

حاول نظام بن علي تقديم نفسه كداعم للمجتمع المدني أمام المجتمع الدولي، مستغلًا ذلك للحصول على الدعم الاقتصادي والسياسي. لكنه في المقابل واصل سياسات القمع الداخلي.

المساهمة في التحولات لاحقًا:

رغم التضييقات، كانت بعض مكونات المجتمع المدني في تونس خلال هذه الفترة نواة للحركات الاحتجاجية التي اندلعت لاحقًا وأدت إلى ثورة 2011 .هذه المنظمات أسهمت في تشكيل ثقافة مقاومة للنظام، وهو ما ساهم في إنجاح الانتقال الديمقراطي لاحقًا.

[1] – محمد الهادي الاخزوري، مرجع سابق، ص23.

بعد مرور أربع سنوات تقريبًا على اندلاع ثورات الربيع العربي، التي حملت آمالاً كبيرة على صعيد الإصلاح السياسي، غرقت معظم دول الربيع العربي في حروب وصراعات داخلية أدت إلى تدهورها وعودتها إلى مرحلة ما قبل التحديث[1].

لكن وسط هذه الأزمة التي تتفاقم يومًا بعد يوم، برز المشهد السياسي في تونس كاستثناء، حيث ظل الأمل في التحول الديمقراطي قائمًا رغم التحديات والمخاطر المحيطة. تميزت تونس بمسار مختلف عن الدول الأخرى؛ إذ تبنت القوى السياسية والاجتماعية خيارًا ديمقراطيًا توافقيًا، مما أتاح إجراء انتخابات مهمة، مثل انتخاب مجلس تأسيسي في أكتوبر 2011، تلاه مجلس نواب الشعب في 2014، ثم انتخابات رئاسية في ديسمبر من العام نفسه، لتتوج بذلك مسارًا ديمقراطيًا استغرق أربع سنوات.

المطلب الرابع: دور الحركة النقابية في احداث الحوض المنجمي 2008

انطلقت أحداث الحوض المنجمي بقفصة سنة 2008 "على خلفية إعلان نتائج مناظرة شركة فسفاط قفصة لانتداب أعوان وموظفين وكوادر يوم 4 جانفي 2008 ."اندلعت بداية في مدينة الرديف، ثم مسّت جل معتمديات قفصة (أم العرائس، المتلوي، المضيلة...) احتجاجا على جملة من التجاوزات "الحادثة في المناظرة الخارجية لشركة فسفاط شككت في شفافية عمليات الانتداب تجاوزات حصرت العشرين بالمائة من الانتدابات المخصّصة للحالات الاجتماعية لفائدة أبناء النقابيين، فتجاوزت حصة الفرد فيهم، باعتباره عضوا نقابيا، الخمسة أشخاص، في حين لم تراع خصوصيّة المعتمديّة التي تفتقر إلى موارد أخرى للشغل باستثناء شركة فسفاط قفصة[2]."

اعتبر السكان أنّ نتائج المناظرة كانت عرضة للتلاعب ولم تكن نزيهة بفعل المحسوبيّة والفساد، كما اعتبروا أيضا أنّ من وقع عليهم الاختيار هم من أتباع "الأطراف المتنفذة بالجهة ."امتدت هذه الاحتجاجات "ستة أشهر، وقد قامت السلطة بقمعها مستعملة قوات الأمن والجيش"، "فتحوّلت الاحتجاجات إلى حركة عامة بأغلب الحوض المنجمي"، وقد مثّل ذلك

[1] – هالة اليوسفي، مرجع سابق، ص47.

[2] – عمروسية عمار، "انتفاضة الحوض المنجمي محاولة تقويمية"، (البديل الشيوعي عدد 18، ماي 2008)،ص 01.

رد فعل عنيف عن حالة التهميش والإقصاء التي تعيشها الجهة، فالنشاط المنجمي لم يعد يفي بحاجة الفئات المجتمعية في تلك الجهة[1].

عرفت هذه الاحتجاجات تضافر جهود عدة فاعلين سياسيين ونقابيين نذكر منها ممثلي النقابات الأساسية للاتحاد العام التونسي للشغل UGTT، واتحاد العاطلين عن العمل UDCأو ما عُرف باتحاد أصحاب الشهادات المعطّلين عن العمل، والذي يضمّ تنسيقيات ولاية قفصة المتكونة من جموع المعطّلين عن العمل، كما شمل هذا الاحتجاج الفاعلين المحليين من جلّ الفئات الاجتماعية المنخرطة في الحركة الاحتجاجيّة من نساء ورجال وشيوخ وتلاميذ وأطفال وعائلات النقابيين، كما عرفت أيضا ميلاد اللجنة الوطنية لمساندة سكان الحوض المنجمي والمتكونة من مناضلين ومعارضين من مختلف البلاد التونسية، كان المتحدث باسمها هو المسؤول عن الرابطة التونسية لحقوق الإنسان في القيروان والتي كانت تصدر البيانات وتنظّم الاجتماعات في تونس، ويشارك المناضلون في مواكب المظاهرات في مدينة الرديف من غير أن تمنعهم الشرطة .شاركت أيضا الجالية التونسية بالخارج، أصيلي ولاية قفصة من مدينة نانت في هذا الحراك المدني[2].

لم ينجح الاتحاد النقابي (UGTT) في دعم أحداث الحوض المنجمي في الريف، إذ لم يساندها أو يدعمها، مما أدى إلى فقدانه جزءًا من مصداقيته. ولكن مع اندلاع ثورة 14 يناير 2011، شهد موقف الاتحاد العام التونسي للشغل تحولًا نوعيًا، كما يتضح من تصريحات ومضامين الوثائق الصادرة عن مسؤوليه، بدأ الاتحاد بالمطالبة بالإصلاحات ودعوة التظاهر ضد النظام.

بفضل استغلاله لما يُعرف بـ"المشروعية الثورية"، تمكن الاتحاد من الضغط على حكومة الباجي قايد السبسي لتحقيق المطالب الاجتماعية، وهو ما أتاح له التحول إلى قوة سياسية مميزة. نتيجة لضعف مؤسسات الدولة وهشاشة المنظمات النقابية الأخرى، أصبح الاتحاد النقابي القوة السياسية الأبرز في البلاد، وعلى الرغم من ظهور نقابات جديدة بعد

[1] – صوت الشعب، جويلية 2009،ص 12.

[2] – هدى العربي، نضال المرأة المنجمية من خلال أحداث الحوض المنجمي (بقفصة) تونس (جانفي 2008)، (انسانيات المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد 74، 2016)،ص 30.

الثورة، فإنها لم تتمكن من مجاراة قوته خلال فترة الانتقال الديمقراطي ،بذلك يمكن القول إن الاتحاد التونسي للشغل نجح في التحول إلى "قوة توازن (Force d'équilibre) "بدلًا من أن يكون "سلطة مضادة(Contre– Pouvoir) "، في ظل التصادم بين القوى السياسية[1].

[1] – عبد الرحمان بن سبقاق، دور UGTA وUGTT في المفاوضة السياسية بالجزائر وتونس: دراسة مقارنة، (مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ـ الجزائر، 2017 / 2018)، ص 50.

الفصل الثالث

الحركة النقابية وتاثيرها في عملية التغيير السياسي في تونس 2010-2016

يُعد الحراك الشعبي في تونس الذي اندلع أواخر عام 2010 بداية مرحلة جديدة في التاريخ السياسي والاجتماعي للبلاد، بل وحتى للمنطقة العربية بأسرها. جاء هذا الحراك كنتيجة حتمية لتراكمات من الأزمات التي استمرت لعقود في ظل نظام سياسي افتقر إلى العدالة، ومجتمع يعاني من الفقر، البطالة، وغياب الحريات الأساسية. تفجرت هذه الأزمات على خلفية حادثة إحراق الشاب محمد البوعزيزي نفسه في مدينة سيدي بوزيد، مما سلط الضوء على عمق المشكلات التي تعاني منها البلاد، بدءًا من الفساد السياسي والاقتصادي، مرورًا بتهميش المناطق الداخلية، وصولًا إلى غياب العدالة الاجتماعية.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل الأسباب والخلفيات التي أدت إلى هذا الحراك الشعبي، واستعراض العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شكلت دافعًا رئيسيًا لخروج مختلف فئات الشعب التونسي في احتجاجات سلمية تطالب بالحرية، الكرامة، والعدالة. وسنبحث في هذا الإطار كيف أسهم القمع السياسي، التفاوت الاقتصادي، والاختلالات الاجتماعية في بناء حالة من الغضب الشعبي التي فجرت واحدة من أهم الثورات في العصر الحديث.

المبحث الأول: الثورة التونسية: الأسباب

تناولنا في هذا المبحث أسباب اندلاع الثورة التونسية وعوامل نجاحها ومطالب الثورة وأهدافها السيواقتصادية.

المطلب الأول : أسباب اندلاع الثورة التونسية

اندلعت الحركات الاحتجاجية في تونس إثر قيام عاطل جامعي محمد البوعزيزي بإحراق نفسه في سيدي بوزيد وذلك في 17 ديسمبر 2010، ثم امتدت موجة الغضب لتصل إلى المدن الساحلية مثل سوسة، لتشقر في تونس العاصمة، المركز الثقافي السياسي والاقتصادي في البلاد واتخذت الإضرابات أشكال جديدة مظاهرها من الاحتجاجات إلى التظاهرات والاعتصامات، وشاركت في هذه الأنشطة فئات اجتماعية مختلفة (طلبة، عمال، موظفون، معلمون، المحامين، الأطباء)، وتجاوب معها التونسيين في عدد من العواصم الأوروبية كبارين ولندن حيث نظموا مسيرات احتجاج أمام الكثير من السفرات التونسية، حيث انخرط في هذه التجمعات الاحتجاجية النقابيون الذين طالبوا بالحقوق الوظيفية والتشغيل، للتطور لائحة المطالب بالانفتاح السياسي والحريات الإعلامية، ومحاربة الفساد، تحقيق العدالة الاجتماعية إلى المطالبة بتنحية الرئيس من الحكم.

ويركز هذا التحليل بتناول الأسباب والخلفيات:

1- الأسباب السياسية:

يتحقق الاستقرار السياسي لأي مجتمع نتيجة تعدد عوامل من بينها وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية يقصد بذلك تحقيق أربع أبعاد[1]:

الأول: هو أن يعكس النظام السياسي قيام المجتمع الثقافي والاجتماعي الرئيسية.

الثاني: هو أن تعكس السياسات النظام مصالح وأهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع.

[1]- علي الدين هلال، الازمة النظام السياسي اللبناني مصر ، معهد البحوث والدراسات العربية، 1978، ص330.

الثالث: هو أن يوجد نظام قانونية الاتصال قادرة على ربط جميع أجزاء الجسد المجتمعي بحيث تشعر كل جماعة أو فئة بأنها تصنعها ويستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار.

الرابع: هو أن تعكس النخبة في داخلها القوى الاجتماعية المختلفة بحيث تشعر كل قوى بأن النخبة تمثل امتداد لها[1].

حيث تمثلت الحياة السياسية في تونس بسيطرة حزب التجمع الدستوري الديموقراطي وهيمنته على مجمل نشاطات الحياة السياسية ومجريتها وزادت وتيرة هذه الهيمنة والسيطرة مع وصول الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، إثر الانقلاب الأبيض على الرئيس "الحبيب بورقيبة" سنة 1987، ومنذ ذلك التاريخ وحتى سقوط الرئيس "بن علي" في الثورة الشعبية التي أطاحت به يوم 14 جانفي 2011، سيطر الحزب الحاكم على أغلبية المقاعد في المجالس في مجالس النواب (أكثر من 80% من المقاعد) في كل دورات الانتخابية التي أجريت منذ عام 1989، حيث تكرست ثقافة اللون الواحد وشعارات (لإمساك ولا تشطيب) التي ابتدعها الرئيس "الحبيب بورقيبة"، حيث استعمل "بن علي" نفس طرق سابقه وتماد في تطبيق الأساليب الانتخابية غير ديمقراطية، وحصد نفس النتائج تقريبا هو ما جعل المفكر الإسلامي "محمد الطالبي" يرفع شعار "لا لتحمير الشعب التونسي"[2].

سنوات الانتخابات الرئاسية	النسبة
رئاسية مارس 1994	%99.9
رئاسية 20 مارس 1999	%99.45
رئاسية 24 أكتوبر 2004	%94.49
رئاسية 24 أكتوبر 2009	%89.62

[1] – علي الدين هلال، مرجع سابق، ص 348.

[2] – عبد الواحد المكني، المسار الانتخابي، تونس، دار محمد علي للنشر، 2012، ص09.

وهكذا سيطر الحزب الحاكم على مجمل الحياة السياسية في تونس وظهر ذلك جليا من خلال التعديلات الدستورية التي قام بها مجلس النواب من أجل ضمان استمرار الرئيس "بن علي" في السلطة[1].

عندما عجزت مؤسسات النظام السياسي الرسمية، في تنفيذ السياسات العامة، وعدم تلبية المطالب الاجتماعية واحتوائها، وكذلك مبعثا لوضع الأزمة، فاستقرار المجتمع بشكل عام يتحقق حينما يكون توازن بين النظام السياسي وبيئته الداخلية حاضرا[2]، لتصبح الحركة الاحتجاجية لها الدور الحاسم في قلب الأوضاع في تونس، حيث هذه الحركات الاحتجاجية والانتفاضات والإضرابات النقابية مثلت سلسلة من الإنذارات للرئيس "بن علي" الذي لم يستوعبها وتمادى في انتهاج سياسة القمع وكانت هذه الأحداث بمثابة مؤشرات لقيام الثورة في تونس[3].

ويمكن تلخيص هذه العوامل السياسية التي حركت الفعل الاحتجاجي أدى إلى قيام هذه الثورة[4]:

01- تمثل فجوة بين الخطاب السياسي والواقع أحد الأسباب الدافعة إلى الإضرابات، فالخطابات والتصريحات الرسمية التي قدمها النظام عبارة عن صورة مشرقة للإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققتها تونس، لكنها موجودة فقط في الشريط الساحل الشمالي، مما عجل في ميلاد أزمة ثقة ومصداقية في خطابة السلطة على امتداد عقدين من حكم "بن علي" جعل الشباب جعل الشباب ينتقموا من الأوضاع العامة ويخرجوا في حركات احتجاجية تعبر عن حالة الغضب.

---

[1]- العربي صديقي، إعادة التفكير الديمقراطية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 13.

[2]- نقلا عن فيصل التهامي، "الثورات الديمقراطية في العالم العربي -تونس نموذجا-"، عبر الموقع، لوحظ يوم 2015/12/20 www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid:369652

[3]- اية يوسفعبد السلام، "أسباب قيام الثورة العربية"، لوحظ يوم 2024/12/20، عبر الموقع https://democratical.de/?p=1393

[4]- كمال بن يونس، التهميش الشامل: "عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"، لوحظ يوم 2024/12/20 https://si/assa.org.eg/Newscomtent/2/116/166

02- هيمنت النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدول التونسية وسيطرتها على العديد من ممتلكات الشعب التونسي بتطويع القوانين والتحايل عليها للسيطرة على الممتلكات العامة والحصول على الممتلكات العامة والقروض الضخمة بدون ضمانات مما أدى إلى تحويل المؤسسات العمومية إلى ملكية خاصة لهم وبالطبع كان لسيطرة النظام على الأجهزة السياسية والأمنية تأثيرا كبيرا أتاح له استغلال النظام الاقتصادي وإثراء فاضح لهذه الطبقة الحاكمة.

03- انهيار شرعية النظام القائم نتيجة عجزه عن إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الجنوبية والحدودية ورفضه السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة السياسية حتى يتمكن الشباب التونسي من المساهمة في صنع السياسات العامة.

04- ضعف القوى الحزبية وعدم تعبيرها عن مصالح الشباب وقضاياهم، حيث لم تتمكن الأحزاب السياسية في تونس من القيام بدور فعال ومؤثر في الحياة السياسية، وهذا ناتج عن نظام الحزب الواحد الذي كان يحظى بالأغلبية الساحقة في الانتخابات التشريعية والرئاسية، لتؤكد استمرار الحزب الواحد على مدار 45 عامًا دون انقطاع، وهو أمر قد يكون حالة منفردة في العالم[1]، مما أدى إلى ضعف هذه الأحزاب وأصبحت عاجزة بسبب سيطرتها وتقادم أفكارها وأيديولوجيتها وأساليبها في الدعاية والممارسة السياسية لتعيش أمراضًا داخلية كغياب الديمقراطية والجري وراء المنصب والمكاسب والمصالح، رغم درجة تمثيلها الضعيفة في البرلمان[2]، لأن هذه الأحزاب تدخل في معترك انتخابات غير تنافسية من دون اختيارات مجاوزة، من دون مفاجآت ولا رهانات حقيقية.

05- تغييب النزاهة في الانتخابات، حيث تحتل الانتخابات في تونس ضمن آليات نظام تسلطي، فهي كمثل فترة من فترات انفتاح نظام سياسي[3]، وبعد ارتباط الانتخابات الرئاسية

[1] – توفيق المدني، سقوط الدولة البوليسية في تونس، الدار العربية للعلوم، 2011، بيروت، ص 244.

[2] – ناجي عبد النور، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، (المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ع27، خريف 2010)، ص 135.

[3] – Vincent Geisser, Tunis: Des elections pour quoi faire ? en jeux et sens du fait electrol de bourguiba a ben ali, (monde arabe machrek, no 168, avril – juin 2000), p14.

بالانتخابات التشريعية في ظل نظام رئاسي يتسم من الناحية النظرية بالفصل الكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مما يفسح الانتخابات للسلطة السياسية مجالًا لإعادة هيكلة الفضاء السياسي وإلى الرجوع إلى التنقيح الدستوري من سنة 1997 ومن أحكام متعلقة بالأحزاب السياسية والتعددية، تمكنت السلطة السياسية من ضبط الأسس الأيديولوجية والتنظيمية للأحزاب ذات القاعدة الإسلامية[1]، على الرغم من إلحاح المعارضة على النظام النسبي الذي يسمح بتمثيلها في البرلمان العملية في انتخابات 27 أكتوبر 2009 البرلمانية والرئاسية الخامسة التي أسفرت عن فوز الرئيس بن علي بهذه العهدة، كما فاز بالأغلبية الساحقة في الانتخابات النيابية، وقد وصفت المعارضة الانتخابات الأخيرة بالمهزلة، كما شككت المنظمات غير الحكومية الدولية في حريتها ونزاهتها على أساس أن نتائجها محسومة ومعروفة، ونسبة المفاجأة فيها معدومة.

06- غياب دور المعارضة ومنظمات المجتمع المدني في طرح مبادرات شراكة حقيقية من أجل إيجاد حلول للمشكلات وصنع المستقبل ،فهذا ناجم من جهة عن القمع الذي استخدمته الحكومة التونسية من أجل التحكم في مواقف المعارضة[2] واعتقال آلاف المشبوهين وموت العشرات من جراء التعذيب، وسجن وملاحقة عائلاتهم[3]، لتشمل العالم الافتراضي. وهذا لتنبه النظام إلى أن الفضاء الإلكتروني يحمل ثقافة تدعو إلى الحرية المطلقة، فمارس القمع في هذا العالم عن طريق حجب مواقع المعارضة السياسية ومواقع بعض الصحف، وبلغت الرقابة حد السيطرة على البريد الإلكتروني والحرية والاستقلالية للأفراد. ونجحت الحكومة في تجاوز دائرة تمنع الإسلاميين إلى اليساريين الخارجين عن الأطر، ثم الديمقراطيين والنقابيين ونشطاء حقوق الإنسان، أما من الجهة الثانية، فهو نجم أيضًا عن تشطط المعارضة وعدم اهتدائها إلى الأرض المشتركة التي تقوم عليها وتقوي الحركة الاجتماعية والشعبية، ومع ذلك لا يمكن

[1]- مجموعة المؤلفين، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص51.

[2]- كفاح عباس رمضان الحمداني، "حركة التغيير في تونس الأسباب والتحديات"، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 33، 2012، ص65.

[3]- المرجع نفسه.

تجاهل حقيقة النضالات في مجال حقوق الإنسان والعمل النقابي وسلك القضاء التي مثلت رصيدًا قطف ثماره في الثورة التي أدت إلى إسقاط نظام من أعلى الأنظمة السلطوية الاستبدادية والأحادية في الوطن العربي[1].

07- أما السلطة القضائية فقد استعمل الرئيس "بن علي" تسلطه لفرض استبداده على المجلس الأعلى للقضاء، الذي كان كل أعضائه يخضعون للتعيين. وكان كل عضو لا يمتثل للتوجيهات يُنقل لمدينة نائية أو يُحرم من الترقية وقد يتعرض لمضايقات. وفي سنة 2001، وقع إنشاء دائرة قانونية بالرئاسة أصبحت بمثابة وزارة العدل الحقيقية، هي الآمرة وهي الناهية[2].

08- أما من الناحية الإدارية، وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة والإمكانات البشرية والمادية المصروفة على عمليات الإصلاح في تونس، فإن تعثر أداء الأجهزة الحكومية ظهر على المشهد الإداري والسياسي بسبب تركيز جهود الإصلاح الإداري على الهيكل والأنظمة الرسمية، وزيادة اللوائح واللجان، مما جعل من عملية الإصلاح عملية بيروقراطية. هذا إضافة إلى الاعتماد على منهج غير ديمقراطي في الإصلاح والتطوير، بمعزل عن الأطراف المعنية بالتطوير وأداء الأجهزة الحكومية من داخلها أو خارجها[3]. وحولت برامج الإصلاح إلى طقوس دعائية ذات مضامين صورية بدون رقابة فعلية وحكومية إدارية.

09- طرح مشروع يكرس الرئاسة مدى الحياة والحكم الفردي المطلق، وذلك بداية في نهاية ولاياته الثالثة، وبالرجوع إلى بيان نوفمبر 1957[4]، وأن الدستور التونسي لا يسمح بتولي مهمة الرئاسة أكثر من ثلاث عهدات، فلجأ إلى تعديل الدستور ليضمن الرئاسة مدى الحياة وفي سنة 2002 تم الاستفتاء على الدستور الجديد في فصله تسعة وثلاثون على "أن ينتخب

---

[1]- حكيم بن حمودة، محررا، عبد العزيز الجربي، مترجما، تونس الاقتصاد السياسي للثورة، دار محمد علي للنشر، تونس، 2016، ص130.

[2]- الهادي التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس، دار محمد علي، تونس، 2012، ص69 – 70.

[3]- عبد الرحمان تيشوري، "الترجمة المصرية والتونسية في الإصلاح الإداري" الموقع الرسمي لاستشارات والدراسات القانونية، لوحظ يوم 2024/12/21

http://www.batasy.com/showthreadphp=5582

[4] - سامي الشريف، صلاح الدين بوجاد، بن علي خيار المستقبل، مطابع سناكبت، تونس، 1999، ص03.

رئيس الجمهورية لمدة خمس سنوات، كلما تعلقت هذه التغييرات بالترفيع في سن المترشح للرئاسة من سن سبعين سنة إلى خمس وسبعين سنة، وكذلك إلغاء خلافة الوزير الأول في صورة حدوث شغور وتكليف رئيس مجلس النواب بذلك بصفة وقتية بشرط الا يترشح للرئاسة[1]، ومبدأ تداول السلطة في تونس.

10- أما واقع حقوق الإنسان، فيشهد واقع حقوق الإنسان في تونس ما قبل الثورة سجلًا حافلًا بالانتقادات التي وجهتها العديد من المؤسسات الحقوقية سواء كانت دولية أو إقليمية أو محلية إلى تونس، إذ لم يبدو أي احترام لسيادة القانون[2]، بالرغم من أن تونس لم تشهد على مستوى الرسم الدولي انتقادات كبيرة من حكومات ورؤساء العديد من الدول بدعوى أن تونس شريك للغرب في مواجهة ما يطلق عليه أحداث 11 سبتمبر 2001، الحرب ضد الإرهاب[3].

فالنظام لم يترك أي مجال أو هامش لفئة وسيطة بين الدولة والشعب أو حتى للمعارضة، أنه يمكنها فعلًا أن تربك حركة الشارع بشعارات حقوقية[4].

11- كشف وثائق "ويكيليكس" انتقاد الدبلوماسية الأمريكية للقمع وانتشار الفساد في تونس عامة، علمًا أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية المتعاقبة كانت تعتبر السند القوي لنظام بن علي إلى جانب بعض الحكومات الأوروبية التي مثلت لها حليفًا في محاربة الإرهاب والهجرة السرية. وبذلك جاءت الوثائق الأمريكية وقامت بمحادث ما كان يتناقله التونسيون منذ سنوات من أخبار وإشاعات حول حجم الفساد الذي ينخر الإدارة والمجتمع.

الأسباب الاقتصادية:

بعد التغيير السياسي الحاصل في سنة 1987، عمدت السلطة إلى انتهاج نموذج تنمية اعتمد جملة من التوجهات الهادفة إلى إرساء أوسع لآليات اقتصاد السوق وإعادة الاعتبار

---

[1]- الهادي تيمومي، مرجع سابق ،ص 68.

[2]- عزمي بشارة، وجهات نظر بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة

www.ajazeeerh.net.14.04.2011

[3]- العربي صديقي، مرجع سابق، ص16.

[4]- علي عبده محمود، "الثورة التونسية، عوامل النجاح، النتائج"، لوحظ يوم 2016/04/20، عبر الموقع

www.sis.gov.eg/newvr/34/8.htm

للجمهورية، وإعادة جدول اقتصادية تسعى لتطوير الأطر القانونية والتشريعية الرامية إلى مزيد من تحرير الاستثمار والأسعار والتجارة الخارجية من القيود الإدارية والجبائية[1].

حيث كانت تونس أول دولة من دول حوض البحر الأبيض المتوسط التي وقعت اتفاقية مشاركة مع الاتحاد الأوروبي وانضمت إلى منظمة التجارة العالمية في 1989، وباشرت في عام 1981 خصخصة قطاعات الفنادق والسياحة والنسيج[2].

واتسم الاقتصاد التونسي بالانفتاح على العالم الخارجي، وقد بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تونس خلال الفترة 2005 نحو 4.4%، ارتفع إلى 5.7% عام 2006 ثم إلى 6.3% خلال 2007 قبل أن يتراجع إلى 4.5% خلال عام 2008، ثم إلى 3.1% خلال 2009 و2010 بفعل الأزمة المالية العالمية[3]، كذلك جاء ترتيب تونس في تقرير التنمية البشرية 2010 رقم 81* ضمن 169 دولة صنفت بذلك ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، حظي الواقع الاقتصادي لتونس بكثير من الدعم للمؤسسات الدولية ومن الدول الاقتصادية الكبرى، فقد أشاد كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمعدلات تنمية اقتصادية. كما حظي الرئيس بن علي بالإيجاب والإشادة بهذه التنمية من الرئيس السابق جاك شيراك في زيارته لتونس. لكن هذه التغيرات لا تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للدولة التونسية ككل، فمناطق الشمال حظيت على مدار سنوات بالأفضلية والدعم المتواصل، في حين عانت مناطق الوسط والجنوب من التهميش والتجاهل لفترات طويلة.

---

[1]- عائشة التائب، ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات (مجموعة مؤلفين)، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، بيروت، ص 57.

[2] - William zartma, ed, Tunisia the political economy of reform, Sais African studies, (boulder co: Lynne reincur, 1991). 110.

[3]- التقرير الاستراتيجي 2010 – 2011، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2013، ص 188.

*- حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا فعليا بمعدل 5% سنويا بين عام 1995 – 2008، ويعزى هذا النمو في جزء كبير منه الى الاستثمارات العامة الكبيرة وارتفاع الطلب المحلي، إضافة الى صادرات اكثر ديناميكية وزيادة كبيرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد استفادت تونس منذ التسعينيات من إدارة السياسات النقدية والجبائية من احتواء العجز المالي اقل من 3% من الناتج المحلي بين عامي 2000 – 2008 والتضخم، والحفاظ بذلك على الجزء الأكبر من القدرة الشرائية الحقيقة للفقراء على وجه الخصوص.

01- الفساد: تشير مؤسسة دولية في تقريرها السنوي لعام 2010 فيما يتعلق بمستوى الفساد أن تونس تحتل المرتبة 62 من أصل 180 دولة شملها التقرير، حيث يعتبر معدل الفساد في تونس في مستوى متوسط، وهو ما يعتبر مقبولًا بالنسبة لبلد نامٍ[1]. ويعتبر تفشي الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها ومدى تغلغل النفوذ لعائلة ليلى الطرابلسي زوجة بن علي وعائلتها[2] الهيمنة والسيطرة على نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي، إما عبر امتلاك الشركات الاقتصادية والمالية أو عبر العمل كوسيط بعمولة مالية من أجل تسهيل الإجراءات الإدارية أو المالية.

حيث تمكن البنك الدولي من عمل دراسة هامة عنوانها "العائلة، الدولة، الأسرة في تونس". واقتصرت هذه الدراسة على 214 شركة من تلك الشركات المصادرة. ومن نتائج تلك الدراسة أن هناك علاقة بين تواريخ التعديلات التي طرأت على قوانين الاستثمار وتواريخ دخول أحد أفراد العائلة في القطاع الذي يمسه التعديل، إما لتعجيز المنافسين الجدد أو تسهيلات تنطبق إلا على شركات العائلة[3]. وعلى سبيل المثال، القرار الذي صدر رقم 96 مطى 1234 لسنة 1956 لتعديل قانون الاستثمار عن طريق فرض شروط على الشركات التي ترغب في العمل في مجال الشحن ونقل البضائع في الموانئ والسفن، ونفس القرار قام بخنق رأس المال الأجنبي الراغب في الاستثمار في الشركات التي تعمل في مجال نقل اللحوم الحمراء، ومنه في السنة أسس "عفيف شيبوب" دعم صهر بن علي "محمد سليم" الأغذية المجمدة وأيضا إنشاء شركة شحن لوجيستيات تعمل في تداول زوجة بن علي ليلة ترابلسي بقانون رقم 2007-2311 والذي يفضي بموافقة الحكومة قبل إنشاء شركات الإسمنت[4].

---

[1]- كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سابق، ص 72.

[2] - Rijkers, Bob, Freund, Caroline, Antonio, (all in the family istate capture in Tunisia) world bank Washington DC 2014. 28/06/2016
https://openknowledge.worldbank.orghandlele/1098617726/license.ccby3.OIGO

[3]- سلمى حسين، ""مصر وتونس" دولتان تتحرران من الاسر"، (مجلة الديمقراطية مؤسسة الاهرام، العدد 59 يوليو 2015)، ص 73.

[4] - سلمى حسين مرجع سابق، ص 74.

في نفس الإطار يشير مركز البحوث والدراسات الدولية إلى أن زوجة بن علي وأفراد عائلتها نجحوا في الوصول إلى جميع الشركات الكبرى عبر أداء دور الوسيط في جميع العمليات الخصخصة وطلبات شراء الكبرى والحصول على عمولات من هذه الشركات[1].

لا يمكن اختزال هذا الفساد في شخص الرئيس بن علي الطبقة الحاكمة مع زوجته ليلى الطرابلسي وعائلته من أبناء وإخوة. هناك أيضًا رجال الأعمال التونسيون الذين كانوا يعانون من جشعهم[2] وأصبحوا الخاسرون في ظل هذا النظام هم الأكثر استفادة، مما أدى إلى تأكله وانهياره[3].

02- الأزمة الاقتصادية المالية العملية: لقد جاءت الأزمة العالمية لتزيد من صعوبة منوال التنمية الاقتصادية بداية من سبتمبر 2008، حيث أن مفعولها كان مباشرًا إذ سجل منذ سنة 2008 انخفاضًا كبيرًا في نسبة النمو الاقتصادي الذي مر من 6.3% سنة 2007 إلى 3.8% في سنة 2008. ومن جهة أخرى، كان لظهور الكساد في العالم أثر أكبر في الاقتصاد التونسي، ففي سنة 2009 أصبحت نسبة النمو 3% ولم تتجاوز 3.7% في سنة 2010. ويعود عجز تونس عن استعادة مسالك النمو السريع إلى احتشام رد فعل الحكومة حيال هذه الأزمة[4].

03- على صعيد توزيع الثروة شهدت تونس تباينات متفاوتة، حيث تتمركز الثروة في يد فئة قليلة مرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بنظام الحكم. فالولايات الساحلية، وعددها 12 من مجموع 24 ولاية، تحتضن 65% من مجموع السكان وتستحوذ على 85% من المؤسسات الصناعية و87% من اليد العاملة، في حين تعاني الولايات الباقية من التخلف والبطالة. مما زاد الوضع تعقيدًا، حيث تبنى الرئيس بن علي سياسة الخصخصة التي حققت نموًا اقتصاديًا في المناطق الساحلية فقط، إذ تزايد هذا النمو من 5.5% سنة 2009 إلى 6.7% سنة

[1] - العربي صديقي، مرجع سابق،ص 10.

[2] - توفيق المدني، الدولة البوليسية، مرجع سابق ، ص253.

[3] - حكيم بن حمودة، مرجع سابق ، ص 157.

[4]- الحسن عاشي، "كيف يمكن النهوض بالاقتصاد التونسي بعد الثورة"، (مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، العدد 11، شباط 2012)، ص80.

2007[1]. المعجزة الاقتصادية التي وضعتها السلطات التونسية وعند تحول اقتصادها إلى نموذج يُحتذى به كانت تروج له باعتمادها على فكرة المعجزة الاقتصادية[2]:

01- الاختيار الماكر للمقارنات: تمثل آلية أولى في اختيار المقارنات بطريقة ماكرة باعتمادها على مقارنات زمنية وجغرافية غير منطقية، حيث تعتبر السلطات التونسية أن اقتصادها بارز في تين المتوسط والوحيد القادر على أن تتم مقارناته بالنمو الآسيوي الآخر.

02- التحولات في المحاسبة والتصفية: يجب أن تُسمع التغيرات الخفية في بناء المؤشرات، في طرق القياس أو في تقييم ظاهرة ما، بإظهار التحسن باستمرار. ولا يُظهر أن المهاجرين يستثمرون في البلاد وأن الديناميكية فعلية قد بدأت. في الاستثمارات التي تمت والمشاريع المصادقة عليها يتم الخلط بينها للإقناع بوجود انتشار اقتصادي ومناخ ملائم للمقاولة والشركات التي تحصلت على ترخيص من قبل مؤسسة تشجيع الاستثمار .API وإن عدم وجود إحصائيات رسمية بالضبط حول مشاركة القطاع الخاص في القيمة المضافة الوطنية يُعزز فكرة الغموض الذي يكتنف المعطيات الاقتصادية، وليس وليد اللحظة[3].

03- نسيان الإنجازات السابقة: يمثل النسيان الممنهج للإنجازات السابقة ثالثة لإعداد الخطاب الاقتصادي من الملفت أنه يُلاحظ فقدان الذاكرة عند السلطة، وخاصة بالنسبة إلى الفترة السابقة لـ 1987، في حين أن التواصل بين الفترتين ملفت للنظر. إلا أنه تم إعداد كل شيء لكي يتم إبراز تحول إلى نموذج تنمية والاستقرار الذي طالما تم التشبث به من طرف ممجدي "تونس بن علي"[4].

04- الاستيلاء على الظواهر الاجتماعية: تعتبر هذه الآلية الرابعة من خلال الاستيلاء على الظواهر الاجتماعية لتأسيس المدحة الاقتصادية والاجتماعية. وبهذا المنطق، فإن فوائد

---

[1]- شيماء علي المهدي المعموري، دور الأحزاب في النظام السياسي التونسي بعد التغيير، (رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العراق، 2016 – 2017)، ص78.

[2]- بياتريس ايبو، حمزة مذب واخرون، محررا، ايت جرين الهام، مترجما، تونس واقتصادها السياسي والاجتماعي، (الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسان، 2011)،ص 23.

[3] - بياتريس ايبو، مرجع سابق ، ص25.

[4] - المرجع نفسه، ص25.

الأعمال والإنجازات التي تم القيام بها في مجملها من طرف الشعب بصفته مستقلة، وبمعزل عن السياسات أو السياسات العامة، يتم استباقها ورصدها من طرف السلطات الإدارية والسياسية.

05- إخفاء المعلومات المتباينة: بحيث يتم إخفاء المعلومات التي لا تسير مع الاتجاه الصحيح. فإن السلطات التونسية لم تنفك تشدد على أولوية الجانب الاجتماعي على ما هو اقتصادي، وعلى إبراز السياسات المناسبة للشغل ونجاعة مثل تلك الإجراءات عن طريق تعديد البرامج والحوافز.

06- إخراج ما هو للأرقام: هذه الآلية السادسة في الإخراج الماهر عن طريق جملة من الأساليب[1]:

- ارقام يتم التفاوض حولها واعدادها
- معطيات مخفية وغير منشورة

الأسباب الاجتماعية:

حيث إنه يمثل الواقع الاجتماعي الذي تعيشه تونس أحد العوامل التي ساهمت في تفجير الثورة. وتشير الإحصائيات السكانية إلى ارتفاع نسبة الشباب في المجتمع التونسي سنة نحو 28.4% إلى نسبة 43.7% للأعمار 15 و39 سنة، وهذا مؤشر على غلبة العنصر الشبابي في المجتمع التونسي.

من حيث الحالة الاجتماعية، فوصلت نسبة غير المتزوجين في الفئة العمرية خمسة عشر سنة فما فوق إلى 40.5%[2]، وهذا يشير إلى ضعف القدرة المادية لدى فئة الشباب الراغب في الزواج وعجزهم على تأسيس حياة أسرية مستقلة. حيث يضع حسين الديماسي تردي الحياة الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة كسبب رئيسي يعيق الشباب التونسي في تكوين حياة أسرية جديدة[3].

[1] - المرجع نفسه، ص 26 - 27.

[2]- العربي صديقي، مرجع سابق ، ص13.

[3]- العربي صديقي، تونس ثورة المواطنة، ثورة بلا راس، (المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، 2011)، ص21.

وتشير الإحصائيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء عام 2010 فيما يتعلق بالأحوال المعيشية إلى أن 33.9% من مجموع السكان، أي يزيد عن ثلث السكان، يعيشون في وسط غير منظم، وهذا يعني تدني مستويات الخدمة المقدمة للسكان من حيث الكهرباء والمياه وشبكة الصرف الصحي والنظافة إلى غير ذلك من الخدمات التي تقدمها المجالس البلدية. وتعاني الأسر التونسية من نقص في مياه الشرب، وتشير الإحصائيات إلى أن هناك ما يقارب 13.8% من الأسر لا تصلها مياه صالحة للشرب من شركة توزيع المياه[1].

من حيث البطالة، واستنادًا إلى المعهد الوطني للإحصاء التونسي، يُقدر عدد سكان تونس في منتصف شهر مايو 2010 بحوالي 10.5 مليون نسمة، في حين يبلغ عدد السكان الذين في الفئة العمرية 15 – 59 نحو 7م/نسمة او ما نسبته 66.4% من مجموع السكان لذا فان سوق العمل التونسي بارتفاع نسبة القادرين على العمل.

ويقدر عدد السكان الناشطين منتصف ماي 2010 نحو 3769.2 الف نسمة منهم 3267.4 ألف مشتغل أو ما يعادل نحو 87% من السكان الناشطين، بينما يُقدر عدد المتعطلين بحوالي 491.8 ألف نسمة، أي أن نسبة البطالة تبلغ 13%. ويمثل العاطلون من مستوى التعليم العالي الذين تجاوزوا بنجاح السنة الأولى من التعليم العالي نحو 157.3 ألف نسمة أو ما نسبته 32% من إجمالي العاطلين، مقابل نحو 4.5% من إجمالي العاطلين في عام 1999. في الوقت الذي يبلغ فيه العاطلون عن العمل من مستوى غير متعلمين، أي لم يحصلوا على تعليم ابتدائي أو ثانوي أو جامعي، نحو 21.9 ألف نسمة أو ما نسبته 4.5% من إجمالي العاطلين، (مقابل 13.5% من إجمالي العاطلين عام 1999)، الامر الذي دفع المتعلمين والخرجين الى تشكيل اتحادا للخرجين العاطلين، وهو ما يدل على ما انصرفت اليه بعض الآراء من أن العاطل التونسي يشكل نموذجًا خاصًا لكونه ليس عديم التكوين ولا فاقدًا للخبرة، بل أن مستواه التعليمي يحول دون عثوره على فرصة عمل[2].

[1]– المرجع نفسه ، ص22.

[2] – التقرير الاستراتيجي 2010 – 2011، مرجع سابق، 189.

وتقدر نسبة البطالة لدى الفئة الناشطين من مستوى التعليم العالي في ماي 2010 بلغت نحو 22.9% مقارنة بنحو 8.6% فقط سنة 1999، بينما تُقدر نسبة البطالة في صفوف خريجي الجامعات والمعاهد العليا نحو ثلاثة فاصل ثمانية بالمئة عام 1994. وقد خلق هذا التفاقم في نسبة البطالة عند حاملي الشهادات العليا وضعًا اجتماعيًا مزريًا ومتأزمًا ونوعًا من الإحباط وفقدان الأمل، كما هو موضح في الجدول رقم واحد.

جدول02: تطور عدد العاطلين والتوزيع النسبي لهم ونسبة البطالة حسب المستوى التعليمي في تونس.

بيان	عدد العاطلين (بالألف)				التوزيع النسبي (%)			
	ماي 2009	ماي 2010	ماي 2011	نوفمبر 2011	ماي 2009	ماي 2010	ماي 2011	نوفمبر 2011
لا شيء	23,7	21,9	29,2	30,4	4,8	4,5	4,2	4,1
ابتدائي	132,0	118,5	157,9	162,4	27.0	24,1	22,4	22,0
ثانوي	194,5	193,6	299,8	302,7	39,7	39,4	42,5	41,0
عالي	139,4	157,3	217,8	242,8	28,5	32,0	30,9	32,9
غير مصرح	0,7	0,5	0,2	0,1				
المجموع	490,3	491,8	704,9	738,4	100,0	100,0	100,0	100,0

بيان	نسبة البطالة (%)			
	ماي 2009	ماي 2010	ماي 2011	نوفمبر 2011
لا شيء	6,1	5,7	8,1	9,3
ابتدائي	10,4	9,2	12,4	13,0
ثانوي	14,0	13,7	20,6	19,9
عالي	21,9	22,9	29,2	30,5
غير مصرح				
المجموع	13,3	13,0	18,3	18,9

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، التشغيل والبطالة للثلاثية الرابعة من سنة 2011، المسح الوطني حول السكان والتشغيل، فيفري 2012، ص 29 – 30.

جدول 03 : تطور البطالة بين صفوف حاملي الشهادات العليا بحسب نوع الشهادة.

	العدد بالألاف		النسبة المئوية	
	2005	2010	2005	2010
شهادة تقني سامي او ما يعادلها	17,9	57,9	32,1	41,6
الاجازة في الانسانيات	10,4	21,1	18,6	15,2
الاجازة في الحقوق والاقتصاد والتصرف	14,7	22,9	26,3	16,5
الاجازة في العلوم الصحيحة رياضيات فيزياء علوم	8,5	27,2	15,2	19,6
شهادة التعليم العالي طبيب مهندس ...الخ	4,3	9,9	7,8	7,1
المجموع	55,8	139,0	100	100

المصدر: المسح الوطني حول السكان والتشغيل، المعهد الوطني للإحصاء تونس.

وتكمن الصورة الأكثر صعوبة في نسبة البطالة لدى الشباب، والتي تقدر بنحو 28.7% من الفئة العمرية 15 سنة و19 سنة، نحو 29.7% في الفئة العمرية 20 سنة و24 سنة، ونحو 24.2% في الفئة العمرية 25 سنة و29 سنة. كما تشكل الفئة العمرية 20 سنة و29 سنة نحو 60.1% من إجمالي العاطلين[1]، كما يبين الجدول رقم ثلاثة، الذي يوضح تطور عدد العاطلين والتوزيع النسبي لهم ونسبة البطالة حسب الفئة العمرية في تونس في منتصف مايو من السنوات 2008-2010.

من حيث الفقرة، في سنة 2000 كانت نسبة 14.8% من سكان تونس يعانون حرمانًا من حقوقهم بنسبة تزيد عن المعدل الطبيعي، وذلك وفق المؤشر الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2] (ESCR)، وهو يقيس درجات الحرمان كمحصلة لقياس الحرمان في مجالات سوء التغذية للأطفال، البطالة، انعدام الأمان الوظيفي، الموت المبكر، ضعف الحزمة، ضعف الخدمة الصحية، تلوث المياه، انعدام تمديدات الصرف الصحي، الأمية، والتسرّب من المدارس، هذه النسبة تصل في ولايات الوسط الغربي، الذي يضم نحو 19.3% من عدد السكان، وكانت النسب أيضًا تفوق مستواها الطبيعي في الولايات الجنوبية الشرقية والوسطى.

حيث حظيت المناطق الشرقية (الواقعة على الشريط الساحلي) بالدعم المتواصل، في حين عاشت المناطق الداخلية (مناطق الوسط والجنوب) التهميش لفترات طويلة، فبحسب الميزان الاقتصادي لسنة 2012 الصادر عن وزارة التنمية الجهوية والتخطيط، فإن مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يتعدى 0.28% بسيدي بوزيد، مقابل 0.80% في تونس. بينما سجلت نسبة الفقر المدقع عام 2010 على المستوى الوطني نحو 4.6%. تنخفض هذه النسبة لنحو 1.1% في تونس، أريانة، بن عروس، ومنوبة، ونحو 1.6% في جهات الوسط

[1]- التقرير الاستراتيجي 2010 – 2011، مرجع سابق ، ص 190.

[2]- عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة (بنية ثورة وصيرورتها خلال يومياتها)، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ، ص106

الشرقي (سوسة، المنستير، المهدية، صفاقس)، و1.8% في الشمال الشرقي (نابل، زغوان، بنزرت)، لكنها ترتفع إلى نحو 14.3% بجهات الوسط الغربي (سيدي بوزيد، القصرين، والقيروان)[1].

وبحلول يوم 2011/05/29، أعلن وزير الشؤون الاجتماعية محمد، ناصر، عبر وكالة تونس افريقيا للانباء "وات" ان نسبة الفقر في تونس هي 24.7%، وهي اضعاف النسبة الرسمية الملعنة لنفس السنة.[2]

جدول (04): تطور نسبة الفقر في تونس من 1985 إلى 2005

السنة	1985	1990	1995	2000	2005
نسبة الفقر	7,7	6,7	6,2	4,3	3,8

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2005.

جدول (05): تطور نسب الفقر في تونس.

بيان	نسبة الفقر المدقع			نسبة الفقر		
	2000	2005	2010	2000	2005	2010
إقليم تونس	4,3	2,3	1,1	21,0	14,6	9,1
الشمال الشرقي	10,5	5,4	1,8	32,1	21,6	10,3
الشمال الغربي	12,1	8,9	8,8	35,3	26,9	25,7
الوسط الشرقي	6,4	2,6	1,6	21,4	12,6	8,0
الوسط الغربي	25,5	23,2	14,3	49,3	46,5	32,3
الجنوب الشرقي	17,5	9,6	4,9	44,3	29,0	17,9
الجنوب الغربي	21,7	12,1	6,4	47,8	33,2	21,5
المستوى الوطني	12,0	7,6	4,6	32,4	23,3	15,5

[1]– التقرير الاستراتيجي 2010 – 2011، مرجع سابق، ص191.

[2]– وكالة تونس افريقيا للانباء 24 فاصل 7 % نسبة الفقر في تونس وتوقع نشوب احتجاجات واعتصامات جديدة، لوحظ 2024/08/16

http://www.tap.info.tn/ar/ar/.

Institut National de la Statistique, Mesure De La Pauvrete, des inegalites et de la Polarisation 20002010-, Octobre 2012, P.P 39-40.

الإضرابات:

ان الإضرابات والوقفات والاعتصامات حيث تشير البيانات المتوفرة إلى أن عدد الإضرابات التي تمت بإشراف قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل ارتفع من 382 إضرابًا عام 2007 إلى 412 إضرابًا سنة 2008، لكنه تراجع إلى 361 إضرابًا في 2009[1]. كانت أكثر هذه الإضرابات في القطاع الخاص بنسبة 76% خلال سنة 2007، و92% خلال 2008، و89% خلال 2009. جاء القطاع العام في المركز الثاني من حيث الإضرابات بنسب 31% و34% و25% على التوالي خلال سنوات 2007 و2008 و2009. أما قطاع الفلاحة فقد سجّل أقل نسبة من الإضرابات[2].

ويعود أسباب هذه الإضرابات وتنوعها إلى[3]:

- تأخير صرف الأجور أو عدم صرفها هي والمنح، وعدم احترام وتطبيق الاتفاقيات والقوانين المشتركة بخصوص الأجور والمنح.

- غياب شروط السلامة أثناء العمل، مما يحرم العمال من الحماية ضد الحوادث والأخطار المهنية.

- التضامن العمالي، كالإضراب احتجاجًا على طرد النقابيين أو مضايقتهم.

ولقد ركّزت السياسة التي اختارتها الحكومة التونسية لتعزيز أداء الاقتصاد فيما يتعلق بالتنمية على تجميد الأجور. بلغت الزيادة في أجور القطاع العام نسبة 4.7% سنويًا خلال

[1]- عبد اللطيف حناشي، الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة وجراها مجموعة مؤلفين ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ،ص 198.

[2] - - عبد اللطيف حناشي، مرجع سابق، ص 199.

[3] - رؤى عمالية، الاتحاد العام التونسي للشغل، نزاعات الشغل الجماعية في تونس ما بين 1998 - 2009، (قسم الدراسات والتوثيق، تونس، 2010)، 55.

السنوات الثلاث المتتالية، إلا أن هذه الزيادة كانت أقل من معدل التضخم الذي تجاوز 5%، مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية ذات المداخيل الزهيدة[1].

ويعود تفاقم هذا الوضع الاجتماعي أدى إلى انتشار الوظائف الهشة والمتدنية الأجر في القطاع الخاص الرسمي، وظهور القطاع غير الرسمي كرد فعل على فشل الاقتصاد الرسمي في تقديم فرص عمل لائقة فبوعزيزي لم يكن عاطلًا عن العمل، لكنه كان يعمل في القطاع غير الرسمي الذي كان يتعرض باستمرار للمضايقات من السلطات المحلية.

جدول (06): يوضح تطور الأجر الأدنى لمختلف المهام في القطاعات غير الفلاحية.

نظام الساعات		نظام 48 ساعة	نظام 40 ساعة
الشهر	السنة		
اوت	1994	0,731	0,774
ماي	1995	0,760	0,808
ماي	1996	0,794	0,837
سبتمبر	1996	0,804	0,849
سبتمبر	1997	0,814	0,861
نوفمبر	1997	0,843	0,890
اوت	1998	0,855	0,904
اوت	1998	0,894	0,945
ماي	2000	0,923	0,974
جويلية	2001	0,964	1,015
جويلية	2002	0,998	1,049
جويلية	2003	1,039	1,090

[1]– كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سابق ، ص 75.

جويلية	2004	1,073	1,124
سبتمبر	2005	1,102	1,153
جويلية	2006	1,136	1,187
جويلية	2007	1,177	1,228
جويلية	2008	1,230	1,286
جويلية	2009	1,253	1,299

المصدر، المعهد الوطني للإحصاء وزارة التنمية والتعاون الدولي النشرية الإحصائية لتونس 2005 – 2009 العدد 53، 2010، 115.

الاعتصامات:

تمثل الاعتصامات شكلًا حضاريًا ومتقدمًا من أشكال النظام النقابي الذي تقوم به الطبقة العاملة. يظل العمال في اعتصاماتهم في مكان عملهم خارج أوقات العمل الرسمي، ويعطلون الإنتاج لفترات زمنية معينة إلى حين قبول أصحاب العمل التفاوض معهم أو الاستجابة لمطالبهم[1]. شهدت تونس خلال ثلاث سنوات ارتفاعًا ملحوظًا في عدد الاعتصامات التي نفذتها الطبقة العاملة في القطاع والمؤسسات، من 27 إلى 28 إلى 36 اعتصامًا. ومن هذه القطاعات: النسيج، الملابس، البناء، السياحة، الأشغال العمومية، الصناعات المعدنية والميكانيكية، والقطاعات الخاصة ذات الاستثمار الأجنبي، التي تهيمن فيها أشكال التشغيل الهشة والأجور المتدنية، مع فقدان العمال للتغطية الاجتماعية[2].

الأسباب الثقافية:

تتميز تونس بتاريخ زاخر بالعلماء والمفكرين والأدباء ورجال السياسة إلى جانب تراثها الكبير المستمد من حضارة بلاد المغرب العربي، "مدينة القيروان" وجامعتها العريقة كجامعة الزيتونة. فالعديد من أعلام العالم العربي الإسلامي من أدباء ومفكرين ينتمون لهذا البلد، ومن

[1] – عبد اللطيف حناشي، مرجع سابق ، ص199.

[2] – رؤى عمالية، مرجع سابق ، ص58.

أمثالهم المفكر "عبد الرحمن بن خلدون"، المصلح "خير الدين باشا"، والشاعر "أبي القاسم الشابي"، بالإضافة إلى عدد من رجال الفكر السياسي الذين واجهوا الاستعمار بفكرهم وأدبياتهم السياسية. ولا تزال هذه الأدبيات حاضرة في فكر الشعب التونسي ووجدانهم، وكان لها بالغ الأثر في إحداث حالة من الحراك السياسي في تونس، والتي توجت بهذه الثورة الشعبية.

ومن القضايا التي استوقفت الباحث قدرة الشعب على استحضار الأدب والشعر، وحتى ذلك شعر "أبي القاسم الشابي"، وتوظيفه في الثورة ضد الرئيس "بن علي"، وهو ما حدث عندما كان المتظاهرون يرددون: "إذا الشعب يومًا أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر." وظهرت أيضًا أدبيات القائد النقابي فرحات حشاد "حرية، ديمقراطية، عدالة اجتماعية."[1]

ومن أهم الكتب التاريخية التي تعد معجمًا لمشاهدة تونس كتاب "أهل الزمان" للمؤرخ التونسي أحمد بن أبي الضياف*.

ويكشف هذا الكتاب عن قضية مهمة وهي أن الإسلام يتعامل بأهل الزمان، والإصلاح لم يكن فكرة غربية مستوردة في ذلك الزمان كما يراه الكثير. فالمؤلف في مقدمته الطويلة ينظر للإصلاح بشكل يرفض الحكم المطلق ويدعو إلى تقييده بالشرع، وأورد حججًا لا حصر لها مدافعًا عن دعوته إلى الإصلاح وضرورة وضع حد للظالمين وتجاوزاتهم. ووقف ابن أبي ضياف، وهو العالم بالشريعة، ضد الاستبداد والحكم المطلق مهما كان نوعه، ورأى أن الاستبداد ضد حكم الشرع، ولذلك فهو باطل. فعندما يثقل الحاكم المستبد كاهل المواطنين بالإضراب والغلاء، يصبح استمرار حكمه خطرًا تامًا.

وفي هذا الكتاب دعا العلماء المسلمين ليدركوا سمات المؤرخ حال الوقت، ويقصد به التطور الذي يدركه المؤرخ حال الوقت الذي لابد أن يصيب الجماعة داخل إطار الأمة الكبير.

---

[1]– العربي صديقي، مرجع سابق ، ص08.

*– انهى ابي ضياف، تاليف هذا الكتاب عام 1892 بعد عقد العمل عليه وعنوانه الكمل "اتحاد اهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الامان" ويتحدث فيه عن تاريخ تونس منذ ان دخلها الإسلام وأعطى ساحة واسعة لتاريخ الحكم العثماني وفترة حكم البايات وهو موجود في نسخ مخطوطة في عدد من المكتبات العالمية المهمة وشكل مرجع ذا قيمة لعدد من المؤرخين الكبار أمثال الفرنسي اندري ريمون الذي قام بتخطيط 04 مخطوطات لنفس الكتاب، واهمها الموجود في المكتبة الصادقية التابعة لجامع الزيتونة ولم يطبع الكتاب المهم من القرن 20 وظهر في 08 مجلدات واعدت طباعته كاملا عام 1990 بجهد مشترك لعلماء تونسيين وجزائريين.

والمهم أن يتوصل أهل العلم وأهل الحكم إلى حل المعادلة التي توازن ذلك كله، شرط أن تأتي حكومة عادلة.

وفي المحصلة لا يمكن إسقاط الزخم الذي اتسمت به تونس كونها أحد أقطاب عصر النهضة العربية وأول دولة شرعت الدستور في العالم الإسلامي، إلى جانب أنها أول دولة عربية إسلامية أنهت الرق والعبودية. وهو ما أعتقد أنه منح شحنة معرفية إليها ذات امتداد تاريخي على مدار 150 عامًا، وأسهم في تعزيز شرعية مطلب هذه الثورة أو أمدها بمخزون فكري وإصلاحي وتربوي نهضوي[1].

المطلب الثاني: عوامل نجاح الثورة التونسي

أولاً- عوامل نجاحها

من أجل نجاح الحركات الشعبية الهادفة إلى التغيير في بيئة معظم الدول العربية يتطلب عدة عوامل رئيسية، وهذا راجع إلى النظام السياسي لتلك الدولة التي تتسم بسياسات وممارسات يسودها العنف والقمع والإقصاءات وضعف سيادة القانون واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان[2]:

أولاً- ينبغي كسر حاجز الخوف السيكولوجي، حيث إن عامل الخوف ركن أساسي لتقييد الحركات الشعبية.

ثانياً- لا يجب على الثورة أو الحركة الاحتجاجية أن تكون ذات طبيعة سلمية، لأن في حالة اعتمادها على العنف من أجل الدفاع عن ذاتها سيعطي للنظام تبريراً باستخدام كافة السبل المتاحة له من أجل قمع هذه الثورات.

ثالثاً- ينبغي أن يكون هناك حد أدنى من تجانس وتماسك النسيج الاجتماعي وتوافر مشاعر مشتركة للوحدة الوطنية بين مختلف مكونات المجتمع لكي لا تؤثر الفروقات الدينية

[1]- خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، (المجتمع التونسي للعلوم والادب والفنون بيت الحكمة، تونس، 2000)، ص18.

[2]- اميرة عبد الرزاق خليل إبراهيم، النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني وحركات الإسلام السياسي، (رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة القاهرة قسم السياسة والاقتصاد، 2012 – 2013)، ص127.

والطائفية أو العرقية، في حالة وجودها أو استمرارها، في إضعاف حركات مقاومة النظام وإفشال المقاومة الشعبية.

رابعاً– موقف الجيش من الحركة المدنية، بحيث إذا كان داعماً للحركات الشعبية أو على الأقل وقف حيادياً منها، فهنا فرصة أكبر لنجاح الثورة، بينما إذا ما تبنى الجيش موقف النظام الحاكم فسوف ينزل خسائر كثيرة في صفوف المتظاهرين[1].

أولاً: كسر حاجز الخوف النفسي

استمرت الاحتجاجات التونسية رغم قمع النظام لها ورغم سقوط العديد من القتلى والجرحى والمحتجزين، وفرض النظام لحظر التجول وحالات الطوارئ[2] وحظر التجمعات لأكثر من ثلاثة أشخاص. رغم ما فعله النظام من سياسات الترغيب والترهيب، بل تزايدت الأعداد للحد الذي أجبر رمز النظام على الهروب إلى السعودية. هذا إذ يدل على كسر حاجز الخوف لدى أفراد الشعب التونسي.

ثانياً: الطابع السلمي للثورة

لعب المحتجون دوراً فعالاً في احتجاجهم، فقد التزموا الطابع السلمي لتحركاتهم بمواجهتهم للعنف المتبع من قبل البوليس التونسي، برغم سقوط الكثير من الشباب العزل. بالإضافة إلى تميز هذه الاحتجاجات بالمدنية، فلم تُخطط أو تُنظم أو تُدار من قبل أي من الأحزاب أو الحركات المتطرفة التي يستطيع النظام من خلال وجودها تبرير قمعه لها في إطار مكافحة الإرهاب، مما أحرج النظام عن مجابهتها بعنف ووضع إرادة القوة والبطش لدى تلك الأنظمة في حالة شديدة من الحرج. وأحرجت هذه الحركة الاحتجاجية السلمية والمدنية القوات الدولية الراعية للاستبدادات العربية ومنعتها من الدفاع عن تلك الأنظمة أو مساندتها في أزمتها[3].

---

[1] – اميرة عبدالرزاق خليل إبراهيم، مرجع سابق. ،ص128.

[2] – خير الدين حسين، الربيع العربي نحو الية تحليلية لاسباب النجاح والفشل، لوحظ يوم 2016/08/24
http://www.alquds.co.uk/index/asp?frame=tody%5C23QPt480htmScaredata%5C2012%5C03%5C23QPt480htm

[3] – عبد الله بلقزيز، عوامل ساعدت على نجاح التغيير، مرجع سابق، ص
http://www.alkhaleej.ae/portal/385085a4.28do.4b72F810a56dc846b.aspx

ثالثاً: توافر الحد الأدنى من تجانس وتماسك المجتمع

يتميز المجتمع التونسي بقدر عالٍ من التجانس السكاني وبظهور نوعية من الشباب في صفوف المحتجين يتميزون بروح عالية من العطاء والاستبسال في مواجهة أجهزة الأمن المختلفة واستمرارهم في التظاهر وتنظيم المسيرات لأسابيع ليلاً ونهاراً. بالرغم من أن الحركة الاحتجاجية بدأت بعمل فردي من قبل أحد الشباب العاطل عن العمل، لكنها سرعان ما اكتسبت التفاف الأحزاب والمنظمات الحقوقية والاتحادات العمالية[1]. ولعب الاتحاد العام التونسي للشغل دوراً بالغاً في احتضان هذه الاحتجاجات، والاتحاد يجمع في صفوفه نقابات العمل والموظفين التونسيين المنتشرة في كل أنحاء البلاد. وقد جرت العديد من التظاهرات والمسيرات بمشاركة نشطة من النقابيين في مقرات الاتحادات المحلية على مستوى المدن والاتحادات الجهوية على مستوى الولايات. وكان بارزاً أثر التظاهرات والتجمعات الجماهيرية التي شهدتها ساحة محمد علي الحامي وأمام مقر الاتحاد الجهوي للشغل في المدينة الاقتصادية الثانية في البلاد[2]، مما ساعد على توسيع نطاق الانتفاضة التونسية طبقياً وجهوياً وجغرافياً، مما أدى إلى تزايد الضغوط على النظام بشكل غير مسبوق[3].

رابعاً: موقف الجيش

لعب الجيش التونسي دوراً كبيراً في الثورة التونسية حيث رفضت قيادة الجيش استخدام القوة لتفريق المتظاهرين، كما أنه رفض تطبيق أوامر الرئيس بن علي واقتصر دوره على حماية المرافق والمؤسسات العامة بإضافة إلى دفاعه عن الثوار التونسيين ضد الشرطة في بعض المظاهرات[4]. وكان للتوتر الحاصل في العلاقة بين الأجهزة الأمنية نتيجة اتساع رقعة

---

[1]– اميرة عبد الرزاق خليل إبراهيم، مرجع سابق ، ص128.

[2]– احمد كرعود، تونس ثورة "الحرية والكرامة" مجموعة مؤلفين، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد، شرق الكتاب، تونس، 2013، ص24.

[3]– خليل حسين، عوامل التغير بالثورات في الوطن العربي

http://drkhalilhussein.bliogspot.com/2011/10/blog-post2194htme

[4] – علي عبده محمود، الثورة التونسية الأسباب – عوامل النجاح – النتائج: افاق افريقية، (الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، مجلد 10، عدد 34، 2011)، ص 65.

الاحتجاجات ودخول فئات متعددة من الشعب: محامون، أطباء، موظفون إلى آخره، دور في زيادة الإرباك في أعلى هرم السلطة التي أصبحت عاجزة عن إخماد الثورة لتظهر انشقاقات داخل النخبة الحاكمة بين المجموعة المحيطة ببن علي وأسرته وبين الأسرة العسكرية. حيث إن الجيش منع أجهزة الشرطة بالقوة من إطلاق النار على المتظاهرين ولعب دوراً مهماً في إجبار بن علي على التنحي من منصبه.

إضافة إلى هذه العوامل، هناك عوامل أخرى اتسمت بها الثورة التونسية وساعدت على نجاحها، ومن أبرزها عدم وجود قيادة للثورة التونسية[1] ثم احتضان قيادة للثورة التونسية المتمثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمات حقوق الإنسان، مما أدى إلى تعقيد في مهمة التنظيم في مجابهة الأحداث واحتوائها لعدم وجود قيادة معنية يمكن اعتقالها والتفاوض معها. بإضافة إلى دور بعض الأجهزة الإعلامية كالقنوات التلفزيونية الفضائية والاتصالات الإلكترونية وفضاءات العالم الافتراضي المتمثل في الفيسبوك في نشر الصور الحقيقية للحركات الاحتجاجية في تونس، مما أدى إلى قناعة التونسيين بقضيتهم وضرورة مواصلة احتجاجاتهم.

المطلب الثالث: مطالب وأهداف الثورة التونسية

حقق الحراك الشعبي أهدافه الأولية:

– نجاح مطالبهم الاجتماعية والسياسية في الضغط على النظام وإسقاط الرئيس من على الحكم واستحداث حالة من الحراك السياسي في الشارع التونسي بعد سخرية بن علي منهم[2].

– بعث الروح في جسم المعارضة التونسية المنهكة بخلافاتها الداخلية والخارجية، فلأول مرة تنجح حركات المعارضة التونسية بمختلف أطيافها الفكرية في إصدار بيان مشترك يساند الاحتجاجات ويبين مطالبها.

– إفشال مشروع التوريث للحكم الذي كان يتداول في المشهد السياسي التونسي.

[1] – اميرة عبد الرزاق خليل إبراهيم، مرجع سابق ، ص129.

[2] – علي عبده محمود، مرجع سابق ، ص 66.

– كشفت عن أزمات التحول السياسي التي يتخبط فيها النظام السياسي التونسي من أزمة الشرعية وأزمة المشاركة السياسية إلى أزمة التعددية السياسية.

– دلت على عدم قدرة المؤسسات السياسية والاجتماعية القائمة على استيعاب مطالب قوى اجتماعية جديدة، فئات المعطلين من أصحاب الشهادات العليا[1].

– أثبتت أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لا معنى لها بدون إصلاحات سياسية، فالفساد السياسي خدم طبقة واحدة وهي طبقة السياسيين، بينما يتحول باقي الشعب إلى فقراء متفرجين، وربما كانت هذه الهيمنة هي مدخل الشعب للتحرر السياسي.

– أكدت عدم جدوى الحل الأمني في معالجة المشكلات السياسية العامة وقمع الحريات العامة والفردية.

– بيّنت عجز الأنظمة وعدم استطاعتها إخفاء الانتهاكات والتجاوزات التي تمس حقوق الإنسان وحرية الصحافة في زمن الثورة المعلوماتية والإعلام الجديد.

– أثبتت فشل الاستراتيجيات التي اتبعتها دول غربية في موقفها من حكومات شمال المدينة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، والقائمة على تشجيع تلك الحكومات على إحراز نمو اقتصادي مقابل تغييب الديمقراطية لمحاصرة التنظيمات الإسلامية المتشددة، على اعتبار أن سوء الأحوال الاقتصادية يؤدي إلى يأس الشباب، وبالتالي يمكن استقطابهم[2].

المبحث الثاني: التغيير السياسي وأهم لتحديات المرحلة المؤقتة في تونس بعد 2011:

دخلت كلمة التغيير في العمل السياسي العربي منذ عقود عديدة ماضية وما زالت أهم لافتة أو شعار رئيسي في برامج الحركة السياسية العربية على أصعدة مختلفة ومتباينة بين الأنظمة الحاكمة والسلطات العربية وأحزابها أو مؤسساتها المعبرة عنها وبين القوى والأحزاب والمنظمات المدنية من نقابات ومن المعارضة[3].

[1] – ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص147.

[2] – المرجع نفسه، ص 148.

[3] – كاظم الموسوي، زمن الغضب العربي، ط02 ، لبنان ،دار الغاربي، 2012،ص 19.

وتتسم عملية التغيير السياسي في كافة الدول العربية بدرجة كبيرة من التعقيد وبتعدد مساراتها وأيضًا بحكم طبيعتها بحيث يصعب ضمان نجاحها نتيجة للصراع الدائر بين السلطة السياسية والمطالب المتصاعدة من خارج النظام، كما أن عمليات التغيير هي نتائج واضحة للأدوار المتكاملة لكل من النخبة والجماهير.

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على أهم ملامح التغيير السياسي في تونس وإعادة بناء الدولة من خلال العديد من النقاط أهمها التعرف على طريقة إدارة المرحلة الانتقالية التي تلت الثورة في تونس.

المطلب الأول: إدارة الازمة السياسية في المرحلة الانتقالية

تعتبر المراحل الانتقالية التي تعقب الثورات من أخطر المراحل التي تمر بها المجتمعات الإنسانية، والتغييرات السياسية والاجتماعية الحادة تمثل عواصف في قوتها وفي عمق تأثيرها في الوضع القائم[1].

بعد هروب الرئيس زين العابدين بن علي يوم 14 جانفي 2011، دخلت تونس المرحلة الانتقالية، وكان الهدف الأساسي من هذه المرحلة هو الوصول إلى وضع دستور جديد للبلاد يعيد ترتيب العلاقات بين الشعب والنخبة الحاكمة وإعادة ترتيب مؤسسات الدولة.

أولاً: سقوط بن علي ومعطيات المرحلة المؤقتة

عانت تونس بعد الثورة من حالة الصراع السياسي بين النخبة القديمة والنخبة الجديدة، حيث دار هذا الصراع بين ثلاث قوى من هذه النخبة: أولها القوى السياسية المحسوبة على نظام الرئيس بن علي، والقوى الجديدة التي أفرزتها الثورة، سواء تلك العناصر التي تتخذ الشارع وسيلة للضغط لتحقيق أهداف الثورة، والقوى التقليدية التي تمرست على العمل السياسي. ويضاف إليهم الحركة النقابية المتمثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل.

[1] – محمد رضا الطيار، اثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي دراسة مقارنة (تونس – مصر)، (المكتب العربي للمعارف، مصر، 2016)، ص93.

كما واجهت الثورة التونسية خلال هذه المرحلة تحديًا آخر متعلقًا بتكوين مؤسسات لديها القدرة على إدارة المرحلة الانتقالية، ومثلت الحلقة الأساسية التي وضعت معالم طريق تلك المرحلة[1].

فاتجهت إلى تشكيل لجنة وطنية للإصلاح السياسي[2] التي كانت تُعنى بالإصلاحات السياسية والمؤسساتية بما في ذلك إعادة النظر في المنظومة القانونية وبالخصوص الدستور وأهم القوانين المؤطرة للحياة السياسية والحريات العمومية لكي تتطابق مع معايير الديمقراطية المنشودة ولتهيئة مناخ سليم للانتخابات[3]. وقد ترأس اللجنة عياض بن عاشور، أستاذ القانون، ومعه خبراء ومختصون وأساتذة في العلوم السياسية والقانون العام.

لكن إرادة الشعب اتجهت، فضلاً عن حل الحزب الحاكم، إلى المطالبة بإبطال الدستور وتعليق العمل بمؤسساته الضالعة في الفساد مقابل كتابة دستور جديد بآليات أصلية.

الخوف من الفراغ السياسي وتجنب انهيار الدولة سعت مجموعة من السياسيين داخل أحزاب ومنظمات وطنية وحركات نقابية مختلفة، وبمبادرة من الاتحاد العام التونسي للشغل والهيئة الوطنية للمحامين، انضم إليهم عدد من الأحزاب على اختلاف توجهاتهم ومواقفهم إلى جانب ممثلين عن الجمعيات الوطنية وشخصيات المجتمع المدني. وقد وصل عدد المنظمين إلى هذه المبادرة 28 طرفًا، اجتمعوا يوم الجمعة 11 فبراير 2011 بمقر الهيئة الوطنية للمحامين بقصر العدالة بتونس. وقد تدارس الحاضرون المقترحات المتعلقة بتأسيس مجلس لحماية الثورة وفاءً لدماء الشهداء وانتصارًا لطموحات الشعب تكريسًا لمبادئ ثورته. وكان يهدف هذا المجلس إلى إعداد تشريعات متعلقة بالفترة الانتقالية والمصادقة عليها، ومراقبة أعمال الحكومة التي تتولى تصريف الأعمال، وإخضاع تسمية المسؤولين في الوظائف السامية

[1] – محمد رضا الطيار، مرجع سابق، ص95.

[2] – لمياء المختار، الهيمنة العليا لتحقيق اهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة السنة الجامعية 2012 – 2013)،ص 16.

[3] – التقرير الاستراتيجي العربي 2011 – 2012 الثورة التونسية: المسار والتحديات (مركز الاهرام للدراسات والسياسات الاستراتيجية، مصر، 2013)،ص 208.

لتزكيات الهيئة، وإعادة النظر في اللجان التي تم تشكيلها من حيث صلاحيتها وتركيبتها حتى تكون حصيلة وفاق.

بعد صدور هذا البيان، تداعت المواقف بين مؤيد ورافض لاعتبارات أهمها افتكاك المجلس لنفسه صلاحيات واسعة تجعل منه حكومة وبرلمانًا في آنٍ واحد، وأسند لنفسه سلطة تقريرية في فترته.

وهو ما رفضته الحكومة لما يمثله المجلس بصفته تلك من مخاطر على وحدة الدولة، في حين وافقت على أن يكون له طابع استشاري لم يهضمه أصحاب المبادرة.

ليأتي اقتراح أحد أساتذة القانون بمقترح تمثل في تجميع كل الصلاحيات في يد رئيس الجمهورية مع تسليط رقابة عليه من طرف مجلس وطني لحماية الثورة يتم إحداثه لهذا الغرض. تتمثل هذه الرقابة في العرض الوجوبي للنصوص ذات الصبغة التشريعية والأوامر الترتيبية عليه، كما يبدي آراء معللة تُنشر بالرائد الرسمي. وينص المشروع على أن يتم إحداث المجلس الوطني لحماية الثورة[1].

فلجنة الإصلاح السياسي تزامن وجودها مع المبادرة الثانية التي سندها الكثيرون إلى أن وجود هاتين الهيئتين كان كافيًا بأن يخلق سلطتين، الأولى مؤسساتية مؤطرة داخل اللجنة والثانية شعبية فاقدة لأي سند قانوني متمثلة في المجلس.

لكن جاءت الهيئة لتدمج هاتين السلطتين ضمن إطار واحد يكفل نجاح المسار الديمقراطي. ويأتي هذا الإدماج بعد عرض الحكومة على أعضاء مجلس حماية الثورة الالتحاق بلجنة الخبراء لتأليف هيكل موحد هو الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي[2]، والتي تأسست تلك الهيئة يوم 18 أبريل 2011.

[1]– رشيد النفيير، التنظيم الانتقالي للسلطة في تونس من بعد 14 جانفي 2011 الى انتخاب المجلس الوطني التاسيسي، (دار الطائر للنشر، تونس، 2011)، ص 56 – 58.

[2]– احمد يوسف واخرون، حال الامة العربية 2011 – 2012 معضلات التغير وافاقه، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012)،ص 125.

وتكونت من ممثلي التكوينات الحزبية ومنظمات المجتمع المدني والاتحاد العام التونسي للشغل وعدد من النقابات المهنية والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. وقد خُولت لتلك الهيئة دور السلطة التشريعية في الدولة وذلك قبل انتخاب المجلس التأسيسي.

مهام واختصاصات الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي:

جاء في الفصل الثاني من المرسوم المؤسس للهيئة* أنها تتعهد بالسهر على دراسة نصوص تشريعية ذات العلاقة بالتنظيم السياسي واقتراح الإصلاحات الكفيلة بتجسيد أهداف الثورة بخصوص المسار الديمقراطي. انطلاقًا من الصلاحيات الممنوحة لها، أصدرت الهيئة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عملها عددًا من مشاريع المراسيم والقوانين لتنظيم الحياة السياسية والعامة، كان من أبرزها المرسوم 27 لسنة 2011 المؤرخ في 18 أبريل 2011، والذي أنشئت بمقتضاه اللجنة العليا المستقلة للانتخابات. ورغم الصيغة الاستشارية الواردة في نص المرسوم، إلا أن أغلب مقترحات الهيئة تحولت إلى قرارات نافذة ثم إلى واقع تشكل بالتدريج وأسس لسلسلة من الإجراءات القانونية والتنظيمية التي أطرت عملية الانتقال[1] وأوصلت البلاد إلى الانتخابات لمجلس تأسيسي.

وبعيدًا عن التنظير، أوكلت مهمة التنسيق مع الهيئة ومتابعة أعمالها صلب الحكومة باعتبارها مشاركة في رسم المسار الانتقالي[2]. فمع انشغال الحكومة بتسيير شؤون الدولة فيما يخص عملها اليومي إلى جانب إدارتها لملفات الاقتصاد، الأمن، والسياسة الخارجية، انشغلت

*- الهيئة العليا لتحقيق اهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي هي ثورية ومؤسسة تونسية أسست في 18 فيفري 2011 بعد اندماج (هيئة حماية الثورة) وهي تتمتع بالشرعية الثورة، واللجنة للإصلاح السياسي)، وهي واحدة من 03 لجان الإصلاح عينت من قبل الحكومة التونسية وعين عياض بن عاشور رئيسا لها، تضم الهيئة 28 حزب ومنظمة الاتحاد العام التونسي للشغل ونقابة المحامون ورابطة القضاء ولجنة مناهضة التعذيب، ضمت الهيئة في مارس 2011 71 عضو ثم اصبحوا 120 عضو الى ان وصلوا 155 عضو وتتكون الهيئة من 12 حزب سياسي و19 نقابة وتضم عمليات المجتمع المدني وقطاع الاعمال بما في ذلك الإسلاميون المعتدلون والاشتراكيين والقوميين العرب والبعثيين.

[1] - محمد رضا الطيار مرجع سابق ، ص97.

[2] - نادية سلطاني، حوار مع رضا بلحاج كاتب الدولة لدى الوزير الأول: التوافق شرط أساسي لإنجاح المرحلة الانتقالية نحو ديمقراطية، (مجلة الاخبار القانونية عدد 117/116، لوت 2011)،ص ص 6 - 7.

الهيئة بوضع الإطار التشريعي العام لتأسيس نظام سياسي جديد. ونجحت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، التي أفرزتها الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، في تنظيم أول انتخابات حرة ونزيهة في تاريخ تونس، والتي انبثق عنها المجلس التأسيسي، أولى مؤسسات الثورة ذات الشرعية الانتخابية.

المطلب الثاني: الثورة التونسية والتوجه إلى انتخابات المجلس التأسيسي

في اليوم التالي لمغادرة بن علي[1]، طرحت ثلاثة أنماط من التهديدات نفسها. بعض المراقبين اعتقدوا حينها أن الجيش الذي استلم السلطة لن يتركها، واعتقد البعض الآخر أن المستفيدين من نظام بن علي قابلون لتنظيم ثورة مضادة. وفي النهاية، يمكن عرقلة تأمين التحول لنقصان المؤسسات واللاعبين الفاعلين[2]. ففي الوقت الذي طالب فيه العديد من قوى الثورة بضرورة تحقيق العديد من المطالب المتعلقة بإقالة قيادات الأجهزة الأمنية وحل الحزب الحاكم، عمل البعض في الاتجاه المقابل ومحاولة فرض الحل الأمني لمواجهة الثورات الشعبية التي خرجت استكمالًا لتحقيق أهداف الثورة، مثل ما حدث عندما تعاملت قوات الأمن بعنف مع اعتصام القصبة. مما يشير إلى استمرار النهج القمعي في مواجهة المطالب الشعبية، بالإضافة إلى تعيين عدد كبير من المحافظين من مسؤولي النظام السابق والمتهمين بقضايا الفساد[3]، مع تشتت واضح في اتخاذ القرارات السياسية بين العديد من الجهات المؤسساتية، منها الحكومات المؤقتة، المؤسسة العسكرية، ومسؤولي الأمن بوزارة الداخلية.

[1] – خديجة محسن فنان، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، الاردن ، دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012، ص06.

[2] – mezri haddad, la face cachée de la révolution tunisienne, (arabesque Tunis, septembre 2011), 183.

[3] – سماح فتحي سالم، الثورة التونسية، دور الدين في العلاقات الدولية، انعكاسات الثورات في المنطقة العربية على العلاقات بين الدين والعلاقات الدولية، مصر، دار المصري للنشر ، 2012، ص180.

ومع رحيل بن علي[1] من البلاد أعلن الوزير الأول محمد الغنوشي* في بيان تلاه وعبر التلفزيون الرسمي محاطًا برئيسي مجلس النواب فؤاد المبزع** ومجلس المستشارين عبد الله القلال عن تسلمه الحكم تبعًا لأحكام الفصل 56 من الدستور الذي يتناول تعذر الرئيس الجمهورية القيام بمهامه بصفة وقتية. وأضاف وباعتبار تعذر الرئيس الجمهورية ممارسة مهامه بصفة وقتية أتولى من الآن سلطات رئيس الجمهورية وأدعو كافة الشعب من مختلف الحساسيات والاتجاهات الفكرية والسياسية بالتحلي بالوحدة لتمكين بلادنا التي تعز علينا جميعًا من تخطي هذه الصعاب[2].

ويتطلب تطبيق الفصل 56 من الدستور 1959 إجراءين اثنين، أولهما وجود أمر بالتفويض، وثانيهما إعلان رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين.

أما وجود أمر بالتفويض، فوفقًا للقواعد القانونية في القانون العام، يجب أن يمارس صاحب الاختصاص اختصاصه بنفسه بواسطة سلطة محددة له سلفًا في الدستور، إلا أن استثناء لهذه القاعدة العامة بات واضحًا أنه تركيز السلطة والاختصاصات في يد فرد واحد يؤدي إلى إغراقه في متاهة التفاصيل، الأمر الذي يؤثر في سرعة العمل ودقته وانضباطه. وفي ضوء ذلك صار التفويض عنصرًا من عناصر التنظيم الإداري والتشريعي داخل الدولة[3].

---

[1] – عبد العزيز خوجة وطارق الشيخ، 14 جانفي هروب بن علي، دار ابولونيا، تونس، 2014، ص 19.

*– محمد الغنوشي ولد 1941 حائز على شهادة في العلوم السياسية والاقتصادية جامع تونس، تولى العديد من المناصب منها في سنة 1975 عين مدير عام للتخطيط، دخل الحكومة بتكليف من حكومة الرئيس بن علي كوزير بوزارة التخطيط أكتوبر 1987، ثم في مارس 1990 وزير للاقتصاد والمالية، 1992 كلف بوزارة التعاون الدولي والاستثمار الخارجي عين كوزير اول خلفا لحامد القروي بعد النتخابات 1999 رغم توليه الوزارة الأولى ظل ترتيبه البروتوكولي الثالث بصفته النائب الثاني لرئيس التجمع الدستوري الديمقراطي بعد النائب الأول حامد القروي ولم يصبح نائب الرئيس الأول الا في 2008/09/05.

**– فؤاد المبزع ولد 1933 درس القانون والاقتصاد في باريس، عمل مديرا للامن الوطني بين 1965 – 1967 ترئس بلدية تونس بين 1969 – 1973 وعين في نوفمبر 1973 وزير للشباب والرياضة وفي سبتمبر 1978 وزيرا للصحة بعد حركة 07 نوفمبر 1987 بقي وزيرا للصحة واستمر لغاية جويلية 1988 تراس بلدية قرطاج من 1995 – 1998 انتخب المبزع سنوات 1964 – 1974 – 1979 – 1994 – 1999 – 2004 – 2009 كعضو في مجلس النواب وحسب الفصل 57 من الدستور التونسي يتولى المبزع بصفته رئيس مجلس النواب منصبه رئاسة الجمهورية في حال شعورها بصفة مؤقتة لاجل ادناه 45 يوم وأقصاه 60 يوم.

[2] – الفصل 56 من دستور الجمهورية التونسية.

[3] – عمر فؤاد بركات، التفويض في القانون العام، دار طنطا للنشر، مصر، 1989، ص09.

فالتفويض هنا ينقسم إلى تفويض في السلطة وتفويض في الإمضاء. يتمثل تفويض في الإمضاء في أنه يمكن للسلطة الإدارية تفويض إمضاءها إلى أحد منظوريها، على أن يتم هذا التفويض، ولا يحول النفوذ من سلطة إلى أخرى، بل إن القرار الممضي من طرف السلطة المفوض لها يبقى من أنظار السلطة المفوضة. والتفويض بالإمضاء تفويض إسمي أو شخصي، بحيث بمغادرة المفوض له يصبح التفويض لاغيًا[1].

أما النوع الثاني من تفويض، وهو تفويض في السلطة أو في الاختصاص، فيتمثل في إحالة جزء أو كل من مشمولات السلطة إلى أخرى. وبما أن توزيع الاختصاصات بين كافة الهيئات والسلطات داخل الدولة يتميز بالطبيعة الأميرية، فإن التفويض لا يسمح به إلا في صورة التنصيص عليه سلفًا بواسطة قانون تُحدد فيه السلطة أو الهيئة المفوض لها وكذلك الاختصاصات التي يمكن تفويضها وهذا النوع من التفويض هو الذي ينطبق على حالة الفصل 56 من الدستور، لأن التفويض هنا هو تفويض اختصاصات رئيس الجمهورية لفائدة الوزير الأول، والذي لا يتم إلا في حالة التعذر المؤقت،[2]والملاحظ أن الفصل 56 لم يعرف معنى التعذر المؤقت ولم يحدد حالته، هل أن مغادرة رئيس الجمهورية أرض الوطن تعتبر تعذرًا مؤقتًا يتطلب تفويض سلطاته إلى الوزير الأول، أو هروبًا جراء الأحداث والانتفاضة الشعبية؟

اعلام رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين:

نص الفصل 56 في فقراته الثالثة أن رئيس الجمهورية يعلم رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين بتفويضه المؤقت لسلطاته. ويلاحظ أن الإعلام جاء مجردًا، فلم يحدد هذا الفصل إن كان الإعلام يعني الموافقة على التفويض وأنه مجرد إجراء شكلي، كما لم يحدد طريقة معينة للإعلام، إن كان شفهيًا أم كتابيًا، ثم إن الإعلام يأتي بعد صدور أمر بالتفويض وليس سابقًا له، وبالتالي فعند صدوره سيكون رئيس المجلسين على دراية به، لذلك ليس هناك

[1] – سالم كرير المرزوقي، التنظيم السياسي والإداري في جمهورية الغد، مكتبة المنار، تونس، 2005، ص198.

[2] – منعم برهومي، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية، مجمع الأطرش للكتاب المختص، تونس، 2014، ص ص 30 – 31.

ما يبرر إطلاقًا ظهورهما إلى جانب الوزير الأول حين تلاوة أمر التفويض من طرف الوزير الأول[1].

وهنا بدأ خبراء القانون الدستوري والسياسيون والنقابيون بالتشكيك في شرعية تولي محمد الغنوشي مهام الرئاسة حسب الفصل 56، معتبرين أن موقع الرئاسة ظل شاغرًا بموجب الدستور، وأن هذا يقتضي تسليم مهام رئيس الجمهورية لرئيس البرلمان حسب الفصل 57 من الدستور، ورافق ذلك رفض شعبي تم التعبير عنه في المسيرات والاحتجاجات[2] التي تلت خطاب الوزير الأول إلى أن تدخل المجلس الدستوري يوم 15 جانفي 2011، معلنًا عن شغور منصب رئيس الجمهورية بصفة نهائية طبقًا للفصل 57 من الدستور التونسي، والذي بمقتضاه تولى رئيس مجلس النواب رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة[3].

يحكم قضية الشغور في السلطة فصلان في الدستور التونسي، حيث إذا تعذر على رئيس الجمهورية القيام بمهامه بصفة وقتية أن يفوض بأمر من سلطاته إلى الوزير الأول ما عدا حق حل مجلس النواب. وأثناء مدة هذا التعذر الوقتي الحاصل لرئيس الجمهورية تبقى الحكومة قائمة إلى أن يزول هذا التعذر. ويعلم رئيس الجمهورية رئيس مجلس النواب بتفويضه المؤقت لسلطاته[4].

آلية العمل بالفصل 57 من الدستور جاءت بعد إثبات عدم دستورية انتقال السلطة تبعًا لأحكام الفصل 56 من الدستور، إثر تدخل رئيس المجلس الدستوري الذي أعلن شغور منصب رئيس الجمهورية بصفة نهائية، والذي بمقتضاه تولى رئيس مجلس النواب مهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة لمدة أدناها 45 يومًا وأقصاها 60 يومًا يتم خلالها انتخاب رئيس الجمهورية الجديد.

[1] – منعم برهومي ، مرجع سابق، ص33.

[2] – عبد المجيد العبدلي، كيف نحاكم من اجرموا بحق الشعب، مجلة المحاماة، (منشورات دار الأطرش للكتاب المختص، تونس، افريل 2001)، 4ص5.

[3] – منعم برهومي، مرجع سابق ،ص 35.

[4] – عزمي بشارة، مرجع سابق ، ص296.

حدد الفصل 57 من الدستور ثلاث حالات لشغور منصب رئيس الجمهورية، وهي: الوفاة، الاستقالة، والعجز التام.

وبحكم أن الصورتين الأوليين من وفاة واستقالة لا تعنيان موضوع الدراسة، فكان لابد من التوقف عند الصورة الثالثة، ألا وهي العجز التام، والذي له معنايان: معنى واسع ومعنى ضيق. فالمعنى الواسع لا يعني فقط عدم القدرة المستمرة على ممارسة الوظائف، ولكن أيضًا الأثر الناتج عن تدخل قوات أجنبية أو نتيجة ملاحقة من أجل خيانة عظمى. أما المعنى الضيق فيتصل في أكثر الدساتير بالوضع الصحي لرئيس الدولة، سواء كان متعلقًا بالجانب البدني أو العقلي[1].

وفي 15 جانفي 2011، حيث إن المجلس الدستوري هو الجهة المخولة دستوريًا للنظر في إثبات شغور نهائي لمنصب رئيس الجمهورية وبناءً على الرسالة الموجهة من طرف الوزير الأول وباعتبار أن رئيس الدولة لم يصدر أمرًا بالتفويض للوزير الأول بناءً على الفصل 56 من الدستور كما أنه لم يقدم الاستقالة وباعتباره ما زال على قيد الحياة وجد المجلس الدستوري نفسه أمام حل وحيد وهو اعتبار شغور قائم للمجلس الدستوري مع العجز التام، حيث جاء في قراره أن غياب رئيس الجمهورية بهذه الصورة يحول دون القيام بمهامه وموجبات مهمته، وهو ما يشمل حالة عجز تام عن ممارسة وظائفه على معنى الفصل 57 من الدستور.

حسم المجلس الدستوري الجدل وأعلن رسميًا شغور منصب رئيس الجمهورية وفق النص الفصل 57 من الدستور المذكور، على أنه عند شغور منصب رئيس الجمهورية لوفاة أو استقالة أو عجز تام يتولى فورًا رئيس مجلس النواب مهام رئيس الدولة بصفة مؤقتة لأجل أدناه 45 يومًا وأقصاه 60 يومًا، ويمارس القائم بمهام رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة المهام الرئيسية الرئاسية، على أن لا يحق له أن يلجأ إلى الاستفتاء أو أن ينهي مهام الحكومة أو أن يحل مجلس النواب أو أن يتخذ التدابير الاستثنائية المنصوص عليها في الفصل 46.

[1] – قيس سعيد، صفحات من الثورة صفحات من الدستور مجلة المحاماة، (دار الأطرش للكتاب المختص، عدد افريل 2011)، 36 – 38.

وخلال مدة الرئاسة المؤقتة يتم انتخاب رئيس الجمهورية الجديد، وولي رئيس الجمهورية الجديد أن يحل مجلس النواب ويدعو إلى انتخابات تشريعية سابقة لأوانها وفقًا للفقرة الثانية من الفصل 63[1]، مما سمح بنقل صلاحيات الرئاسة المؤقتة إلى رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع الذي كلف محمد الغنوشي بتشكيل حكومة جديدة[2].

شهدت تونس منذ ذلك التاريخ غليانًا سياسيًا واجتماعيًا كبيرًا، فأصبح الحوار العام يختلط فيه ثلاث توجهات مختلفة:

أولهما من منطق الاستمرارية، ويجسده الوزير الأول محمد الغنوشي الذي عمل على تفعيل حملة من الإصلاحات للقطع مع التوجه الاستبدادي للمنظومة والانفتاح على القيم الديمقراطية.

التوجه الثاني حملته أحزاب المعارضة الديمقراطية مثل حزب الديمقراطية التقدمي أو حركة تجديد التي تسعى إلى تغيير المؤسسات لإرساء تغيير حقيقي للمنظومة والتأسيس لجمهورية جديدة ديمقراطية.

والتوجه الثالث ثوري تسانده أحزاب أقصى اليسار التي تكتلت منذ 20 جانفي 2011 في جهة 14 جانفي، والتي تشكلت مع الاتحاد العام التونسي للشغل ومع عمادة المحامين في المجلس الوطني لحماية الثورة منذ 11 فيفري 2011.

وهذا المنطق عارض منطق الاستمرارية بالانخراط في ديناميكية القطع مع النظام السابق. وقد صاحبت الفترة الانتقالية صراع بين هذه الديناميكيات الثلاث التي كانت في قلب التحركات السياسية بعد رحيل بن علي.

---

[1]– الفصل 57 – 46 – 63 من دستور تونس 1959.

[2]– موقع "بي بي سي" باللغة العربية، "المجلس الدستوري في تونس منصب الرئيس اصبح شاغرا"، 2011/01/15، لوحظ يوم 2014/01/28.

حكومة الغنوشي 17 جانفي 2011 – 27 فيفري 2011

ولأن الجماهير لا تمتلك برنامجًا سياسيًا بديلاً فإن الأحزاب السياسية أخذت على عاتقها هذه المسؤولية، ترى نفسها الوحيدة المؤهلة كانوا خب المؤهلة كانوا خب منظمة ممثلة لاتجاهات اجتماعية سياسية والاستكمال إسقاط النظام والبدء بمرحلة التغيير السياسي. ودعا المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل إلى الحل الفوري للشعب المهيمنة سياسيًا وسلطويًا وتكوين لجنة وطنية لمراجعة الدستور وكل قوانين متصلة بالإصلاح السياسي، كما طالب بعفو تشريعي وفصل الأحزاب عن هيكل الدولة في دلالة واضحة على نموذج حزب الدولة ودولة الحزب في مرحلة بن علي، والمراجعة الجذرية لمفهوم الأمن وهيكله ومهامه[1].

وفي ظل هذه الدعوات، كانت حكومة الغنوشي الأولى نتيجة مفاوضات كثيفة بين الوزير الأول وأحزاب المعارضة المعترف بها والمجتمع المدني والمركزية النقابية. وقد قدم الوزير الأول يوم 17 جانفي 2011[2] حكومته من أجل الوحدة الوطنية الانتقالية، ويقول إن مهام الحكومة تتمثل في تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية من خلال تحقيق إصلاح القوانين المنظمة للحياة العامة والإعداد لانتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف هيئة مستقلة وبحضور مراقبين دوليين، معتبرًا أن الكلمة الأولى والأخيرة تبقى للشعب. وأكد أنه تقرر إطلاق سراح كل المساجين والموقوفين من أجل أفكارهم أو نشاطهم السياسي، وكذلك الشروع في الإعداد لقانون العفو التشريعي العام.

كما أعلن عن حاجة الحكومة إلى ستة أشهر على الأقل قبل إجراء الانتخابات العامة[3].

وضمت الحكومة الجديدة ستة من الأعضاء من أعضاء آخر حكومة في عهد بن علي سابقًا أن قبلوا بالاستقالة من الحزب الحاكم سابقًا التجمع الدستوري الديمقراطي، كما حضر فيها بعض قادة المعارضة أحمد نجيب الشابي مؤسس الحزب الديمقراطي التقدمي والذي عين وزيرًا للتنمية الجهوية، وأحمد إبراهيم رئيس حزب التجديد الذي تولى وزارة التعليم العالي،

[1]– عزمي بشارة، مرجع سابق ، ص301.

[2] – حكيم بن حمودة، مرجع سابق ، ص 190.

[3] – اميرة عبد الرزاق خليل إبراهيم، مرجع سابق ، ص132.

ومصطفى بن جعفر الأمين العام لحزب التكتل الديمقراطي للعمل والحريات والذي تولى وزارة الصحة. وأبقي كل من الوزراء على حقائبهم الوزارية كمن مرجان وزيرًا للخارجية، أحمد فريعة وزير الداخلية، ورضا غريغر وزيرًا للدفاع، ورضا شلغوم وزيرًا للمالية.

أما الوزراء الجدد والذين كانوا شخصيات من المجتمع المدني والحركة النقابية، منهم الأزهر القروي الشابي عميد المحامين ووزارة العدل، والطيب البكوش الأمين العام السابق للاتحاد العام التونسي للشغل، وعبد الجليل البدوي عضو الاتحاد العام للشغل السابق نائبًا للوزير الأول، وحسين الديماسي عضو الاتحاد العام التونسي للشغل وزيرًا للتدريب المهني والتشغيل.

كما شاركت الحركة النقابية والمتمثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل بتعيين خبراء، فأسندت لهم ثلاث حقائب وزارية. وكونت حكومة الغنوشي ثلاث لجان لتسيير هذه العملية الانتقالية وهي لجنة الإصلاح السياسي ترأسها عياض بن عاشور، لجنة التحقيق في التجاوزات والقمع أثناء الانتفاضة ترأسها إبراهيم بودربالة وهو رئيس سابق للرابطة التونسية لحقوق الإنسان، ولجنة التحقيق في الفساد ويترأسها أستاذ وعميد سابق لكلية الحقوق هو عبد الفتاح عمر. وأعلن الوزير الأول في نفس الوقت إطلاق سراح جميع المساجين السياسيين ورفع الحظر عن نشاط الرابطة التونسية لحقوق الإنسان وحرية الإعلام[1].

أثارت تركيبة هذه الحكومة غضبًا شعبيًا بسبب احتوائها على وزراء في مناصب حساسة[2]، فانتفضت مظاهرات مناهضة للحكومة وتركزت مطالبهم في اعتصام القصبة 01[3] في التخلص من رموز النظام السابق.

وفي خضم هذا الضغط الشعبي، قدم ثلاثة وزراء ينتمون إلى الحركة النقابية في الاتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ ثمانية عشر جانفي استقالتهم من الحكومة بسبب تشكيلتها التي

[1] – حكيم بن حمودة، مرجع سابق ، ص ص 190 – 191.

[2] – هالة اليوسفي، مرجع سابق ، ص 112.

[3] – صلاح الدين الجورشي، تونس المشهد الحزبي بعد الثورة الحرية والكرامة في مجموعة مؤلفين، الثورة التونسية الأسباب السياقات والتحديات، مرجع سابق ، ص ص 262 – 263.

سيطر عليها الحزب القديم الحاكم حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، إلى جانب حيازته جميع الوزارات السيادية ومنح قوى المعارضة والمستقلة مناصب وزارية هامشية. وقام هذا الضغط الشعبي بمحاصرة مبنى رئاسة الحكومة[1].

ودافع الوزير الأول محمد الغنوشي في ثمانية عشر جانفي 2011 عن احتفاظه بوزراء الحكومة السابقة بمقاعدهم في حكومته، بتنبيه بأن هؤلاء الوزراء الذين تم اختيارهم أيديهم نظيفة وتصرفوا على الدوام حفاظًا على المصلحة الوطنية[2].

وإلى جانب ذلك برز نشاط أهلي تجلى في تشكيل لجان مدنية في ثمانية عشر جانفي 2011، وبرز نوعان من القيادة:

- قيادة عليا للتوجيه السياسي.

- قيادة ميدانية للحفاظ على ممتلكات الشعب، بمعنى آخر، يمكن القول إن الشعب يقود نفسه بنفسه، وهذا ما يطلق عليه المفكرون والفلاسفة بالروح الديمقراطية[3]. وحاولت قوات الجيش مساعدة السكان في مهمة الحفاظ على الأمن، ووضعت تحت تصرف المواطنين أرقام هاتفية للاتصال بالجنود في حالة وجود سيارات مشبوهة أو في حالة مسكهم لأفراد يحملون أسلحة[4].

ودعا اللقاء الإصلاحي الديمقراطي إلى إنشاء جمعية تأسيسية تساهم فيها كل الفعاليات السياسية والنقابية لتأسيس جمهورية ثانية بدستور جديد خلال فترة انتقالية يعقبها إجراء انتخابات برلمانية تحت إشراف دولي، مع التأكيد على الملاحقة القضائية لكل من أطلق النار، والسماح بعودة المغتربين لأسباب سياسية، والتعجيل بينهم باتخاذ تدابير لإصدار العفو التشريعي العام.

[1] – صلاح الديم جورشي، ربيع تونس التارجح بين الامل والخوف: التقرير العربي السابع للتنمية والثقافة، (مؤسسة الفكر العربي، بيروت، 2014، ، ص 23.

[2] – حسام سلامة، الغنوشي رئيس اليوم واحد، (جريدة الشرق الأوسط، العدد 11742، لندن، 2011).

[3] – العربي صديقي، مرجع سابق، ص 283.

[4] – موقع فرانس 24، مواطنون مجندون لحماية الاحياء في المدن التونسية، 2011/01/18، لوحظ يوم 2015/10/17.

ودعت في بلاغيها يوم 18 جانفي 2011 الوزير الأول إلى الفصل بين أجهزة الدولة والتجمع، وطالبت باستقالة وزراء التجمع وتجميد ممتلكاتهم وحساباتهم البنكية، وحل جميع المؤسسات المهنية في المؤسسات[1].

ليعلن كل من راشد الغنوشي* ومنصف المرزوقي** من منفاهما القصري في لندن، حيث إن راشد الغنوشي كانت قراءته لعودته مرتبطة بحركته التي باركت الإطاحة بالرئيس بن علي. وحددت حركة النهضة مجموعة من الخطوات الواجب القيام بها للحفاظ على الثورة، من أبرزها الدعوة إلى قيام مجلس تأسيسي لإبطال الدستور، وحل المجلس النيابي والدستوري، وتنظيم انتخابات تشريعية خلال ستة أشهر يتم بموجبها تشكيل حكومة إنقاذ وطني شامل. أما المرزوقي، رئيس حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، فأكد على ضرورة عودته إلى الوطن من أجل التكاثف والتلاحم الوطني لإنقاذ تونس.

وفي عشرين جانفي 2011، عقدت الحكومة الجديدة أولى اجتماعاتها واتخذت عددًا من القرارات:

- الاعتراف بجميع الأحزاب والحركات السياسية المحظورة في البلاد، إعلان الحكومة اعتزامها التقدم للبرلمان بمشروع قانون العفو عن كل السجناء السياسيين في البلاد،

- إعلان ثلاثة أيام من الحداد على قتلى الاحتجاجات الشعبية التي أطاحت بالرئيس التونسي بن علي.

---

[1] - عزمي بشارة، مرجع سابق ، ص 303.

*- راشد الغنوشي 1941 بقابس سياسي ومفكر إسلامي تحصل على شهادة في أصول الدين من جامعة الزيتونة وفي 1968 تحصل على الإجازة في الفلسفة. حُكم الغنوشي عدة مرات على يد النظام التونسي الذي يسبق ثورة 2011. محاكمة في 1981 بالسجن 11 سنة، محاكمته في 1987 مدى الحياة، محاكمته غيابياً في 1991 بالسجن مدى الحياة، محاكمته غيابياً في 1998 بنفس الحكم. وفي سنة 1999 طلب بأن تصبح حركة الاتجاه الإسلامي قانونية قبل أن يغير اسمها بعد ذلك لحركة النهضة، ولكن تم رفض هذا الطلب، وقد عاش 21 سنة في المنفى واللجوء السياسي في بريطانيا.

** - منصف المرزوقي ولد في 1945 يحمل شهادة الدكتوراه في الطب 1979، شغل أستاذ مساعد قسم الأعصاب في جامعة تونس. أسس سنة 2001 حزب مؤتمر من أجل الجمهورية وطلب بإسقاط نظام بن علي ثم غادر إرادياً إلى المنفى في ديسمبر 2001 ليعمل محاضراً في جامعة باريس. وفي انتخابات المجلس التأسيسي حاز على 29 مقعداً بعد حركة النهضة.

وقدم الرئيس المؤقت فؤاد المبزع والوزير الأول محمد الغنوشي استقالتهما من الحزب الحاكم في عشرين جانفي 2011 من أجل تدارك الشرعية الثورية وتلبية مطالب المعارضة والحركة النقابية، مع استقالة جميع الوزراء في الحكومة الانتقالية الذين ينتمون إلى حزبه.

وفي يوم 23 جانفي 2011، ارتفعت وتيرة الاحتجاجات، حيث انطلقت هذه المسيرة من سيدي بوزيد ومن عدد كبير من المدن الداخلية الأخرى، وقاموا باعتصام بالقصبة*، وهو ما يعرف بالقصبة واحد والقصبة اثنان:

- قصبة واحد: من 23 إلى 27 جانفي 2011.
- قصبة اثنان: من 25 فيفري إلى 03 مارس.

وطالبت حركة القصبة واحد برحيل أعضاء تجمع الدستور الديمقراطي ووزراء بن علي السابقين ومواصلة المد الثوري. وفي خضم هذا المد الثوري وهذه المطالب، قدم رئيس مجلس المستشارين للغرفة الثانية في البرلمان التونسي، عبد الله القلال، ومعه وزير الداخلية السابق في عهد بن علي، استقالته. إضافة إلى ذلك، قدم وزير الخارجية، كاميل مرجان، في سبعة وعشرين جانفي استقالته من حكومة الغنوشي الأولى[1].

حكومة الغنوشي 27 جانفي 2011 – 27 فيفري 2011

أمام تزايد الاحتجاج، أجرى الوزير الأول تعديلًا وزاريًا وأعلن عن تركيبة الحكومة الجديدة والتي تخلو من أعضاء حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، حيث استُبعد 12 وزيرًا من الحكومة السابقة باستثناء وزيرين من حكومة بن علي، وهما محمد النوري الجويني ومحمد عفيف الشلبي على رأس وزارة التخطيط والتعاون الدولي والصناعة وتكنولوجيا. ظهر الوزير الأول عبر التلفزيون العام بلائحة أعضاء الحكومة المكلفة بتنظيم انتخابات ديمقراطية في الأشهر المقبلة.

*– لفظ القصبة يعني القلعة وفي تونس يحيل على مركز الحكومة حيث الوزارة الأولى تمثل ساحات القصبة إحدى فضاءات الثورة الرمزية في تونس، تماماً مثل شارع الحبيب بورقيبة. بدأت حركة قصبة واحد يوم 23 جانفي في 2011 وضمت تونسيين من مختلف جهات الوطن احتلوا الساحات المذكورة ومن أسفل نوافذهم لفظ الوزارة الأولى طالبوا باستقالة حكومة الغنوشي الأولى.

[1]– موقع بي بي سي باللغة العربية استقالة وزير الخارجية كمال مرجان 2011/1/27 لوحظ يوم 2014/8/3.

أرادت الحكومة الثانية إدراك الموقف من خلال إعلان وزيرها أحمد نجيب الشابي، المسؤول عن وزارة التنمية الجهوية، أن الحكومة وافقت على طلبه فيما يخص صرف 500 مليون دينار (304 مليون دولار) كتعويض للعائلات التي قُتل أفرادها في الثورة التي مضى عليها شهر. بالإضافة إلى ذلك، استقبلت الحكومة طلبات الترخيص من الأحزاب السياسية الممنوعة لمزاولة النشاط السياسي. كما أصدرت الحكومة في 26 جانفي 2011 مذكرة اعتقال دولية بحق الرئيس زين العابدين بن علي وزوجته ليلى الطرابلسي، مع تقدمها بشكوى إلى الحكومة الفيدرالية السويسرية في 27 جانفي لاستعادة أموالهم تلك التي هُرّبت[1].

يمكن أن نستنتج أن إرادة الشعب ورغبته كانت طرد فلول النظام السابق من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة والانطلاق في مرحلة التغيير السياسي في تونس بوجه جديد لم يكن في وقت من الأوقات سببًا لهم في القهر والاستبداد.

ولكن في مواجهة هذا الاحتجاج، لجأت الحكومة في البداية إلى قمعه، فهاجمت قوات البوليس اعتصام القصبة لوضع حد له، ولكن العنف لم يزد التحرك إلا قوة، وأصر المتظاهرون على مواصلة احتجاجاتهم.

دخلت الحكومة الثانية مع الشعب التونسي لعبة الكر والفر، من حيث تقديم تنازلات تارة واستخدام القوة تارة أخرى. فسعت الحكومة إلى الاستجابة لبعض مطالبهم وأعلنت يوم 6 فيفري 2011 عن تجميد نشاط الحزب الحاكم السابق[2].

لكن كل هذه الإجراءات لم تنجح في تخفيف التحرك، فواجهها منطق الاستمرارية بأكبر صعوبات. انتصرت إرادة القطيعة ومواصلة حركة الثورة من خلال إبراز اعتراض حار على بقاء فلول النظام السابق وعدم تطهير الحكومة من العناصر الموالية لبن علي، خاصة عندما أقدمت الحكومة على تعيين ولاة جدد كانوا معنيين أثناء حكم بن علي.

[1]– عزمي بشارة، مرجع سابق ،ص 307.

[2] – موقع بي بي سي باللغة العربية تونس حضر نشاطات حزب الرئيس السابق بن علي 6 فيفري 2011 لوحظ يوم 2014/8/3.

دخل اعتصام القصبة الثاني على صفيح ساخن وأصبح مركزًا للغليان لم يسبق له مثيل في تاريخ تونس الحديث، ساعيًا إلى تفكيك كامل موروث النظام الاستبدادي. فكانت التعبئة السياسية ممتازة وكبّرت الحركة الاجتماعية، فبعثت أحزاب أقصى اليسار والتكتل الديمقراطي والحركة النقابية المتمثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل وكذلك عمادة المحامين المجلس الوطني لحماية الثورة يوم 11 فبراير 2011. أصبحت المطالب تتعلق باستقالة الحكومة وانتخاب مجلس تأسيسي وإلغاء الدستور وتفكيك الجهاز الأمني والبوليسي وتوسيع اللجان المكلفة بعملية التغيير السياسي.

وبلغ هذا التحرك وهذا الغليان الثوري قمته يوم 25 فبراير مع المظاهرة الكبرى التي انتفضت بالقصبة وجمعت ما يناهز مئة ألف شخص، إلى درجة أن هذه التظاهرات وصلت إلى مواجهات مع قوات الأمن وأدت إلى سقوط قتلى. مما أدى إلى مطالبة استقالة حكومة الوزير الأول محمد الغنوشي الذي نُظر إليه بازدياد على أنه مؤشر على تواصل النظام القديم، وبالتالي يجب إسقاطه. وأعلن محمد الغنوشي يوم 27 فبراير 2011 استقالته[1]. وفي نفس السياق، أعلن رئيس الجمهورية المؤقت عن تسمية الباجي قائد السبسي* وزيرًا أول، ودامت هذه الحكومة تسعة أشهر[2].

حكومة الباجي قائد السبسي 27 فيفري 23 أكتوبر 2011:

تكونت حكومة السبسي من 22 وزيرًا و11 مساعدًا، حافظ فيها غالبية وزراء الحكومة السابقة على حقائبهم، فيما تم تعيين أربعة وزراء جدد خلفًا للوزراء الذين استقالوا بعد استقالة محمد الغنوشي.

---

[1]– حكيم بن حمودة، مرجع سابق ،ص 193.

*– الباجي قائد السبسي ولد في نوفمبر 1926 في سيدي بوسعيد، درس الحقوق في جامعة باريس 1949، اشتغل كمحامٍ للاتحاد العام التونسي للشغل. 1963 عُين على رأس إدارة الأمن الوطني. 1965 عُين وزيراً للداخلية بعد وفاة الطيب المهيري. 1970 عُين سفيراً لدى باريس. وفي ديسمبر 1980 عُين كوزير معتمد لدى الوزير الأول محمد مزالي. وفي سنة 1981 عُين وزيراً للخارجية خلفاً لحسين بالخوجة بعد انقلاب 1987، وانتُخب في مجلس النواب عام 1989 وتولى رئاسة المجلس بين 1990 و1991. وعينه فؤاد المبزع وزيراً أول يوم 27 فيفري 2011، من مؤلفاته "الحبيب بورقيبة: المهم والأهم."

[2]– ريكاردو ريني لاريمونت وآخرون، الربيع العربي والإصلاح والثورة، (منتدى المعارف، بيروت، 2013)، 221.

وتحت ضغط الشارع. أعلن الرئيس التونسي المؤقت فؤاد المبزع عن انتخاب مجلس تأسيسي يوم 24 جويلية 2011 يتولى إدارة البلاد وإعداد دستور جديد، وذلك بعد إعلانه في 4 مارس 2011 عن إلغاء العمل بدستور 1959. تم تأجيل موعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي إلى يوم 23 أكتوبر 2011[1]. وفي يوم 18 أكتوبر، صادق مجلس الوزراء التونسي على حل مجلس الأربعة وهي مجلس النواب والمستشارين وغرفة "دايل برلمان" والمجلس الدستوري والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لأنها تعتبر من مخلفات النظام السابق لبن علي[2].

كما أنها صادقت على مرسوم يحظر على مسؤولي الحزب الحاكم السابق الترشح لانتخابات المجلس التأسيسي، بالإضافة إلى إقرارها القانون الأساسي للعدالة الانتقالية، حيث أُسند ملف حقوق الإنسان إلى وزارة مختصة هي وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية. كما تم تشكيل لجنة فنية للإشراف على الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية[3].

وقد تطلب انتخاب مجلس تأسيسي، الذي أوكلت له مهمة الإشراف على إنجاز دستور جديد للبلاد، إلى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي[4]. وقد أوكلت بدورها مهمة الإشراف عليها إلى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، حيث أُحدثت هذه الهيئة بمقتضى المرسوم عدد 27 المؤرخ في 18 أفريل 2011 الذي يتضمن 14 فصلاً. وقد أوكل هذا المرسوم إلى الهيئة السهر على ضمان انتخابات ديمقراطية تعددية نزيهة وشفافة، وذلك بالإعداد لها والإشراف عليها ومراقبة العملية الانتخابية في كل تفاصيلها عن طريق هيئتها المركزية وهيئاتها الفرعية على مستوى الدوائر الانتخابية. وضبط المرسوم عدد أعضاء الهيئة

[1]– عزمي بشارة، مرجع سابق ، ص316.

[2]– عادل ماجد، منظومة شاملة: العدالة الانتقالية والإدارة الناجمة لمرحلة ما بعد الثورة، (مجلة السياسة الدولية، مركز دراسات سياسية والاستراتيجية الأهرام، الفلسطينيين القاهرة، العدد 192 أفريل 2013)، 13.

[3] – محمد رضا الطيار، مرجع سابق، ص 100.

[4] – خيري عبد الرزاق، النظام السياسي التونسي بعد التغيير، (مجلة السياسة الدولية، مركز دراسات سياسية والسياسة الاستراتيجية الأهرام، العدد 25، 2014)، ص27.

المركزية بـ 16 عضوًا، تختارهم الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي وفق مبدأ التناصف بين الرجال والنساء[1]. وتتألف هذه الهيئة من لجنة مركزية مقرها تونس و33 هيئة فرعية، وانتدبت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات 53 ألف عضو موزعين على 8917 مكتب اقتراع مخصصة للمسجلين الإداريين، منها 371 مكتبًا في الخارج[2]. مع الإشارة إلى أن هذه الهيئة تتكون من مختلف المجتمعات المحلية والنقابية والوطنية بما يتوافق مع المبادئ الدولية، وقد تبنّت الهيئة العليا بالإجماع قانونًا انتخابيًا جديدًا.

وقد وقعت عملية انتخاب أعضاء الهيئة بالتصويت السري من قبل أعضاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي وذلك يوم 9 مايو 2011[3]. واقترح المرسوم أن تتكون الهيئة المركزية للانتخابات من[4]:

- ثلاثة قضاة يُختارون من قائمة بستة مرشحين تقترح جمعية القضاة التونسيين ثلاثة منهم ونقابة القضاء ثلاثة منهم من بين مستشاري المحكمة الإدارية ومستشاري دائرة المحاسبات وقضاة الرتبة الثالثة من قضاء العدل.
- ثلاثة أعضاء من بين ستة مرشحين يقترحهم مجلس الهيئة الوطنية للمحامين.
- عضو من عدول الإشهاد من بين مرشحين تقترحهما الغرفة الوطنية لعدول الإشهاد.
- عضو من عدول التنفيذ من بين مرشحين تقترحهما الهيئة الوطنية للعدول المنفذين.
- عضو من بين مرشحين اثنين تقترحهما هيئة الخبراء المحاسبين.
- إعلامي من بين مرشحين اثنين تقترحهما نقابة الصحفيين في تونس.
- عضوين يمثلان منظمات غير حكومية مختصة في مجال حقوق الإنسان من قائمة المرشحين تقدمها المنظمات المعنية.

[1] – الرائد الرسمي للجمهورية التونسية 14 أفريل 2011 المرسوم عدد 27، ص ص 488-490.

[2] – مركز كارتر، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، التقرير النهائي، جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، أكتوبر 2011، 29.

[3] – عبد الواحد المكني، المسار الانتخابي في الانتقال الديمقراطي في تونس، (تونس، دار محمد علي للنشر، 2012)، 15.

[4] – عبد اللطيف حناشي، انتخابات المجلس التأسيسي التونسي: الإطار، المسار، النتائج، (المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2012)،ص 6.

- عضو يمثل الخارج من قائمة المرشحين تقدمها الجالية بالخارج.
- عضو مختص في المعلوماتية من قائمة المرشحين تقدمها جهة مختصة.
- عضوين من الأساتذة الجامعيين من قائمة المرشحين تقدمها الجامعات.

وفقا لهذه الأسس، اختارت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة أعضاء الهيئة المركزية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات. ثم اختار الأعضاء المختارون رئيسًا لهيئة الانتخابات، وهو السيد كمال الجندوبي.

وجاء الاقتراح الانتخابي عن هيئة الانتخابات المستقلة، صدقت عليها الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والحكومة والرئاسة المؤقتة، ثم صدر في شكل أمر انتخابي في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية يوم الثلاثاء 9 أغسطس 2011 لسنة 1954 عدد 59. يقول الأمر الفصل السادس: يجتمع المجلس الوطني التأسيسي بعد تصريح الهيئة المركزية للهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالنتائج النهائية للاقتراع، ويتولى إعداد دستور البلاد من أجل أقصى سنة من تاريخ انتخابه[1].

والتحليل لنص هذا الأمر لا يوجد فيه غموض، وأنه يوضح طبيعة الانتخابات ودور النواب المنتخبين، وهو كتابة دستور جديد، ولا يوجد في الأمر أي إشارة لتولي الفائز في هذه الانتخابات الحكم، ولا أي إشارة إلى طبيعة نظام الحكم. كما لا ينص على ضرورة تخلي الحكومة المؤقتة عن الحكم، وينص الأمر بوضوح على أن لا تتجاوز مهام المجلس التأسيسي سنة واحدة من تاريخ انتخابه.

انتخاب المجلس الوطني التأسيسي وفعاليات عمله

جاءت فكرة إنشاء المجلس التأسيسي من الشعب التونسي والتي تبنته الحركة النقابية ومنظمات حقوقية وأشخاص وطنية، وذلك لإرادة الشعب عن شرعية جديدة دون القيام بإصلاحات للنظام السابق. خاصة بعد مغادرة بن علي، طرحت الحكومة إجراء انتخابات

[1] – الفصل السادس من القانون الأساسي العدد 59 السنة 1954.

رئاسية خلال شهرين كما ينص عليه دستور 1959. وهذا الطرح لم ينل ترحيب وقبول القوى الثورية التونسية، مما ساهم في انتخاب مجلس تأسيسي وظيفته الرئيسية صياغة دستور جديد للجمهورية الثانية في تونس.

01- الانفجار الحزبي

بعد حل تجمع الدستور الديمقراطي وسقوط حكومة الغنوشي، وإعلان الرئيس المؤقت فؤاد المبزع عن انتخاب مجلس تأسيسي يوم 24 يوليو 2011 لاختيار أعضاء مجلس تأسيسي، تأجلت هذه الانتخابات نظرا لضيق الوقت إلى 23 أكتوبر 2011[1].

عاشت تونس في ذلك الوقت ظاهرة انفجار حزبي هائل لم تعرف له مثيلاً من قبل، فخلال أشهر قليلة، فقد انتقل عدد الأحزاب في تونس من 9 أحزاب إلى أكثر من مئة حزب[2]. وأن هذه الظاهرة عقدت إلى حد كبير أوضاع أحزاب المعارضة ذات الحضور التقليدي في البلاد، وخاصة منها أحزاب اليسار أو تلك المنضوية تحت راية التقدم والحداثة. ويرجع سبب ذلك إلى أن الذين شكلوا تاريخاً تاريخياً للمعارضة التونسية اليسارية والتقدمية كانوا دائماً في معظمهم من المثقفين من طلبة ومعلمين وأساتذة ومحامين وقضاة وغيرهم من الفئات الوسطى التي تعمل في الإدارة وغيرها.

وإنما غلب على المشهد الحزبي خلال الشهور التي سبقت انتخابات المجلس التأسيسي حالة من التداخل بين الرؤى الحزبية والدينية بصورة غالبة عليها الطابع الأيديولوجي. وتوافقت القوى الحزبية على جعل المواجهات السياسية الدعائية ذات طابع وسطي. كما كان للعدد الضخم من القوائم الحزبية والمستقلين المشاركين في العملية الانتخابية دور في إذكاء التنافس، حيث شارك في الانتخابات 1500 قائمة حزبية وضمت ما يقرب من 10 آلاف و500 مرشح يمثلون 100 حزب سياسي يتنافسون على 217 مقعدًا[3]. تكون مهمتهم الأساسية صياغة

[1] – التايب عائشة، قراءة في المضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسات سياسية، 2012)، 2.

[2] – المولدي الأحمر، الانتخابات التونسية: حفاية القوى الحداثية، مشاكل نجاح حزب النهضة الإسلامي، الدوحة، ديسمبر 2011، المركز العربي للدراسات والأبحاث.

[3] – التقرير الاستراتيجي العربي 2011-2012: الثورة التونسية: المسار والتحديات، مرجع سابق، 110.

دستور جديد يضمن احترام حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة، ويوجب المجتمع المساواة في الأحوال والشرائح، خاصة المساواة بين الرجل والمرأة، ويؤمن بالتداول السلمي للسلطة وبالفصل الجوهري بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضاء. والفصل الحقيقي أيضًا بين العقد السياسي الثابت وبين الحياة السياسية المتغيرة بتغيير الغالبيات الطارئة، وتنبذ استخدام العنف مهما كان مبرره للوصول للسلطة أو الحفاظ عليها[1].

في مقابل ذلك، فإن التيارات الإسلامية لم تعانِ من هذه الظاهرة، وذلك أن مرجعيتهم العقائدية الخاصة للإسلاميين ساعدتهم إلى حد ما في تفادي التوجه الأيديولوجي. وهذا لا يعني أنه لا يوجد تعدد داخل التيار الإسلامي، ولكن ذلك لم يؤثر كثيراً في أداء حزب النهضة، الذي ضم في أغلب صفوفه القيادات التاريخية البارزة في التيار الإسلامي.

وأيضاً، ساعد الإسلاميون في محافظة حزب النهضة على أدنى درجات الوحدة، وهو إضافة إلى خبرتهم التنظيمية، حيث إنهم كانوا غير معنيين في خطاباتهم بالبنية الأفقية للمجتمع التونسي، أي بتكوناته الطبقية (فلاحين، عمال، برجوازيين، إلى آخره). كما أنهم لم يتوجهوا إلى التونسيين بصفتهم مواطنين من حقهم الاختلاف في عقائدهم وأفكارهم وأساليب عيشهم، بل توجهوا إليهم بصفتهم مواطنين ومؤمنين ينتمون إلى رابطة واحدة، وهي الإسلام، دون اعتبار للطبقية الاجتماعية أو إلى الاختلافات الثقافية.

حيث نجح الإسلاميون في البروز خلال الحملة الانتخابية كقوة سياسية تقترح على الشعب مرجعية ثقافية مختلفة عن مرجعية النظام المنهار[2].

وعليه يمكن طرح تحليل مشهد الحزب في تونس قبل انتخابات المجلس التأسيسي أنه اتسم بعدة متغيرات على النحو التالي[3]:

[1] – أمير عبد الرزاق، خليل إبراهيم، مرجع سابق ، ص 134.

[2] – المولدي الأحمر، مرجع سابق .

[3] – محمد ريض الطيار، مرجع سابق ، ص ص 101-102.

أولاً: تأييد شعبي وجماهيري جارف لحزب النهضة الإسلامي، إذ بتأسيسه في 1 مارس 2011 في مرحلة توافقية دون لجوء إلى الانتخابات،[1] الذي يعد ممثلاً للرؤى المعتدلة من فكرة جماعة الإخوان المسلمين، حيث نال برنامجه الانتخابي استحسان العديد من فئات المجتمع، بالرغم من تخوف النخبة المثقفة من تبني خطابه السياسي بين المنابر الدينية والمنابر السياسية. إلا أن هذه الازدواجية غابت عند طرحه لبرنامجه الانتخابي، الذي اتسم بمقدار عالٍ من الاعتدال، خاصة في النقاط التي غالباً ما أثارت توجس العديد من فئات المجتمع والقوى السياسية ذات الطابع العلماني، حيث لم يُشر البرنامج المكون من 360 نقطة إلى تطبيق الشريعة مثلاً أو اتخاذ سياسات تمييزية ضد المرأة.

ثانياً: حزب التكتل من أجل الحريات والعمل، ممثلاً لتيار اليسار، حيث قدم برنامجاً يوفر بديلاً وسطياً للعملية السياسية التونسية يقوم على إدارة الدولة وفقاً لنظام سياسي مختلط برلماني رئاسي، حيث اكتسب هذا الحزب مزيداً من المصداقية من خلال برنامجه الداعي إلى إقرار دستور جديد يضمن الحقوق والحريات الأساسية ويوفر ضمانات أساسية لإقرار مبدأ الفصل بين السلطات[2] والقطيعة التامة مع النظام القديم ورموزه.

ثالثاً: بروز دور المعارضة الشعبية المستقلة، ويمثلها حزب المحافظين التقدمي، الذي حصل على الترخيص القانوني في 15 يوليو 2011، حيث طرحت المعارضة نفسها على الواقع السياسي التونسي عبر خطاب توافق تقدمي يحمل أبعاداً اجتماعية. وقد استطاعت المعارضة المنافسة بقوة في هذه الانتخابات.

رابعاً: تراجع دور القطب الديمقراطي الحديث، وهو حزب ذو توجهات يسارية تأسس في 31 مايو 2011، ويضم أحداثاً من الناس، والذي قدم نفسه خلال برنامج علماني متطرف مستهدفاً مواجهة الإسلاميين، ولكنه حصل على نسبة تمثيل ضئيلة في انتخابات المجلس التأسيسي.

---

[1] – حمادي الديسي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة، (مجلة سياسات عربية، العدد 18، يناير 2016)، ص7.

[2]– طه حميد حسن، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، (مركز حمرابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، دار الحج البيضاء، 2016)، ص 157.

02- الإطار التنظيمي للانتخابات:

تم تحديد توقيت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي قانونياً بموجب المرسوم رقم 35 لسنة 2011 الصادر في 10 مايو 2011، إلا أن هذا المرسوم صدر قبل تكوين الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وكان نتيجة نقاشات حادة داخل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي[1]. وحدد طريقة الاقتراع وتوزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية وعدد أعضاء المجلس التأسيسي على قاعدة نائب لكل 60 ألف ساكن[2].

تم ضبط عدد مقاعد المجلس التأسيسي بـ217 مقعداً موزعة على ثلاثة وثلاثين دائرة انتخابية، منها 199 مقعداً في 27 دائرة في تونس، وثمانية عشر مقعداً في ست دوائر انتخابية خارج تونس، وبمعدل دائرة لكل ولاية داخل تونس[3]، منها دائرتان للتونسيين المقيمين في فرنسا والمسجلين فيها بعشر مقاعد، ودائرة للمقيمين في ألمانيا بمقعد واحد، ودائرة للمقيمين في إيطاليا بثلاثة مقاعد، ودائرة للمقيمين في بقية الدول الأوروبية بمقعدين، ودائرة للمقيمين والمسجلين في الدول العربية وبقية دول العالم بمقعدين[4].

الرسم البياني تقسيم الدوائر الانتخابية داخل التراب التونسي.

[1] – شيماء المعموري، مرجع سابق ، ص118.

[2] – أمين صالح دياب العرعير، الانتخابات والتحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري 2011-2016، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة الأزهر، 2017-2018)،ص 104.

[3] – مركز كارتر، التقرير النهائي، أكتوبر 2011، مرجع سابق ، ص 26.

[4] – عبد اللطيف الحناشي، انتخابات مجلس تأسيسي الوطني، المرجع السابق، ص 9.

اعتمدت الهيئة العليا نظام القائمة النسبية* في تصويت الناخبين وتقوم الأحزاب والمستقلون والمتنافسون في الانتخابات بإعداد قوائم انتخابية تضم أسماء مترشحين، ويصوت الناخبون لها كقوائم كاملة[1].

يعني يمكن أن تكون القائمة حزبية أو تابعة للائتلاف أحزاب أو متكونة من مستقلين. ويتم تسمية أعضاء قوائم المترشحين على أساس التناوب العمودي بين النساء والرجال بالتناصف بين الجنسين داخل كل قائمة، ويتم توزيع المقاعد المخصصة لكل دائرة وفق صيغة هاري** كمرحلة أولى، وعلى أساس أكبر البقايا*** كمرحلة ثانية على المستقلين والدائرة دون اعتبار نسبة حسم. ومنه فإن نظام الانتخاب الجديد قد تبنى قاعدة المساواة بين الرجل والمرأة، كما أن بتبنيه نظام الاقتراع النسبي سيمنع من هيمنة الأحزاب الكبيرة في المجلس التأسيسي.

بالاعتماد على مفهوم أو إجراء التمثيل النسبي مع الأخذ بأكبر البواقي التي أقرته الهيئة العليا يجري توزيع المقاعد على مرحلتين[2]:

*– نظام القائمة النسبية: وفق بعض المؤرخين، تعتبر بلجيكا أول من بدأ في تطبيق هذا النظام عام 1899، وانتشر في معظم دول العالم. حيث يؤدي هذا النظام الانتخابي إلى توزيع المقاعد في إطار دائرة انتخابية بين القوائم أولاً ثم بين المرشحين والمجتمعين ثانياً. تجرى عملية التوزيع على مرحلتين: المرحلة الأولى يتم التوزيع على أساس الحاصل الانتخابي، وهو نتيجة قسمة عدد أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية على عدد المقاعد النيابية. بحيث تحصل كل لائحة على عدد من المقاعد ما يتناسب مع عدد الأصوات التي نالتها.

مثال: إذا كان عدد المقترعين 125 ألفًا، وإذا كان عدد المقاعد 5، يكون الحاصل الانتخابي 25 ألفًا. فإذا افترضنا وجود ثلاث لوائح انتخابية، يمكن احتساب النتائج انطلاقاً من عدد الأصوات التي نالتها كل منها وذلك وفق الآتي:

- لائحة (60 ألف صوت ÷ 25 ألفًا) = مقعدين.
- لائحة (46 ألف صوت ÷ 25 ألفًا) = مقعدين.
- لائحة (45 ألف صوت ÷ 25 ألفًا) = مقعد واحد.
- لائحة (19 ألف صوت ÷ 25 ألفًا) = صفر مقاعد.

[1] – عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص 09.

**– الصيغة "هاري" تعني توزيع المقاعد في مستوى الدوائر على أساس التمثيل النسبي. يتم في مرحلة أولى على أساس الحاصل الانتخابي. فإنه يتم تحديد هذا الحاصل بقسمة عدد الأصوات المصرح بها على عدد المقاعد المخصصة للدائرة (صيغة هاري). في هذه المرحلة الأولى لتوزيع المقاعد، يُسند للقائمة عدد مقاعد بقدر عدد المرات التي تحصلت فيها على الحاصل الانتخابي.

***–" أكبر البقايا" تقضي بإعطاء المقاعد الباقية إلى اللوائح التي، إذا قسمنا عدد الأصوات التي حصلت عليها على عدد المقاعد التي نالتها".

[2] – عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق ، ص 10.

المرحلة الأولى يجرى فيها توزيع المقاعد على أساس الحاصل الانتخابي، وهو حاصل قسمة عدد الأصوات الصحيحة المصرح بها أو المعبر عنها، والتي هي حاصل طرح الأصوات الملغاة من مجموع أصوات الناخبين في كل دائرة انتخابية على عدد المقاعد في هذه الدائرة.

المرحلة الثانية بعد الانتهاء من توزيع المقاعد على القوائم التي حصلت على عدد أصوات يعدل أو يفوق الحاصل الانتخابي، توزع المقاعد الباقية باعتماد أكبر البواقي. حيث يصبح بإمكان القوائم التي حصلت على عدد أصوات أقل من الحاصل الانتخابي الفوز بمقعد واحد، إذ يقارن عدد أصواتها بباقي أصوات القوائم التي حصلت على عدد أصوات أكبر من الحاصل الانتخابي وفازت بمقعد في مرحلة التوزيع الأولى.

وحسب أحكام قانون الانتخابات، فإن

أ- الهيئة الناخبة: تكون عملية تسجيل الناخبين من قبل الهيئة المستقلة للانتخابات. إذ يعد التسجيل شرطًا مسبقًا لممارسة حق التصويت. في نفس صياغ القانون ينص على أن التسجيل طوعي، بحيث يحق لجميع التونسيين الذين بلغوا ثمانية عشر سنة فأكثر، والذين يتمتعون بكامل حقوقهم المدنية والسياسية[1].

وفي يوم 15 أكتوبر 2011 أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أن مجموعة أربعة فاصل أربعة مائة وتسعة وثلاثون فاصل خمسمائة وأربعة وخمسمائة وسبعة وعشرون ناخبًا، حوالي أربعة وخمسون بالمئة من العدد الإجمالي المقدر بثمانية فاصل اثنان مليون ناخب مؤهل في تونس وخارجها، واختاروا مراكز الاقتراع التي يريدون التصويت فيها. وبرجوع إلى تقارير المتابعين والمراقبين، فإن عملية التسجيل أجريت في ظروف سلمية وفي جميع أنحاء الدولة، رغم بعض العقبات والتحديات التي رفقتها[2].

بـ- الهيئة المنتخبة: وبرجوع إلى أحكام قانون الانتخابات، فإنه يحق الترشح لعضوية المجلس التأسيسي لكل منتخب بدغ من العمر ثلاثة وعشرون سنة فأكثر، مع اشتراط القانون

[1] - مركز كارتر، مرجع سابق ، ص32.

[2] - أماني صالح دياب العرعير، مرجع سابق ، ص153.

أن يكون المترشحون مساويين لعدد المقاعد في الدوائر، مع عدم ترشح كل من تحمل مسؤولية حكومية في عهد بن علي، والأفراد الذين وقعوا على عريضة يدعون فيها الرئيس السابق إلى خوض الانتخابات الرئاسية 2014[1].

بلغ عدد القوائم التي قبلت للترشح المجلس الوطني التأسيسي 1519 قائمة في 27 دائرة انتخابية على كامل تونس. وقد تنوعت القوائم المترشحة على النحو الآتي: 828 قائمة حزبية، 655 قائمة مستقلة، 34 قائمة ائتلافية. أما عدد المنتخبين لعضوية المجلس، فقد بلغ 11686 تنافسوا على 217 مقعدًا بمعدل 60 مترشحًا لكل مقعد[2]، يضاف إليها 145 قائمة للتنافس في الخارج.

03- نتائج الانتخابات:

دارت العملية الانتخابية للمجلس الوطني التأسيسي في 23 أكتوبر 2011، حيث وصلت نسبة الاقتراع في حدود 52%. حيث قدر العدد الإجمالي للناخبين التونسيين الذين صوتوا فكان عددهم 4.308.888 ناخبًا. بالمجمل عدد الناخبين 8.289.924 كما يبين الجدول الآتي[3]:

جدول 07 : يوضح المقترعون في انتخابات المجلس التأسيسي .

عدد الناخبين المحتملين	8.289.924	
العدد الإجمالي للمقترعين الذين أدلوا بأصواتهم	4.308.888 منهم 21.231 ألف في المهجر	
	ارادي	آلي
	3.530.950	563.707
العدد الإجمالي للأصوات الصحيحة	4053148	

[1] – مركز كارتر، مرجع سابق ، ص41.

[2] – لعياضي يوسف، التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية تونس، (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016)، ص 5.

[3] – عبد اللطيف حناشي، مرجع سابق ، ص 20.

العدد النهائي للأوراق الملغاة	155911 (%3,6)
العدد الإجمالي للأوراق البيضاء	99829 (%2,3)
نسبة الناخبات (من مجموع من صوتوا)	%45
النسبة العامة للمشاركة	%52

المصدر: عبد اللطيف حناشي

ولكن رأى المراقبون أنه بالمقارنة مع الانتخابات التي تجري في مرحلة انتقالية في دول أخرى*، كان الإقبال على الانتخابات ضعيفًا بشكل ملحوظ، وأرجعوا سبب ذلك إلى قلق الهيئة الناخبة إزاء القضايا الأمنية والاقتصادية، وأن لديهم ثقة أقل في قدرة السياسيين على المساهمة في تحسين الحياة الاجتماعية.

وقد جاءت النتائج معلنة فوز حركة النهضة الإسلامية بـ 89 مقعدًا بما يعادل 41% من إجمالي عدد الأصوات، يليها حزب المؤتمر من أجل جمهورية فائزًا بـ 30 مقعدًا ما يعادل 13.3% من إجمالي الأصوات، ثم العريضة الشعبية وحزبها المحافظين التقدميين بحصولها على 26 مقعدًا** أي ما يعادل 12.44%.

جدول يوضح: نتائج انتخابات المجلس التأسيسي.

وكتحليل لنتائج انتخابات المجلس التأسيسي والتي حسم أمرها لصالح حركة النهضة نشير لمجموعة من العوامل[1]:

العامل الأول: نشأت الأصوات وإرباك الناخبين ناجم عن كمية الأحزاب السياسية المتأسسة في وقت قياسي حيث فاقت 100 حزب سياسي مع العدد الهائل من المستقلين والذين دخلوا في معترك الانتخابات بكثافة.

*- مثلًا، كانت نسبة إقبال الناخبين المؤهلين في إسبانيا سنة 1977 (77%)، والبرتغال عام 1975 (92%)، وفي الشيلي سنة 1989 (95%)، والفلبين عام 1987 (90%)، وأوكرانيا (78%) سنة 2004، وبلغاريا سنة 1991.(84%)

**- قامت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بإسقاط 6 قوائم للعريضة الشعبية، يعني نسبة 7 مقاعد استنادًا إلى الفصل 70 من المرسوم المرسوم الانتخابي الذي يعطي للهيئة صلاحية اسقاط أي قائمة يثبت بالدليل القاطع انها لم تحترم مقتضيات الفصل 52 من المرسوم المذكور والمنظم لشروط تمويل الحملة الانتخابية.

[1] - محمد رضا الطيار، مرجع سابق، ص ص 104 – 105.

العامل الثاني: وقوع الأحزاب العلمانية واليسارية في حملاتهم الإعلامية وبرامجهم الانتخابية في أخطاء كثيرة منها التورط في الدفاع عن قضايا أيديولوجية ذات علاقة بالمسائل الدينية، هو ما وفر فرصة إضافية للإسلاميين لتعزيز مواقعهم وتركيز خطاب بعض الأحزاب على نقد حركة النهضة والتهجم عنها[1]، وتبنيهم قضية شائكة وهي "قضية المعتقد" ووضعها في مرتبة تفوق أي قضايا أخرى[2]، مما زاد هاجز الشعب التونسي على المساس "بالإسلام"، إضافة إلى ذلك انضمام بعض من الأحزاب اليسار أثناء المرحلة المؤقتة إلى "حكومة الغنوشي والسبسي" والتي كانت فيها بقايا النظام السابق ومدى الوعي السياسي لدى الشعب التونسي الطامح إلى التغيير الجذري وليس إعادة ولادة النظام نفسه[3]، ومنه هذه الأحزاب اليسارية عجزت عن فهم هذه الإرادة.

العامل الثالث: قدرة الإسلاميين على تشكيل حزب متماسك ومتواصل مع عموم المواطنين، وتغيرها من سياسة التشدد والتطرف، إلى الخطاب المعتدل، وتذهب لدرجة قبولها بالدولة المدنية على حساب الدولة الدينية، ومحاولة قيادتها في خطاباتهم إبراز الوجه الحداثي، ومدى تعلقهم بمكتسبات الحداثية التونسية، وركزت حركة النهضة في حملاتها الانتخابية على الأخوة والتسامح الديني ومساندتهم في أفكارهم وعقائدهم وأساليب عيشهم ووجدانهم[4].

إضافة إلى ذلك أن حركة النهضة استفادت من نظام الانتخاب النسبي خاصة في المرحلة الثانية وكسبت بها مقاعد جديدة باحتساب أكبر البقايا[5].

---

[1] – صلاح الدين الجورشي، حركة النهضة في قلب الإعصار، مجال الديمقراطية، (مركز دراسات وسياسات الاستراتيجية الأهرام، العدد 48، أكتوبر 2012)، ص129.

[2] –Patrick Bourdieu, Le vote: Approche sociologique de l'institution et des comportements électoraux, coll (Grands repères) (paris, La découverte, 2011), 272.

[3] – رشيد نويرة أسماء، تونس الانتخابات وماذا بعد، (القاهرة، مبادرة الإصلاح العربي، 2012)،ص ص 2-5.

[4] – رشيد خناشة، خارطة سياسية جديدة في تونس تمهد لأخرى في غضون سنة، الدوحة، (المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2011)، ص4.

[5] – القليدي بلال، الإسلاميون والربيع العربي: الصعود والتحديات وتدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن)، (بيروت، مركز إنماء البحوث والدراسات، 2012)،ص 178.

أنتجت المرحلة الانتقالية في تونس تغييرا في الخريطة الحزبية لم تشهده من قبل، بالصعود التيار الإسلامي، والتي اعتبرته الأحزاب العلمانية صدمة[1]، خاصة فيما حملته برامجها الانتخابية من تغير الهوية الإسلامية بالعلمانية، وبالرجوع للأحزاب الأخرى والتي اتسمت بالاعتدال، وقبلت التحالف مع التيار الإسلامي، الأمر الذي استشرف بمواجهات مع الإسلاميين، عند صياغة الدستور، أو تحديد طبيعة نظام السياسي الذي يسود[2].

4- بنية المجلس:

بعد صدور النتائج النهائية للانتخابات أصبح المجلس الوطني التأسيسي يتمتع فعليا بالوجود القانوني والذي يمكنه من الإنعقاد وبداية ممارسة مهامه في إطار تمتعه بالاستقلالية الإدارية والمالية[3].

يتركب المجلس الوطني التأسيسي من 217 نائب وتم تنظيمهم على شكل كتل برلمانية، حيث يتألف من 19 مجموعة حزبية يمثلها 178 عضو ومجموعة ائتلافية واحدة ممثلة بخمسة أعضاء وتسع مجموعات مستقلة يمثلها 34 عضو منهم 26 عضو ينتمون للعارضة الشعبية وثماني أعضاء ينتمون لقوائم مستقلة، ونتيجة لذلك تكون تحالف بين الأحزاب الفائزة ليحوز الأغلبية وضم ثلاث أحزاب هي "حركة النهضة" وحزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" وحزب "التكتل" (138 مقعد بالنسبة 63.6%[4]، وتواصلت الأحزاب الثلاثة الكبرى إلى اتفاق على تقسيم المناصب العليا في البلاد، وبموجب الاتفاق يشغل "حمادي الجبالي" أمين حزب "النهضة" منصب رئيس الوزراء، أما منصب رئيس الجمهورية من حصة حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" والمتمثلة في شخصية "منصف المرزوقي"، فيما يكون منصب رئيس المجلس التأسيسي من نصيب "حزب التكتل" "مصطفى بن جعفر"[5].

[1] – محمد رضا الطيار، مرجع سابق ، ص 106.

[2] –Carlotta, gall, “Islamist party in Tunisia hands power to caretaker government” (New York times, 29 January 2014). 20.

[3] – منعم برهومي، مرجع سابق ،ص 80.

[4] – عبد اللطيف حناشي، مرجع سابق ، ص39.

[5] – موقع بي بي سي العربية، تونس: الاتفاق على تعيين حمادي الجبالي رئيس الوزراء.

وتم هذا بعد اجتمال مجلس الوطني التأسيسي في جلسته الأولى مع الرئيس التونسي المؤقت "فؤاد المبزع"، وذلك يوم 22 نوفمبر 2011 في قصر باردو وهو قصر البايات القديم[1].

5- هياكل المجلس التأسيسي:

برجوع إلى النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي نجده يتكون من 06 هياكل وهي[2]:

1/ رئاسة المجلس التأسيسي: يقوم بدور سياسي متميز وذلك بإسناده التنظيم المؤقت للسلطة العمومية وتحديد السياسة العامة للدولة والبت في المسائل الكبرى بالتوافق مع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في إطار الائتلاف الحكومي المكون بينهم، فهو يقوم أيضا بسد شغور رئيس الجمهورية في حالة شغور دائم إضافة إلى الاختصاصات المخولة له في مجال السلطة التنفيذية.

2/ مكتب المجلس: يتكون المجلس من رئيس المجلس الوطني التأسيسي من تسعة أعضاء منهم النائب الأول والنائب الثاني إضافة إلى تسعة مساعدين للرئيس ويتم اعتماد هؤلاء المساعدين لكامل المدة التأسيسية من بين الكتل النيابية الأكثر تمثيلا في المجلس مع احترام مبدأ التناصف بين "النساء والرجال" ويعملون تحت الإشراف المباشر لرئيس المجلس الوطني التأسيسي.

3/ اللجان: حيث تمثل اللجان جهاز الأساسي للمجلس التأسيسي الذي يمكنه القيام بوظائفه وله في هذا الإطار (03) أنواع من اللجان _لجان القارة التأسيسية _لجان القارة التشريعية _لجان الخاصة.

4/ الهيئة المشتركة لتنسيق وصياغة الدستور: وتتكون هذه الهيئة من رئيس المجلس التأسيسي رئيس مجلس التأسيسي في الرئيس، ومقرر عام للدستور نائب الرئيس ومساعد أول ومساعدتان للمقرر العام للدستور، ورؤساء اللجان القارة التأسيسية ومقرر ومقررها كأعضاء.

[1]- بيل بروكتور وإقبال بن موسى، تحليل النظام الداخلي، المجلس الوطني التأسيسي التونسي، تونس، (المؤسسة الدولية الديمقراطية والانتخابات، حول بناء الدستور، 2012)، ص 12.

[2]- منعم برهومي، مرجع سابق، ص ص 88 - 93.

5/ ندوة الرؤساء: هيئة تنسيقية استشارية، ويتولى رئيس المجلس التأسيسي رئاستها، وتجتمع بداخل المجلس التأسيسي ودعوة منه كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

6/ الجلسة العامة: أهم هيئة المجلس التأسيسي وهي الهيئة الوحيد الذي يشمع فيه كافة النواب وهي أيضا الهيئة الذي بيدها سلطة اتخاذ القرارات والمصادقة عليها.

6- مهامه:

والمجلس الوطني التأسيسي هو السلطة الأصلية والمنتخبة من قبل الشعب والمخولة بوضع دستور الجمهورية التونسية الثانية الذي سيؤسس لجميع السلط والمؤسسات في الدولة. وهو يتمتع بنوعين من المهام وهما:

أ_ المهام التأسيسية للمجلس التأسيسي: يتولى المجلس التأسيسي بالصفات أصلية وضع الدستور والذي هو مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بتأسيس وتكوين الدولة وتنظيم السلطة فيها وذلك وقف إجراءاتها تختلف عادة عما يتبعه لسان القوانين العادية[1] وهذه المهام تتمثل في _إعادة مشروع الدستور _وإقرار مشروع الدستور.

ب_ المهام غير تأسيسية للمجلس التأسيسي: من خاصياته الأساسية للسلطة التأسيسية هي أنها سلطة متعددة لاختصاصات فإلى جانب مهمتها المتمحورة حول صياغة الدستور فقد نص الفصل الثاني من القانون التأسيسي المنظم للسلطة العمومية 16 ديسمبر 2011: "يتولى المجلس الوطني التأسيسي بصفة أصلية وضع دستور للجمهورية التونسية كما يتولى أيضا بالخصوص المهام التالية:

- ممارسة السلطة التشريعية،
- انتخاب رئيس المجلس التأسيسي،
- انتخاب رئيس الجمهورية،
- الرقابة للحكومة،

[1] – محمد رضا بن حمادة، المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية، (تونس، مركز النشر الجامعي، 2006)، ص 108.

بالإضافة إلى هذه المهام يتولى المجلس التأسيسي المصادقة على قانون الميزانية[1].

7- المواصفات الثقافية والمهنية لأعضاء المجلس التأسيسي:

لقد تميز المجلس التأسيسي في تركيبته بالتنوع السياسي وبتمثيلية جهوية ومهنية وثقافية واسعة اذ ضم ممثلين من كل جهات البلاد كما ضم أيضا ممثلين عن مهاجرين تونسيين في الخارج[2].

حيث حضي العاملون في قطاع التعليم بمختلف أطواره (الأساسي، الثانوي، العالي) بأكبر عدد من المقاعد بـ 78 نائب وقطاع المحاماة وصل تمثيله بـ 32 عضو وأما قطاع الصحافة ضمن مجلس نحو 16 عضو كما بلغ عدد النواب من فئة العاطلين على العامل 11 عضو وبلغ التمثيل النسوي في المجلس التأسيسي بنسبة 24% أي 39[3] مقعد مخصص للنساء ولقد ضمن مجلس التأسيسي وجوه قيادية وشخصيات سياسية بارزة إضافة إلى نشطاء المجتمع المدني وتكويناته من الحركة النقابية.

ولوجود هذه الشرائح الاجتماعية والفئات المكونة للمجلس التأسيسي لم يكن محل صدفة بل هذا راجع لهذه العناصر التي كان لها دور أساسي في الثورة من محامين ونقابيين الذين احتووا الثورة وبعثوا الثقة للمواطنين من أجل بناء مرحلة تغيير سياسي ويعكس ذلك وجود هذه الفئات ودرجة التطور الذي وصل إليه الشعب التونسي كما أنهم عبروا عن حجم الفئات الطبقة الوسطى ودورها في بناء المجتمع وتغييره السياسي.

المطلب الثالث : أهم التحديات الاقتصادية للمرحلة المؤقتة

لقد واجهت تونس تحديات مثّلت حاجزاً مع إنهاء هذه المرحلة المؤقتة، وتعددت ما بين ما هو أمني وما هو اقتصادي.

حيث أرسلت الثورة التونسية أملاً كبيراً أو حلماً بإرساء تغيير سياسي في ظل مجتمع ديمقراطي، لتواجه تونس بعد رحيل الرئيس السابق بن علي يوم 14 جانفي 2011 تحديات

[1] – منعم برهومي، مرجع سابق، ص 99.

[2] – عبد اللطيف حناشي، مرجع سابق، ص 40.

[3] – المرجع نفسه، ص ص 40 – 41.

المرحلة المؤقتة وبناء نظام ديمقراطي جديد. ويتعلق الأمر على المدى القريب برفع التحدي الأهم، وهو تسيير مرحلة مؤقتة، ومنه سوف نوضح أهم تفاصيل هذه التحديات مع الطريقة التي تعاملت بها المؤسسات المؤقتة.

يعتبر التحدي الاقتصادي أبرز هذه التحديات التي واجهت مؤسسات الدولة التونسية. ونذكر بأن هشاشة الاقتصاد التونسي لم تبدأ مع الثورة. فالبرنامج الانتقالي نحو اقتصاد المعرفة انتبه للفتور منذ بضع سنوات، فتبا لها النمو لم يتجاوز معدل 5% سنوياً، بينما اقتربت معظم الاقتصادات الصاعدة الأخرى من نسب نمو أعلى. وقد ظلت قطاعات العمل الكثيف مثل النسيج وكذلك السياحة في صميم نموذج النمو، في حين عجزت الأنشطة القائمة على كثافة التكنولوجيات الجديدة من أخذ المشعل، رغم أنها سجلت تطورا[1].

وما زاد تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد هو إحراق العديد من البنوك والمتاجر والمصانع وإغلاق الكثير منها جراء انعدام الأمن. وغادرت أكثر من 140 شركة ومؤسسة أجنبية البلاد وانتقلت إلى بلدان أخرى مثل المغرب الأقصى، مما زاد في تشجيع العمال على تصعيد مطالبهم المتمثلة في زيادة الأجور أو في الترسيم النهائي بالوظيفة العمومية. وتحول تعدد الدين النقابي إلى واقع، حيث ظهرت إلى جانب الاتحاد العام التونسي للشغل منظمتان أخريان: الجامعة العامة التونسية للشغل واتحاد عمال تونس[2].

وقد نجحت المنظمتان الجديدتان في المزايدة على الاتحاد العام التونسي للشغل بهدف كسب جماهير مفقودة بين العمال والموظفين.

ولقد اكتشفت دراسة الاقتصاديين التونسيين وتحليلاتهم عن علل هذا الاقتصاد وتحدياته، ويمكننا أن نذكر منها ما هو مرتبط ببطالة الشبان وخاصة أصحاب الشهادات العليا، حيث

[1] – حكيم بن حمود، مرجع سابق، ص ص 169-179.

[2] – الهادي تيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس، مرجع سابق، ص 231.

وصلت نسبة البطالة 18%[1]، أي قرابة المليون عاطل عن العمل، ومن بينهم قرابة 250 ألف من حملة الشهادات العليا[2].

ولم تتجرأ حكومات مبادئ 14 رجال في 2011 على التراجع عن سياسات التعديل الهيكلي المفروضة على تونس منذ جوان 1986 أو المطالبة بمراجعة الاتفاقيات الاقتصادية المجحفة مع الدوائر الفاعلة في الاقتصاد الرأسمالي مثل صندوق النقد الدولي أو مؤسسات الاتحاد الأوروبي مع اضطرارها إلى التداين لدى الخارج نظرًا لصعوبة الوضع الاقتصادي بالبلاد. فقد بلغت ميزانية تونس عام 2012 إلى 23 مليار تونسي، من بينها 39% لدفع أجور موظفين، 13% لصندوق دعم المواد الغذائية، و20% لدفع أجور الموظفين بالمئة لخدمة الدين العمومي، بحيث لا يبقى للاستثمار وللاستجابة لمطالب الجماهير إلا ربع الميزانية.

وفي الأخير ألقى الوضع في ليبيا بثقله على الاقتصاد التونسي مع تراجع الصادرات نحو هذا البلد، وبالخصوص مع عودة مكثفة لليد العاملة الليبية التي جاءت لتضخم صفوف العاطلين عن العمل الذين بلغ عددهم خمسمائة ألف شخص[3].

ومجمل هذه العوامل سيؤثر على النشاط الاقتصادي خلال سنة 2011 مع تسجيل نسبة النمو نسبة سلبية. أما التضخم فإن نسبته في تذبذب ما بين 4.5% و5%، حيث كان في حدود 3.2% عام 2010[4]. وستكون ترجمة العملية لهذا التدهور ارتفاعًا في عجز الميزانية يمكن أن يتجاوز 5% من الناتج الداخلي الخام نتيجة تدني المداخيل وارتفاع المصاريف الاجتماعية والإجراءات المتخذة لفائدة العائلات الأكثر فقرًا. إلى جانب ذلك، تدهور في الحسابات الخارجية وتعميق في العجز قد يتجاوز 6% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2012.

[1] – الحسن عيشي، التحديات الاقتصادية، (مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 22 ديسمبر 2011)، ص 6.

[2] – الهادي تيمومي، مرجع سابق، ص 231.

[3] – حكيم بن حمود، مرجع سابق، ص 198.

[4] – علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية 2011-2017، 11 مايو 2017، مركز الجزيرة للدراسات،ص 15.

وبالرجوع إلى السياسات التي أقرتها الحكومات التونسية في تلك المرحلة المؤقتة من أجل إنعاش الوضع الاقتصادي وتحسينه، إلا أنها لم تتمكن من بلوغ ذلك الهدف. حيث إن السياسات والإصلاحات الاقتصادية تواجه حواجز ومصاعب، الأمر الذي أدى إلى ضعف أدائها، وممكن أن تعود للأسباب التالية:

– ضعف الدولة حين لا تكون الحكومة قادرة على لعب دور المجتمع لأصحاب المصالح.

– عدم الاتفاق الحقيقي على إبرام عقد اجتماعي يخلص إلى اعتماد قاعدة صريحة لتوزيع الربح لفائدة متطلبات المرحلة المؤقتة.

– الأفق الزمني وقصر المدة الزمنية للحكومة المؤقتة تجعل تقييم أدائها أمرًا صعبًا مع مشكلة التنسيق. فحكومة قايد السبسي التي تشكلت لغرض معين بحاجة لمعرفة كيفية تنسيق أعمالها. وأيضًا فيما يخص اتخاذ القرارات، عادة ما لا يكون لها تأثير فوري.

– مسألة الموارد التي واجهتها الحكومة المؤقتة مع معضلة ارتفاع التوقعات الاقتصادية والاجتماعية في بيئة صعبة مع تراجع المؤشرات الاقتصادية مما أدى إلى محدودية فرص الاقتراض في الأسواق الدولية وعروض خجولة من الجهات الإقليمية والدولية المانحة.

– معضلة الشرعية ومطالب الجماهير بإسقاط رؤوس النظام السابق مما أدى بالحكومات المتعاقبة في هذه المرحلة المؤقتة إلى التركيز على إدارة القضايا اليومية وتجنب تقديم أي التزامات. لكن رغم هذه الصعوبات نجحت هذه الحكومة في منع الاقتصاد من الانهيار[1].

وفي هذا الخصوص وابتداءً من شهر فيفري 2011، حيث تقهقر الاقتصاد التونسي جراء الاحتجاجات الاجتماعية وضعف الدولة وتراجع المؤسسات الرسمية، وخاصة عن أداء أدوارها، فقد فقدت الجماهير ثقتها في البنوك وأخذوا بسحب مدخراتهم، مع استغلال رواد القطاع الموازي الفرص للتهريب والمضاربة في الأسواق وتعطل العديد من القطاعات. وبدأت بوادر الأزمة الاقتصادية تسيطر على المجتمع التونسي والحركة النقابية والطبقة السياسية[2].

[1] – الحسن عايشي، مرجع سابق، ص 67.

[2] – علي الشابي، مرجع سابق، ص 16 .

وفي هذا السياق يبرز هذان الرهانان الأساسيان، أولهما يرتبط بالإصلاحات السياسية وإرساء نظام ديمقراطي جديد، والثاني ذو طبيعة اقتصادية ويهم تحديد نموذج تنمية جديد يسمح بالانتقال حقًا إلى اقتصاد المعرفة والتكنولوجيا الجديدة. ويقضي هذا النموذج على السياسات الاقتصادية الماضية والتي تفتقر إلى الطموح والاتساع، خلافًا للسياسات التي نفذتها الدول الصاعدة[1].

المطلب الرابع: أهم التحديات الأمنية في المرحلة المؤقتة

منذ اندلاع احتجاجات تونسية في نهاية عام 2010 وبداية عام 2011، واجهت الدولة التونسية مهمة صعبة تمثلت في الحفاظ على شعلة التغيير السياسي في خضم التحديات الأمنية. فبعد رحيل الرئيس بن علي شهدت تونس أوضاعًا أمنية متدهورة أسفرت عن العديد من الهجمات الإرهابية، من مقتل سياح أجانب ومدنيين ورجال أمن تونسيين، ناهيك عن أن الصراع الذي تشهده ليبيا المجاورة يطرح خطرًا دائمًا[2].

ومع نشوب هذه الاحتجاجات، دخلت تونس نفقًا مظلمًا من حالة الانفلات الأمني مع تزايد عمليات القتل والسلب والنهب[3]، مما نتج عنه حالة من اللاأمن والفوضى. وهذا ما سعى إليه موالو النظام السابق من أجل خلق قناعة لدى الرأي العام التونسي بحتمية الرجوع إلى ما قبل جانفي 2011[4].

لعب الجيش التونسي دورًا أمنيًا أكثر من أن يكون سياسيًا، حيث لم تخضع إدارة شؤون البلاد للقوى العسكرية، وبالتالي نجت الثورة التونسية من ظاهرة الانقلاب[5]. وسارع الجيش بإلقاء القبض على وزير الداخلية السابق والمشتبه بهم بتورطهم في عمليات تهدد الأمن الداخلي للدولة. وهذا تزامن مع فتح النيابة العامة لدى المحكمة الابتدائية تحقيقًا مع المدير

[1] – حكيم بن حمود، مرجع سابق، ص199.

[2] – تونس، التمرد في المناطق الحدودية الغربية، مركز كارنيغي الشرق الأوسط، مرجع سابق.

[3] – شيماء المعمري، مرجع سابق ، ص 123.

[4] – عز الدين عبد المولى، الإعلام في ثورة الشعب في تونس، (بيروت، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012)، ص302.

[5] – محمد سي بشير، نجاح تجربة ديمقراطية في تونس: أين الفارق؟ (مجلة الديمقراطية، العدد 56، مصر، أكتوبر 2014)،ص 77.

العام السابق علي السرياطي ومجموعة من مساعديه الذين تورطوا في عمليات القتل، ووجهت لهم عدة تهم من قتل وسلب بناءً على الفصول 97 و69 و72 من القضايا الجزائية[1].

ولئن تحقق شيء من التقدم سمح بوضع حد للنهب الذي انتشر في الأيام الأولى من الثورة وإيقاف عدد كبير من العصابات الإجرامية المنظمة، فإن مسألة الأمن واجب إدراجها ضمن أولويات الحكومة لإقرار ظروف الحياة العادية والتشجيع على استعادة النشاط الاقتصادي.

هذا ناتج عن توسع الأجهزة الأمنية أو البوليس السياسي كما يطلق عليه التونسيون، التي أُعطيت لها مهمة حفظ الاستقرار للنظام مهما كانت الوسائل والطرق. ولذلك، شعر مسؤولو هذه القيادات بأنهم المتضرر الأكبر من عملية التغيير من خلال فقدانهم لصلاحياتهم المالية، المادية والمعنوية، فمن المؤكد أنهم سيكونون العقبة الكبرى أمام هذا التغيير[2].

وعلى هذا الصعيد، يجب الإشارة كذلك إلى التأخير في التحقيق المتعلق بقضايا قمع الانتفاضة وقضايا الفساد. وإن كان المسؤولون الأساسيون عن القمع وأفراد العصابات المافيوزية في حالة إيقاف، كما صدرت بطاقات إيقاف دولية من جانب الحكومة المؤقتة عن طريق الإنتربول ضد الرئيس الهارب بن علي وحرمه مع عدد من وجوه الفساد، لكن البطء المسجل في التحقيق في هذه القضايا كان سببًا في توترات سياسية كبيرة[3].

ويشكل إسقاط الدولة البوليسية التونسية فضيحة معرفية ومنهجية وفكرية وسياسية وأخلاقية، لكن في الوقت ذاته لا يمكن التوقف عن هذا الإسقاط على الرغم من ضروراته. لأن المطلوب من المعارضة الديمقراطية هو أن تقدم تصورًا حديثًا لعملية التغيير وبناء نظام ديمقراطي جديد في تونس يمنع العودة إلى دوامة التسلط البوليسي من جديد ولا يسمح بإعادة إنتاجه. حيث إن الخروج من عالم الاستبداد يقتضي تحولًا جذريًا في الوعي والممارسة[4].

---

[1] – تونس ستة قتلى في اشتباكات متفرقة، اعتقال وزير الداخلية ومسؤول الأمن الرئاسي، تونس، تونسية، نشرة الأخبار.

[2] – رضوان زيادة، كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية: العدالة الانتقالية للماضي وبناء مؤسسات المستقبل، (مجلة العربي للعلم السياسي، العدد 30، 2011)، 157ص.

[3] – حكيم بن حمود، مرجع سابق ،ص 196.

[4] – عمر كوش، سقوط الدولة البوليسية في تونس، 16 أبريل 2011.

وهذا ما أشار إليه رضوان زيادة في مقالته عن أن من التحديات الأمنية لابد من التفكير في إصلاح هذه الأجهزة الأمنية عبر ما يسمى بعملية التطهير وإعادة البناء. إذ لا يجب حلها على الفور لئلا تصبح مصدرًا دائمًا للفوضى، إنما يجب إعادة بنائها مع تغيير وظائفها، عبر التركيز على أن وظيفتها هي أمن وحماية، وليس حماية نظام، أي تحقيق أمن المواطنين مع خضوعها لسيطرة البرلمان. والأهم من ذلك خضوع قيادتها وأعضائها للمحاسبة القانونية والقضائية في حال تجاوزها أو انتهاكها لأي من الحقوق الأساسية للمواطنين. وفي مقابل ذلك، لابد من تعزيز الأجهزة الأمنية وبنائها وفق ما يعكس السلطة الحقيقية في الشارع، وتزويدها بالمعدات والتجهيزات الضرورية من أجل حفظ النظام العام، وفي الوقت نفسه تدريبها وإعادة تأهيلها على كيفية التعامل المهني مع المواطنين عبر احترام الحقوق الإنسانية الأساسية والدستورية[1].

ويرتكز التغيير السياسي في تونس على وحدة القوى المعارضة، ومن ثم الوحدة الجدلية للمعارضة والسلطة، محل تحويل الدولة الأمنية القمعية إلى دولة وطنية، أي دولة بمجموع مواطنيها، كي تصبح تعبيرًا حقوقيًا وسياسيًا عن هوية المجتمع التونسي.

ساهمت الحركة النقابية، والمتمثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل ونقابة المحامين ونقابة القضاة، في إرساء معالم التغيير السياسي على طول المرحلة المؤقتة التي عاشتها البلاد، وإلى حد انتخاب المجلس التأسيسي.

ساهمت مساهمة فعالة في إنجاح المرحلة الأولى من التغيير السياسي، وذلك من خلال حضورهم جميع الهيئات التي تشكلت للإعداد للمراحل السياسية المستقبلية. وكانوا من بين الأطراف الفاعلة الوطنية والجهوية بمكوناتها الحزبية والمدنية، والتي تشكلت منها الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. وساندوا الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وكانوا من الأعضاء الذين شكلوا هذه الهيئة، وأيضًا باعتبارهم ممن انتخبوا هذه الهيئة. وساندوا جميع المبادرات التي أفضت إلى انتخاب المجلس التأسيسي، ودعوا إلى وقف

[1] – رضوان زيادة، مرجع سابق ، ص 158.

الإضرابات والاعتصامات العشوائية. وأعدوا فرقًا من الخبراء والجامعيين المختصين في القانون العام مشروع الدستور الجديد كمساهمة من الاتحاد في وضع ملامح نظام تونسي. وهو ما يمثل استجابة لاستحقاقات المرحلة الانتقالية، والتي برزت فيها الحركة النقابية كطرف فاعل في إنقاذ البلاد التونسية".

ولا يتحقق ذلك إلا بإرساء قواعد وأسس ديمقراطية وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في موعد يتم الاتفاق عليه بين السلطة والحركة النقابية والمعارضة وبناء نظام انتقالي يحول دون عودة النخب السابقة التي تعيد تجميع نفسها من أجل وضع يدها على مقاليد الحكم مجددًا، وينهض هذا النظام المؤقت بدخوله المرحلة الانتقالية من أجل سيادة القانون وفصل السلطات دون استقلال مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تكويناته على قاعدة حرية الفرد وحرية الإنسان والمواطن.

ويجب أن يتم العمل على نمو الحركة الشعبية في مناخ الحرية الفكرية والسياسية، إذ لا يمكن التقدم في مجال التغيير السياسي من دون اللجوء إلى القوى الحية للحركة النقابية والمجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان بوصفها أهم واجبات الدولة، واحترام حقوق المعارضة بوصفها أهم واجبات السلطة.

المبحث الثالث: الحركة النقابية كطرف فاعل في الثورة التونسية

إن الدور التي قامت به الحركة النقابية في الثورة التونسية يعتبر فعال وهام حيث سنتناول انطلاقة الثورة التونسية التي كانت بدون قائد ثم العملية السياسية التي قامت بها ن 2014 إلى 2016.

المطلب الأول: الثورة التونسية: ثورة الشباب

يمكن تقسيم الثورة التونسية إلى مرحلتين:

في مرحلتها الأولى نتطرق إلى إبراز دور مقومات جعلت بدايات الثورة التونسية تبدو إلى حد ما ثورة بلا رأس عفوية.

يتّسم المجتمع التونسي بتركيبة ديموغرافية شابة، حيث تمثل الفئة العمرية بين 15 و39 سنة ما يقارب 43.7% من إجمالي السكان. ويُعد هذا المعطى السكاني عاملًا محوريًا في تحريك عجلة التغيير داخل المجتمع، إذ إن الحيوية التي تتمتع بها هذه الشريحة جعلتها القوة الدافعة الأساسية وراء التحولات الاجتماعية والسياسية.

وقد شكّل الشباب العنصر الأكثر تأثيرًا خلال الثورة التونسية، التي لم تكن مجرد احتجاجات آنية، بل لحظة فاصلة في مسارهم التاريخي والاجتماعي. فالمبادرة بالتغيير جاءت من هذه الفئة، التي حملت على عاتقها طموحات التحرر والكرامة، وضحّت من أجلها. وتجدر الإشارة إلى أن النسبة الأكبر من شهداء الثورة تنتمي إلى هذه الفئة العمرية، ما يعكس حجم انخراطهم في لحظة التأسيس الجديدة التي شهدتها البلاد. ويُبرز الرسم البياني المرافق توزّع الشهداء بحسب الفئات العمرية، ويؤكد هذا الدور الحاسم للشباب في مسار الثورة.[1].

كما شكّل الشباب العنصر الأبرز في المشهد الميداني للثورة، إذ كانوا في طليعة من نزل إلى الشوارع، وتصدّى لقوات الأمن، وزحف نحو العاصمة، ليحاصر قصر قرطاج في يوم 14 جانفي 2011. وقد ساهمت هذه الفئة بشكل مباشر في إفشال محاولات الالتفاف على الثورة، ودفعوا الثمن من خلال أعداد كبيرة من الجرحى، كما تؤكده البيانات البيانية المصاحبة.

[1] – تقرير اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات والانتهاكات، افريل، 2012.

لقد تحوّلت هذه الطاقة الشبابية إلى ديناميو حقيقي للتغيير في المجتمع التونسي، وجعلت من الثورة حدثًا يحمل بصمتهم الواضحة. وما يميّز هؤلاء الشباب، رغم أنهم لم يكونوا منخرطين في أطر حزبية أو تنظيمات سياسية رسمية، هو مستوى الوعي السياسي الذي أظهروه في ممارساتهم وشعاراتهم، مما يعكس تعطّشًا حقيقيًا للمشاركة السياسية التي حُرمت منها أجيال متتالية في ظل النظام الاستبدادي السابق. بذلك، يمكن القول إن الثورة التونسية كانت، في جوهرها، ثورة شباب بامتياز.[1].

إنّ الحافز القوي لدى الشباب للمشاركة في الثورة التونسية يعكس تعطّشًا عميقًا للتغيير، ويُفسّر حجم الانخراط العفوي لهذه الفئة في الحراك الثوري. فبين جيل هيمن على الحياة السياسية لعقود وادّعى امتلاك الحقيقة والشرعية المطلقة في الحكم، وجيل شاب يعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية خانقة، نشأت فجوة عميقة تُعبّر عن صراع بين من تمسّك بالمواقع والامتيازات، ومن دفعته ظروف التهميش إلى إعادة صياغة الواقع، وتفجير طاقاته في اتجاه مشروع تحرري جديد.

الشباب التونسي، الذي شعر بخيبة أمل من السياسات الاقتصادية القائمة على الفساد وغياب العدالة، لم يجد في القيادات السياسية التقليدية أي قدرة على تمثيله أو التعبير عن طموحاته. بل كان هو من استدرج هذه القيادات إلى ساحات الاحتجاج، وفرض عليها الالتحاق بالميدان بعد أن كانت عاجزة عن مواكبة روح الثورة. لقد تجاوزت هذه الفئة من الشباب فكرة التبعية للقيادة السياسية، لتصير هي من يقود المشهد، مدفوعة بإرادة صلبة وإيمان عميق بعدالة قضيتها.

وفي مواجهة آلة القمع الوحشي التي أطلقها نظام بن علي منذ الأيام الأولى للثورة، اختار الشباب التحدي والصمود بدل الخضوع. ورغم محاولة النظام تهدئة الأوضاع عبر الوعود والإصلاحات الشكلية، إلا أن ذلك لم يُضعف عزيمة الثوار، بل زادهم إصرارًا على رفع سقف مطالبهم. لقد تحوّل الحراك تدريجيًا من احتجاج اجتماعي إلى مواجهة سياسية مفتوحة، فرض فيها الشارع كلمته، وصولًا إلى لحظة سقوط رأس النظام. كانت هذه لحظة انتصار لإرادة

[1] – العربي صديقي، تونس ثورة المواطنة، ثورة بلا راس، ص24 – 25.

شعب، قادها شباب استطاع أن يحوّل الغضب إلى مسار للتغيير، وأن يصوغ، من رحم المعاناة، أفقًا جديدًا للتحرر والديمقراطية.[1].

ثانيا- الثورة وتوجيهها.

مع انتقال الثورة التونسية إلى مرحلتها الثانية، بدأت ملامحها تتّخذ طابعًا أكثر تنظيمًا وتأطيرًا، بخلاف بداياتها العفوية. فقد ساهمت القيادات الوسطى والدنيا الناشطة في المؤسسات المدنية، وعلى رأسها النقابات والمنظمات الحقوقية والإعلامية، في بلورة اتجاه واضح للحراك الثوري وتحديد أهدافه بشكل مباشر.

كان انخراط هذه الفئات من الحقوقيين والنقابيين والإعلاميين لحظة فارقة في مسار الثورة؛ إذ أضفى عليها بعدًا سياسيًا واجتماعيًا مؤطرًا، ووجّهها نحو المطالبة بإسقاط رأس النظام، وليس مجرد التنديد بالظروف الاقتصادية والاجتماعية. وقد وفّرت هذه الكيانات المدنية مراكز احتضان للمحتجين، ومنابر لرفع الصوت الثوري، ومظلات سياسية وقانونية لحماية الحراك من محاولات التشويه أو القمع.

لقد لعب هذا التأطير دورًا أساسيًا في تعزيز الحراك، وتوسيع قاعدته الشعبية، وتحويله من مجرد غضب شعبي إلى فعل سياسي منظم قادر على تغيير موازين القوى. وهكذا تميزت هذه المرحلة من الثورة بدخول عناصر مؤسسية ساعدت على توجيه النضال الشعبي نحو أهداف واضحة، وعلى رأسها إسقاط النظام وفتح الطريق نحو مرحلة انتقالية جديدة.

[1] – العربي صديقي، تونس ما بعد سيدي بوزيد بداية مرحلة جديدة، لوحظ يوم 2023/01/18
http://internatonaloaralhaya.com/2226573utm-sour

المطلب الثاني: التحاق الحركة النقابية بالثورة.

عند اجتماع أقارب الضحية أمام مقر الولاية للتعبير عن احتجاجهم، سرعان ما انضم إليهم عدد من النقابيين المحليين، خاصة من قطاع التعليم الابتدائي والثانوي. وقد شكّل هؤلاء النقابيون، الذين ينتمون إلى قاعدة العمل النقابي، قوة احتجاجية فاعلة، إذ كانوا يُعرفون بمواقفهم الرافضة لسياسات المركزيات النقابية المتواطئة مع النظام، كما عبّروا عن رفضهم للنظام السياسي القائم آنذاك، ليُشكلوا بذلك نواة احتجاجية سياسية ميدانية ذات استقلالية نسبية في الموقف والعمل.[1].

لقد ساهم ضعف المركزيات النقابية خلال السنتين الأخيرتين في فسح المجال أمام النقابات المحلية لتأخذ زمام المبادرة، وتواكب الديناميكية المتصاعدة للاحتجاجات. إذ لعب النقابيون دورًا محوريًا في احتضان الحراك الشعبي، فاستوعبوا المطالب العفوية والمبعثرة للمحتجين، وصاغوها بلغة مطلبية واضحة ومنظمة، ثم عمّقوا بعدها هذه المطالب لتأخذ بعدًا سياسيًا صريحًا. كما عملوا على توسيع رقعة الاحتجاجات من إطارها الجغرافي المحدود إلى مناطق أوسع. وقد شكّل مناخ القمع المستمر، إلى جانب حالة الاستياء الشعبي المتراكمة، عنصرًا حاسمًا في تسريع هذا المسار وتكثيفه.

1-الاتحاد العام التونسي للشغل

أصدر المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ 21 ديسمبر 2010، بعد أيام قليلة من اندلاع شرارة الثورة، بيانًا عبّر فيه عن دعمه للتحركات الاجتماعية، مؤكدًا أن الاحتجاجات تمثل حقًا مشروعًا تكفله التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، ويضمنه دستور البلاد. كما شدد البيان على ضرورة الدخول في حوار جاد ومسؤول مع مختلف الأطراف، من أجل بلورة استراتيجية تنموية شاملة تراعي التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، بما يحقق العدالة والاستقرار ويستجيب لتطلعات المواطنين.[2]

[1]- مهدي المبروك، ثورة الكرامة والحرية قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص174.

[2]- بيان المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل المجتمع يوم 21 ديسمبر 2011، الأمين العام عبد السلام جراد، لوحظ يوم 2023/04/18، الموقع

وقد تم تقديم جملة من المقترحات العملية للتعامل مع الأزمة التي تعصف بالبلاد، شملت محاور متعددة كالإصلاح الاقتصادي، والتشغيل، والتنمية الجهوية، إلى جانب معالجة مشكلة البطالة، وحرية الإعلام. وفي ذات السياق، تزايدت وتيرة الاحتجاجات في عدد من المناطق، من أبرزها القصرين والكاف، وذلك في أعقاب اللقاء الذي جرى بين ممثلي اتحاد الشغل في جهة سيدي بوزيد والوالي، حيث تم التوصل إلى اتفاق يقضي بالإفراج عن 34 معتقلاً فورًا، مع الالتزام بإطلاق سراح بقية الموقوفين في أجل أقصاه شهر أو شهران، في محاولة لتهدئة الأوضاع واحتواء الغضب الشعبي المتصاعد.[1]

يُعدّ الحراك النقابي الذي قاده الاتحاد الجهوي للشغل في ولاية سيدي بوزيد نقطة تحول حاسمة في مسار الأحداث، إذ ساهم بشكل فعّال في نقل الاحتجاجات من مجرد تحركات شبابية ذات طابع اجتماعي محدود وغير مؤطر سياسيًا، إلى حراك ثوري شامل تبلور حول مطالب مركزية تمثلت في الحق في التشغيل ورفض السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة. لقد أدى اتساع رقعة الاحتجاجات، المدعومة من الهياكل النقابية المحلية، إلى تسريع وتيرة التسييس التدريجي للفعل الجماهيري، مما منح الحراك طابعه الثوري ودفعه إلى تجاوز مطالبه الآنية نحو صياغة مشروع تغيير أوسع يستهدف البنية السياسية والاقتصادية القائمة[2].

كما عبّر المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل في بيانه عن امتعاضه الشديد من التضييق الأمني الذي طال مقراته ودور الاتحاد، حيث قامت الأجهزة الأمنية بمحاصرتها، في خطوة تعكس محاولات السلطة الحد من الدور النقابي في مواكبة الأحداث. كما أعرب عن استيائه من الغياب التام للإعلام الوطني عن تغطية التطورات الجارية، في إشارة إلى التعتيم الممنهج الذي مارسته السلطة لإخفاء الحراك الشعبي. وأكد الاتحاد على أن الحق في التفاوض مكفول بموجب التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، وأن الإضراب يُعد أحد المرتكزات

http://ugtt.org.tn

[1]– المرصد التونسي للحقوق والحريات النقابية، "إطلاق سراح الموقوفين واتفاق حول مشكلات التنمية ومسيرة سلمية في الرقاب"، لوحظ يوم 2023/04/19 موقع اخبار تونس

[2]– عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة، لبنان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

الأساسية للحريات والحقوق النقابية. وفي هذا السياق، وجّه دعوة إلى السلطات المعنية من أجل الدخول في مفاوضات جدية وبنّاءة مع مختلف القطاعات والنقابيين، مشددًا على ضرورة إعادة المطرودين من مساجين الحوض المنجمي إلى وظائفهم، واعتبر أن طي صفحة الماضي هو شرط أساسي لفتح مرحلة جديدة قائمة على الإنصاف والمصالحة الاجتماعية.[1]

أعربت الهيئة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل، خلال اجتماعها المنعقد يوم 11 جوان 2011، عن تنديدها الشديد باستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين، ووصفت إطلاق النار على المواطنين العزّل بأنه جريمة تستوجب المساءلة القانونية. وطالبت الهيئة بضرورة تشكيل لجنة مستقلة لتقصي الحقائق، بهدف تحديد المسؤوليات ومحاسبة كل من تورط في استخدام الذخيرة الحية ضد المحتجين. كما دعت إلى سحب قوات الجيش من المدن ورفع كل أشكال الحصار الأمني المفروضة على بعض المناطق.

وفي هذا السياق، أبدت الهيئة دعمها الكامل للهيئات النقابية الجهوية، وأقرت بحقها المشروع في الدخول في تحركات نضالية ردًا على الانتهاكات التي طالتها وطالت المواطنين، على أن يتم ذلك بالتنسيق مع المكتب التنفيذي للاتحاد. ومع تصاعد وتيرة الانتفاضة، نظّمت نقابات التعليم تجمعًا احتجاجيًا يوم السبت 25 ديسمبر 2010 أمام المقر المركزي للاتحاد بساحة محمد علي الحامي، رغم الحضور الأمني المكثف الذي فرض طوقًا شاملاً على الساحة وأغلق المنافذ المؤدية إليها، في محاولة لعرقلة التحرك النقابي ومنع تواصل الجماهير مع المحتجين.[2]

نظم النقابيون في مختلف المدن الداخلية، أمام مقرات فروع الاتحاد العام التونسي للشغل، وقفات تضامنية مساندة لسكان سيدي بوزيد، وذلك في إطار موجة دعم شعبي واسعة للاحتجاجات الاجتماعية التي اندلعت في الجهة. كما بادرت مجموعة من النقابيين بدعوة كافة النقابات العامة والجامعات النقابية المنضوية تحت لواء الاتحاد إلى المشاركة في تجمع تضامني، تأكيدًا على وحدة الصف النقابي في مواجهة سياسات التهميش والإقصاء.

[1]– عبد اللطيف خياشي، مرجع سابق ، ص233.

[2]– عبد اللطيف، مرجع سابق ، ص 234.

وفي سياق التفاعل السريع مع تصاعد وتيرة الاحتجاجات، اتخذت النقابة العامة للتعليم الثانوي خطوة استباقية، إذ لم تنتظر موعد الإضراب القطاعي المقرر ليوم الخميس 27 ديسمبر 2010، بل دعت في بيان صادر عنها يوم 5 جانفي 2011 جميع أساتذة التعليم الثانوي إلى تنفيذ وقفة احتجاجية لمدة عشرين دقيقة، انطلاقًا من الساعة العاشرة صباحًا، تضامنًا مع التحركات الشعبية التي شملت العديد من الولايات، وفي مقدمتها سيدي بوزيد، القصرين، والكاف. كما تواصلت هذه التحركات في يوم 11 جانفي 2011، ما يدل على مدى التفاعل الجاد والفاعل للنقابات مع مطالب الشارع.[1]

أصدرت الهيئة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل بيانًا عبّرت فيه عن دعمها للمطالب الاجتماعية التي رفعها المحتجون، معتبرة إياها مطالب مشروعة تتعلق بالحق في العمل والكرامة والعيش الكريم. ودعت الهيئة السلطات إلى الاستجابة الفورية والجدية لهذه المطالب. وفي هذا الإطار، أعلن الاتحاد تنظيم إضراب عام يوم 12 جانفي 2011 تحت شعار "الدفاع عن حق الأهالي في الشغل والكرامة والعيش الكريم"، في خطوة تؤكد انخراطه الفعلي في دعم الحراك الشعبي.

وعقب هذا الإضراب، خرجت مسيرة جماهيرية حاشدة شارك فيها أكثر من 130 ألف مواطن، جددوا من خلالها رفضهم للتهميش وتمسكهم بحقوقهم الأساسية. وفي بيان لاحق صدر بتاريخ 13 جانفي 2011، اعتبر الاتحاد أن ما يحدث في البلاد هو ثورة شعبية بكل المقاييس، وحمّل الرئيس زين العابدين بن علي المسؤولية المباشرة عن تفاقم الأوضاع، منتقدًا تأخر السلطة في تقديم حلول حقيقية. كما شدد البيان على أن أعمال الحرق والنهب لا تمثل المحتجين، بل تسيء إلى الطابع السلمي للحراك الشعبي.[2]

في يوم 14 جانفي 2011، شهدت العاصمة التونسية خروج مظاهرة ضخمة بدأت من ساحة "محمد علي الحامي"، مقر الاتحاد العام التونسي للشغل، حيث نجح النقابيون في تجاوز الحواجز الأمنية والانتشار في شارع "الحبيب بورقيبة". سرعان ما انضم إليهم آلاف المواطنين

[1] – مجموعة مؤلفين، الثورة في تونس من خلال الوثائق، مرجع سابق ، ص 21.

[2] – الجزيرة نت، بتاريخ 13 جانفي 2011 لوحظ يوم 2023/08/18

من مختلف الفئات العمرية والاجتماعية، وتجمعوا بكثافة أمام مقر وزارة الداخلية، مردّدين بصوت موحّد شعار "ارحل" و ."Game over"وفي حدود الساعة الخامسة مساءً، تم الإعلان عن مغادرة الرئيس زين العابدين بن علي وزوجته البلاد في اتجاه المملكة العربية السعودية. إلا أن الوزير الأول محمد الغنوشي أعلن بشكل مفاجئ توليه منصب رئيس الجمهورية بصفة مؤقتة، في خطوة اعتُبرت مخالفة لما ينص عليه الدستور بخصوص آليات انتقال السلطة[1].

2-الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.

عبّر الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية عن رفضه الشديد لما اعتبره استغلالًا للأحداث المؤلمة التي شهدتها ولاية سيدي بوزيد، محذرًا من محاولات بعض الأطراف توظيف هذه التطورات لتشويه صورة البلاد وزعزعة السلم الاجتماعي الذي تم ترسيخه منذ 7 نوفمبر. وفي بيان صادر عنه، اتهم الاتحاد وسائل إعلام، وعلى رأسها قناة الجزيرة، بنقل وقائع مغلوطة ومبالغ فيها بهدف خلق انطباع خاطئ حول الأوضاع الداخلية، معتبرًا أن هذه التغطيات تسعى للنيل من استقرار تونس والتشكيك في ما تحقق من إنجازات، وهي بحسب البيان إنجازات جعلت البلاد تحظى بالتقدير على الصعيدين الإقليمي والدولي[2].

اتخذ الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، بقيادة الهادي الجيلاني، موقفًا متحفظًا بدا أقرب إلى الانحياز للنظام الحاكم، إذ وجّه اتهامات لأطراف خارجية بالضلوع في زعزعة الاستقرار الداخلي للبلاد. وأعلن رفضه القاطع لكل أشكال العنف، مشددًا على أن ما وصفه بالتضليل الإعلامي والتغطيات الصحفية غير النزيهة، لا يمكن أن تُقبل، خاصة وأنها مكشوفة – حسب تعبيره – أمام الرأي العام المحلي والدولي، ولا يمكنها النيل من الصورة الإيجابية لما تحقق من أمن واستقرار وتنمية في تونس.

ويُفهم من هذا الموقف أن الاتحاد، في بدايات الحراك الثوري، اصطف إلى جانب السلطة، بل سعى إلى تبرير سياساتها عبر التركيز على ما وصفه بالمكاسب التنموية المحققة، والتي رأى أنها جاءت في إطار خطة وطنية شاملة بدأت منذ أكثر من عشرين عامًا، وتهدف

[1]– مجموعة مؤلفين، مرجع سابق ، ص22.

[2] – مهدي المبروك، مرجع سابق، 175.

إلى إشراك كل الفاعلين في التنمية. كما أشار الاتحاد إلى أن الإجراءات التنموية الأخيرة التي أعلنها رئيس الجمهورية تُعد استمرارًا لذات الاستراتيجية، مبرزًا بذلك تمسكه برواية النظام في مواجهة المطالب الشعبية المتصاعدة.[1]

3-اتحاد الطلبة: الاتحاد العام لطلبة تونس

في تسعينيات القرن الماضي، واجه الاتحاد العام لطلبة تونس تحديات كبيرة حالت دون تمكنه من توحيد مختلف التيارات الطلابية، إذ سادت الخلافات والانشقاقات داخله، وازدادت حدة التشرذم بفعل تدخل أطراف خارج الإطار الطلابي، أغلبها محسوب على النظام السابق. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، لم يتلاشَ دور الاتحاد بالكامل، حيث بقيت مجموعة محدودة من الطلبة ناشطة داخل الجامعات الكبرى وبعض المعاهد، تحاول الحفاظ على نبض الحراك الطلابي.

ومع انطلاق الاحتجاجات في ولاية سيدي بوزيد، سرعان ما طال القمع شريحة واسعة من التلاميذ والطلبة، حيث شُنت ضدهم حملة اعتقالات عشوائية، واقتيد عدد كبير منهم إلى مراكز أمنية بعيدة، لاسيما في صفاقس ومقرات وزارة الداخلية، حيث تعرضوا لأشكال قاسية من التعذيب وسوء المعاملة. وتزامنًا مع بداية اختبارات السداسي الأول في الثالث من يناير 2011، شهدت مؤسسات التعليم العالي في مختلف أنحاء البلاد موجة احتجاجات تضامنية مع أهالي سيدي بوزيد، عبر فيها الطلبة عن رفضهم لممارسات القمع واستمرار الحصار المفروض على المدينة.

وردّت السلطات على هذه التحركات بحصار بوليسي شامل للجامعات وأحيائها السكنية، كما فُرضت رقابة صارمة على محطات النقل العمومي، كالقطارات والحافلات، حيث تم تسجيل عدد من الاعتقالات في محيطها، مما يعكس حجم التضييق الأمني الذي واجهته الحركة الطلابية آنذاك.[2] فكان الملجأ الأخير لهؤلاء الساحة المركزية للاتحاد العام التونسي للشغل.

---

[1] –مهدي المبروك ، مرجع سابق، ص175 .

[2] – كلمة تونس 2011/11/04، لوحظ يوم 2023/08/18

http://www.kalimatunisie.com

يُعدّ الاتحاد العام لطلبة تونس أبرز التنظيمات الشبابية من حيث الحضور الجماهيري والفاعلية، ما يجعله الطرف الأكثر أهلية لتحمل مسؤولية إعادة هيكلة وتنظيم الحراك الشبابي في البلاد. وتستند هذه المكانة المتميزة إلى عاملين أساسيين:

أولا: يتجلى نشاط الاتحاد داخل قاعدة شبابية واسعة تقارب 380 ألف طالب، موزعين على كامل الولايات التونسية، إذ لا تخلو أي محافظة من مركب جامعي يضم ما لا يقل عن 15 ألف طالب، ما يمنح الاتحاد انتشارًا جغرافيًا يجعل منه شبكة تنظيمية ذات بعد وطني.

ثانيًا: الطلبة يشكلون الفئة الأكثر استعدادًا للتنظيم والانخراط في العمل الجماعي، نظراً لما تمتاز به هذه الشريحة من وعي سياسي وثقافي. كما أن تنوع الخلفيات الاجتماعية والفكرية داخل الجامعة يعكس بشكل دقيق اهتمامات الشباب التونسي، مما يضع على عاتق هذه الفئة دورًا محوريًا في تأطير وتوجيه بقية الفئات الشبابية، خاصة وأن الجامعة لطالما كانت مصدرًا رئيسيًا لإعداد الكوادر والقيادات داخل مختلف الحركات الاجتماعية والسياسية.

لقد اضطلعت الحركة الطلابية التونسية، عبر إطارها النقابي، الاتحاد العام لطلبة تونس، بدور قيادي في مختلف المحطات السياسية التي مرت بها البلاد، وأسهمت في صياغة وقيادة الاحتجاجات، دفاعًا عن استكمال المهام الوطنية الكبرى، وفي مقدمتها بناء دولة ديمقراطية ذات سيادة حقيقية تعبّر عن تطلعات الشعب.

4-المنظمات الحقوقية:

لعب المحامون دور بارز في المرحلة الأولى من الحراك الاحتجاجي، حيث سارعوا إلى التضامن مع عائلة محمد البوعزيزي، وكانوا من أوائل من التحقوا بالميدان. وتميزت الهيئة الوطنية للمحامين بموقف ثابت في دعم قضايا الحريات والعدالة، حيث ظلت منحازة تاريخيًا إلى مطالب الشعب وهمومه الاجتماعية والسياسية.

وقد لعبت الهيئة دورًا محوريًا في فضح الانتهاكات ومناهضة المحاكمات غير العادلة التي استهدفت النشطاء النقابيين والسياسيين، ولم تتردد في الدفاع عن حقوقهم أمام القضاء، مما منح الحركة الاحتجاجية بعدًا حقوقيًا واضحًا. ومع اتساع رقعة التحركات الشعبية، ساهم

تدخل المحامين في تقنين الخطاب الحقوقي وتوثيق الخروقات القانونية، وهو ما عزز من مشروعية الحراك وأعطى له دفعة إضافية في وجه القمع السلطوي.[1]

أعربت هيئة المحامين بشكل واضح عن رفضها لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها النظام، وخاصة ما تعلق بقمع الحريات وممارسة التعذيب في مراكز الاحتجاز. ووقفت الهيئة إلى جانب مكونات المجتمع المدني، مثل الصحفيين وجمعية القضاة الشرعيين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، مُشكّلة بذلك جبهة حقوقية موحدة في وجه الاستبداد.

ولعب المحامون دورًا فعّالًا خلال الاحتجاجات التي عمّت البلاد، حيث لم يقتصر دعمهم على المواقف المعلنة، بل نزلوا ميدانيًا لمساندة المتظاهرين، خاصة في سيدي بوزيد والقصرين، حيث شاركوا في المسيرات ووقفوا إلى جانب المحتجين في الشوارع بزيهم الرسمي، في مشهد جسّد التلاحم بين النخب الحقوقية والشعبية، وساهم في حماية المتظاهرين من العنف الأمني، ومنح الحركة الاحتجاجية بعدًا قانونيًا ومؤسساتيًا إضافيًا.[2]

في عدة مناسبات، لم يكتف المحامون بالمشاركة في الاحتجاجات، بل تصدّروها ووجّهوها، وكانوا في مقدمة الصفوف في الشوارع. ففي 22 ديسمبر 2010، احتشدوا بشارع باب بنات، حيث توجد كبرى المحاكم ومقر الهيئة الوطنية للمحامين، ورفعوا شعارات تدين نظام الرئيس زين العابدين بن علي وتُحمّله، مع أفراد عائلته، مسؤولية نهب ثروات البلاد.

وبتاريخ 31 ديسمبر من نفس العام، نظّم المحامون وقفات احتجاجية متزامنة في مختلف محاكم الجمهورية، استجابة لقرار الهيئة الوطنية للمحامين الصادر خلال جلستها العامة المنعقدة في 29 ديسمبر. وقد عبّروا خلال هذه الوقفات عن مساندتهم للمطالب الاجتماعية والسياسية التي رفعتها الحركة الاحتجاجية، مؤكدين تمسكهم بضرورة احترام الحريات العامة واستقلالية القضاء.

ورغم الطابع السلمي لتحركاتهم، لم يسلم المحامون من العنف، حيث تعرّض العديد منهم للاعتداء من قبل قوات الأمن، خاصة من عناصر بزي مدني. وشهدت بعض المحاكم، وعلى

[1] – مهدي مبروك، مرجع سابق، ص175.

[2] – عبد اللطيف حناشي، مرجع سابق، ص236.

وجه الخصوص المحاكم الابتدائية، مواجهات بين الشرطة والمحامين الذين كانوا يعبّرون عن تضامنهم مع أهالي سيدي بوزيد ويدافعون عن زملائهم الذين استهدفهم العنف البوليسي[1].

الاعتداءات والانتهاكات التي طالت المحامين في مختلف أنحاء البلاد، والتي مسّت حرمة الأفراد والمقرات والهياكل المهنية، وُصفت من قبل الهيئة الوطنية للمحامين بأنها تمثل تصعيدًا خطيرًا وغير مبرر من جانب السلطات. وقد اعتبرت الهيئة هذا السلوك الرسمي اعتداءً مباشرًا على حق مشروع، يتمثل في ممارسة العمل النقابي والاحتجاج السلمي داخل الأطر المدنية والقانونية. وأكدت أن ما جرى يُعد انتهاكًا صارخًا للمبادئ الدستورية والمواثيق الدولية التي تكفل حرية التعبير والتظاهر السلمي.[2]

عقدت الهيئة الوطنية للمحامين اجتماعًا في قاعة مكتبة المحكمة، خصصته لتشكيل لجنة تضم مختلف المنظمات الحقوقية، تتولى مهمة التحقيق في قضايا الفساد التي ارتبطت بالنظام السابق. وأكدت الهيئة إصرارها على تنفيذ الإضراب الذي كانت قد أعلنته مسبقًا ليوم الجمعة 14 جانفي 2011، كتعبير عن وقوفها إلى جانب عائلات الضحايا، وذلك رغم الخطاب الذي ألقاه الرئيس بن علي في محاولة لامتصاص الغضب الشعبي. وفي ذلك اليوم، نزل المحامون إلى الشارع الرئيسي بلباسهم الرسمي، حيث انضموا إلى صفوف المتظاهرين وتوحدوا مع الجماهير في احتجاج موحد عبّر عن رفض عام لاستمرار النظام القائم. [3]

برز من خلال هذه الاحتجاجات الدور المحوري الذي أدته هيئة المحامين في الانحياز الفعلي لمطالب الشعب والدفاع عنها، حيث تجلى التزامهم بمبادئ النضال والحرية بعيدًا عن أي اتكال على أطراف خارجية. وقد عكست تحركاتهم مستوى عالٍ من الوعي الوطني والانتماء الصادق لتونس، إذ ساهموا بروح جماعية ومسؤولية تاريخية في ترسيخ صورة المحامي كمواطن فاعل في الدفاع عن الحقوق والحريات، وليس فقط كفاعل قانوني داخل قاعات

[1] – كلمة تونس 2010/01/11، لوحظ يوم 2023/08/18

http://www.kalimatunisie.com

[2] – عبد اللطيف حناشي، مرجع سابق، ص237.

[3] – عبد اللطيف حناشي، مرجع سابق، ص 238.

المحاكم [1]، أما الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان فقد عبّرت عن تضامنها الصريح مع عائلة البوعزيزي، ونددت بما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، منبهة إلى خطورة التعامل الأمني المفرط مع مطالب المواطنين. وقد أصدر فرع المنستير بيانًا أكد فيه أن الدولة إذا لم تسارع إلى معالجة الاختلالات الاجتماعية العميقة من خلال فتح حوار جاد وشامل مع مختلف مكونات المجتمع، وعلى رأسها منظمات المجتمع المدني، فإن الأوضاع مرشحة للمزيد من التدهور. ولفت البيان إلى أن سياسة المعالجة الأمنية للأزمات لم تؤدِّ سوى إلى المزيد من الاحتقان، مما يفاقم التحديات ويهدد السلم الاجتماعي. كما شدد الفرع على ضرورة الإصغاء لصوت الشارع والإنصات إلى القوى الحقوقية والاجتماعية الفاعلة لتفادي عواقب مستقبلية خطيرة[2]:

- عبّر فرع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان عن تضامنه الكامل مع الشاب محمد البوعزيزي، كما أعرب عن مساندته لجميع الضحايا من الجرحى والمعتقلين الذين سقطوا خلال الأحداث.
- ودعا السلطات إلى التعامل الجاد مع قضايا البطالة والفقر، لا سيما في المناطق المهمشة التي لم تنل نصيبها من الاستثمار، وفي أوساط حاملي الشهادات العليا الذين يعانون من تزايد معدلات البطالة في ظل غياب سياسات تشغيل فعالة.
- كما نبّه البيان إلى خطورة احتكار القرار السياسي من طرف واحد، وتهميش الرأي الآخر، وغياب مقاربة تشاركية في معالجة الأزمات، محذرًا من أن هذه الممارسات لن تؤدي إلا إلى مزيد من العزلة والفشل السياسي.

من خلال استقراء الأسباب الكامنة وراء الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في تونس، يتضح أن ما حصل لم يكن مجرد رد فعل لحادث عرضي، بل نتيجة تراكمات طويلة لسلسلة من السياسات التي عمّقت التفاوت الاجتماعي، وضيّقت مساحة المشاركة السياسية، وأدت إلى تفكك العلاقة بين السلطة والشعب. فقد ساهمت الأزمة السياسية، القائمة على احتكار

[1] – محمد نجيب وهبي، المجتمع المدني التونسي خصائصه وافاق تطوه 2012/06/18 لوحظ يوم 2014/08/18 www.arabsytr.com/index.php?ption.com

[2] – مجموعة مؤلفين، الثورة في تونس من خلال الوثائق، مرجع سابق، ص 283.

الحكم من قبل حزب واحد، في خلق مناخ خانق لا يسمح بالتعبير ولا بالتداول، في حين فاقم الفساد المستشري والتمركز غير العادل للثروات من حالة الاحتقان، وعمّق الشعور بالتهميش والإقصاء لدى شرائح واسعة من المجتمع.

كما أثبت هذا الفصل أن التفاوت الجهوي، والتهميش الممنهج للمناطق الداخلية، كانا من أبرز العوامل التي فجّرت الغضب الشعبي، خاصة حين تلازم ذلك مع غياب أي أفق للإصلاح الحقيقي. وعلى الرغم من لجوء النظام إلى العنف والترهيب لقمع هذه التحركات، فإن التصميم الشعبي والاحتجاجات السلمية نجحت في كسر حاجز الخوف وتوحيد مختلف الفئات حول مطالب مشتركة، ما أدى في نهاية المطاف إلى سقوط النظام.

وفي المحصلة، يتجلى أن الحراك الشعبي التونسي لم يكن مجرد انتفاضة وقتية، بل تعبير صادق عن تطلعات عميقة للتخلص من الاستبداد، وتحقيق الكرامة والعدالة الاجتماعية. وعلى الرغم من أن هذا المسار انطوى على تحديات جسيمة، فقد رسّخ في الوعي الجمعي إمكانية التغيير وضرورة النضال من أجل نظام ديمقراطي، مقدّما بذلك مثالًا يُحتذى في المنطقة والعالم.

المطلب الثالث: الانتخابات التشريعية في تونس 2014 – 2016

اعتُبرت هذه الانتخابات بمثابة نقطة النهاية الرسمية لمسار الانتقال الديمقراطي في تونس، الذي انطلق بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي في أعقاب الثورة. فقد مثّلت أول استحقاق تشريعي يُجرى على أساس دستور 2014، الذي أقره المجلس الوطني التأسيسي المُنتخب في 2011، في أول انتخابات حرة تشهدها البلاد بعد الثورة. واختُتمت عملية الاقتراع لانتخاب مجلس نواب الشعب يوم 30 أكتوبر 2014، في أجواء وُصفت بالناجحة، حيث أظهر الناخبون من خلالها توجهاتهم السياسية وموقفهم من تجربة الترويكا التي قادت البلاد خلال المرحلة التأسيسية.

وقد شهدت المرحلة الانتقالية، التي بدأت مباشرة بعد ثورة 2011، تحولات جوهرية تمثلت في الإطاحة بالنظام القديم، وتكليف المجلس التأسيسي بإعداد دستور جديد للبلاد وإدارة شؤون الدولة مؤقتًا. لكنّ هذه المرحلة لم تخلُ من صعوبات، إذ واجهت تحديات متعددة أبرزها

الاستقطاب السياسي الحاد، ونقص التجربة في إدارة نظام ديمقراطي ناشئ، إلى جانب الاحتجاجات الاجتماعية والضغوط الاقتصادية التي فرضت نفسها على مجريات الأحداث[1].

شهدت الانتخابات التشريعية لعام 2014 في تونس مشاركة واسعة، حيث ترشح حوالي 13 ألف شخص للتنافس على 217 مقعدًا في مجلس نواب الشعب. وقد أفرزت النتائج تغيّرًا واضحًا في الخارطة السياسية، تمثّل في تراجع حركة النهضة إلى المرتبة الثانية بعد أن حصلت على 69 مقعدًا، في حين تصدر حزب نداء تونس الترتيب بـ86 مقعدًا. ويُعزى هذا التراجع في شعبية حركة النهضة جزئيًا إلى الانتقادات التي وجهها لها الاتحاد العام التونسي للشغل، خاصة في ما يتعلق بأدائها خلال الفترة التأسيسية، إضافة إلى دوره في تأطير الحراك السياسي والاجتماعي، بما في ذلك اعتصامات تطالب بتغيير الحكومة، وهو ما انعكس سلبًا على صورة الحركة لدى فئة من الناخبين.

أما على صعيد الانتخابات الرئاسية، فقد جرت يوم 23 نوفمبر 2014، وكانت هذه أول مرة يُنتخب فيها رئيس الجمهورية بشكل مباشر بعد الثورة. وقد انتهت الجولة الثانية بفوز الباجي قائد السبسي الذي حصد 55.68% من الأصوات، متقدمًا على منافسه المنصف المرزوقي الذي حصل على 44.32%. ولعب الاتحاد العام التونسي للشغل دورًا مهمًا في الدفع نحو تنظيم هذه الانتخابات، من خلال مطالباته المتكررة بضرورة التسريع في اعتماد خارطة طريق انتخابية واضحة لتجاوز حالة الفراغ الدستوري والمؤسساتي التي عرفتها البلاد في مرحلة ما بعد الثورة[2].

كما ان من بين الأهداف الجوهرية للحوار الوطني، الذي بادر به الاتحاد العام التونسي للشغل وأشرف عليه، الدفع نحو تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية باعتبارها خطوة أساسية

[1] – تاريخ الانتخابات في تونس من 1956 إلى 2019، الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/12/16/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B

[2]– مصطفى احمد محمد، اليعقوبي حياة، الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي: التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات، (منظمة فريدرش ايبرت، المانيا، 2015)، ص 33.

لضمان نجاح المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية. ومع تصاعد الضغوط التي مورست على الاتحاد من عدة أطراف لحثه على دخول الانتخابات بقوائم تمثله بصفة مباشرة كتنظيم نقابي، انعقدت الهيئة الإدارية لاتخاذ موقف حاسم في هذا الشأن.

وقد أفضى الاجتماع إلى إصدار بيان تضمن جملة من القرارات المفصلية، تمثلت أساسًا في تأكيد دعم الاتحاد للمسار الانتخابي، مع الانخراط الفعلي في الحملات الرامية إلى رفع نسبة المشاركة، وذلك عبر توعية الناخبين بأهمية التصويت. كما قرر الاتحاد المساهمة في مراقبة مجريات العملية الانتخابية من خلال إرسال مراقبين إلى مراكز الاقتراع، بما يعزز من نزاهة وشفافية العملية الديمقراطية.

وفي نفس السياق، دعا الاتحاد كافة مناضليه من العمال والمواطنين إلى المشاركة بكثافة في التصويت، لكنه شدد على عدم الترشح بقوائم نقابية تحت اسمه، مؤكدًا على حرية أعضائه في الترشح ضمن قوائم حزبية أو مستقلة وفق قناعاتهم الشخصية. كما تقرر تأسيس مرصد نقابي لمتابعة سير الانتخابات وضمان شفافيتها، بمشاركة مناضلي الاتحاد في كافة المراحل.

وقد أثمرت هذه التوجهات مشاركة عدد من مناضلي وقيادات الاتحاد في الانتخابات ضمن قوائم مختلفة، ونجح بعضهم في الفوز بمقاعد نيابية، مما أتاح لهم إيصال صوت الشغيلة والمرافعة داخل البرلمان من أجل حقوق العمال، وملفات التشغيل، والتنمية العادلة.[1]

سخّر الاتحاد العام التونسي للشغل مكانته السياسية لتعزيز دوره الاجتماعي عبر الدفع نحو مأسسة الحوار الاجتماعي، متشبثًا بثوابته التاريخية التي تقوم على التلازم بين النضال السياسي والمطالب الاجتماعية. فمنذ تأسيسه، لم يفصل الاتحاد بين الدفاع عن الحقوق المهنية للعمال والانخراط في القضايا الوطنية الكبرى، بل حرص على الجمع بينهما، وكان دائمًا في طليعة منظمَي الإضرابات والتحركات العمالية للمطالبة بتحسين الأجور وتطوير ظروف العمل.

[1] – مصطفى احمد محمد، اليعقوبي حياة، مرجع سابق، ص 34.

وقد برز هذا الدور بوضوح خلال فترة حكم الترويكا، حينما بادر الاتحاد إلى تنظيم إضرابات عامة وساند الاحتجاجات الاجتماعية في مختلف مناطق البلاد، وعلى رأسها احتجاجات سليانة التي رفعت مطالب تتعلق بالتشغيل والتنمية الجهوية. وفي هذا الإطار، قاد الاتحاد في ديسمبر 2012 إضرابًا عامًا كان من أبرز تحركاته الاجتماعية في تلك المرحلة، واستطاع بفضل نفوذه النقابي والسياسي أن يفرض على الحكومة فتح باب التفاوض حول المطالب العمالية.

وتوجت هذه التحركات بتحقيق مكاسب هامة، أبرزها التوصل إلى اتفاق مع حكومة الترويكا سنة 2012 بشأن الزيادة في الأجور، وهو ما اعتُبر إنجازًا اجتماعيًا لافتًا في سياق سياسي مضطرب. وتتويجًا لمساره التفاوضي والاجتماعي، وقّع الاتحاد في 13 جانفي 2013 على وثيقة "العقد الاجتماعي" في سابقة هي الأولى من نوعها في تاريخ المنظمة. هذه الوثيقة أرست الأسس القانونية والتنظيمية للشراكة الثلاثية بين الأطراف الاجتماعية، ممثلة في الاتحاد العام التونسي للشغل، ومنظمة الأعراف (اتحاد الصناعة والتجارة)، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وحددت شروط الحوار الاجتماعي وآليات النهوض بالتنمية والتشغيل، بما يعكس إيمان الاتحاد بضرورة الربط بين الاستقرار الاجتماعي والتقدم الاقتصادي[1].

في عام 2014، نجح الاتحاد العام التونسي للشغل في إبرام اتفاق مع حكومة مهدي جمعة يقضي بالزيادة في الأجور، وهو ما اعتُبر خطوة استراتيجية ساهمت بشكل مباشر في تهدئة الأوضاع الاجتماعية، والتقليص من حدة التوتر في العلاقة بين الشغالين والحكومة. هذا الاتفاق ساعد على امتصاص جانب من الغضب الاجتماعي، وساهم في تخفيف وتيرة الاحتجاجات والإضرابات التي كانت قد بلغت مستويات مقلقة في السنوات التي أعقبت الثورة.

وتؤكد المعطيات الرسمية الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية هذه المؤشرات الإيجابية؛ إذ سجّل تقرير حول الوضع الاجتماعي انخفاضًا ملحوظًا في عدد الإضرابات بالقطاعين العام والخاص خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2015 بنسبة تقارب 42% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2014، ما يدل على حالة من الانفراج النسبي في الجبهة الاجتماعية.

[1] – مصطفى احمد محمد اليعقوبي، مرجع سابق، ص 35.

وبالتوازي مع ذلك، واصل الاتحاد دوره التفاوضي مع مختلف الحكومات بهدف معالجة الملفات العالقة في عدة قطاعات حيوية. فقد دخل في مفاوضات مباشرة تتعلق بمطالب عمالية في قطاعات التعليم، الذي عرف أحد أطول وأهم الإضرابات في سنة 2015، إضافة إلى قطاعات الصحة، القضاء، الاتصالات، المناجم، والطاقة (الكهرباء والغاز). وقد شكل هذا الانخراط النشط في التفاوض ركيزة أساسية في احتواء الأزمات القطاعية، وفي تجسيد دور الاتحاد كقوة توازن بين المطالب الاجتماعية وضرورات الاستقرار العام في البلاد.

انطلاقًا مما سبق، يتضح أن الاتحاد العام التونسي للشغل، رغم انخراطه العميق في الشأن السياسي خلال المرحلة الانتقالية، لم يتخلّ عن دوره الأصلي كقوة نقابية فاعلة. فقد تمكن من استثمار حضوره السياسي وتأثيره في مراكز القرار من أجل انتزاع مكاسب مهنية واجتماعية ملموسة لفائدة العمال والموظفين، ما يدل على تكامل في الأدوار بين السياسي والاجتماعي في استراتيجيته. كما أن امتداده القاعدي وانتشاره التنظيمي في مختلف أنحاء البلاد، مكّنه من الضغط الفاعل على السلطة، والتأثير في المسارات السياسية الكبرى عبر تعبئة قاعدته النقابية.

وفي السياق ذاته، لم يقتصر دور الاتحاد على القضايا الوطنية فقط، بل اتسع ليشمل الدعم المبدئي والمستمر للقضايا الدولية العادلة. فقد تحولت مقراته إلى فضاء لنشاطات التضامن مع الشعوب المناضلة، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني، كما عبر الاتحاد عن مواقفه الرافضة للاحتلال الأمريكي للعراق، والعدوان الصهيوني على جنوب لبنان، والتدخل العسكري الأجنبي في ليبيا. ولم تقتصر هذه المواقف على التعبير السياسي فقط، بل تجسدت في حملات تضامن ميدانية تمثلت في جمع التبرعات المالية والدوائية للضحايا، وتنظيم مهرجانات لدعم حقوق الإنسان والمرأة والعمال في مختلف أنحاء العالم، ما عزز من صورته كمنظمة نقابية ذات بعد إنساني وأممي[1].

[1] – عزوق نعيمة، "الدور السياسي للحركة العمالية التونسية: دراسة الدور السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل في ظل انتفاضة 17 ديسمبر 2010"، (مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 09، العدد 03، ديسمبر 2022)، ص527.

معوقات الدور السياسي للحركة العمالية التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل:

واجهت الحركة العمالية التونسية، وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل، جملة من التحديات التي أثرت بشكل مباشر على دورها السياسي والنقابي، خاصة خلال انتفاضة 17 ديسمبر 2010 وما تلاها من مرحلة انتقالية دقيقة. ومن أبرز تلك التحديات:

- **الخلط بين السياسي والنقابي** :أدى تركيز الاتحاد على الشأن السياسي، خاصة أثناء الثورة وما بعدها، إلى تراجع أدائه في المجال المطلبي والاجتماعي، وهو المجال الأساسي الذي تأسس من أجله. فقد أصبح من الصعب الفصل بين المطالب النقابية والمواقف السياسية، ما خلق حالة من التوتر بين القواعد النقابية والقيادات، خاصة مع الشعور بأن المطالب الاجتماعية أصبحت أداة للمناورة السياسية أكثر من كونها غاية بحد ذاتها.
- **تهديد الاستقلالية النقابية** :عانت الحركة النقابية من محاولات متكررة للسيطرة عليها من قبل السلطة، سواء في عهد بورقيبة أو بن علي، من خلال أساليب متعددة كالتضييق المالي، أو زرع قيادات موالية داخل الهياكل التنظيمية، أو حتى عبر التشريعات المكبلة للحريات النقابية. ورغم أن الاتحاد تمتع بنوع من الاستقلالية الشكلية، إلا أن ضغوط السلطة لم تنقطع، وقد تجددت هذه المحاولات في مرحلة ما بعد الثورة، حين وُجهت اتهامات لحكومة الترويكا، وخصوصًا لحركة النهضة، بمحاولة تحجيم نفوذ الاتحاد وتقويض دوره القيادي في المشهد السياسي.
- **القمع والتضييق الأمني على العمل النقابي** :تعرّض الاتحاد تاريخيًا إلى موجات من القمع السياسي كلما تصاعد نشاطه أو ارتفعت مطالبه. ولعل أبرز تلك المحطات:
  - قمع الإضراب العام في 26 يناير 1978، والذي عرف بـ"الخميس الأسود"، حين واجهت السلطة مطالب الاتحاد بالعنف وسقوط العديد من الضحايا، في محاولة لكسر شوكة التنظيم النقابي.
  - استمرار أساليب القمع خلال "ثورة الخبز" سنة 1984، والتي شهدت استعمال القوة لإخماد احتجاجات اجتماعية كانت مدعومة نقابيًا.

- وتكرار سيناريو التضييق في مختلف المحطات النضالية، ما خلق علاقة متوترة ودائمة الشك بين السلطة والاتحاد.

هذه العوائق مجتمعة شكلت معوقات هيكلية ووظيفية للحركة العمالية التونسية، وأثرت على قدرتها على أداء دورها في إطار توازن بين النضال الاجتماعي والسياسي[1].

استمرت حالة التوتر بين الاتحاد العام التونسي للشغل والسلطة حتى بعد اندلاع انتفاضة 17 ديسمبر، حيث دخل الاتحاد في صراع مباشر مع حكومة الترويكا بقيادة حركة النهضة، نتيجة الخلافات العميقة حول كيفية إدارة المرحلة الانتقالية. وقد برز هذا الصدام بشكل أوضح حين شعر الاتحاد بمحاولات جدية لتحجيم دوره وإبعاده عن مواقع التأثير، وهو ما اعتبره تهديدًا لاستقلاليته التاريخية.

تفاقمت الأزمة بعد تعرض عدد من مقرات الاتحاد لاعتداءات وتخريب ممنهج، ما دفع قيادة الاتحاد إلى تحميل حركة النهضة مسؤولية هذه الاعتداءات، معتبرة أنها جاءت في سياق محاولات الضغط والترهيب لكسر إرادته وتقليص حضوره في المشهد الوطني. هذا التصعيد عكس حجم الهوة بين الطرفين، وكشف عن هشاشة العلاقة بين أكبر قوة اجتماعية في البلاد والحزب الحاكم حينها، وأكد أن الاتحاد لن يتنازل عن دوره كفاعل وطني مستقل، حتى في أحلك الظروف[2].

واجه الاتحاد العام التونسي للشغل، إلى جانب الحركة العمالية عمومًا، مجموعة من الإكراهات البنيوية والسياسية التي أثرت في أدائه خلال مرحلة ما بعد انتفاضة 17 ديسمبر، وساهمت في إضعاف دوره في بعض المحطات المفصلية. فقد عانى من ظاهرة خضوع بعض الاتحادات العمالية لتأثير الأحزاب السياسية، حيث تحولت ساحاته إلى فضاء للمنافسة الحزبية، خاصة في ظل ازدواجية الانتماء النقابي والحزبي، الأمر الذي مكّن الحزب الدستوري زمن بورقيبة وبن علي من فرض هيمنته على الاتحاد، وقلص من استقلاليته. وتجدر الإشارة

[1] – عباس عائشة، "الاتحاد العام التونسي للشغل والشراكة في بناء الدولة الوطنية: جدلية الفعل النقابي والسياسي"، (مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 26 فبراير.2017)، ص 35.

[2] – قرفي عبد الله، "تسييس النضال النقابي في تاريخ الإتحاد العام التونسي للشغل خلال المرحلة الحشادية 1946-1952"، (مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد13، العدد01 .2022)، ص 398.

إلى أن محاولات التأثير لم تقتصر على الحزب الحاكم، بل سعت قوى سياسية أخرى، خصوصًا اليسارية والعلمانية، إلى توظيف الاتحاد في صراعاتها السياسية، كما حدث خلال تحالفها معه لإسقاط حكومة حمادي الجبالي.

وفي السياق ذاته، تعرض الاتحاد لمحاولات اختراق من قِبل أطراف أجنبية سعت لاستغلال المناخ الانتقالي، من بينها دول إقليمية مثل قطر، الإمارات، السعودية، وتركيا، إضافة إلى قوى دولية كفرنسا والولايات المتحدة. هذه التدخلات كانت تستهدف التأثير في القرار الوطني من خلال أحد أبرز الفاعلين الاجتماعيين في البلاد.

كما واجه الاتحاد سعيًا واضحًا من السلطة السياسية لتقليص نفوذه من خلال تأسيس تنظيمات نقابية موازية، وهي محاولات تعود جذورها إلى عهد بورقيبة، عندما شجّع بعض القيادات على الانشقاق وتأسيس كيانات بديلة. تكررت المحاولات في عهد بن علي ولاحقًا في فترة الترويكا، بهدف خلق حالة من التشتت داخل الفضاء النقابي وتهميش دور الاتحاد التاريخي.

اقتصاديًا، واجه الاتحاد تحديات جسيمة تمثلت في تدهور المؤشرات العامة، حيث شهد عام 2013 تراجعًا في احتياطي العملة الصعبة وارتفاعًا كبيرًا في الدين الخارجي، ما ساهم في انهيار القدرة الشرائية واتساع رقعة الفقر. ومع أن الاتحاد حاول التدخل لتخفيف وطأة الأزمة على الطبقات المتضررة، إلا أن حدة التدهور الاقتصادي وضعف تجاوب الحكومات المتعاقبة جعلاه عاجزًا عن تقديم حلول ناجعة لحماية العمال والفئات الهشة.

كما تعثّر مسار الحوار الوطني في بدايته، نتيجة رفض بعض القوى السياسية الانخراط فيه، أبرزها حركة النهضة التي قاطعت المرحلة الأولى احتجاجًا على مشاركة حزب نداء تونس، معتبرة إياه امتدادًا للنظام السابق. هذا الرفض أخر انطلاقة الحوار وأدخل المسار برمته في حالة من التردد.

ولم تكن الخلافات محصورة في المسارات السياسية والتنظيمية، بل شملت أيضًا مضامين دستورية أساسية، حيث اصطدم العلمانيون والإسلاميون خلال نقاشات الدستور الجديد بمسألة هوية الدولة. ففي حين طالب الإسلاميون بالنص على اعتماد الشريعة الإسلامية كمصدر

رئيسي للتشريع، أصرت القوى العلمانية على التمسك بالطابع المدني للدولة، مستندة إلى دستور 1959 ومضامينه التي تفصل بين الدين ومؤسسات الحكم.

جميع هذه العوائق تكشف حجم التعقيدات التي واجهتها الحركة النقابية في مرحلة ما بعد الثورة، وتبرز التداخل الشائك بين الأبعاد الاجتماعية والسياسية في ظل مناخ انتقالي هش، تتجاذبه أطراف متعددة ومصالح متضاربة.[1]

ما برز خلاف جوهري بين الأطراف السياسية حول طبيعة نظام الحكم، وهو ما شكّل إحدى العقبات الأساسية أمام تقدم الحوار الوطني. فقد دافعت حركة النهضة عن النظام البرلماني، معتبرة أنه الأفضل لضمان التوازن بين السلطات والحدّ من تغوّل السلطة التنفيذية، فيما تمسك كل من حزب نداء تونس والحزب الجمهوري بضرورة اعتماد النظام الرئاسي، بدعوى حاجته إلى سلطة تنفيذية قوية قادرة على حسم الملفات الكبرى. أما حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، فاقترح صيغة وسطى تتمثل في النظام شبه الرئاسي الذي يجمع بين خصائص النظامين ويضمن توزيعًا متوازنًا للصلاحيات بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة.

هذا التباين الحاد في الرؤى زاد من تعقيد مهمة الاتحاد العام التونسي للشغل الذي كان يسعى، من خلال إشرافه على الحوار الوطني، إلى الوصول إلى أرضية توافقية حول نظام الحكم. غير أن تمسك كل طرف بموقفه عرقل مسار التفاوض وأبطأ التوصل إلى اتفاق شامل، مما أضعف وتيرة التقدم في العملية التأسيسية، وأجّل عملية صياغة الدستور والتأسيس لمؤسسات الدولة الجديدة[2].

– تأخر إنهاء المرحلة الانتقالية في تونس شكّل أحد أبرز الإشكالات التي أثّرت سلبًا على مسار الانتقال الديمقراطي. فقد نصّت وثيقة إعلان المسار الانتقالي، الموقّعة يوم 15 ديسمبر 2011، على تحديد سنة واحدة كأقصى مدة للمرحلة الانتقالية، على أن تُجرى في نهايتها الانتخابات التشريعية والرئاسية. غير أن هذا الالتزام لم يُحترم، إذ تم تجاوز الآجال المقررة دون مبررات واضحة، ما أدى إلى فقدان ثقة جزء من المواطنين في العملية السياسية،

[1]– مطير محمود، دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 بين المحافظة والحداثة، صامد للنشر والتوزيع. صفاقص، 2017ص 58.

[2]– حرب جهاد، (18/07/2017)، تقرير حول رصد خطابات الحقد والكراهية في وسائل الإعلام التونسية، المجموعة العربية لرصد الإعلام،

وزاد من تعقيد مهمة الاتحاد العام التونسي للشغل في إدارة المرحلة الانتقالية وضبط إيقاع الحوار الوطني.

إلى جانب ذلك، لم تتمكن اللجنة الرباعية للحوار، رغم إشرافها على مسار التوافق الوطني، من الاستجابة لجميع تطلعات الثورة. فقد أخفقت في تفعيل ملفات حساسة مثل التحقيق الجاد في الاغتيالات السياسية التي هزت البلاد، ومحاسبة المتورطين فيها، فضلًا عن فشلها في الدفع نحو إصلاح عميق للأجهزة الأمنية، التي ظلّت محل اتهامات بانتهاك الحقوق، واستمرّ غياب المحكمة الدستورية رغم الحاجة الملحة إليها لضمان توازن السلطات والبتّ في النزاعات الدستورية.

وفي السياق نفسه، افتقد القانون الانتخابي إلى الصرامة، حيث لم يتضمن إجراءات عقابية واضحة ورادعة بحقّ من ارتكبوا مخالفات أو تجاوزات خلال الحملات الانتخابية أو عملية التصويت، وهو ما أضعف من شفافية العملية الانتخابية وفتح المجال أمام الطعون والشبهات، الأمر الذي انعكس سلبًا على مصداقية مؤسسات الدولة الناشئة.[1]

المطلب الرابع: الحوار الوطني التونسي ومنظمات الحركة النقابية

تفجّرت الأزمة السياسية في تونس بشكل حاد عقب اغتيال المعارض اليساري شكري بلعيد يوم 6 فيفري 2013، وهو الحادث الذي صدم الرأي العام وزاد من حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي في البلاد. وقد اعتُبر هذا الاغتيال مؤشرًا خطيرًا على تدهور الوضع الأمني وتصاعد العنف السياسي، مما أدى إلى موجة واسعة من الاحتجاجات والتنديد في مختلف الجهات.

في خضم هذا التصعيد، تقدمت بعض القوى السياسية بمقترحات تهدف إلى التهدئة، أبرزها الدعوة إلى تشكيل حكومة كفاءات وطنية غير منتمية حزبيًا، تكون مهمتها الأساسية إدارة المرحلة الانتقالية وضمان شروط حيادية وشفافية العملية السياسية. غير أن أحزاب الترويكا الحاكمة، وعلى رأسها حركة النهضة، رفضت هذا المقترح، متمسكة بشرعية الحكومة المنتخبة ورافضة التخلي عن السلطة التنفيذية لصالح حكومة مستقلة. هذا التعنت السياسي

[1]– مطير محمود، مرجع سابق، ص 60.

ساهم في تعميق الأزمة وأدى إلى انسداد في المشهد السياسي، ما استدعى تدخل أطراف الوساطة وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل لاقتراح خارطة طريق بديلة.[1]

واحتد النزاع بعد استقالة حكومة السيد محمد الجبالي وتكوين حكومة السيد علي العريض التي ضمت عددًا من الوزراء غير المتحزبين[2] مع تصاعد الأزمة السياسية التي بلغت ذروتها في 2013، ازداد المشهد التونسي توترًا، خاصة بعد اغتيال محمد البراهمي يوم 25 جويلية 2013، مما ضاعف حالة الاحتقان الشعبي والسياسي. هذا الاغتيال جاء في وقت كانت فيه البلاد تعاني أصلًا من انقسام حاد بين أحزاب الترويكا الحاكمة (خاصة حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية) من جهة، والمعارضة، وعلى رأسها حزب نداء تونس، من جهة أخرى. وقد رفضت حركة النهضة والمؤتمر الجلوس إلى طاولة حوار مباشرة مع نداء تونس، متهمة إياه بتمثيل امتداد لمنظومة حزب التجمع المنحل، وهو ما حال دون انطلاق حوار سياسي فعّال.

ورغم مشاركة مختلف الأطراف في جلسات حوار "قصر الضيافة بقرطاج"، استمرت القطيعة السياسية والتجاذبات الحادة، وتبادل الاتهامات والشتائم، ما أفرغ تلك الجلسات من محتواها. وفي خضم ذلك، أطلقت المعارضة سلسلة تحركات ميدانية تصعيدية، كان أبرزها "اعتصام الرحيل" أمام المجلس الوطني التأسيسي، مدعومًا بانسحاب عدد كبير من نواب المعارضة وتعليقهم لحضور الجلسات، وهو ما شلّ عمل المجلس بشكل شبه تام.

أمام هذا الانسداد الخطير، كان لا بد من تدخل قوي من المجتمع المدني لاحتواء الأزمة. وهنا أعاد الاتحاد العام التونسي للشغل، بالتنسيق مع كل من منظمة الأعراف (اتحاد الصناعة والتجارة)، وعمادة المحامين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، طرح مبادرته الشهيرة، مرفقة بخارطة طريق شاملة تتضمن أسسًا واضحة للحوار الوطني، من أجل الوصول إلى توافقات حول القضايا الخلافية الكبرى، وعلى رأسها تشكيل حكومة كفاءات وإتمام الدستور وتنظيم الانتخابات.

[1] – قدّم السيد حمادي الجبالي استقالة حكومته بعد عملية الاغتيال مباشرة دون استشارة حزبه، حزب النهضة، دون أن يتمكن من تكوين حكومة كفاءات لرفض حزب النهضة وحلفائها ذلك.

[2] – اشترطت المعارضة أن يكون وزراء السيادة (الداخلية والخارجية والعدل والدفاع) من المستقلين فكان الأمر كذلك.

رغم قبول الأطراف السياسية بالمبادرة من حيث المبدأ، لم تكن ثقة البعض في حيادية هذه المنظمات، وخاصة اتحاد الشغل، كاملة، نتيجة ما شهدته الساحة خلال العامين الماضيين من توترات متكررة، خاصة بين قيادة الاتحاد وحركة النهضة. ومع ذلك، شكلت هذه المبادرة منعرجًا حاسمًا في تاريخ الانتقال الديمقراطي التونسي، وأسهمت في الحيلولة دون انزلاق البلاد نحو الفوضى[1]، رغم حالة التوجس والشك التي سادت بدايةً بين الفرقاء السياسيين، إلا أن تصاعد الأزمة المركبة التي كانت تهدد استقرار البلاد دفع الجميع تدريجيًا إلى مراجعة مواقفهم. ومع اشتداد الضغط الشعبي وتنامي الخوف من انهيار المسار الانتقالي، بدأت الثقة تُبنى شيئًا فشيئًا بين الأطراف المتنازعة، ما فتح الباب أمام قبول فكرة الجلوس إلى طاولة الحوار، خاصة بعدما تبيّن للجميع أن استمرار الانقسام لن يؤدي إلا إلى مزيد من التدهور.

في هذا السياق، برز دور الرباعي الراعي للحوار (الاتحاد العام التونسي للشغل، اتحاد الصناعة والتجارة، عمادة المحامين، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان)، الذي تقدم يوم 17 سبتمبر 2013 بخارطة طريق واضحة تُشكل أساسًا للحوار الوطني. وقد لاقت هذه المبادرة قبولًا من أغلب الكتل السياسية الفاعلة، حيث وقعت عليها أبرز أحزاب المعارضة بالإضافة إلى كل من حركة النهضة وحزب التكتل من أجل العمل والحريات، اللذين كانا جزءًا من التحالف الحاكم آنذاك.

في المقابل، امتنعت بعض الأطراف عن التوقيع على خارطة الطريق، وعلى رأسها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وتيار المحبة، إلى جانب عدد من التشكيلات الحزبية الأقل تأثيرًا في المشهد العام. ومع ذلك، أبدى رئيس الحكومة، علي العريض، تجاوبًا نسبيًا مع المبادرة، معلنًا استعداده للاستقالة في الوقت المناسب، كمبادرة لحلحلة الأزمة. كما قبل نواب حركة النهضة بالتراجع عن التعديلات التي كانوا قد أدخلوها على النظام الداخلي للمجلس الوطني التأسيسي خلال فترة غياب المعارضة.

[1] – محمّد نجيب وهيبي "الإضراب العام في تونس: أسبابه وانعكاساته"، http://nawaat.org تونس 12 ديسمبر/كانون الأول 2012.

وهكذا، انطلق الحوار الوطني رسميًا بين الأطراف السياسية، ممثلًا خطوة فارقة نحو تجاوز الأزمة وتحقيق التوافق، ومؤسسًا لمرحلة جديدة من العمل المشترك بين الفرقاء السياسيين، في إطار سلمي ومدني يراعي مصلحة البلاد فوق الحسابات الحزبية الضيقة.

رصد الحوار

انطلقت أولى جلسات الحوار الوطني رسميًا يوم 25 أكتوبر/تشرين الأول 2013، إلا أن سير الجلسات لم يكن سلسًا، حيث توقفت منذ 4 نوفمبر/تشرين الثاني نتيجة تعثر المفاوضات بين الأطراف السياسية، تحديدًا بسبب الخلافات العميقة حول الشخصية التي ستتولى رئاسة الحكومة التوافقية، والتي كان يُفترض أن تكون مستقلة وغير منتمية لأي طرف حزبي. ومع تعذر التوصل إلى اتفاق حول الاسم، تم تأجيل الاستئناف الرسمي للحوار عدة مرات، في ظل أجواء من التوتر والشك المتبادل.

وامتدت المرحلة التحضيرية للحوار الوطني قرابة أربعة أشهر، وشهدت خلالها مشاورات ماراثونية بين مختلف الفرقاء السياسيين، تركزت على تهيئة الظروف الملائمة لإنهاء المرحلة الانتقالية، وتحديد آليات تسليم السلطة وتسيير شؤون البلاد إلى حين إجراء الانتخابات.

ورغم أن الهدف المعلن من الحوار كان تحقيق توافق وطني شامل، فإن الواقع أظهر أن بلوغ هذا الهدف لم يكن بالأمر اليسير، نظرًا لطبيعة الصراع القائم بين مكونات المشهد السياسي، والذي اتسم بأبعاد أيديولوجية عميقة، وإن لم تكن معلنة بشكل مباشر. فقد بدا واضحًا أن كل طرف كان يسعى إلى فرض رؤيته الخاصة للمشهد السياسي المقبل، مما أدى إلى رفع سقف المطالب والتصلب في المواقف. على سبيل المثال، أصرت قوى المعارضة منذ بداية الحوار على ضرورة استقالة الحكومة وحل المجلس الوطني التأسيسي، رغم غياب خطة بديلة واضحة لديها لتسلم الحكم أو ضمان الاستقرار المؤسسي.

وهكذا، كشفت المرحلة الأولى من الحوار عن حجم التباين بين مواقف الأطراف، كما أبرزت أن الوصول إلى التوافق يتطلب تنازلات مؤلمة من الجميع، وتجاوز الحسابات الأيديولوجية الضيقة لصالح المصلحة الوطنية.[1]

بسبب الخلافات المتواصلة بين الأطراف السياسية، مرّ مسار الحوار الوطني في تونس بمراحل متعرجة وتعقيدات متكررة، أدت إلى تعطيله في أكثر من مناسبة. وكان أحد أبرز العوائق يتمثل في الفشل في التوصل إلى توافق حول الشخصية المستقلة التي ستُكلف بقيادة الحكومة الجديدة، حيث أصرّ كل طرف على فرض مرشح يخدم رؤيته، ما أجهض عدة محاولات للاتفاق.

وعلى خلفية هذا الجمود، عبّرت بعض الأحزاب عن رفضها لخارطة الطريق التي اقترحها الرباعي الراعي للحوار، وذهبت إلى طرح سيناريوهات بديلة خارج إطار التوافق الوطني، ما أثار حالة من التوتر السياسي. في المقابل، اتهمت قوى المعارضة، وخصوصًا "جبهة الإنقاذ"، أحزاب الترويكا الحاكمة، وخاصة "النهضة" و"التكتل"، بمحاولة الالتفاف على مسار الحوار، والانحراف بأهدافه المتفق عليها، وذلك عبر المماطلة في الالتزامات أو السعي للحفاظ على مواقعها في السلطة.

ورغم أن جبهة الإنقاذ أبدت تجاوبًا نسبيًا مع المبادرة، بل وذهبت إلى تقديم بعض التنازلات لإنجاح الحوار، فإن غياب الإرادة السياسية الكافية لدى جميع الأطراف لإعلاء المصلحة الوطنية فوق الحسابات الحزبية، حال دون تحقيق اختراق سريع في مسار المفاوضات، مما أبطأ بشكل كبير تقدم الحوار نحو أهدافه المنشودة[2]".

اتهمت قوى المعارضة، وعلى رأسها جبهة الإنقاذ، حركة النهضة بأنها لم تتعامل بجدية مع الحوار الوطني، بل استغلته كفترة لتهدئة الأوضاع وامتصاص الغضب الشعبي والسياسي، معتبرة أن النهضة حوّلت مائدة الحوار إلى مجرد "استراحة سياسية" لا أكثر، وذلك بهدف كسب الوقت وإعادة ترتيب أوراقها. وجاء هذا الاتهام تحديدًا بعد إصرار الحركة على شرط

[1] – الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل: حسين العباسي في حوار الصراحة لـ المغرب http://www.lemaghreb.tn الجمعة 20 ديسمبر/كانون الأول 2013.

[2] – "الهيئة السياسية لجبهة الإنقاذ: دعوة المجلس الوطني للانعقاد"

"تلازم المسارين الحكومي والتأسيسي"، أي ربط التقدم في تشكيل الحكومة الجديدة باستمرار عمل المجلس التأسيسي، وهو ما رأت فيه المعارضة محاولة لعرقلة تنفيذ خارطة الطريق التي حددت مهلاً زمنية واضحة، منها تشكيل الحكومة خلال ثلاثة أسابيع وإنهاء أعمال المجلس التأسيسي خلال أربعة أسابيع.

لكن، ورغم هذه العقبات والمناورات السياسية، فإن تزايد حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، بالإضافة إلى الضغوط التي مارسها الرباعي الراعي للحوار، ساهمت في دفع غالبية الأطراف نحو القبول بخارطة الطريق. كما لعبت بعض العوامل الخارجية دورًا مؤثرًا في ترجيح كفة التوافق، خاصة مع تزايد القلق الإقليمي والدولي من احتمال انزلاق تونس إلى الفوضى، حيث ضغطت أطراف أوروبية وأمريكية من أجل تجاوز الانسداد السياسي وإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي. كل هذه العوامل مجتمعة أفضت إلى قبول أبرز القوى السياسية بمبادئ وأهداف خارطة الطريق، رغم التحفظات، بما سمح بعودة مسار الحوار إلى مساره تدريجيا.[1]، أسفرت الجولة الأولى من الحوار الوطني عن الاتفاق على اختيار رئيس حكومة جديد باللجوء إلى آلية التصويت، بعد تعذر التوافق بين الفرقاء السياسيين. فقد وافقت تسعة أحزاب على الخيار المقترح، فيما امتنعت سبعة أخرى عن التصويت، بينما أعلن "الحزب الجمهوري" انسحابه من الحوار احتجاجًا على المسار المتبع. ولجأ الرباعي الراعي للحوار إلى التصويت كخيار اضطراري، بعد أن بدا أن التوافق بات أمرًا مستبعدًا وغير واقعي، في ظل ضيق الوقت وتفاقم الأزمة، وهو ما عبّر عنه الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل بقوله إن البلاد لم تعد تتحمل مزيدًا من التأجيل أو الانتظار، وكان لا بد من اتخاذ قرار يُخرج البلاد من حالة الجمود.

وفي هذا السياق، كان على الرباعي أن يختار بين أمرين: إما المضي قدمًا بخطوة غير توافقية لتجاوز الانسداد وإنقاذ البلاد من المجهول، أو إعلان فشل الحوار وترك الوضع مفتوحًا

[1] – الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل: حسين العباسي في حوار الصراحة لـ المغرب http://www.lemaghreb.tn الجمعة 20 ديسمبر/كانون الأول 2013.

على كل الاحتمالات. وبالرغم من صعوبة الخيار، فقد أجمعت الأطراف المشاركة، ولو على مضض، على ضرورة المضي قدمًا.

وقد قدّمت مختلف القوى السياسية تنازلات بدرجات متفاوتة، غير أن حركة النهضة، التي كانت تمتلك الأغلبية في المجلس التأسيسي، اضطرت إلى تقديم تنازلات اعتبرتها "مؤلمة"، خاصة في نظر قواعدها والمتعاطفين معها، إلا أنها رأت في ذلك ضرورة لإنجاح المسار الانتقالي وتفادي الأسوأ، ما ساعد على تهيئة الأرضية لاستئناف الحوار الوطني ومواصلة الطريق نحو استكمال الانتقال الديمقراطي[1]".

وبفعل الضغط المستمر من المعارضة وجزء واسع من الرأي العام، وتحت تأثير الاتهامات الموجهة لحكومة الترويكا بالفشل في تسيير الشأن العام، إلى جانب الضغوط الإقليمية والدولية المتزايدة، اقتنع زعيم حركة النهضة، راشد الغنوشي، بأن الظرف الوطني يتطلب تغليب مصلحة البلاد على المصلحة الحزبية، ما جعله يقرّ بضرورة التنازل عن رئاسة الحكومة. ومع ذلك، أكدت الحركة أن انسحابها من الجهاز التنفيذي لا يعني تخليها عن السلطة، بحكم تمثيلها القوي في المجلس التأسيسي الذي كان يمثل مصدر التشريع وصاحب الكلمة في تلك المرحلة الانتقالية.

وقد شكلت هذه التنازلات لحظة فارقة ساعدت على إذابة الجليد بين الفرقاء السياسيين وفتحت الطريق لاستعادة مناخ الثقة، وهو ما يثبت أن نجاح أي عملية حوار سياسي مشروط بوجود استعداد حقيقي للتضحية بالمكاسب الحزبية لصالح المصلحة الوطنية العليا.

وفي المحصلة، يمكن اعتبار التجربة الانتقالية التونسية مثالًا مهمًا على إمكانية تحقيق التحول الديمقراطي حتى في ظل سياقات متشابكة ومعقدة. ورغم ما اعترض هذا المسار من عقبات وتوترات، فإن روح التوافق والإصرار على تجاوز الأزمات عززت من فرص النجاح. ومع أن الاستقرار الكامل لا يزال هدفًا لم يُبلغ بعد، فإن إيمان التونسيين بحلمهم المشترك، وتفاعل القوى الوطنية بمسؤولية، يظل مصدر أمل في بناء نظام ديمقراطي عادل يرسخ قيم الحرية والكرامة والمساواة.

[1] – زياد العذاري: "انفتاح النهضة تقابله أطراف تتمترس باتجاه قتل الحوار الوطني نهائيًا"، http://hour-news.net

الخاتمــة

الخاتمة.

تمثل هذه الدراســـة محاولةً لتحليل الدور الذي لعبته الحركة النقابية في التغيير السياسي الذي شهدته تونس في أعقاب ثورة 2010-2011، وذلك من خلال رصد التطور التاريخي للحركة النقابية التونســية، وطبيعة علاقتها بالنظام الســياســي، وأثرها في التحول الديمقراطي. وقد خلصـــت الدراســـة إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد أن الحركة النقابية كانت أحد العوامل الحاسـمة في نجاح الثورة التونسـية، وفي توجيه مسـار المرحلة الانتقالية نحو بناء نظام ديمقراطي .

أولاً: استقلالية الحركة النقابية كعامل حاسم في التغيير السياسي

أظهرت الدراسة أن استقلالية الحركة النقابية التونسية، وخاصة الاتحاد العام التونسي للشـغل(UGTT) ، عن السـلطة السـياسـية كانت عاملاً أسـاسـياً في تمكينها من لعب دور فاعل أثناء الثورة وفي المرحلة الانتقالية. فعلى عكس العديد من النقابات في العالم العربي التي ظلت خاضـعةً للسلطة الحاكمة، حافظت الحركة النقابية التونسية على درجة عالية من الاسـتقلالية، مما سـمح لها بأن تكون صـوتاً للعمال والمجتمع المدني في مواجهة الاسـتبداد. وقد تجلى هذا الدور في أحداث الحوض المنجمي عام 2008، التي شـــكلت تمهيداً للثورة، حيث قادت النقابات احتجاجات عمالية ضـــد التهميش والبطالة، مما أظهر قدرتها على تحويل المطالب الاقتصادية إلى حراك سياسي منظم .

ثانياً: التحول من المطالب الاجتماعية إلى المطالب السياسية

كشـفت الدراســة أن الحركة النقابية التونسـية نجحت في تحويل الاحتجاجات العفوية ذات الطابع الاجتماعي والاقتصــادي إلى حركة ســياســية منظمة تطالب بالتغيير الجذري. فبعد انطلاق شرارة الثورة من محافظة سيدي بوزيد، سارع الاتحاد العام التونسي للشغل إلى دعم المحتجين وتنظيم الإضـــرابات العامة، مما وســـع نطاق الحراك وأجبر النظام على التنحي. كما لعبت النقابة دوراً محورياً في صـياغة مطالب الثورة، حيث انتقلت من المطالبة بتحسين الأجور وظروف العمل إلى المطالبة بإسقاط النظام برمته، ثم المشاركة في صياغة

مسار انتقالي ديمقراطي .

ثالثاً: دور الحركة النقابية في المرحلة الانتقالية

لم يقتصـــر دور الحركة النقابية على إســقاط النظام القديم، بل امتد إلى المشـــاركة الفاعلة في إدارة المرحلة الانتقالية. فقد كان للاتحاد العام التونســـي للشـــغل دور بارز في الحوار الوطني الذي قاد إلى صـــياغة دســـتور 2014، حيث عمل كوســـيط بين الأطراف السياسية المتنازعة، وساهم في تجنب الانزلاق نحو العنف أو الفوضى. كما دعمت النقابة عملية الانتخابات التشـــريعية والرئاســـية، مما ســـاعد على ترســـيخ مبدأ التداول الســـلمي للسلطة .

رابعاً: التحديات التي تواجه الحركة النقابية في مرحلة ما بعد الثورة

رغم النجاحات التي حققتها الحركة النقابية، فإن الدراســـة أبرزت أيضـــاً جملةً من التحديات التي تواجهها في مرحلة بناء الديمقراطية. ومن أبرز هذه التحديات :

1. الانقســامات الداخلية: حيث ظهرت خلافات داخلية داخل الاتحاد العام التونســي للشغل بين تيارات محافظة وأخرى تقدمية، مما أثر على تماسكه وقدرته على الضغط .

2. التســـييس المفرط: إذ اتهمت بعض الأطراف النقابة بالانحياز إلى أحزاب معينة، مما قد يهدد حياديتها ومصداقيتها .

3. التحديات الاقتصـــادية: ففي ظل الأزمات الاقتصـــادية التي تعاني منها تونس، أصـبحت النقابة تواجه ضـغوطاً كبيرةً من القواعد العمالية التي تطالب بتحسـين الأوضـاع المعيشية، بينما تتعامل مع حكومات تواجه عجزاً مالياً .

خامساً: الدروس المستفادة من التجربة التونسية

تقدم التجربة التونسية دروساً مهمةً حول دور الحركات النقابية في التحول الديمقراطي، يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

* –أهمية الاسـتقلالية*: فبدون اسـتقلاليتها، لم تكن الحركة النقابية لتتمكن من لعب هذا الدور المحوري في الثورة والمرحلة الانتقالية .

* –القدرة على التحول من النضال الاقتصادي إلى النضال السياسي*: حيث أثبتت الحركة النقابية أنها قادرة على تجاوز المطالب الضيقة إلى رؤية شاملة للتغيير .

* –الدور الوسيط في الأزمات*: فقد نجحت النقابة في لعب دور الميسر للحوار الوطني، مما ساعد على تجنب العنف وتثبيت الديمقراطية الناشئة.

وعليه نخلص إلى إن هذه الدراسة تؤكد على أن الحركة النقابية التونسية كانت ركيزةً أساسيةً في نجاح الثورة وفي دعم التحول الديمقراطي. ومع ذلك، فإن استمرار هذا الدور يتطلب تعزيز استقلاليتها، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، والعمل على تحقيق توازن بين مطالب العمال وإمكانيات الدولة. كما أن التجربة التونسية تقدم نموذجاً يُحتذى به في العالم العربي، حيث تظهر كيف يمكن للمجتمع المدني المنظم أن يكون قوةً دافعةً للتغيير الديمقراطي .

وبذلك، تظل الحركة النقابية في تونس نموذجاً يُدرس لفهم التفاعل بين النقابات والتحول السياسي، وتذكيراً بأهمية المجتمع المدني في بناء الديمقراطيات الناشئة.

تمثل هذه النتائج إطاراً عملياً لتعزيز دور الحركة النقابية في تونس، سواء على مستوى الدفاع عن حقوق العمال أو المشاركة في البناء الديمقراطي. إن نجاح الحركة النقابية في تجاوز التحديات الراهنة سيعتمد على قدرتها على الحفاظ على استقلاليتها، وتعزيز ديمقراطيتها الداخلية، ومواكبة التحولات السياسية والاقتصادية. وفي المقابل، يتطلب الأمر التزاماً من الحكومة والمجتمع الدولي بخلق بيئة داعمة للحوار الاجتماعي والعدالة الانتقالية وبذلك، يمكن للحركة النقابية أن تظل ركيزة أساسية في مسار تونس نحو الديمقراطية والتنمية المستدامة.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع باللغة العربية :

❑ الكتب:

1. إبراهيم، سعد الدين. "المثقفون العرب والتخريب الحالي لمصطلح المجتمع المدني". جريدة الحياة اللندنية.
2. إبراهيم، عوض وآخرون. موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول. الكويت: جامعة الكويت، 1994.
3. ابن خلدون، عبد الرحمن. مقدمة ابن خلدون. بيروت: مكتبة الهلال، 1983.
4. أبو بكر جابر الجزائري .مناهج المسلم .لبنان: دار الفكر، 2002.
5. أبيجنانزي، ريتشارد، وأوسكار زاريت، محرران، محيد دين مزيد، مترجم. لينين والثورة الروسية. الطبعة الأولى. القاهرة: دار المجلس الأعلى للثقافة، 2013.
6. أحمد الخشاب .الفكر الاجتماعي .بيروت: دار النهضة العربية، 1981.
7. أحمد ثابت .الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم .الطبعة الأولى. القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1999.
8. أحمد حسن البرعي .علاقات العمل الجماعية في القانون المصري المقارن .الجزء الأول. القاهرة: دار الفكر العربي، 1976.
9. أحمد حسين حسن .الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني .القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000.
10. أحمد خالد .أضواء من البيئة التونسية .تونس: الدار التونسية للنشر، 1967.
11. أحمد عطيات .الطريق .الطبعة الثانية. بيروت: دار البيارق، 1996.
12. أحمد كرعود .تونس: ثورة "الحرية والكرامة"، ضمن: مجموعة مؤلفين، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد .تونس: شرق الكتاب، 2013.
13. أحمد يوسف وآخرون .حال الأمة العربية 2011–2012: معضلات التغير وآفاقه . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
14. الأحمر، المولدي. الانتخابات التونسية: حفاية القوى الحداثية، مشاكل نجاح حزب النهضة الإسلامي. الدوحة: المركز العربي للدراسات والأبحاث، ديسمبر 2011.
15. الأخزوري، محمد الهادي. الحوار الوطني (25 جانفي 2011 – 20 نوفمبر 2014) مسار وتتوّيج. تونس: الاتحاد العام التونسي للشغل، الطبعة الأولى، 2016.

16. أرون، ريمون، محرر، عبد الحميد الكاتب، مترجم. صراع الطبقات. بيروت: منشورات عويدات، الطبعة الأولى، 1980.

17. الأسطى الكمال .محاضرات في النظرية السياسية .الإسكندرية: دار الكتب، ماظريتا، 1999.

18. إسماعيل الغزال .القانون الدستوري والنظم السياسية .الطبعة الرابعة. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1989.

19. إسماعيل صيري، عبد الله. نحو نظام اقتصادي عالمي جديد. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976.

20. إسماعيل عبد الفتاح الكيفي .الموسوعة الميسرة لمصطلحات سياسية .بيروت: [دار النشر غير مذكورة].

21. إسماعيل، عبد الفتاح. معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2008.

22. آلان تورين، تحرير: عبدو كاسوحة، ترجمة: عبدو كاسوحة .ما الديمقراطية؟ دراسة فلسفية .دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 2000.

23. بارعة الناقدي .المشاركة السياسية للمرأة في الأردن وبعض البلدان العربية .الأردن: دار [غير مذكورة بالكامل]، 2001.

24. باركر وآخرون، تحرير: مجموعة من الأساتذة، ترجمة: مجموعة من الأساتذة. علم اجتماع صناعي. الإسكندرية: دار المعارف، [دون سنة نشر].

25. بركات، عمر فؤاد. التفويض في القانون العام. مصر: دار طنطا للنشر، 1989.

26. بركات، نظام وآخرون. مبادئ علم السياسة. عمان: دار الكرمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1987.

27. برهومي، منعم. المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية. تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، الطبعة الأولى، 2014.

28. البزاز، سعد توفيق. الحركة العمالية في تونس (1924 – 1956). الأردن: دار زهران للنشر، 2015.

29. بشارة، عزمي. الثورة التونسية المجيدة (بنية ثورة وصيرورتها خلال يومياتها). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012.

30. بشارة، عزمي. الثورة التونسية المجيدة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

31. البشير العربي. الدور الاجتماعي للمثقف في المجتمع التونسي في فترة الاحتلال الفرنسي. تونس: الدار التونسية للنشر، 1983.

32. بن حمادة، محمد رضا. المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية. تونس: مركز النشر الجامعي، 2006.

33. بن حميدة، عبد السلام وآخرون. جدلية العلاقة بين النضالين الوطني والاجتماعي في تاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل. تونس: منشورات قسم الدراسات والتوثيق، 2004.

34. بن حميدة، عبد السلام. الحركة النقابية الوطنية الشغيلة (1924 – 1956). سوسة: دار محمد علي الحامي.

35. بن داهية، علي وآخرون. القاموس الجديد للطلاب. تونس: مادة النقيب، 1976.

36. بن يوسف، عادل. حول نشأة المنظمات النقابية والمهنية الموازية في تونس ما بعد الثورة: تأملات في علاقة الإسلاميين بالعمل النقابي وتاريخ "الظاهرة" ماضيا وحاضرا. سوسة: كلية الأدب والعلوم الإنسانية، 2014.

37. بياتريس إيبّو، تحرير: حمزة مذب وآخرون، ترجمة: إيت جرين إلهام. تونس واقتصادها السياسي والاجتماعي. الشبكة الأورو–متوسطية لحقوق الإنسان، 2011.

38. البيض، سالم. قراءة في علاقة الفطرية العربية بالمجتمع السياسي، مثل تونس 1957–1987. في ابتسام الكنى، الديمقراطية والتنمية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

39. بيل بروكتور وإقبال بن موسى. تحليل النظام الداخلي، المجلس الوطني التأسيسي التونسي. تونس: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ضمن سلسلة "حول بناء الدستور"، 2012.

40. التايب عائشة. قراءة في المضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

41. التائب، عائشة. ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات (مجموعة مؤلفين). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012.

42. التقرير الاستراتيجي 2010–2011. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2013.

43. التقرير الاستراتيجي العربي 2011–2012: الثورة التونسية – المسار والتحديات. مصر: مركز الأهرام للدراسات والسياسات الاستراتيجية، 2013.

44. التهامي الهادي. الحركة النقابية العمالية في الوطن العربي. تونس: مطبعة الاتحاد التونسي للشغل، 1991.

45. توفيق المدني. أزمة البرجوازية وطريق الثورة. الطبعة الأولى. دمشق: دار الراوية، بيسان، 1989.

46. توفيق المدني. المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي. دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 1997.

47. توفيق المدني. سقوط الدولة البوليسية في تونس. الطبعة الأولى. بيروت: الدار العربية للعلوم، 2011.

48. توفيق، عبد الرحمن. التغيير. القاهرة: مركز الخبرات المهنية للإدارة، الطبعة الثانية، 2008.

49. تيم نبلوك، تحرير: الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين، ترجمة: الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين. صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة. الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، 1990.

50. تيمومي، الهادي. النشاط الصهيوني في تونس بين 1897 – 1948. تونس: التعاضدية العمالية للطباعة والنشر، 1982.

51. التيمومي، الهادي. خدعة الاستبداد الناعم في تونس. تونس: دار محمد علي، الطبعة الأولى، 2012.

52. التيمومي، الهادي. في تاريخ نقابة رجال الأعمال التونسيين. تونس: دار محمد علي للنشر، الطبعة الأولى، 2015.

53. ج.د.هـ. كول، ترجمة: سيد حسن محمود، مراجعة: محمود فتحي عمر. الحركة النقابية. القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، سلسلة "مجموعة اخترنا لك"، العدد 143.

54. جان بياريو، تحرير: إبراهيم خوري، ترجمة: إبراهيم خوري. الثورة الصناعية. دمشق: منشورات وزارة الثقافة، 1975.

55. الجبيلي، عبد المنعم. تاريخ الحركة العمالية والنقابية في العالم. بغداد: مكتبة النهضة، بدون طبعة أو تاريخ.

56. جميل مطر وآخرون. الأداء البرلماني للمرأة العربية: دراسة حالات (مصر، سوريا، تونس، لبنان). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مايو 2005.

57. جورج فريدمان وبيير فافيل، تحرير: حسين حيدر، ترجمة: حسين حيدر. رسالة سوسيولوجيا العمل. بيروت: منشورات عويدات، الطبعة الأولى، 1985.

58. جورج لوفران، تحرير: الياس مرعي، ترجمة: الياس مرعي. الحركة العمالية في العالم. بيروت وباريس: منشورات عويدات، 1980.

59. جورشي، صلاح الديم. ربيع تونس التارجح بين الأمل والخوف: التقرير العربي السابع للتنمية والثقافة. بيروت: مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الأولى، 2014.

60. الجوهري، محمد وآخرون. مبادئ علم الاجتماع. القاهرة: الطبعة الثالثة، 1974.

61. حامد، خالد. نزاعات العمل في ظل تحولات السوسيو–اقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون: الجزائر، 2011.

62. الحداد، الطاهر. العمال التونسيين وظهور الحركة النقابية. تونس: دار صامد للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2015.

63. الحداد، سالم. الاتحاد العام التونسي للشغل ونظام بورقيبة بين الوئام والصدام. تونس: دار النشر، ط المجلد 2، 2011.

64. حذفي عبد الغفار. إدارة الموارد البشرية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007.

65. حسن، طه حميد. النظم السياسية والدستورية المعاصرة. بيروت: مركز حمرابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، دار الحج البيضاء، 2016.

66. حسن، عبد الباسط محمد. علم اجتماع صناعي. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية للنشر، 1972.

67. حسين عبد الحميد أحمد رشوان. العلاقات الإنسانية في مجالات علم النفس، علم الاجتماع، علم الإدارة. مصر: المكتب الجامعي الحديث، 1997.

68. حكيم بن حمودة، تحرير: عبد العزيز الجربي، ترجمة: عبد العزيز الجربي. تونس: الاقتصاد السياسي للثورة. تونس: دار محمد علي للنشر، الطبعة الأولى، 2016.

69. الحكيم فوز منصور. سوسيولوجيا الإعلام الجماهيري. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011.

70. حمة الهمامي .المجتمع التونسي: دراسة اقتصادية اجتماعية .تونس: حامد للنشر والتوزيع، 1989.

71. حمدان، محمد. دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية في سنة 1838 إلى مارس 1956. قرطاج، تونس: بيت الحكمة، 1989.

72. حناشي، عبد اللطيف. الأحزاب والمنظمات الوطنية التونسية ودورها في الثورة. في: مجموعة مؤلفين، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012.

73. حناشي، عبد اللطيف. انتخابات المجلس التأسيسي التونسي: الإطار، المسار، النتائج. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2012.

74. حنان، عبد المجيد. التغيير السياسي في الفكر الإسلامي الحديث. فيرجين: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى 2011.

75. خالد نويسر. "العجز الغذائي في تونس" في شهم حافظ، العجز الغذائي في تونس من المسؤول .تونس: دار سراس للنشر، 1990.

76. خديجة محسن فنان .المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط .عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012.

77. الخشاب، مصطفى. مدخل إلى علم الاجتماع. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1992.

78. خليفة الشاطر .تونس عبر التاريخ المقاومة والتحرير 1952 – 1956 .تونس: مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية، الطبعة الأولى، 2005.

79. خوجة، عبد العزيز، وطارق الشيخ. 14 جانفي هروب بن علي. تونس: دار أبولونيا، 2014.

80. خير الدين التونسي .أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك .تونس: المجتمع التونسي للعلوم والأدب والفنون "بيت الحكمة"، 2000.

81. خير الدين حسين .مساهمة العمال في الإدارة في الوطن العربي .بيروت: دار طليعة، الطبعة الأولى، 1971.

82. راجح، يوسف محمد. أقدار التغيير. نابلس: دار النشر، 1994.

83. رشيد النفيير .التنظيم الانتقالي للسلطة في تونس من بعد 14 جانفي 2011 إلى انتخاب المجلس الوطني التأسيسي .تونس: دار الطائر للنشر، 2011.

84. رشيد خناشة. "خارطة سياسية جديدة في تونس تمهد لأخرى في غضون سنة". الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2011.

85. رشيد نويرة أسماء .تونس الانتخابات وماذا بعد .القاهرة: مبادرة الإصلاح العربي، 2012.

86. رؤوف عباس .الحركة العمالية في مصر .(1899–1952) القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1968.

87. رؤى عمالية .الاتحاد العام التونسي للشغل، قسم الدراسات والتوثيق، تونس، 2010.

88. رياض عبد الحميد .المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدول الحديثة: النموذج اللبناني .بيروت: دار النهضة، 1978.

89. ريني لاريمونت، ريكاردو، وآخرون. الربيع العربي والإصلاح والثورة. بيروت: منتدى المعارف، 2013.

90. زرنوقة، صالح سالم. أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية: دراسة في الأساليب النمط الوراثي، الانقلابي، أنماط أخرى. القاهرة: مكتب ميدولي، 1985.

91. سالم، سماح فتحي. الثورة التونسية: دور الدين في العلاقات الدولية، انعكاسات الثورات في المنطقة العربية على العلاقات بين الدين والعلاقات الدولية. القاهرة: دار المصري للنشر، 2012.

92. سعيد، قيس. "صفحات من الثورة صفحات من الدستور." مجلة المحاماة، عدد أبريل 2011.

93. السويدي، محمد. علم الاجتماع السياسي: ميدانه وقضاياه. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 1991.

94. السيد، عثمان فاروق. إدارة التغيير في القرن 21. مصر: دار الوفاء للنشر، الطبعة الأولى، 2000.

95. الشريف، سامي، وصلاح الدين بوجاد. بن علي خيار المستقبل. تونس: مطابع سناكبت، 1999.

96. الشريف، محمد الهادي. تاريخ تونس. تونس: دار سراس للنشر، الطبعة الثالثة، 1993.

97. الشومي، يوسف. الأمة والدولة في الأمة العربية: نظرة تاريخية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

98. صالح الدين، عبد الباقي. أجواء بالعملية والتطبيقية في إدارة الموارد البشرية بالمنظمات. مصر: دار الجامعة الجديدة، 2011.

99. صبري، مقلد إسماعيل، وربيع محمد محمود. موسوعة العلوم السياسية. الكويت: جامعة الكويت، 1994.

100. صديقي، العربي. إعادة التفكير في الديمقراطية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2010.

101. صديقي، العربي. تونس: ثورة المواطنة، ثورة بلا رأس. الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2011.

102. الطيار، محمد رضا. أثر قيام الثورات العربية على تغيير الأنظمة السياسية في العالم العربي: دراسة مقارنة تونس – مصر. مصر: المكتب العربي للمعارف، 2016.

103. عبد الباقي، الهراسي محمد. المدخل الثقافي الاجتماعي إلى دراسة الدولة. بيروت: مركز الدراسات العربية، 1989.

104. عبد الرحمن، عبد الله محمود. علم اجتماع التنظيم. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994.

105. عبد الله، الطاهر. الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة 1830 – 1956. تونس: دار المعارف للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1990.

106. عبد المولى، عز الدين. الإعلام في ثورة الشعب في تونس. بيروت: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012.

107. العبدلي، عبد المجيد. "كيف نحاكم من أجرموا بحق الشعب." مجلة المحاماة، تونس: منشورات دار الأطرش للكتاب المختص، أبريل 2001.

108. عمارة، محمد. الإسلام وضرورة التغيير. الكويت: وزارة الإعلام، مطبعة الكويت، 1997.

109. غسان، السلامة. نحو عقد اجتماعي جديد: بحث شرعية دستورية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

110. غيث، محمد عاطف. تاريخ النظرية في علم الاجتماع واتجاهاته المعاصرة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1987.

111. القارعي، أحمد يوسف. الحركة النقابية الإفريقية في عالم متغير. مصر: الهيئة العمالية الكتابة، 2007.

112. قريعة، عامر. مراحل الحكم في تونس منذ 1956 إلى ما بعد ثورة 14 جانفي 2011. تونس: مطبعة فن الطباعة، 2013.

113. القليدي، بلال. الإسلاميون والربيع العربي: الصعود والتحديات وتدبير الحكم تونس، مصر، المغرب، اليمن. بيروت: مركز إنماء البحوث والدراسات، 2012.

114. كريبش، نبيل. "دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية." أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008/2007.

115. كرير المرزوقي، سالم. التنظيم السياسي والإداري في جمهورية الغد. تونس: مكتبة المنار، 2005.

116. الكيالي، عبد الوهاب. الموسوعة السياسية، الجزء السادس. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، الطبعة الأولى، 1990.

117. المبروك، مهدي. ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012.

118. مجموعة المؤلفين. ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

119. مجموعة مؤلفين. المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001.

120. مجموعة مؤلفين. تونس عبر التاريخ. تونس: مركز دراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، 2005.

121. المحجوبي، علي. الحركة النقابية التونسية الشغيلة. تونس: المطبعة المغاربية، 2015.

122. المحجوبي، علي. الحركة الوطنية التونسية بين الحربية. تونس: منشورات الجامعة التونسية، 1986.

123. مركز كارتر. انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، التقرير النهائي. جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، أكتوبر 2011.

124. المساوي، ضياء الدين. سوق العمل والنقابة العمالية في اقتصاد السوق الحر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

125. مسعد، نيفين. النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

126. مصطفى، الفلالي. مجتمع العمل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006.

127. مطير، محمود. دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 بين المحافظة والحداثة. صفاقس: صامد للنشر والتوزيع، 2017.

128. المعجم الوسيط، معجم اللغة العربية. القاهرة: مكتبة الشروق، 2004.

129. المكني، عبد الواحد. المسار الانتخابي في الانتقال الديمقراطي في تونس. تونس: دار محمد علي للنشر، 2012.

130. المكني، عبد الواحد. المسار الانتخابي. تونس: دار محمد علي للنشر، الطبعة الأولى، 2012.

131. المنجد في اللغة والإعلام. بيروت: دار المشرق، 1939.

132. المنصر، عدنان. دولة بورقيبة: فصول في الأيديولوجيا والممارسة 1956–1980. سوسة تونس: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2004.

133. منصور، محمد حسين. قانون العمل. القاهرة: دار الجامعة الجديدة الأزهرية، 2007.

134. المنوفي، عبد اللطيف، ومحمد عباد. الحركة العمالية المغربية: صراعات وتحولات. الرباط: دار التوبقال للنشر، الطبعة الأولى، 1985.

135. الموسوي، كاظم. زمن الغضب العربي. بيروت: دار الغاربي، الطبعة الثانية، 2012.

136. نرفان، مارك. حوار مع أحمد بن صالح: تونس التنمية والمجتمع والسياسة. بيروت: دار الكلمة، الطبعة الأولى، 1980.

137. النوي، قيس. آفاق التغيير الاجتماعي – النظرية والتنمية. بغداد: مطابع التعليم العالي، 1990.

138. نيل، محمد عصام. الإصلاح السياسي بوصفه ذريعة للتدخل الأمريكي في الوطن العربي. دراسات استراتيجية ومستقبلية رقم 19، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، مارس 2008.

139. هلال، علي الدين. الأزمة النظام السياسي اللبناني. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1978.

140. اليوسفي، هالة. الاتحاد العام التونسي للشغل. تونس: دار محمد علي للنشر، الطبعة الأولى، 2016.

❑ الدراسات غير المنشورة:

1. إبراهيم، أميرة عبد الرزاق خليل .النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني وحركات الإسلام السياسي .رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة القاهرة قسم السياسة والاقتصاد، 2012-2013.

2. ايت مدور، محمد .الحركة المغاربية بين (1945 – 1962): الجزائر وتونس نموذجا . رسالة مكملة لنيل الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، يوسف بن خدة، الجزائر، 2007-2008.

3. بالكعيبات، ادريس. "اتجاهات العمال نحو النقابة". رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1987.

4. بلال، أشكوبي .التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي – حماس نموذجًا .رسالة ماجستير منشورة، رام الله، 2008.

5. بن سبقاق، عبد الرحمان .دور UGTA و UGTTفي المفاوضة السياسية بالجزائر وتونس: دراسة مقارنة .مذكرة استكمال شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017-2018.

6. بوزغيدا، عبير .النقابة في الجزائر: مساهمة سوسيولوجية في تحليل مضمون الخطاب النقابي للاتحاد العام للعمال الجزائريين من خلال مؤتمراته 1978-1990 .رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد علم الاجتماع، 1993.

7. بولعناصر، الزوبير. "الحركة النقابية في الجزائر في ظل التجربة الديمقراطية 1999-2010". رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.

8. حنان، شطيبي .الحركة النقابية العمالية في الجامعة الجزائرية، دافع ومعرقل للأداء البيداغوجي .رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، 2009-2010.

9. زهيرة، حجا. "النقابة في المؤسسة الصناعية الجزائرية". رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة 02، 2012-2013.

10. صحراوي، بن حليمة .الحركات السياسية الدينية في الجزائر بين القطيعة والاستمرارية . أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2010-2011.

11. عائشة، عباش .اشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مثال تونس .مذكرة ليل ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007-2008.

12. عبد الرحمن، أحلام خليل .الأزمات السياسية وانعكاسها على التغيير السياسي والتحولات الديمقراطية في الوطن العربي .رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013-2014.

13. العرعير، أمين صالح دياب .الانتخابات والتحول الديمقراطي: دراسة مقارنة بين النموذجين التونسي والمصري 2011-2016 .مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2017-2018.

14. فوزية، نعموش .علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي في الجزائر .أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 1، 2011-2012.

15. لطفي، منصف عصام الدين .دور مواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) في عملية التغيير السياسي – مصر نموذجًا .أطروحة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012.

16. المختار، لمياء .الهيمنة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي .مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، 2012-2013.

17. المرسومي، عماد مؤيد جاسم .أثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية – التنمية البشرية أنموذجًا .أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق، 2006.

18. المعموري، شيماء علي المهدي .دور الأحزاب في النظام السياسي التونسي بعد التغيير .رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العراق، 2016-2017.

19. وحشي، أمير. "دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس". رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، 2012-2013.

20. وقنون، بهية .الحركة النقابية من الأحادية إلى التعددية .رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام.

21. يوسف، لعياضي .التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية في تونس .رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016.

❑الدوريات:

1. البزاز، سعد توفيق. "العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل (1946-1956)"، مجلة التربية الإنسانية، العدد 13، جامعة الموصل، 2013.

2. بشير، محمد سي. "نجاح تجربة ديمقراطية في تونس: أين الفارق؟"، مجلة الديمقراطية، العدد 56، مصر، أكتوبر 2014.

3. بورقيبة، الحبيب. خطب. ج 18، تونس: نشريات كتابة الدولة للإعلام، 1964.

4. بورقيبة، الحبيب. خطب. ج 21، تونس: نشريات كتابة الدولة والاعلام، 1964، 237. (قرطاج، 1966/04/26).

5. بورقيبة، الحبيب. خطب. ج 4، تونس: نشريات كتابة الدولة للإعلام، 1957. (أكرا، 1957/03/05).

6. بورقيبة، الحبيب. قطب. ج 2، تونس: نشريات كتابة الدولة والاعلام، 1956. (مناسبة مؤتمر الجامعات الدستورية، 1956/08/25).

7. بوهلال، سعيدة. "الزعيم فرحات حشاد والتضامن العمالي والوطني والدولي"، جريدة الصباح، 2007.

8. جريدة لا يكسبون (العمل)، عدد كانون الثاني/يناير 1958، العدد 4. جريدة ناطقة باسم الحزب الدستوري الحاكم.

9. الجورشي، صلاح الدين. "حركة النهضة في قلب الإعصار"، مجال الديمقراطية، مركز دراسات وسياسات الاستراتيجية الأهرام، العدد 48، أكتوبر 2012.

10. حسام سلامة. "الغنوشي رئيس اليوم واحد ."جريدة الشرق الأوسط .لندن، العدد 11742، 2011.

11. الحسن عيشي .التحديات الاقتصادية .مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، 22 ديسمبر 2011.

12. حسن، عائشة أحمد. "التغيير السياسي المعاصر من خلال فقه الأولويات"، مجلة الجامعة، العدد 18، المجلد 3، 2016.

13. حسين، سلمى. "مصر وتونس دولتان تتحرران من الأسر"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد 59، يوليو 2015.

14. الحمداني، كفاح عباس رمضان. "حركة التغيير في تونس الأسباب والتحديات"، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 33، 2012.

15. حملة، صبرينة. "بدون عنوان." مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 07 (سبتمبر 2015).

16. الحنا، عبد الله. "الحركة النقابية والعمالية في المغرب"، مجلة فصلية للثقافة العمالية والتكوين، المعهد الوطني للدراسات والبحوث النقابية، دارني محمد، الجزائر، العدد 6، 1978.

17. الحناشي، عبد الطيف. "نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية: الحبيب بورقيبة أنموذجا"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، نداء، 2001، بيروت.

18. الداوي، الشيخ. "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، سوريا، 2010.

19. الديسي، حمادي. "تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكك الدولة"، مجلة سياسات عربية، العدد 18، يناير 2016.

20. زيادة، رضوان. "كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية: العدالة الانتقالية للماضي وبناء مؤسسات المستقبل"، مجلة العربي للعلم السياسي، العدد 30، 2011.

21. سلطاني، نادية. "حوار مع رضا بلحاج كاتب الدولة لدى الوزير الأول: التوافق شرط أساسي لإنجاح المرحلة الانتقالية نحو ديمقراطية"، مجلة الأخبار القانونية، العدد 117/116، يوليو 2011.

22. الشامي، حسن. "تقرير التحول الديمقراطي في تونس عام 2011"، الحوار المتمدن، العدد 3720، 2012/05/07.

23. ضيف الله، محمد. "المحاكمات السياسية في تونس 1956-1987"، في القضاء والتشريع في تونس: البورقيبية والبلاء العربية، عبد الجليل التميمي (جمع)، زغوان تونس: مؤسسة التميمي وكونراد ايدناور، 2004.

24. عاشي، الحسن. "كيف يمكن النهوض بالاقتصاد التونسي بعد الثورة"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 11، شباط 2012.

25. عائشة، عباس. "الاتحاد العام التونسي للشغل والشراكة في بناء الدولة الوطنية: جدلية الفعل النقابي والسياسي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 26، فبراير 2017.

26. عبد الرزاق، خيري. "النظام السياسي التونسي بعد التغيير"، مجلة السياسة الدولية، مركز دراسات سياسية والاستراتيجية الأهرام، العدد 25، 2014.

27. عبد الله، قرفي. "تسييس النضال النقابي في تاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل خلال المرحلة الحشادية 1946-1952"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 1، 2022.

28. عبد النور، ناجي. "الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 27، خريف 2010.

29. العربي، هدى. "نضال المرأة المنجمية من خلال أحداث الحوض المنجمي (بقفصة) تونس (يناير 2008)"، إنسانيات، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، العدد 74، 2016.

30. العزيز، سعد توفيق. "تطور الحركة العمالية والنقابية في الجزائر بين 1830-1962"، مجلة التربية والعلم، المجلد 19، العدد 5، جامعة الموصل، 2012.

31. علوان، محمد. "الحركة النقابية والتنظيمات السياسية"، مجلة الثورة والعمل، العدد 366، ديسمبر 1982.

32. عمار، عمروسية. "انتفاضة الحوض المنجمي محاولة تقويمية"، البديل الشيوعي، العدد 18، مايو 2008.

33. قاسم، ميلود. "إشكالية عدم عمل المنظمة النقابية في ظل المتغيرات العالمية"، مجلة دفاتر سياسية وقانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 1، يونيو 2009.

34. ماجد، عادل. "منظومة شاملة: العدالة الانتقالية والإدارة الناجمة لمرحلة ما بعد الثورة"، مجلة السياسة الدولية، مركز دراسات سياسية والاستراتيجية الأهرام، القاهرة، العدد 192، أبريل 2013.

35. محمود، علي عبده. "الثورة التونسية: الأسباب، عوامل النجاح، النتائج"، آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، المجلد 10، العدد 34، 2011.

36. مهني، مراد. "الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية: قراءة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية (1861-2011)"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 12، يناير 2015.

37. نعيمة، عزوق. "الدور السياسي للحركة العمالية التونسية: دراسة الدور السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل في ظل انتفاضة 17 ديسمبر 2010"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، المجلد 9، العدد 3، ديسمبر 2022.

38. نموشي، نسرين. "التحول الديمقراطي: مقاربة مفهومية ونظرية." مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 01 (جوان 2018): جامعة عمار ثليجي، الأغواط.

❑ مراجع إلكترونية:

1. عبد الشافي، عصام. "التغيير السياسي – قراءة نظرية في الأبعاد والأنماط"، 20 يونيو 2016، موقع مباشر الجزيرة،
https://mubasher.aljazeera.net/opinion

2. "قراءة نظرية: التغيير السياسي – المفهوم والأبعاد"، 16 أبريل 2016، موقع eipss.eg،
https://www.eipss.eg.org

3. الخرعان، محمد. "التغيير وتأثير وسائل الإعلام"، موقع المسلم،
https://www.almoslim.net/node/113273

4. موسى، ريم محمد. "الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي"، مؤتمر فيلادلفيا، 17 ثقافة التغيير، كلية الأدب والفنون، جامعة فيلادلفيا، السودان،
https://www.philadelphia.edu.jo/artsth/day.three

5. هشام، مرسي. "تعريف التغيير وأنواعه"،
https://www.manaraat.netplay.php?coutsmktbaz=7136

6. الخفاجي، عقيل. "الفساد والإصلاح، الصحافة الدولية وقضايا الإصلاح السياسي"،
https://books.google.dz/books?id

7. محسن، تيسير. "محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الإصلاح"، موقعsis.gov.in ،
https://www.sis.gov.in

8. الكحلاوي، أحمد. "المضامين العربية الإسلامية في الحركة النقابية التونسية المستقلة ونضال الشيخ بن عاشور"، جريدة الشعب، 21 مارس 2013،
تم التصفح في 4 يونيو 2015،
http://www.ehoob.info.in

9. "تاريخ الانتخابات في تونس من 1956 إلى 2019"، الجزيرة،
تم التصفح في 20 ديسمبر 2024،
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2022/12/16

10. "المنظمات غير الحكومية وإدارة شؤون الإعلام"، وثيقة الأمم المتحدة،
http://www.un.org/arabic/NGO/brochure.htm

11. دراجي، المكي وسويد عبد الفتاح. "المجتمع المدني وعملية الانتقال الديمقراطي في تونس"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية،
تم التصفح في 15 ديسمبر 2024،
https://asjp.cerist.dz/en/article/75507

12. التهامي، فيصل. "الثورات الديمقراطية في العالم العربي – تونس نموذجا"، موقع الحوار،
تم التصفح في 20 ديسمبر 2015،
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369652

13. عبد السلام، آية يوسف. "أسباب قيام الثورة العربية"،
تم التصفح في 20 ديسمبر 2015،
https://democratical.de/?p=1393
14. بن يونس، كمال. "التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس"،
تم التصفح في 20 ديسمبر 2015،
https://si.assa.org.eg/Newscomtent/2/116/166
15. تيشوري، عبد الرحمان. "الترجمة المصرية والتونسية في الإصلاح الإداري"، الموقع الرسمي لاستشارات والدراسات القانونية،
تم التصفح في 21 ديسمبر 2015،
http://www.batasy.com/showthread.php=5582
16. بشارة، عزمي. "وجهات نظر بصدد ثورة تونس الشعبية المجيدة"،
https://www.ajazeeerh.net.14.04.2011
17. محمود، علي عبده. "الثورة التونسية: عوامل النجاح، النتائج"،
تم التصفح في 20 أبريل 2016،
https://www.sis.gov.eg/newvr/34/8.htm
18. وكالة تونس أفريقيا للأنباء. "24.7% نسبة الفقر في تونس وتوقع نشوب احتجاجات واعتصامات جديدة"،
تم التصفح في 16 أغسطس 2015،
http://www.tap.info.tn/ar/ar/
19. حسين، خير الدين. "الربيع العربي نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل"،
تم التصفح في 24 أغسطس 2016،
http://www.alquds.co.uk/index
20. بلقزيز، عبد الله. "عوامل ساعدت على نجاح التغيير"،
http://www.alkhaleej.ae/portal/385085a4.28do.4b72F810a56dc846b.aspx

21. حسين، خليل. "عوامل التغير بالثورات في الوطن العربي"، http://drkhalilhussein.blogspot.com/2011/10/blog-post2194.html

22. صديقي، العربي. "تونس ما بعد سيدي بوزيد بداية مرحلة جديدة"،تم التصفح في 18 يناير 2016، http://internationaloralhaya.com/2226573utm-sour

23. Ben Hamida, A. "Identitétunisienne et représentation de l'autre à l'époquecoloniale", Cahiers de la Méditerranée, vol. 66, mis enligne 21/07/2005, تم التصفح في 2014/05/20، http://cdlm.revues.org/document/100.html

24. Rijkers, Bob; Freund, Caroline; Antonio. All in the family: State capture in Tunisia. Washington, DC: World Bank, 2014. تم التصفح في 28 يونيو 2016، https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/17726/license/cc-by-3.0/igo

❑ محاضرات ووثائق مؤتمرية:

- الساعوري، حسن علي. "تأصيل العمل النقابي"، ورقة مقدمة في مؤتمر الحوار النقابي، قاعة الصداقة، الخرطوم، أغسطس 1990.
- المنوفي، كمال، ويوسف أسواني. ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز عالمي لدراسات الكتاب الأخضر، بنغازي، 2015.
- الغزال، عبد المنعم. "الحركة النقابية المصرية: نشأتها وتطورها"، محاضرات دورة تدريبية من 10 سبتمبر 1977 إلى 5 أكتوبر 1977، مكتب العمل العربي.

❑ المراجع الأجنبية :

1. Alain Touraine. La sociologie de l'action. Paris: Éditions du Seuil, 1965.
2. Austin Ranney. The Governing of Men. Condom: Dryden Press, 1975.
3. Beatrice Hibou. La force de l'obéissance: Économie politique de la répressionenTunisie. Paris: La Découverte, 2006.
4. Boubaker LetaïetAzaiez. Telssyndicalistesou les péripéties du mouvement syndical tunisien, 1900–1970. Tunis–Carthage: Imprimerie S.T.E.A.B.
5. Dimitri Weiss. Les relations du travail: Employeur, personnels, syndicats. 4e éd. Paris, 1978.
6. George Le Franc. Le syndicalisme dans le monde. Vol. 1. Paris: Éditions Que sais-je?, 1975.
7. Guy Caire. La naissance du mouvement syndical. Paris: Encyclopaedia Universalis, 1990.
8. Habib Achour. Movie politique et syndicale: Enthousiasme et déception 1944–1988. Tome 1. Tunis: Édition Alif de Méditerranée, 1989.
9. Jean Daniel Reynaud. Les syndicatsen France. Vol. 1. Paris: Éditions du Seuil, 1975.
10. Jean Nègre. Précis de législation du travail, d'hygiène et d'instructioncivique. Paris: Publication Roy, 1959.
11. Karim Mustapha. Nationalisme et syndicalismeenTunisie (1918–1928). Tunis: Imprimerie C.U.G.T.T., 1976.
12. Claude Liauzu. Syndicat et mouvementouvrierenTunisie: Crises et mutations (1931–1939). Paris: Éditions du CNRS, 1978.
13. Mezri Haddad. La face cachée de la révolutiontunisienne. Tunis: Arabesque, septembre 2011.
14. Patrick Bourdieu. Le vote: Approchesociologique de l'institution et des comportementsélectoraux. Paris: La Découverte, coll. Grands repères, 2011.
15. Poncet Jeawn. La Tunisie à la recherche d'avenir. Paris: L'ÉditionSociale.
16. R. Brooks Thomas. Le Labour et la lutte: Histoire du mouvementouvrieraméricain. Paris: Éditions Économica.
17. S.N. Eisenstadt. "Civil Society." In Seymour Martin Lipset, éd.
18. TagmeMorzouki. "Le jeu de bascule de l'identité." In OlfaLamloum et Bernard Rougier, La Tunisie de Ben Ali: La société contre le régime. Impression, 2002.
19. William Zartman, ed. Tunisia: The Political Economy of Reform. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1991.
20. Yvan Craipeau. Ces pays que l'onditsocialistes. Paris: Presse de l'imprimerie Corbière, 1982.
21. Carlotta Gall. "Islamist Party in Tunisia Hands Power to Caretaker Government." New York Times, January 29, 2014.
22. Vincent Geisser. "Tunis: Des élections pour quoi faire ?Enjeux et sens du fait électoral de Bourguiba à Ben Ali." Monde Arabe Machrek, no. 168 (avril–juin 2000).
23. Farhat Hached. "Tunisian Workers Resist Colonial Repression." International Free Trade Union, no. 06, 1932.